نحو عقل إستراتيجي جديد

أحمد ضيف الله القرني

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

العنوان بالإنجليزية

Toward A New Strategic Thinking

Dr. Ahmed Dhaifullah Al-Garni

الطبعـــة الأولـــى

أكتوبـر 2018

الناشـر

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

حقوق النشروالطباعة محفوظة للمعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

©2018 Rasanah

www.rasanah-iiis.org

المحتويات

توطئة.....9
مقدِّمة الكتاب.....19

الفصل الأول
الإستراتيجية كمبادئ ثابتة ومفهوم متغيّر..... 33
مقدِّمة..... 35
أوّلًا: نشأة وتطوّر مفهوم الإستراتيجية 36
1) هل أسهمت الثقافة الإستراتيجية الإسلامية العربية في
تطوّر مفهوم الإستراتيجية؟..... 37
2) تطوّر المفهوم الإستراتيجي لدى الأوروبّيين.....39
3) عندما أهملت الإستراتيجية النووية المفهوم الأصيل للإستراتيجية 44
4) اضطراب العَلاقة بين ثالوث الإستراتيجية (الغايات- الوسائل- الطرق).....49
5) تراتبية المستويات: السياسة والإستراتيجية والتخطيط..... 55
ثانيًا: مبادئ الإستراتيجية الأمنية..... 61
1) الاقتصاد بالقوى..... 63
2) حرّية العمل..... 75
3) إقامة الاتصال الإستراتيجي..... 78

الفصل الثاني
مرجعيات ووظائف الإستراتيجية..... 87
مقدِّمة.....89
أوّلًا: مرجعيات الإستراتيجية..... 90
1) المرجعية القانونية 91
2) المرجعية السياسية.....96
3) المرجعية الأخلاقية.....102

4) المرجعية الثقافية 107
ثانيًا: وظائف الإستراتيجية 115
1) المُهِمَّة 117
2) القدرة 120
3) الإرادة 123
4) المعرفة 125

الفصل الثالث

التحدّيات والمهدّدات الأمنية ومستقبل الأمن 127
مقدِّمة 129
أوّلًا: الأضرار والمخاطر المرتبطة بالعولمة 132
1) ثورة المعلومات والاتصالات وسيولة الحدود الوطنية 133
2) خطر العولمة على المواطَنة 134
3) ضبط الحياة البشرية على إيقاع الحضارة الغربية 141
4) سطوة وسلطة الإعلام وصراع الأفكار 147
5) أزمات وتشوّهات في النظام الاقتصادي-الاجتماعي 151
ثانيًا: تحدِّي الإرهاب وتبعات الحرب عليه 153
1) الإرهاب سلوك بشريّ قديم ومنشؤه ليس الإسلام 153
2) انعكاسات تنصيب الغرب للأصولية الإسلامية عدوًّا 156
3) تحدّي الفكر الضال والإرهابيّ 159
4) نزعة الإسلام السياسي الحركي 169
5) ورقة الطائفية والتوظيف الخارجي 172
6) الحرب بالوكالة وعسكرة التشيّع:
ورقة إيران الجديدة العابرة للحدود والمهدّدة للأمن الخليجي 177
ثالثًا: تحدّيات الطموحات الداخلية للمجتمعات 195
1) كفاءة الأداء الحكومي 196
2) الضغوط الاقتصادية والمالية 200
3) أزمة في القيم والأخلاق والمواطَنة 205
4) الإحباطات الاجتماعية وخيبات الأمل 207
رابعًا: تحدّي تعقيد الأزمات وصعوبة إدارتها 208
1) الأزمة في المفهوم الأمني الجديد 209
2) أزمات معقدة ومركبة ومتداخلة 212
3) أزمات تتطلب إدارة وقيادة استثنائية 215

الفصل الرابع

تكوين العقل الإستراتيجي وبناء السياسات وتحديث الهوية 225
مقدِّمة 227
أوّلًا: تهيئة بيئة «التفكير الإستراتيجي» 227
1) إنشاء مراكز التفكير 228
2) تكوين عباقرة الإستراتيجية 231
3) تكامل النظري مع العملي 237
4) تفعيل إستراتيجية الأزمة 243
5) تطبيق مفهوم العمل الوقائي الاستباقي 246
6) تبنّي منهج التفكير الإستراتيجي 251
ثانيًا: تطوير السياسات الأمنية الشاملة 264
1) سياسات الأمن الداخلي والدفاعي 265
2) سياسات الأمن الخارجي 274
3) سياسات الأمن الفكري والاجتماعي 277
4) سياسات الأمن الاقتصادي 293
ثالثًا: مستقبل الهُوِيَّة والخطاب والصورة الذهنية 302
1) في عصر تتسارع فيه خطى العولمة.. الهُوِيَّة الوطنية.. إلى أين؟ 303
2) تطوير خطاب وطنيّ موحّد ومتماسك 322
3) بناء وتسويق صورة ذهنية جاذبة ومؤثرة في العَلاقات الدولية 329
الخُلاصة العامَّة 357
المراجع 377

الإهداء

إلى **والدتي ووالدي** الغاليين اللذين أفاضا عليَّ من نبع حنانهما ومن لطف دعائهما ومن نور حكمتهما.. أطال الله عُمرَيهما وأحسن أعمالهما.

إلى **أسرتي العزيزة** التي صبرت على انشغالي وتَفهَّمَت غيابي ولم تعِبْ عليَّ شرود ذهني... فكانت نعم العون على خروج هذا الكتاب...

توطئة

الخوف من الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار الاجتماعي هو أكثر ما يُقلِق السياسيين في عالم اليوم. وتبعًا لذلك، فأكثر ما يفكّرون فيه هو كيف يجعلون نظام الدولة أداة فاعلة تضمن السيطرة والانضباط الاجتماعي والطاعة؛ لأنه من دون نظام سياسيّ واستقرار قد تصبح الحياة البشرية فقيرة، وشرّيرة، وقصيرة.

عدد من الساسة ومحترفي الأمن القومي الذين نجت دُوَلُهم من الثورات العربية يقفون في مفترق طرق يعيدون فيه التفكير في بناء خُطط جديدة وتأهيل أدوات قديمة وابتكار غيرها، والبحث عن مسارات مبتكرة لفرض نظام أمنيّ اجتماعيّ، مادّيّ ونفسيّ، يكون كفيلًا بإطالة فترة الاستقرار الحالية، وقادرًا على احتواء واستيعاب كل الصدمات والحوادث المفاجئة.

لكن الراصد للمقاربات الأمنية الحالية يلاحظ أنها ما زالت تقليدية، بمعنى أنها ما زالت تحمل جوهر مقاربات الماضي مع شيء من التعديل الشكليّ. ينبغي زيادة الحلول الأمنية في العالم العربي لتشمل مناقشة وتحليل دوافع الجنوح وانتهاك القانون، والتخريب، والاضطراب الاجتماعي، ومعرفة من يسعى لتعزيز مصالحه وأهدافه الخاصة على حساب وطنه، ثم يلي ذلك تَدخُّل الجهات المعنية لزيادة الرقابة الأمنية، وممارسة السيطرة والانضباط على أفراد المجتمع وتكتلاته، وسَنّ تشريعات جديدة تضبط هذا السلوك الاجتماعي العنيف لبعض الأفراد (الخارجين) عن الطاعة السياسية والاجتماعية والشرعية!

ربما كانت هذه المقاربة مُجْدِيَة في السابق، قبل وصول العولمة وقبل

الثورات في الإستراتيجيات والاتصالات والمعلومات، وقبل الحرّية الفردية التي تتصاعد يومًا بعد يوم، وقبل زيادة الهجرة البشرية من قُطر إلى قُطر، وقبل ظهور الاحتجاجات الشعبية ضدّ النظُم السياسية التي يراها الآخر مستبدَّة. أمّا اليوم وقد تجلّت كل هذه العُقَد والتحولات الاجتماعية وتحرّك الفكر البشريّ إلى مربّعات كانت محظورة عليه في السابق، فإنه من المصلحة بمكان رفع مستوى الترتيبات الأمنية ووعي وإدراك منسوبها بطبيعة الحوادث، واستيعاب المفهوم الأمني الجديد قيد التشكّل، ومِن ثَمّ التفكير بطرق علمية وإستراتيجية للوصول إلى تحقيق الرؤية الوطنية الشاملة تحت المظلة السياسية الشرعية وتحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي والمصالح الوطنية.

كل هذه المستلزمات تستدعي من الإستراتيجيين ومحترفي الأمن الوطني استدعاء «الإستراتيجية»، واستخراج المفاهيم الخاصَّة بكلّ أزمة، وإعادة تعريف المفاهيم القديمة، ثم إعمال منهج التفكير الإستراتيجي االذي لم تكن دولةً حديثة في العالم أعملت عقلها من خلاله إلا وحقّقت جزءًا كبيرًا مِمّا خطّطت له، سواء في بُعد التنمية أو الأمن. لذلك كان هذا أحد الدوافع المُهمَّة التي ساقتني لأن أُعَنْوِن هذا الكتاب بـ«نحو تفكير إستراتيجيّ جديد». فلماذا هذا العنوان بالذات؟

هذا الكتاب يطرح معضلة ويحلّل كامل أبعادها، محاولًا بعد ذلك التوصّل إلى حلول وخيارات وبدائل أرجو أن تكون عملية وذات فائدة لمن هُم في دوائر صنّاع القرار. من خلال خبرتي النظرية والعملية المتواضعة في مجال العلوم الإستراتيجية في أبعادها التنموية والأمنية والدفاعية والاستخبارية، وجدتُ أنّ حركة الدول لن تتوقف في حالة غياب التفكير الإستراتيجي الوطني، لكن كفاءة هذه الحركة أقلّ ما يقال عنها أنها متدنّية، ومِن ثَمّ فدورة الحضارة للدولة عادة ما تكون قصيرة؛ لأنه قد يكون هناك حركة ونشاط من أجل إيجاد الحلول الصحيحة للمعضلات الوطنية، إلا

أنه في الغالب من دون امتلاك التخطيط الإستراتيجي الوطني المرتكز على تفكير إستراتيجيّ لن يتقدّم المشروع الأمني ولا التنموي في مسار واضح، ولا في توقيتات مدروسة.

الفوضوية والتشتُّت في الخُطط الوطنية ينتج عنها، في الغالب، هدر في المال والجهد والعقل، وبقاء المشكلات لوقت أطول، وقد تتولّد عن ذلك مشكلات جديدة تتشابك مع القديمة لتُحدِث تباطؤًا في عجلة التقدّم الوطني. ولذلك فكلّما تضاعف النشاط وعظمت الحركة، ونحن لسنا في المسار الصحيح ولا نسير نحو الرؤية الصحيحة، فلْنعلم أنها ليست إلا جعجعة، أو سباقًا مع الزمن نحو الكارثة!

حصل خلال تاريخ العالم عدَّة ثورات، بدءًا من ثورة الزراعة ثم الثورة الصناعية فالثورة المعلوماتية. أمّا اليوم فقد دخلنا مرحلة الثورة الإستراتيجية الفكرية. ومن خلال دراستي التي امتدّت أكثر من 20 عامًا في هذا المجال، توصّلت إلى نتيجة مهمَّة، وهي أنّ أهمّ تخصّص أو نسق معرفيّ تحتاج إليه الدول والمنظَّمات في الفترة القادمة هو العلوم الإستراتيجية، التي يشكّل التفكير الإستراتيجي لُبّها وجوهرها.

أصبحنا اليوم نعيش فترة من التحوّلات الجذرية، الاقتصادية والأمنية والاجتماعية أدَّت إلى تغيير جذريّ في الأغراض والمجالات والأنماط والمعايير التي تحكم الدول. وسوف يستمر هذا التغيير في إحداث آثاره دون توقّف. لذلك وبسبب هذا التسارع طرأت حاجة في استبدال أو تطوير مناهج التفكير القديمة لكي نصل إلى نوع من التفكير ينفتح على المستقبل وبه من المرونة ما يسمح بالتعامل مع التبدلات السريعة في الزمان والمكان والقيمة. وهكذا ومنذ الثمانينات أحدث التفكير الإستراتيجي الذي اعتمدته دول آسيوية كثيرة كاليابان وماليزيا، أو أوروبية كألمانيا، تغيُّرًا في اقتصاداتها وأمنها إزاء الاقتصاد والأمن العالمي.

لذلك أستطيع الجزم وبلا تردّد أنّ التفكير الإستراتيجي هو أهمّ ثروة إنسانية في هذا العصر، لأنه الطريق الأكثر إبداعًا وثراءً من بين أنواع التفكير، لكونه الأنجع في تحديد الفرص والتهديدات التي تواجه الأفراد والدول وتأمين التعامل معها بشكل دائم، واستشراف قضايا المستقبل بما يكفل استمرارية نجاح الأفراد وبقاء الدولة وتحقيق ازدهارها واستقرارها. ذلك لأنه ينقلنا من النظر إلى الدولة على أنها مجموعة مؤسّسات وطنية منعزلة تعمل بمفردها، إلى رؤية الدولة على أنها كِيان مُتَّحد ومترابط الأجزاء تحقق رؤية وطنية موحّدة وتتبع مسارًا وطنيًّا واحدًا.

يقوم التفكير الإستراتيجي الذي أدعو لتبنّيه على اتّباع إطار منهجيّ يتّجه نحو المستقبل مع عدم إهمال الماضي، وإدراك الواقع الذي تقف فيه الدولة، الأمر الذي يؤدّي إلى تجنّب أخطاء الماضي، وتتمكّن الدولة من خلاله من توجيه مؤسّساتها، بدءًا من الانتقال من العمليات الإدارية اليومية ومواجهة الأزمات، ووصولًا إلى رؤية مختلفة للعوامل الداخلية والخارجية القادرة على تحقيق التغيّر في البيئة المحيطة، بما يحقق في النهاية توجّهًا فاعلًا بصورة أفضل لتحقيق مصالحها.

لكن بما أنّ التفكير الإستراتيجي مُجْدٍ إلى هذه الدرجة، فما المعوقات التي تمنعنا من ممارسته؟

في الحقيقة هناك عديد من المعوقات، من أهمّها غياب «المفكّر الإستراتيجي» عن مفاصل صُنع القرار، لسبب أو لآخر، مِمّا كان مدعاة لكي يشغل هذا المكان موظفون نمطيُّون لم يعملوا قَطّ في بيئة إبداع إستراتيجيّ. هؤلاء تسلّقوا هياكل الإدارات الوطنية، ليجدوا أنفسهم يشغلون وظائف أكبر من تأهيلهم العلميّ، وأبعد من خبراتهم السابقة. ومع الوقت تتجمّع في أذهان هؤلاء المديرين والقادة شبكة من المعلومات والحقائق والفروض، تصبح أكثر صلابة وتكلُّسًا، ويصبح هذا المسؤول غير قادر على أن يستقبل أفكارًا إبداعية جديدة خارج ما أَلِفه، ويتحوّل إلى ناقد لكل مبدع يخالف ما يؤمن به وما

تخصّص فيه، وفي النهاية يكون حجر عثرة أمام كل تغيير أو تطوير مؤسّساتيّ.

إنَّ وظائف الدولة الكبرى لا يشغلها في الدول المحتضّرة إلا أفراد متمرّسون في التخطيط الإستراتيجي، ويتّسمون بالمرونة الذهنية، والتكامل الإدراكيّ، والجمع بين صنوف العلم والمعرفة، والقدرة على تحديث معلوماتهم وخبراتهم ومهاراتهم باستمرار، لأنهم يعيشون في عالم يتغير كل يوم، ويتقبّلون النقد العلميّ لأفكارهم ويراجعونها ويفحصونها باستمرار، للتأكُّد من مُواكَبتها للتطوّر والتغيير، وغير متعصّبين لآرائهم، وشعارُهم التغيير المدروس المستمر، وليس «محلّك سِر»!

كذلك وفي ذات السياق فإنّ خضوع عملية التفكير الإستراتيجي لسلطة ما في الدولة، لها توجّهات خفية أو ضيّقة، ولا تعطي قدرًا كبيرًا من حرّية التفكير والإبداع والروح الخلّاقة، ولها خطوط حمراء كثيرة، وخياراتها مقيّدة، سينعكس سلبًا على إنتاج المفكّر الإستراتيجي، ومِن ثَمّ على طموح وتوجّهات الأجيال القادمة في أن تتخصّص في العلوم الإستراتيجية بشكل عام.

من المعوقات كذلك التنظيم البيروقراطيّ، بكلّ ما يشمله من تشريعات وأنظمة قديمة، وإدارات متخلّفة يقوم عليها أناس نمطُيون، مِمّا تسبب كثيرًا في قهر التفكير الإستراتيجي في مجال البحث والتطوير والدراسات، وإقصاء أصحاب مهارات التفكير الإستراتيجي من إطلاق مواهبهم خارج نطاق البيروقراطية المتوارثة!

في الحقيقة، لاحظت من خلال تنقُّلي في مناصب عديدة والعمل مع عسكريين ومدنيين أن الجميع يميل دائمًا إلى التفكير التشغيليّ (Operational thinking) سواء عن عمد أو نتيجة عادات مكتسبة، لأنها مسألة اعتادت عليها الغالبية العظمى لفترات طويلة، كما ظلّت لمدد طويلة موضع احتفاء وتشجيع، في حين نعرف أن التفكير الإستراتيجي يختلف عن التفكير التشغيليّ، إذ إنّ المفكّرين الإستراتيجيين أصحاب رؤية (Vision) ويفكّرون في المستقبل، في حين أن أصحاب التفكير العادي يفكّرون في اليوم واللحظة.

ولهذا فإنّ الإستراتيجي يتسم بعدة سمات، منها النظر إلى الأمام بعيدًا، واختراع المستقبل الذي لن يتحقق إلا لمن يسعى إليه، والاعتماد على الإلهام المبدع المبنيّ على الوعي والإدراك، والقدرة على تحديد القضايا أو الفرص الرئيسة واقتحام مجالات جديدة، والانتقال من ردود الأفعال قصيرة الأجل إلى رؤية ظواهر الأمد البعيد، والنظرة الشمولية من خلال النظر إلى دائرة 360 درجة من جميع أقطارها، وإلى أعلى وإلى أسفل. كذلك يتسم التفكير الإستراتيجي بالفاعلية، في حين أن التفكير التشغيليّ فوريّ وملموس وعمليّ وتطبيقيّ، يؤدّي إلى حلول لمشكلات الأداء القائمة، وروتينيّ، ومنظوره متاح لمن يقف على الأرض.

ورغم أن هناك فروقًا كبيرة بين التفكير الإستراتيجي والتفكير التشغيليّ فإنهما في النهاية يُعَدّان مكمّلَين بعضهما لبعض، نظرًا لأن استمرار أيّ تنظيم في تحقيق النجاح يتطلّب توافر كفاءات في كل من التفكير الإستراتيجي والتفكير التشغيليّ، إلا أن الطريق الصحيح يكمن في جعل الأهداف الوطنية طويلة الأمد هي التي تقود وتوجّه الأهداف قصيرة الأمد.

ورغم حاجة محترفي الأمن والتنمية الوطنية والقيادات العليا الماسَّة إلى التفكير الإستراتيجي لصناعة المستقبل، فإن كثيرين منهم لا تتوافر لديهم مهارة التفكير الإستراتيجي، فيعتقدون أنهم أكفاء جدًّا في ممارسة هذا التفكير، مِمّا يجعلهم لا يفكّرون في بذل أيّ مجهود لتنمية كفاءتهم في هذا النمط من التفكير، فيعتقدون بأن سنوات خبرتهم الطويلة وخلفيتهم المهنية والمكانة العالية التي حققوها في التسلسل الإداريّ في الدولة تجعلهم في غير حاجة إلى اكتساب أيَّة كفاءات أخرى، وتجعلهم غير مستعدّين للتفكير إستراتيجيّا بالشكل المطلوب منهم، والبقاء في ما اعتادوا عليه من التفكير في وضع الثبات (Thinking Put Stay)، وهو ما قد يؤدّي إلى أن تواجه الدولة مخاطر كبيرة.

ولذا، فإنّ القادة الحقيقيين هم الذين يتوجّهون بنشاط الدولة نحو خلق المستقبل الوطني الذي يمثل في جوهره التصوّر الإستراتيجي الذي يُعنى بالنظر

إلى المستقبل. هؤلاء حقًّا هم صُنّاع المستقبل لدولهم لإبقائها فاعلة وحية ورائدة، فهم قادرون على تحديد ما يرغبون في حدوثه لبلادهم ثم العمل على جعله حقيقة واقعة.

لا أعتقد أن المفكّر الإستراتيجي هو رجل الثقافة الذي وجد نفسه مضطرًّا إلى القيام بمهامّ رجل السياسة، وليس بالعالم الذي يخرج من دائرة اختصاصه لينخرط في مناقشة عامَّة تهمّ المجتمع ككل، ولكنني أراه في ذلك الذي يملك القدرة على استعادة الدلالات الأولى للمفاهيم الإستراتيجية التي تحوّرت وتلوّنت داخل المنظومات والمدوّنات الفكرية، وتعرية رهانات استخدامها، وصقل معدنها مِمّا تكلّس عليه من عوامل التعرية، لتكون قادرة من جديد على توليد معانٍ إضافية تساعدنا في إيجاد حلول لمشكلات العصر المعقدة.

أقول ذلك لأن المفاهيم لا تملك حياة خاصَّة بها، إنها تحدّثنا من موقع تاريخيّ محدّد، وتحيلنا إلى إشكاليات ملموسة جدًّا. ولا أذكر أنّ هناك كلمة واحدة حادت عن مفهومها الأصيل إلى استخدامات يومية دارجة لا تمتّ إلى مدلولها الأصلي بِصِلة، بابتذال سمج مثل كلمة «إستراتيجية» حتى فقدت معناها الأصيل ومدلولها المصطلحي. ولذلك فعملنا في هذا الكتاب سينصبّ على البحث في معناها الأول وتطوّر مدلولها، ونُجري التعديلات اللازمة عليها، ثمّ نوظّفها ونستثمرها حتى تكون بمثابة المفتاح السحريّ للخروج من كل أزماتنا الحالية والمستقبلية، وتجنّب المخاطر واستثمار الفرص، وتحقيق عوائد مادّية ومعنوية مجزية لبلادنا.

بالطبع هذا العمل لن يكون مقتصرًا على «الإستراتيجية» وإنما سيبحث في كل مشتقاتها، ولا سيَّما «التفكير الإستراتيجي» الذي سيكون دليلنا وقائدنا في رحلة هذا الكتاب، للانتقال من الأسلوب التقليدي الذي اعتدنا عليه في إدارة أزماتنا، والمتمثل في «ردود الأفعال»، إلى أسلوب أقلّ جهدًا ومخاطرة وأكثر فاعلية، وهو «العمل الاستباقي والوقائي» الذي من خلاله نرصد إرهاصات

ومؤشّرات الأزمات قبل ظهورها، ونقوم باستئصال جذورها وعلاج دوافعها لقتلها في مهدها قبل أن تنضج وندخل في فوضاها ويصبح الخروج منها أمرًا مرهقًا وداميًا في أغلب أحواله.

ضمن عائلة علم الإستراتيجية هناك اليوم ما اصطُلح عليه بـ«الاستشراف» أو ما تدعوه بعض المدارس بالمسارات الإستراتيجية العالمية (Global Strategic Trends) وتسمّيه اختصارًا بـ«GST». وهو يصف السياق الإستراتيجي للمعنيين في وزارة الدفاع ووكالات الأمن الوطني والاستخبارات برسم السياسات والإستراتيجيات المتوسطة والطويلة، وبناء القدرات.

دون السياق الإستراتيجي هناك خطر يواجه المخططين، ومصمّمي السياسات، ومطوّري القدرات، من افتراض مستقبل مبنيّ على الأفكار والافتراضات المسبقة. الإطار الإستراتيجي يمكّننا من كشف التهديدات والفرص إلى عشرين سنة قادمة. لكنه لا يدّعي، ولا يستطيع أصلًا، القدرة على التنبؤ بالمستقبل إلا بشكل تقريبيّ، ولكنه بدلًا من ذلك يصف الظواهر التي قد يكون لها تأثير مهمّ على المستقبل، ويجمع بين هذه الآفاق المختلفة لإنتاج صورة متعدّدة الأوجه للنتائج المحتملة. عندما يتضح أمامنا الشكل التقريبيّ للمستقبل، نحاول استشفاف الانعكاسات الأمنية والعسكرية على أوطاننا، ومِن ثَمّ اختبار قدراتنا للتعامل مع هذه الانعكاسات ضمن سيناريوهات يتم إعمال العقل والخيال في تحديدها. ثم طرح بدائل وخيارات إستراتيجية للتعامل مع كل السيناريوهات المحتملة. بالتأكيد هناك عديد من المناهج لبناء التوقعات الإستراتيجية، منها منهج «STEEP»[1]، الذي أميل إليه في هذا الكتاب، هو نظام البحث في اتجاهات أساسية تغطي عديدًا من جوانب الحياة (الديموغرافيا، الموارد، البيئة، الصحَّة، التعليم، النقل، تقنية المعلومات،

(1) عديد من طرق أو منهجيات التحليل تحتاج إليها المنظمات والدول لتحليل البيئات المختلفة التي تساعد على فهم الوضع الحالي للدولة والتحديات والفرص التي تحيط بها قبل اتخاذ قرار. أسلوب SWOT هو الأكثر شيوعًا، لكن توجَد طرق أخرى مثل «STEEP, STEEPLE, PEST». استخدم الباحث هنا طريقة «STEEP» لكونها مناسبة لتحليل العناصر المهمة لنا، وهي: الاجتماعية، التقنية، الاقتصادية، البيئية، السياسية، تحديدًا في الفصل الثالث.

العولمة، الفساد والمال، الهُوِية، السياسة، ميزانية الأمن والدفاع).

لذلك فهذا الكتاب كُرِّسَ لاستثمار النظام الإستراتيجي الذي تحدثتُ عن أُسسه ومنطلقاته في هذه التوطئة، منذ نشأته وحتى أفوله، ثم بعثه من جديد عندما اكتشف خبراء الأمن والمفكّرون الإستراتيجيون في العالم أن الأزمات العنيفة التي تهزّ عالم اليوم، وبشكل غير مسبوق، تحتاج إلى قيادة إستراتيجية فاعلة، وإدارة راشدة، ورابط قويّ يضمن بقاء الجميع تحت مظلَّة شرعية متفق عليها.

مقدِّمة الكتاب

أتحدّث في هذا الكتاب، بوجه عامّ، عن السيدة الأولى للأمن والتنمية، مفتاح اللعبة في الأزمات والحروب، «صندوق المفاتيح» الذي لديه الحلول لكل الأعطال والأعطاب. سأكتب عن مفهوم مُركّب، كان عسكريًّا ثم أصبح بسبب ضرورته للعصر الذي نعبره علمًا نخبويًّا مستقلًّا منفتحًا على كل العلوم ووصيًّا عليها. لم يعُد خيارًا، بل ضرورة عصرية، توّجته الحوادث بتقلّبها وتسارعها وضبابيّتها، بشرف قيادة المجتمعات الطامحة إمّا لمستقبل مستقر مزدهر وإمّا للخروج من الفوضى والوحل. والإستراتيجية يكمن سرّ جمالها وعبقريتها في أنها شاملة تعتني بكل المحاور الثلاثة للأمن، التي هي: الدولة والعلم والاقتصاد.

خلال عملي في هذا الكتاب، اكتشفت وبكل بساطة أن الإستراتيجية ليست علمًا أو فنًّا، كما درّسونا، وإنما هي منهج (مسار) يأخذ بأيدينا إلى برّ النجاة. لماذا؟ لأنها الوحيدة التي تجيبنا عن سؤالين حائرين وصعبين: لماذا هذه الأزمات والفوضى؟ وكيف نتعامل معها؟ فالإجابة عن السؤال الأول تتم من خلال التحليل الإستراتيجي، والثاني من خلال التخطيط الإستراتيجي.

في هذا الكتاب سيكون موضوعي في إطاره العامّ حول مفهوم الإستراتيجية، وبشكل محدّد عن منهجها السحريّ «التفكير الإستراتيجي». الإستراتيجية وإن كانت نشأت من التطبيقات العسكرية، ومن رماد الحروب، إلا أنها اليوم كشفت أنها الوحيدة حتى الآن القادرة على قيادة

عمل جماعيّ يضمن تكاتف مكوّنات المجتمع نحو مصيره المشترك.

إذًا فالتفكير الإستراتيجي ليس فقط نشاطًا ذهنيًّا عاليًا كما يُعرَّف دائمًا، لكنه أيضًا يشكِّل الطريق المعبَّد والأقصَر حتى الآن في عمليات التنبؤ وتحديد الظواهر المستقبلية واكتشاف الفرص والتهديدات التي تواجه الدول، وكذلك هو في النهاية من يفرز الإستراتيجيات الناجحة.

داخل علم الإستراتيجية هناك شيء اسمه «استشراف المستقبل»، إنه عملية فكرية مُركّبة تقوم على أساس التفاعل والتكامل بين علماء وخبراء وإستراتيجيين ينتمون إلى تخصصات علمية ومعرفية مختلفة. هؤلاء الخبراء يسعون إلى التنبؤ بأهمّ العوامل القائمة والمحتملة الحاكمة للمستقبل، التي لا يحدّدها عامل واحد فقط.

الدراسات الاستشرافية ليست جديدة في العالم الغربي الذي هو أكثر تعوّدًا منّا كعرب على عمل هذه الدراسات، وقطع فيها أشواطًا بعيدة في كل المجالات. أما في الشرق الأوسط فدولة الاحتلال الإسرائيلي تُعَدّ أكثر دولة ممارسة للتفكير الإستراتيجي، خاصةً في أبعاده الأمنية والعسكرية. ففي عام 2007 أعلنت إسرائيل ومن خلال ستة مجلدات عن إستراتيجيّتها الوطنية المستقبلية حتى عام 2020. شارك في إعداد هذه الإستراتيجية كوكبة من خبراء ومثقفين ومتخصصين من الجامعات ومراكز البحوث الذين ظلّوا أكثر من سنة يتباحثون لإعداد إستراتيجية وطنية، ووضعوا أهدافًا إستراتيجية مائية وسكانية وعسكرية وسياسية، ثم وضعوا سيناريو لكل هدف. وأصبحت هذه الإستراتيجية ملزمة لكل الحكومات الإسرائيلية بغضّ النظر عن الصراعات السياسية الحزبية وتعاقب الحكومات من أحزاب مختلفة.

في العالم العربي نعاني نقصًا كبيرًا في الدراسات المستقبلية، إمّا لعدم وجود إرادة سياسية تحمل همومًا ما زالت بعيدة عنّا، قد تضيف إلى متاعبنا متاعب أخرى، وإمّا لغياب ثقافة هذا المجال العصيّ نوعًا ما. دولنا العربية

تعاني أيضًا من عدم وجود قواعد بيانات متكاملة ومبوّبة ومدقّقة لغياب مراكز المعلومات والرصد، ولأننا بكل بساطة لم نتعوّد أن نسير وفق «إستراتيجيات»، ولكن وفق «إدارة أزمات».

في مجلس التعاون الخليجي 60% من الخطط الخمسية الموجودة لا تُنفَّذ. كثير من دول المجلس أعلنت رؤى وطنية، وكان آخرها رؤية التحوّل الوطني في الإمارات، ثم في قطر، وأخيرًا هبّت رياح التغيير على المملكة العربية السعودية في رؤية 2030، فهل ستجد الموارد الكافية، والعقول الإستراتيجية، والمناخ المناسب، لتحويلها إلى واقع معيش؟

أقول ذلك لأن المشهد القادم في غالبه يوحي بالخوف والقلق وعدم الاستقرار في العالم العربي. فبعضه ما زال حديث عهد باستقرار منقوص! وبعضه تموج به الحروب الأهلية بحثًا عن ديمقراطية مزعومة! وبعضه استُبيحَت أرضُه من مُعتدٍ خارجيّ وجد ضالّته في الفراغ السياسي والأمني الذي أفرزته هذه الثورات. وبين هذا وذاك تفاقمت مظاهر الفقر، وسوء التغذية، ونقص الرعاية الطبية، وتراجع التعليم، وتفاقمت البطالة في تلك الدول.

ولكن وحتى ندَع مجالًا للتفاؤل فإني لا أرى المستقبل معتمًا بالكامل، فعلى الرغم من المخاطر والتحوّلات السريعة التي سنراها في السنوات العشر القادمة فإنّ المستقبل يستبطن من الفرص الكثير، خاصةً أمام دول الخليج، وللمملكة العربية السعودية بالذات، شريطة أن نحسن تقديره وأن نكون على وعي تامّ به وأن نخطّط بعناية لاستثمار هذه الفرص قبل الخصوم والمنافسين. والفرص غالبًا ما تكون في معطف الأزمات، حتى إنّ الصينيين، كما قال لي ذات مرَّة مسؤول كبير في وزارة دفاعها، لا يمتلكون في قاموسهم كلمة «أزمة» بمفردها وإنما تأتي غالبًا في كلمة واحدة مركّبة من «أزمة» و«فرصة»، يمكن أن أترجمها بـ«فرص الأزمة»!

الإستراتيجية والمستقبل صنوان لا يفترقان، فلا يمكن أن نتفادى مخاطر المستقبل ونلتقط فرصة دون أن نملك إستراتيجيّات أمنية وطنية شاملة، لأن الرجم بالغيب والسحر وقراءة الكفّ والفنجان لا يمكن أن تطلعنا على الغيبيات القادمة. الإستراتيجية مُهِمّتها أنها تُرينا إلى درجة كبيرة الأحداث القادمة، وفي نفس الوقت تعطينا الخطة للتعامل مع هذه الحوادث، فهي بمثابة الطبيب الذي يشخّص الداء ويكتب الدواء.

لكن يمكنني الجزم بأننا اليوم نعيش إشكالية عالمية حول مفردة «إستراتيجية»، فعندما نسمّي الأشياء بغير أسمائها أو بأسماء محرّفة يحدث خلل وارتباك في المفاهيم المعرفية وتطبيقاتها. هذا يقودنا إلى التساؤل، هل ما زال لكلمة «إستراتيجية» معنى؟ هل ما زالت تُستخدم من أجل فَهم وإدارة الصراعات؟ هل هي بالفعل السبب الأساسي «المُنقِذ» بعد الله كما يقول كبار خبرائها؟

مفردة «الإستراتيجية» كانت تقتصر فقط على الحرب، أي ما يُعرف بالإستراتيجية العسكرية، وذلك بسبب أن الصراع العسكري رافق صعود وسقوط الحضارات وألقى بظلاله على كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لهذا أضحت الحرب ضمن المكوّن الاجتماعي وأحد أبعاده المهمَّة. لكن في العصور المتأخرة بدأت هذه المفردة السحرية تغزو كل نشاطات الدولة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فنحن نتحدث اليوم عن الإستراتيجية السياسية والاقتصادية والمعلوماتية، والمشكلة أن الاستخدام لم يتوقف إلى هذا الحد، بل بُولِغَ في استخدامها إلى درجة أن هذا المفهوم تحوّل إلى مفردة يومية محرفة تمامًا عن معناها الأصلي الذي انطلقت منه، وأصبحنا نستخدم كلمة «إسترتيجية» بديلًا عن «سياسة» أو «خطة» أو «رؤية» أو «مسار» أو «إجراءات عمل»، وذلك لمجرّد القول إننا نريد التعبير عن نيّاتنا أو خطواتنا القادمة! فلا يكاد يمرّ يوم دون سماعنا عن إستراتيجيّات لتخسيس الوزن وللنجاح وللتفكير، وهكذا اتسع

حقل الإستراتيجية ليشمل كل شيء تقريبًا. وعلى كل حال، ليست هذه الكلمة العسكرية الوحيدة التي استُنسِخت من مفردات الحرب ثم تناقلتها الألسن وركب موجتها العالِم والأمّيّ. فهناك مفردات كـ«أزمة» و«صراع» و«هجوم» و«دفاع» و«تعبئة» و«لوجيستية» و«رأس حربة»... والقائمة تطول. لنرهف أسماعنا إلى معلّق كرة القدم أو محلّل ماليّ أو اجتماعيّ لنرى حجم المصطلحات العسكرية التي يعبّر بها وتعطي انطباعًا وكأنك أمام لعبة حرب أو في ميادين المعارك الحربية. هذه الاستعارات من الحقل العسكري أثارت قريحة أستاذ اللسانيات بجامعة كاليفورنيا جورج لايكون، فألّف كتابًا سمّاه «حرب الخليج أو الاستعارات التي تقتل»[1]، إذ شرح في هذا الكتاب مفهوم الاستعارة التي استُخدمت كثيرًا في عهدَي آل بوش لتبرير الحربَين على العراق (الأولى والثانية)، اللتين هدفتا إلى إعادة ترتيب المنطقة كما يقول الكاتب.

لا نقول هذا من أجل منع الناس من التلذذ بهذا المفهوم، ولكن هذا الاستخدام المتكرر وهذه الألفة والحميمية الساذجة أحيانًا من قِبَل الناس لهذه الكلمة أفقدها معناها الأصلي ومدلولها المصطلحي! حتى لنعجب أن كثيرًا من العسكريين لم يعُد يدرك المعنى الحقيقي للاستراتيجية ومدلولها اللفظي الأساسي. فلم يعُد هذا المفهوم بمعناه الحالي المحرّف قادرًا على مساعدتنا على فهم الصراعات والحروب والأزمات الأمنية، خاصةً إذا عرفنا أن هذا المصطلح هو المفتاح الأساسي لفهم التوسع والتعقيد الذي يصاحب الأزمات والصراعات والفوضى الحالية. وليس لديّ أدنى شك في أنّ الإستراتيجية بمعناها الحقيقي ليس لها بديل في الوقت الحالي كمفهوم علميّ ومُرشِد منطقيّ يتم من خلاله التعرف على طيف الصراعات كما هي عليه اليوم، بل ويرشدنا إلى سبل مواجهتها.

(1) انظر: جورج لايكوف، حرب الخليج أو الاستعارات التي تقتل، ترجمة عبد المجيد جحفة وعبد الإله سليم، الطبعة الأولى (المغرب: دار توبقال للنشر، 2005). ص112.

لذلك تأتي هذه المحاولة البحثية لإعطاء الإستراتيجية مكانتها اللائقة بها كمنهج يمكن من خلاله التهيئة والتخطيط لبيئة أمنية فاعلة. لذلك سنقوم بإعادة تعريف مفهوم «الإستراتيجية»، مُراعين التبدلات الحاصلة منذ الحرب العالمية الثانية، مرورًا بأحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها (غزو أفغانستان، احتلال العراق، ظهور الصراعات الطائفية...)، وانعكاساتها على طبيعة وخصائص الحرب الحاضرة. وأيضًا يجب إعادة وضع هذا المفهوم في مستواه المناسب بعد أن اختلط بالمستويات السياسية والفنية والتكتيكية، وسنحاول من أجل تحقيق هذا الهدف الرجوع إلى كتابات وأبحاث عباقرة الإستراتيجية الكبار في زوايا العالم المختلفة، من أوروبيين وأمريكان وصينيين، وعرب إنْ وُجد! وأقول ذلك نادمًا لأن العالم العربي يفتقر كثيرًا إلى المختصّين في هذا العلم، لأسباب عديدة، على الرغم من وجود كثير من التطبيقات الإستراتيجية في العصور المختلفة من التاريخ الإسلامي.

انطلاقًا من هذا يأتي السؤال المحوري الذي سنحاول الإجابة عنه خلال صفحات هذا الكتاب: ما تعريف الإستراتيجية؟ وهل يمكن العثور على معناها الحقيقي والأصيل؟ وما بنيتها ومكوناتها ومنهجها؟ وهل هي بالفعل مجدية تنمويًّا وأمنيًّا؟ وكيف يمكن أن نوظّفها ونستثمرها ونجري التعديلات اللازمة عليها حتى تكون بمثابة المفتاح السحري للخروج من كل أزماتنا الحالية ومواجهة التحدّيات المستقبلية، وتجنب المخاطر واستثمار الفرص، وتحقيق عوائد مادّية ومعنوية مجزية؟

يجب أن نعترف أن الإجابة ليست بالسهلة، ولكن ليس أمامنا إلا طريقان: الأول هو إدارة الأزمات بشكل فرديّ وارتجاليّ غير مؤسّساتيّ، مستندين إلى خبرات ناقصة وغير مختصَّة تخضع لطريقة «فلنُجرّب ونَرَ»، التي قد تنجح مصادفةً وفي الغالب تفشل. أمّا الطريق الثاني، وهو ما سيتم اقتراحه واستعراضه وتحليله في هذه المحاولة البحثية، فهو تبنّي التفكير

الإستراتيجي وكل ما يتعلق به. قد أغامر وأقول إن ما أقترحه هو الحل الأمثل. مجال الإستراتيجيات تنفق على صناعته الدول المتحضّرة المبالغ الضخمة من أجل تأهيل الكوادر الإستراتيجية وتطوير المناهج وتأسيس الأكاديميات المتخصصة ومراكز البحوث والدراسات والتحليل وتطوير البرامج المساندة.

العالم العربي يعاني كثيرًا في هذا المجال، ولهذا فقد يكون هذا الكتاب الأوّل في مادّته ومنهجه وأفكاره التي سيثيرها، والتي قد تترك مساحة من السجال حولها، وخصوصًا بين أصحاب الصنعة من المحترفين في الإستراتيجيات، وهم قلّة، وبين كثير من أصحاب النفوذ من السياسيين والمسؤولين والمديرين الغرباء إلى حدّ كبير عن هذا العلم النخبوي. ولذلك أجزم بأنه سبب هذا العقم الإستراتيجي، إضافة إلى غياب «إرادة أن نكون»، فإنّ عالمنا العربي يعجّ بكلّ أنواع الإشكاليات والأزمات الأمنية والعسكرية والتنموية، والعجز الكبير في الوصول إلى قرارات راشدة وسديدة وشاملة تضمن مسالك جديدة للخروج من هذه الفوضى.

ولذلك، وسأكون حَسَن الظنّ، فإنّ هذه الحكومات ربما وصلت إلى طريق مسدود إلى درجة أنها لن تتردد في الموافقة على من يأتيها بمعارف وبحلول مبتكرة وخطط جديدة ومناهج تفكير عملية تضمن لها سلوك طريق سريع للأمن والرفاه، وخروج من التشظّي والفوضى السائدة هنا وهناك.

لذلك فالكتاب سيقدم بعضًا من أفضل الممارسات والتجارِب العالمية في مجال بناء الإستراتيجيات، كي تساعدنا في فهم بعض من المنهجيات والأساليب. سنقوم بتحليل أزمات عالمية متنوعة ومتباينة، تم الخروج منها والنجاح في إدارتها بسبب وجود خطط إستراتيجية شاملة عملية ومرنة، ارتكزت على التفكير الإستراتيجي كمنهج قويم وسليم.

ولكن يجب أن نعترف أنه لن يكون مفهوم الإستراتيجية مجديًا ومقبولًا ومقنعًا للحكومات المنكوبة أو التي هي في الطريق إلى النكبة -لا قدّر الله-

إلا إذا صِيغَ ضمن تنظيم كامل يشمل المكوّن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والثقافي والديني.. ويؤدي إلى الرفاه الأمني والتنموي.

بمعنى آخر، لن يهتمّ السياسيون بمن يتحذلق ويتفيهق بكلمة «إستراتيجية»، بل مَن يجعل منها أداة لتوفير الأمن الشامل ومعالجة ارتباطاته ومتعلقاته الصراعية، ومن يستطيع أن يبني إستراتيجيّات مفصلَّة لكل صراع ونزاع وأزمة.

لحسن الحظّ أنّ الحكومات الحالية وبسبب الأزمات أصبحت لا تهتمّ كثيرًا بالأشخاص مُدّعي الولاء المزيّف، ولكن ازدادت حاجتها إلى المؤهّلين من أصحاب الدرجات العلمية والكفاءة والخبرة في بناء المبادرات الإستراتيجية التي تؤسّس للدولة قواعد السلوك الصحيح العقلاني الناضج، الذي يجب أن يؤدي في النهاية إلى الفوز بمسابقة النزاع أو إلى حل الأزمة أو إلى ترميم الفوضى، لأنه وكما يقول توماس شيلينغ «جميع الأطراف المشاركة في النزاع تنظر إلى النزاع على أنه نوع من المسابقات والتنافس، يجتهدون للفوز به عبر حسابات دقيقة ومعادلات إستراتيجية وعمليات ذهنية إستراتيجية عالية واستراتيجيين بارعين وعباقرة...»[1]. كما هي المسابقة الحالية بين الأطراف الفاعلة الإقليمية والخارجية للفوز بالأزمة السورية!

الملاحظات السابقة قادتنا إلى توزيع بحثنا إلى أربعة مباحث أساسية: المبحث الأول يقضي بالعودة إلى الأصول الأولى للاستراتيجية للتعرّف على نشأة ومبادئ وتطوّر مفهوم الإستراتيجية في الفكر الإسلامي ثم الفكر الأوروبي والتعرّف على التحوّلات التي طرأت على المفهوم والفروقات بين التخطيط والسياسة والإستراتيجية. سنناقش كيف أن الإستراتيجية أيًّا كانت مجالات عملها تعتمد على المواءمة بين ثالوث الغايات والموارد

(1) انظر: توماس شيلينيغ، إستراتيجية الصراع، ترجمة نزهة طيب وأكرم حمدان، الطبعة الأولى (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010 م) ص319.

والطرق، وهي بمثابة الطاولة التي يجب أن تكون أرجلها الثلاث متساوية ومتوازية وقوية.

وكذلك سنناقش مبادئ الإستراتيجية التي لا تختلف كثيرًا عن مبادئ الحرب الأساسية. ويتمثل المبدأ الأول الذي أراه في أن يكون هناك اقتصاد للقوة وإدارة جيدة للموارد. والمبدأ الثاني هو أن يتمتع المعنيون بالعمل الإستراتيجي بحرّية عمل كاملة كشرط أساسيّ للإبداع. أمّا المبدأ الثالث فأعدّه العمود الفقريّ للاستراتيجية والذي من دونه ستبقى الإستراتيجية هشة ومتعثرة ومعاقة، وأعني به الاتصال الإستراتيجي الداخلي والخارجي المناسب للاستراتيجية المتبنّاة، والذي يُشترط فيه أن يكون موجّهًا ومؤسّسيًّا وشاملًا كي ينظّم وينسّق ويديم الجهود ويأخذ جميع القدرات الوطنية في الاعتبار.

المبحث الثاني يتعلّق بالتعرّف على المرجعيات الكبرى للاستراتيجية والوظائف المطلوبة منها، أما بخصوص المرجعيات فهي المصادر التي تستقي منها الإستراتيجية شرعيّتها، ووقودها، وقيمها، وبقاءها، والتي ترتكز على قانون الدولة والسياسة والثقافة والقيم. وأمّا وظائف الإستراتيجية فتتمحور حول أربعة أمور مُهِمَّة: الواجب، والإرادة، والمعرفة، والقدرة. أوّلها: الواجب عمله من قِبل الساسة خاصَّة وكل المشاركين في الأمن. ثانيها: هل لدينا الإرادة لصناعة الإستراتيجية وبناء الأمن؟ ماذا نريد بالضبط وما أهدافنا؟ ثالثها: ما الذي بإمكاننا فعله؟ وما قدراتنا المتوفرة لتحقيق أهدافنا؟ وآخرها: هل نملك المعرفة والمعلومات الضرورية لبناء العمل الإستراتيجي الأمني؟

بعد أن فرغنا من الجانب النظري، سننتقل إلى الجانب العملي، لأنه من الضروري مزاوجة النظري بالعملي. بمعنى أننا لا نفكر وننظّر دون أن نعمل، أو أن نعمل دون تفكير. الفاعلية تكمن في أن يكون هناك تكامل بين النظري والعملي، لأن النظرية والتطبيق وجهان للاستراتيجية الناجحة.

يختص المبحث الثالث، ومن خلال تطبيق المنهج الاستشرافي، بالرصد والتنبُّؤ بالأزمات والمهدّدات على مستقبل دولنا الأمني المتوسط والبعيد، التي ليست في الغالب إلا امتدادات (trends) ونتائج للفوضى والتحولات الحالية، سواء كانت هذه التحوّلات في بيئات التهديد الداخلية أو الإقليمية أو الدولية أوذات عَلاقة بتوفر القدرات العامَّة لإدارة هذه الأزمات باحترافية.

سيكون المبحث الرابع هو الجزء الأهمّ الذي يدور حوله الكتاب، والذي أدعو فيها كل المعنيين بالأمن إلى الانتقال من المفهوم التقليدي لإدارة الأزمات، الذي ينتظر مجيء الأزمة ثم إدارتها، إلى المفهوم الوقائي أو الاستباقي الذي يرصد إرهاصات ومؤشّرات الأزمات قبل ظهورها، ومعالجة دوافعها وجذورها لقتلها في مهدها قبل نضوجها وتحوّلها إلى فوضى يصعب الخروج منها.

لذلك، وحتى نكون قادرين على بناء وتفعيل إستراتيجية وقائية، فسنرى كم هو مُهِمّ أن نهيّئ بيئة التفكير الإستراتيجي، وذلك بالاهتمام ببناء المنهج الإستراتيجي، وتصميم برامج تأهيل وتدريب خاصَّة لخبراء الأمن وللاستراتيجيين والباحثين، تزامنًا مع تأسيس وتطوير مراكز (مصانع) التفكير والبحث والرصد كأماكن مجهزة للخبراء والمحلِّلين وعُمَّال المعرفة، حتى يسهل إنتاج ومراجعة وتقويم الإستراتيجيات والسياسات الأمنية في جميع الأبعاد الداخلية والخارجية والإعلامية، ضمن إطار إستراتيجية وقائية شاملة متينة وفاعلة، يمكنها -بعون الله- احتواء مجمل هذه المهدّدات والتحدّيات الحالية والمستقبلية.

بعد أن نكون قد قمنا بتهيئة بيئة التفكير الإستراتيجي المناسب وهيّأنا عباقرة التحليل والتصميم الإستراتيجي، يجب أن نبدأ في تصميم أو تطوير السياسات الأمنية الشاملة في كل أبعادها الوطنية، ومن ذلك سياسات الأمن والدفاع، وسياسات الأمن الخارجي، وسياسات الأمن الفكريّ والاجتماعي، وسياسات الأمن الاقتصادي.

كذلك أجده مُهِمًّا في النهاية أن يقوم المختصّون في الدولة ببناء وتسويق صورة ذهنية جاذبة ومؤثرة في العَلاقات الدولية، لتوظيف كل أبعاد قوَّة الدولة المرنة لزيادة فاعلية صورتها الذهنية ورسالتها الحضارية، من خلال: أوّلًا/ تفعيل خطاب وطنيّ موحّد ومتماسك، وثانيًا/ التفكير والحوار حول كيف يجب أن تكون هُوِيّتنا الوطنية في وسط تتسارع فيه العولمة وتتناقص فيه الوطنية.

في هذا الكتاب البحثيّ سأجد نفسي مضطرًّا إلى استخدام ثلاثة مناهج: التاريخي والتحليلي والاستشرافي. المنهج التاريخي ضروريّ من أجل كشف أصول الأزمات، ومعرفة ظروف تفجّرها ونشأتها، وكيف لعبت الإستراتيجية دورًا في التعامل معها. أما منهج التحليل الإستراتيجي فيساعدنا على تحليل الموقف الأمني الحالي وتفاعلاته وأبعاده، وارتباطاته الداخلية والخارجية، وكشف المتغيرات الزمانية والمكانية، ساعيًا إلى التوصل إلى نتائج واقعية ومختبرة وقيّمة. سأعتمد أخيرًا على المنهج الاستشرافي من أجل التعرّف على اتجاهات المستقبل، والتنبؤ بالمخاطر والفرص والتحدّيات الكامنة فيه، وكشف الظواهر التي لها انعكاسات أمنية. الأمل هو أن ننجح من خلال هذه المناهج الثلاثة في الوصول إلى كتابة «الوصفة الإستراتيجية»، وإنتاج تقدير موقف إستراتيجيّ مستقبليّ، وتقديم بعض المنهجيات والآليات للمهتمّين بالقضايا الأمنية والإستراتيجية.

هذا المجهود البحثيّ هدفت منه إلى تحقيق عديد من الغايات، آمُل أن أكون قد وُفِّقتُ في ذلك. الغاية الأولى ذات طبيعة منهجية، بمعنى تقديم أفكار جديدة وتوليد قيم معرفية بنيوية تشكّل قاعدة متينة لتأسيس إستراتيجية أمن وطنيّ مرنة وقابلة للتكيّف مع أيّ من السيناريوهات التي يُحتمل أن تواجهها دولنا، مع الحرص على أن يكون تفكيرنا حياديًّا وغير دوغماتيّ ولا عاطفيّ وغير منغمس في اللحظة المعيشة، وينطلق إلى الأمام عبر مسارات عملية للوصول بنا إلى كشف هُوِية المستقبل وإدراك تحدّياته والاستعداد لاحتواء مهدّداته واستثمار فرصه.

الغاية الثانية معرفية، وهي تتلخص في إثراء وبناء فكر إستراتيجيّ عام لمن يمتهن العمل السياسي والأمني والعسكري وحتى الاقتصادي والمجتمعي، لأنه وإن كنّا نزاول حِرَفًا مختلفة ولدينا توجّهات متباينة، إلا أن كلًّا منا يرى في مظلة الأمن الهاجس المشترك.

الغاية الثالثة معرفية نَسَقِيَّة، وهي رغبتي في أن يملأ هذا العمل شيئًا من الفراغ في علم الإستراتيجية الذي لا يزال غريبًا، ليس فقط عن بيئتنا العلمية في مراحلها التأسيسية، ولكن حتى في مؤسّسات التعليم العالي وحتى في الأكاديميات الأمنية والعسكرية التي يُفترض فيها أن تكون متخصّصة.

لو تحققت هذه الغايات البحثية أكون قد لامست رؤيتي النهائية من هذا الكتاب، التي أطمح أن تكون كما يلي: «بشروعنا في تأسيس للاستراتيجية المطلوبة وتطوير مناهجها وفكرها والسيطرة عليها، سنكون قد شرعنا وبقدر كبير في الحصول على أنواع القوى المختلفة التي تكفل بناء مستقبل آمِن أو على الأقل محتوى، ومِن ثَمّ نكون قد أسهمنا في ضمان مصير شعوبنا العربية والخليجية، بعد توفيق الله».

هذه هي الفكرة الرئيسية لهذا الجهد البحثيّ المتواضع الذي بدأ هَمًّا وأرقًا منذ عقد من الزمن قبل أن يتحوّل إلى معرفة نظرية عبر بحوث في الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه، ثم ممارسة منهجية عملية من خلال عملي كمستشار ومدرّب في الشؤون الإستراتيجية والأمنية والدولية. هذا الجهد ينطلق من إحساس بالواجب الوطني والانتماء العربي الإسلامي، ومن ضمير يعظّم المسؤولية، ومن رغبة في توليد معارف مضافة إلى علم الإستراتيجية وأساليب التفكير الإستراتيجي. هو عمل لا يدّعي الكمال ولا يحتكر الحقيقة ولا ينتظر الإطراء، إنه فقط يتلمس الطريق وسط العتمة ويطلق شيئًا من نور ليقشع ضباب شتاء قادم، ويوجّه الأنظار لسبر أغوار المستقبل وإدارته، قبل أن نصبح مرتهنين وأسرى -لا قدّر الله- لتداعيات حوادثه ونوازله.

لا يمكننا الانتظار حتى وقوع الحوادث، حتى سقوط الأمطار ووصول الأعاصير وبدء الفيضانات. من لا يتعلم السباحة قبل ارتفاع منسوب المياه، ومن لا يُجِدْ التجديف ببراعة حين تتصاعد الأمواج، ومن لم يتمرس على تطويع الأعاصير، تكُن نهايته إما الموت غرقًا، وإما أن تهوي به الريح في مكان سحيق!

الفصل الأول

الإستراتيجية كمبادئ ثابتة ومفهوم متغيّر

الفصل الأول
الإستراتيجية كمبادئ ثابتة ومفهوم متغيّر

مقدِّمة

ليس من قبيل الترف أن ندرس ماضي الإستراتيجية؛ إنه يعلّمنا ارتباطها الطبيعي بالحرب، ومِن ثَمّ يسهل علينا التعرّف على خصائصها، وكيف نجح مَن طبّق أصولها في الوصول إلى نهايات سعيدة وانتصارات عسكرية مجيدة، حققت مصالح بلادهم وحفظت أمنها واستقرارها. ولكن بسبب انفتاح الصراعات على أبعاد جديدة مستحدثة حدث في مفهوم الإستراتيجية في مراحل زمنية معيّنة زيغ عن معناها الأصيل بوصفها مرشدًا ومنهجًا وخيارًا صالحًا لتحقيق أهداف الدولة ومصالحها.

ولذلك أجد أنّ من المُهِمّ العودة إلى ماضي الإستراتيجية من أجل دراسة مبادئها الأصيلة ومنطلقاتها والتعرّف على مسارها الطبيعي وواجبها الأصلي في التخطيط وإدارة الحرب، واستثمار التطوّر الذي حصل على منهجها وفكرها وتنظيمها. دراسة هذا الماضي الإستراتيجي ليست فقط من أجل الاستفادة منه في كسب حروبنا العسكرية الحالية والقادمة، وإن كان هذا مُهِمًّا، ولكن من أجل شيء أهمّ وهو توسيع نطاق الإستراتيجية وتطويره كي تكون الإستراتيجية قادرة على صناعة كِيان قويّ في السلم والحرب، ومعالجة كل مشكلات المجتمع، ولملمة تناقضاته، وتفادي الأزمات، ثم حال وقعنا في فخّها الخروج بأقل قدر من الخسائر.

إنه هدف سامٍ في النهاية أن تكون «الإستراتيجية»، وليست «الارتجالية»، هي منهجنا الأساسي في تقديم حلول أصيلة للخروج من الأزمات. والحرب لا تخرج عن كونها أزمة تفجّرت بالبارود. وفي النهاية تتشابه الأزمات في طريقة إدارتها وإن اختلفت في أدواتها ودرجة تعقيدها.

ولكن قبل الغوص في ما يمكن أن تقدّمه لنا الإستراتيجية من

فتوحات منهجية في بناء الاستقرار الأمني، من الضروري مراقبة تطوّر هذا المفهوم بناءً على التسهيلات التقنية المستحدثة والتبدلات في البيئات الإستراتيجية، وكذلك التعرّف على المبادئ والأسس الثابتة التي تنطلق منها.

أوّلًا: نشأة وتطوّر مفهوم الإستراتيجية

«الإستراتيجية» (strategy) تعريب شائع لمصطلح يونانيّ قديم هو «strategia»، مشتقّ من لقب الاستراتيغوس (strategos) الذي كان يحمله الرؤساء التنفيذيون الإغريق في مجلس الشيوخ، وكان هؤلاء يُنتخَبون من بين القادة والفرسان المخوّلين سلطات عسكرية وسياسية واسعة. ولقب «استراتيغوس» مركّب من كلمتي «استاراتوس» (stratos) أي «القادة»، و«أغو» (ago) يعني «أقود»[1].

الأصل في الإستراتيجية أنها كانت فقط مرتبطة بالتخطيط والإعداد للحرب، وككثير من العلوم، كعلم الإدارة والإعلام والمعلوماتية، انتقل هذا العلم إلى التطبيقات المدنية لتصبح الإستراتيجية في أعلى الهياكل التنظيمية التي لا يقتصر ميدانها فقط، كما هو العرف السائد، على استشراف المستقبل وصياغة الرؤى، ولكن يمتد إلى إدارة الموارد وتصميم الخيارات الإستراتيجية وقيادة وقياس سير المشروع الأمني بكامله، وبناء الإستراتيجية الوطنية وما يتفرع منها من إستراتيجيّات عسكرية وأمنية واقتصادية واجتماعية، «وغدت بمرور الزمن وبتراكم الخبرات والمعارف نمطًا من التفكير العالي الموجّه لتحقيق غايات سياسية، وتعبئة قوى الأمَّة المادّية والمعنوية، وضمان مصالحها في السلم والحرب»[2].

المشكلة تكمن في أنه عندما انتقلت الإستراتيجية من مَنْشَئِها الأصلي في إدارة الحرب إلى استخداماتها المدنية في الحياة اليومية، اعترى مفهومها

(1) د.خليل حسين، د.حسين عبيد، الإستراتيجية، الطبعة الأولى (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013) ص7.
(2) المرجع السابق، ص7.

الأوّلي الذي بُنِيَت من أجله كثير من التشويه والإخلال. ومِن ثَمّ فالبناء على هذا المفهوم المحرّف الذي طرأ على مفهوم الإستراتيجية الحالي، لا يمكن أن يصوغ إستراتيجيّات مجدية وفاعلة، ولا بد أن نعود إلى المعنى الأصيل للاستراتيجية الذي يمكن أن ننطلق منه من خلال تَعرُّف الثقافات الإستراتيجية العالمية.

1- هل أسهمت الثقافة الإستراتيجية الإسلامية العربية في تطوّر مفهوم الإستراتيجية؟

سنبدأ على سبيل التفضيل وليس التأريخ بملامح الثقافة الإستراتيجية الإسلامية العربية، إذ عَرَف العالم العربي والإسلامي المفهوم الإستراتيجي في جانبه التنظيري والفلسفي من خلال الكتاب والسُّنَّة، ومارسه كفنّ عسكريّ تطبيقيّ في مسارح الحروب إبان العهد النبويّ والفتوحات الكبرى والمدّ الإسلامي الكبير في الأندلس وخلال توسّع الإمبراطورية العثمانية، وفي حركات التحرّر الإسلامية والعربية من الاستعمار الغربي.

من يتأمل التاريخ الإسلامي يجد أن النبيّ محمدًا، صلى الله عليه وسلم، أسّس لتخطيط إستراتيجيّ شامل عسكريّ ومدنيّ، يسيران بشكل متوازٍ، انطلق من مكّة إلى المدينة، وهناك أسّس المجتمع المدنيّ بمفهومه المعاصر، ثم عاد إلى مكة لتشكّلا (مكة والمدينة) معًا قواعد للانطلاق الإستراتيجي الذي بدأ بتوحيد الجزيرة العربية قبل أن ينطلق الخلفاء ومن تبعهم إلى تكوين الحضارة الإسلامية الوليدة التي وصلت إلى الأندلس.

هذا الاستخلاف الحضاري الإسلامي لم يكُن العامل الحاسم فيه هو السيف فقط، كما يحاول إقناعنا فيه بعض الغرب، بل بتطبيق منهج إستراتيجيّ كانت فيه كل الأبعاد واضحة، ابتداء من الغايات ومرورًا بالموارد وانتهاء بالخيارات الإستراتيجية. ولا شك أن النبيّ وخلفاءه الراشدين مارسوا بالفعل إستراتيجية تمدّد حضاريّ فاعلة، شهد لها الغرب واستفادوا منها. نستطيع القول إنّ مداها الإستراتيجي الأوّلي ابتدأ منذ البعثة وحتى معركة

«وادي لكة» (92هـ)، المعركة التي عبر من خلالها المسلمون إلى الأندلس.

هناك في الأندلس عمل الولاة الذين تتابعوا على الإمارات على تشكيل إستراتيجية أمنية وتنموية شاملة، كان الإنسان هو قلب هذه الإستراتيجية. ما حصل من مدّ وجزر وفاعلية وانتكاسة للاستراتيجية الإسلامية الشاملة بعد ذلك إنما نعزوه إلى ضعف واهتزاز في المواءمة بين ثلاثية الإستراتيجية المتمثلة في الغايات والموارد والخيارات، إضافة إلى اهتزاز بعض القيم وزيغها عن المنطلقات الأساسية في الإسلام.

المشكلة التي يعاني منها الفكر الإستراتيجي الإسلامي اليوم، على الرغم من ثرائه، أنه لم يجد المنظّرين القادرين على استنباط معالم ومبادئ وأصول هذا الفكر بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ولم يجد أيضًا من يعتني بجوانبه التطبيقية، مِمّا اضطرّنا إلى البحث عما لدى الفكر الإستراتيجي الغربي لسدّ الفراغ لدينا في هذا الجانب.

وكان علينا الانتظار حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي تقريبًا كي يستعيد هذا العلم شبابه وينهض من جديد، إذ فُتحت له مراكز وأقسام وكلّيات في الجامعات والأكاديميات العسكرية والأمنية، ومن ذلك مراكز الدراسات الإستراتيجية كمركز الأهرام القديم قليلًا، ومركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، وكلّية العلوم الإستراتيجية بجامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية في المملكة العربية السعودية.

ليس هذا من قبيل الترف الفكريّ، ولكن بسبب ضغوط الحوادث وتعقّد الأزمات والحاجة إلى الخروج بذكاء من المأزق الأمني العربي الناتج عن الانفجار الكوني الكبير في مجالات العولمة والاتصالات والمعلوماتية، وكذلك لدعم القرار السياسي والأمني بتحليلات وبدائل وحلول غير تقليدية ومدروسة بعناية. الاستفادة من هذا العلم اليوم تحتّم علينا الرجوع إلى ماضيه الأوروبي، كيف قُدّم لنا كمفهوم، ثم كيف تطوّر خلال القرون الماضية؟

2- تطوّر المفهوم الإستراتيجي لدى الأوروبّيين

أمّا في أوروبا، وريثة الثقافة الإستراتيجية الإغريقية والرومانية وكذلك الإسلامية، فقد حقّقت انتعاشًا، فاستمرارية، ثم انتكاسة في بداية القرون الوسطى بسبب عدم القدرة على مجابهة النهوض الإستراتيجي الإسلامي الذي أسقط الإمبراطورية الرومانية والفارسية، لكنه عاد من جديد في العصور الحديثة بفضل شمولية التصوّر وفلسفة التنويرواقتباس كثيرمن النماذج الإستراتيجية والبنائية الإسلامية الأندلسية المجاورة، وخصوصًا في بُعده الإنساني، وإدماجه ببقايا الإرث الحضاري الروماني، لتعلن ولادة عصور التنويرالأوروبية التي ما زالت تمثل حتى اللحظة السيادة الحضارية، على الأقل في جوانبها المدنية.

لكن المتتبع للمقاربات الإستراتيجية التي يشتد الجدل اليوم حولها في الغرب، يلحظ الشكوى المستمرة من أن فنّ الإستراتيجية العريق مهجور منذ الحرب العالمية الثانية في مُتحف الأشياء الميّتة كما يقول بعض منظّريهم، ولكن منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي أعاد إستراتيجيّو الغرب قراءة هذا الفنّ وبدأت بلورته إلى علم، وقُدمت محاولات لتجديده، خاصةً عند الفَرنسيين، وذلك للعودة به إلى أصوله التي لم يشُبها التحريف، والبناء على تلك الأصول، وليس على ما انتهت عليه عملية التشويه التي سبّبها ظهور السلاح النووي والحروب الثورية وطغيان «إستراتيجية الموارد»، خاصةً لدى الأمريكان.

على أيّ حال، البدايات كانت عند مفكّري الحرب القدماء، إذ ظهرلنا المفكرالصيني سن تزو في كتابه «فن الحرب» الذي يُعَدّ من أوائل الكتب في الإستراتيجية. سن تزو لم يخرج في تعريفه عما كتبه الإغريق، إذ يقول بأن «الإستراتيجية» هي «ما يمارسه قائد الحرب»[1].

---

(1) سون-تزو، فن الحرب، ترجمة: رؤوف شبايك (القاهرة: دار الألوكة، 2007)، رابط الموضوع: http://cutt.us/fjkXR

أمّا المفكّر بلوتون فقد أعطى للاستراتيجية تنظيمها التقليدي عندما قال بأنها تعلو فوق الحرب، ومِن ثَمّ فإنّ قائد الجيش يبقى تابعًا للأمير السياسي، وقياسًا على ذلك «فالقائد الميداني يخضع للفيلسوف وللمنظّر العسكري اللذان يقومان بتحليل التاريخ ومعاركه، وسلوك ومتطلبات المجتمع، ويستخرجان دروس ونظريات تساعد العسكريين على إدارة الحملات العسكرية بنجاح. باختصار، السياسي والمنظّر العسكري يتولّيان الشقّ التنظيري الفلسفي الفكريّ للحرب، أي ما يطلق عليه (Stratège) في حين يتولى الجنرال (Strategist) الشق التطبيقي لها. بمعنى أنه إنْ كان لكلٍّ منهما مستواه من علم وفنّ إلا أنه لا غنى لبعضهما عن بعض»[1]. لكن وحتى القرن السابع عشر بقيت الإستراتيجية تقريبًا تتنقل بين مفهومين هما الفنّ العسكري والتكتيك، مغلبةً الجانب العملي الميداني على الجانب النظري الفلسفي.

كان يجب أن ننتظر وصول القرن الثامن عشر حتى نلحظ تطوّرًا لمفهوم «الإستراتيجية» من حيث كونها ممارسة للتفكير الذي يسبق العمل والتنبؤ بالحوادث القادمة ومقارنة الأفكار وإعمال العقل بشكل عميق، لندخل بهذا في تحليل وسائل الحرب من أجل ضمان قدرتها على تحقيق أهداف السياسيين. لقد عرفنا خلال هذا القرن أنه من بين هذه الوسائل هناك وسائل مباشرة كالأسلحة والمعدّات، ولكن هناك أيضًا وسائل غير مباشرة كالمعرفة والمعنويات والدبلوماسية... التي يصفها أحد المفكرين بأنها «من أجل إعداد مشروعات تتدخل الإستراتيجية لإحداث توليفة وإدماج بين كل من الأزمنة والأمكنة والوسائل والمصالح والاعتبارات الأخرى... ثم تحليلها بشكل منطقي ونقدها كي تتحوّل إلى عمل فكريّ وتطبيقيّ له عائد»[2].

أيضًا في نفس القرن الثامن عشر ومن خلال أعمال المفكر العسكري

(1) André BEAUFRE, introduction a la stratégie (مقدمة في الاستراتجية) (paris: Armand colin: Economica: 1989) p.139.

(2) J.P CHARNY, La strategie, que sais-je (ماذا أعرف عن الإستراتيجية) PUF, 1995.

البروسي كلاوزفتز، والجنرال الفَرنسي جيبير، لمسنا إعطاءهم المستوى المميزوالعمل النخبوي للاستراتيجية من خلال تقسيم المفهوم إلى قسمين: «الإعداد للحرب»، أي الشقّ النظري الذي يتعلّق بالإعداد والتنظيم للحرب وتجهيز العقائد القتالية المناسبة، والذي سمّي لاحقًا بـ«علم الحرب». والقسم الآخر«فن الحرب» الذي يُعنى بالجانب التطبيقي، أي بالأداء القتالي الفعلي خلال العمليات العسكرية. كذلك فإنّ هذين المنظّرين توسّعا لاحقًا في هذا المفهوم كي يشمل جوانب القوى الوطنية الأخرى للأمَّة (العوامل السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، التقنية...). لهذا فمن وجهة نظري أنّ هذين المفكّرين أسهما في حلحلة المفهوم التقليدي للاستراتيجية الذي كان سائدًا في القرن السابع عشر، كي يقدّماه في القرن الثامن عشر بشكل نلمس فيه الطرح الشمولي والتأصيل التنظيري، وهو ما يمكن اعتباره من وجهة نظري نقطة تحوّل نحو«الحداثة الإستراتيجية» التي نحياها اليوم.

كذلك في نهاية هذا القرن وبفضل الإثراء المعرفي لمفكّري هذا القرن حول الإستراتيجية بدأنا نتكلّم عن مستويات الحرب، ونشاهد تفاعلًا ما بين التكتيك الذي حدّد مستواه بـ«فن القتال للمقاتل» والمستوى الإستراتيجي الذي يعالج القيادة العليا الحرب وما يتعلق بها من شؤون إدارية ولوجيستية، وتنسيق العَلاقات بين القادة العسكريين والسياسيين. بهذا التوجه الجديد سِرْنا نحو محاولة لإيضاح وفصل ما هو مسؤوليات سياسية، وما هو مسؤوليات عسكرية. ثم حصل بعد الحرب العالمية الثانية أن بدأ يفكر الجيش الأمريكي، نظرًا إلى ضخامة الموارد الموجودة لديه وصعوبة إدارتها ككتلة واحدة، وتَعدُّد مناطق المسؤوليات، في إنشاء مستوى يربط بين التكتيك والإستراتيجية، فكان المستوى العملياتي الذي يهتم بوضع «استراتيجية العمليات»، وغالبًا ما يختص بإدارة جزء من مسرح الحرب يُسَمَّى «مسرح العمليات» أو«قيادة منطقة عسكرية». (انظر الشكل 1).

شكل (1)

مستويات الحرب في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية

المستوى	القوة المستخدمة	التسمية والفترة الزمنية	حيّز العمل
الإستراتيجي	كامل القوات المسلحة مُسنَدة بعناصر القوى الوطنية الأخرى	حرب	دولة - مسرح حرب
		عدة أشهر	
العملياتي	مجموعة جيوش - جيش/فيلق	معركة/عملية	مسرح عمليات
		عدة أسابيع	
التكتيكي	فرقة/لواء/كتيبة	أعمال قتال - معركة	منطقة قتال
		عدة أيام	

خلال القرن التاسع عشر بُنِيَت كثير من النظريات الإستراتيجية وعُمِّق النقاش واشتد الجدل حول كثير من المفاهيم الإستراتيجية التي أثارتها المعارك النابليونية في أوروبا وخارج أوروبا خلال ربع قرن. شخصية نابليون القيادية وقدراته التكتيكية البارعة شكّلت مائدة ضخمة وتجارِب غنية للتفكير مجددًا في أبعاد الإستراتيجية النظرية والتطبيقية وإدماجها بالتطوّرات التقنية التي رافقت حروب هذا القائد الفَرنسي.

خلال تدريسي للفكر العسكري النابليونيّ في كلّيات القيادة والأركان وكلّيات الحرب، وجدت أن نابليون أسبغ على أغلب أعماله العسكرية جانب التفكير المسبق الذي يجب أن يسبق الحرب حسب قوله، والذي جعله شرطًا أساسيًّا للنصر، وذلك بقوله: «أنا أفكّر قبل الحرب، خلال المشي، خلال النوم، وأقرأ كثيرًا من كتب التاريخ العسكري لعلي أعثر في معاطفها على الأفكاروالرؤى التي قد تجلب لي النصر الحاسم بأسرع وقت وبأقل جهد...». وهكذا كان يحمل معه كتب الجنرال الفرنسي اللامع جيبير وخطط حملات الجنرال دو ساكس وغيرهما. الجنرال نابليون جعل من التاريخ العسكري نبعًا فكريًّا ملازمًا له طَوال عملياته العسكرية.

وفي الحقيقة، ليس هناك شيء صقل موهبة نابليون العسكرية والإستراتيجية أكثرمن كتب التاريخ العسكري وفضائل التأمل وإعمال الفكر فيما يقرؤه ويعيشه، لهذا كانت عبقرية نابليون العسكرية المتغذية على التاريخ العسكري ناجحة، في حين كان ضعف الثقافة السياسية والقانونية لدى الإمبراطور سببًا في انتكاساته السياسية.

ولذلك أجدها فرصة للهمس في مسامع الضباط أن يتزوّدوا من المعارف التاريخية ودروس الحروب وأن يجعلوها قريبة منهم في كل وقت، وأن تكون موادّ مقررة في كلّياتنا وأكاديمياتنا العسكرية بمختلف مستوياتها (ولذلك سيظهرلي بإذن الله قريبًا للنشرمحاولة بحثية حول دور التاريخ العسكري في بناء القائد العسكري).

أيضًا عندما تزايدت التعقيدات التقنية والإدارية والقتالية وظهرت التحالفات وما يتبعها من تداخلات في الأدوار السياسية للحرب، نشط مفهوم الإستراتيجية، وخصوصًا في بُعدها القديم «فن القيادة». لم يعُد الجنرال العسكري مسؤولًا فقط عن قيادة وحدته العسكرية لتحقيق أهداف على مسرح عمليات محدّد، بل أصبح لزامًا عليه أوّلًا إدراك الأهداف السياسية ثم مواءمتها مع الأهداف العسكرية، وإسقاط ذلك على تحديد

القوّات التكتيكية المناسبة لتحقيق هذه الأهداف والتأكّد من أنها تسير في الطريق الصحيح الذي تتحقق من خلاله الأهداف السياسية.

هذا التشابك جعل مطلوبًا من جنرال الحرب الحديثة مراقبة كثير من العوامل وأخذها في الحسبان: الغاية النهائية التي يريدها السياسي من الحرب، رد فعل العدو، احتكاك القوّات، ضبابية الحرب، ومجهولها، المعطيات اللوجيستية، الطقس، مِمّا يجبر القادة العسكريين على تعهّد قوّاتهم قبل بداية الحرب تنظيمًا وتدريبًا وكفاءة... بناءً على موازين القوى المحتمَلة والأعداء المحتمَلين، وغايات الحرب الكبرى.

كذلك -وما زلنا في القرن التاسع عشر- رأينا إلى حدّ كبير أن من يحسن استخدام الوسائل لخدمة الأهداف سيفوز بالمعركة، أي ما يمكن أن نطلق عليه صراع العبقريات العسكرية والفن العسكري داخل مسرح الحرب، كل طرف يجب أن يكون جاهزًا لأن يستثمر أيّ خطأ أو ضعف في الطرف الآخر.

3- عندما أهملت الإستراتيجية النووية المفهوم الأصيل للإستراتيجية

للأسف طلّت علينا الإستراتيجية النووية لتقضي على الفنّ العسكري الأصيل. وخرجت الحرب من محدّداتها التقليدية وتبنّت فقط الإستراتيجيات المباشرة غير الكافية لامتصاص طيف العنف الجديد، مهملةً بذلك الإستراتيجيات غير المباشرة، وتاركة المجال للعمليات العسكرية لتخترع بنفسها لنفسها طرقًا جديدة لإدارة الحرب الشمولية. لهذا لم يبقَ لنا من

الإستراتيجية تأخذ بأيدينا إلى احترام المنطق والرشد والعقل السليم والاتجاه الصحيح:
الاتجاه من السهل إلى المعقّد، ومن المهمّ إلى الأهمّ ومن القاعدة إلى القمّة، من أجل الوصول إلى توفيق واندماج وفاعلية الوسائل ضمن خطط إستراتيجية لتحقيق الأهداف السياسية.

الإستراتيجية التقليدية في العصر النووي إلا المنهج الإستراتيجي الذي يستخدم الحرب لتحقيق أهداف ورؤى السياسيين، خالطين في نفس الوقت بين الغايات السياسية والأهداف الإستراتيجية. لقد خرجت الإستراتيجية في تلك الحقبة من حدودها العسكرية!

لم نكتفِ بهذا فقط، فخلال الحربين العالميتين خرجت الحرب عن إطارها الوطني لتصبح عالمية وتصبح الأهداف الوطنية مدمجة ضمن أهداف تحالفية تغلب عليها المصلحة العامَّة للأطراف. وقد لا تحقّق ضمنًا الأهداف الوطنية، ولم تتسبّب إلا في فناء الجميع وفي الإبادة الجماعية. وربما لم يخرج منها منتصرًا بالمعنى الحقيقي للانتصار إلا الحرب نفسها! الحرب فشلت عندما أغفلت مبادئ الإستراتيجية التقليدية في أن تكون سبيلًا لسلم أفضل وطريقًا لحلّ النزاعات بين الدول المتنافسة. صارت الحرب تُشَنّ من أجل الحرب ذاتها، والمحصلة أن الجميع خاسرون. وصارت الإستراتيجية طريقة مكيافيلّية وضربًا من ضروب السحر. من هنا نشهد الطلاق الأول، وابتعاد الإستراتيجية عن وظائفها الأصلية التي سنتحدث عنها.

من الإستراتيجية العسكرية التقليدية إلى الإستراتيجية النووية ثم الإستراتيجية الشاملة، كانت أبرز التحوّلات في المفهوم الإستراتيجي. اقتحام «الذرَّة» للمجال السياسي الإستراتيجي أدّى إلى قطيعة وحشية بين زمن الحرب التقليدية والعصر الجديد (الباليستي والذرّي). الانفجار النووي الأول على هيروشيما وناغازاكي في 6 و9 أغسطس 1945م، أحدث القطيعة الأساسية. لذلك نستطيع في الإستراتيجية أن نقول «ما قبل هيروشيما» و«ما بعد هيروشيما». هذا التأثير المادّي الكبير للقنبلة النووية في لحظات بسيطة محا جهود ثلاثة قرون من القواعد الإستراتيجية التي نظمت أعمال الحرب وأبقتها -إلى حدّ ما- محدودة في بعض فتراتها. قنبلة بسيطة تطلق بواسطة طائرة أو صاروخ باليستي تحقق من التأثير المعنوي والمادّي ما

تعجز عن تحقيقه جيوش كثيرة ومدرّبة ومؤهلة وذات كفاءة عالية. ومِن ثَمّ تجعل كثيرًا من الدول تلجأ إلى هذا السلاح سواءً بنية الردع أو بنية الاستخدام، وتوفر مقابل ذلك كثيرًا من الجهود لتطوير الإستراتيجية العسكرية التقليدية للقوّات المسلَّحة.

وهذا ما يفسّر السعي الحثيث لدولة مثل إيران للحصول على السلاح الذرّي الذي قد يجعلها زعيمة، ليس فقط للخليج العربي وإنما للشرق الأوسط، وذلك بأقل الأثمان.

من هنا نشأ مفهوم الردع النووي وتطوّرت إستراتيجيّاته من الردع الشامل إلى المتدرج لدى الأمريكان، ولدى المعسكر الشرقي كذلك، ثم تبني إستراتيجيّات ردع مضادة. الخوف من الإبادة الجماعية للطرفين بواسطة السلاح النووي قلل كثيرًا من الحروب التقليدية المباشرة بين الدول العظمى المالكة لهذا السلاح. وهذا يعني انسحابًا تدريجيًّا وغيابًا للاستراتيجية العسكرية التقليدية كنتيجة لهذه الثورة النووية. لهذا فالحرب الباردة بين أمريكا والروس، وبين المعسكرين الشرقي والغربي بشكل عام، اعتمدت على إستراتيجية الردع النووي.

كذلك خلال الحرب الباردة نشطت الحروب الثورية وحرب العصابات، وأغلبها حروب بالوكالة تخدم الصراع الشرقي والغربي، داخل وبين الدول التي لا تغطيها مظلة الردع النووي. وبدأت هذه النشاطات تتزايد في العالم الثالث لتتحوّل إلى صراعات طويلة بدلًا من الحرب السريعة الحاسمة. هذا الصراع أخذ في الاتساع ليصبح صراعًا بين المعسكرين، ولكن دون حرب مباشرة تسمح لهم بأن يستخدموا السلاح النووي. إنَّ التدرج في حدَّة الصراع بين المعسكرين دون حرب مباشرة بين قوّات عسكرية جعلنا نرى البروز وبقوة لما يعرف بالإستراتيجية غير المباشرة (التي أسس لها المفكر العسكري البريطاني ليدل هارت)[1] التي تشمل كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والإعلامية والثقافية.

(1) Strategy. B.H. Liddell Hart. http://cutt.us/UnVsl

هذا الصراع سيُعجّل من تآكل أو تقوية الطرفين بناءً على من يحسن أداء وتطبيق قواعد اللعبة الإستراتيجية غير المباشرة ويضبط إيقاعها ضمن منهج واضح ومحدّد. ومن هنا نستطيع أن نقول إنّ الإستراتيجية النووية وإلى حدّ كبير ألغت الإستراتيجية العسكرية التي سادت ولقرون طويلة واستبدلت بها الإستراتيجية غير المباشرة ليتّسع الحقل الإستراتيجي ويكتسح كل عناصر القوى الوطنية، وهكذا تغيرت الإستراتيجية، ليس فقط في مستواها ولكن أيضًا في طبيعتها وفي امتدادها الزماني والمكاني، مِمّا غيّر تمامًا من الحقل الإستراتيجي خلال القرن العشرين.

باختصار، هذا التحوّل من الإستراتيجية العسكرية إلى الصراع الشامل، ولا أقول الحرب الشاملة التدميرية، يتطلّب تفهُّمًا ووعيًا من قبل السياسيين. أول هذا التفهّم هو تفادي الخلط ما بين السياسة والإستراتيجية. فالإستراتيجية هي منهج لنماء وأمن الدولة يتم تطبيقه والإشراف عليه وقياسه من قبل السياسي ومستشاريه ووزرائه أيًّا كانت طبيعة هذا النظام السياسي، ديمقراطيّ أو شموليّ. ما يحصل الآن في كثير من دول العالم الثالث وحتى الغربي هو اغتصاب للاستراتيجية من قبل السياسي في ما أسمّيه «تسييس الإستراتيجية»، أو حتى أكون واضحًا «التدخّل غير المبرر» من السياسي أو أصحاب المصالح أو أحد الفاعلين الإستراتيجيين في الإستراتيجية الوطنية لسبب أو لآخر، مِمّا يثنيها عن وجهتها الأوّلية التي بُنِيَت عليها، مِمّا يُدخلها في نفق العتمة ويجعلها تخضع لقانون أسمّيه «دعها للظروف».

هذا التدخّل قد يكون بسبب ضعف الثقافة الإستراتيجية لدى الجهات المنفذة وأحيانًا الاستعجال في ممارسة الأنشطة الأمنية بناءً على ردود أفعال سياسية غير مدروسة، وغالبًا ما يكون بسبب الركون إلى ما عُرف باستراتيجية الوسائل، يعني فرط الثقة في أدوات وسائل الإستراتيجية المتوفرة كالمال أو قدرات بعض اللاعبين الإستراتيجيين في إدارة بعض

المَلفَّات بمفرده أو الحوار والمفاوضات بين الأطراف، ولكن هذا ثبت بالتجربة أنه لا يعدو كونه مُهدئات للأزمة أكثر منه استئصالًا للمرض.

لذلك تستطيع الإستراتيجية أن تستردّ عافيتها إذا عُدنا بها إلى وظيفتها الأولى: فنّ تنظيم القوّات وإدماج الوسائل. إذا كان العسكريون والسياسيون أضاعوا هذا المعنى الثمين للاستراتيجية فإنّ القادة الاقتصاديين والمديرين والمستشارين المدنيين وجدوا فيها نبعًا خالصًا ومنهجًا فذًّا في تدبير أمورهم المالية واستثماراتهم وإدارة مصانعهم من أجل تعظيم أرباحهم وخلق فرص جديدة وتنظيم أعمالهم ومواردهم المتعدّدة. هنا نلاحظ ولادة نوع من التفكير الإستراتيجي يعتمد على تبسيط معنى الإستراتيجية، وذلك بالتركيز على اهتماماتها في القيادة والإدارة والتنظيم وتحقيق الأهداف والرؤى، مِمّا يجعلنا نرشح الإستراتيجية لأن تكون منهجًا، لا علمًا ولا فنًّا كما هو الجدل السائد، ولتصبح الإستراتيجية هي من يتحكّم في المكان والزمان. «من وجهة بعض القرّاء والمثقفين، الإستراتيجية هي وقود الحرب وليس لها واقع إلا عسكريًّا! نحن نفند من الآن وصاعدًا هذا الخطأ مؤكّدين على أن حقل الإستراتيجية يمتد إلى كل النشاطات الإنسانية على الرغم من عَلاقتها الحميمية منذ فجر التاريخ بالحرب. الإستراتيجية لم تعُد فقط نشاطًا مهمًا للمجتمعات، بل أصبحت نموذجًا ضروريًّا لمجتمعات تبحث عن القوَّة وتريد المحافظة على تنميتها واستقرارها وعدم اندثارها»[1].

غياب الإستراتيجية، كنهج وحيد يسلكه الجميع، هو ما يقود في النهاية إلى تعثرات ومخاطر وأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية يتصاعد وهج نيرانها، بفعل التأثيرات المختلفة، إلى مرحلة متقدّمة يصعب فيها الإصلاح والترقيع.

(1) Éric de LA MAISONNEUVE, Stratégie, Crise, et Chaos (الإستراتيجية، الأزمة، الفوضى) Paris, Économica, 2005, p7.

4-اضطراب العَلاقة بين ثالوث الإستراتيجية (الغايات- الوسائل- الطرق)

لا نستطيع التقدّم في دراسة الإستراتيجية دون دراسة طبيعة العَلاقات التي تربط مكونات الإستراتيجية. الأصل في أيّ إستراتيجية أنها تتكون من أهداف (غايات) يضعها السياسيون، ووسائل (موارد) وطنية طبيعية وبشرية وصناعية، وطرق (خطط) يعدّها الإستراتيجيون، وأنه يجب أن يوجد توازن في هذه العَلاقة، فلا أهداف طموحة يمكن أن تتحقق في ظل ضعف الموارد، ولا خطط كبرى مجدية إذا غابت الأهداف السياسية حتى لو كان لدينا موارد ضخمة، ولا أهداف كبرى يمكن تحقيقها في ظل وجود موارد ضخمة لكن لا توجد خطط إستراتيجيَّة... وهكذا.

لذلك، فإنَّ المواءمة والتنسيق بين أطراف هذا الثالوث تكون في غاية الأهمية في أي مشروع وطنيّ أو دوليّ، سواء كان ذا طبيعة سلمية تنموية، أو عسكرية أمنية. ولذلك فأغلب الخلل الأمني أو التنموي الحاصل في جميع دول العالم لا يخرج عن أنه سوء إدارة لهذا الثالوث الإستراتيجي. ولذلك سنرى بعض أوجه الخلل التي أخلّت بدور الإستراتيجية كوسيط بين الغايات السياسية والموارد، وكوسيط كذلك بين النظرية والواقع، وما الدور الأساسي للاستراتيجية في الأزمة أو الحرب أو أيّ مشروع وطنيّ.

(أ) في البدء كانت السيادة للإستراتيجية العسكرية:

في الماضي كان الجيش هو متسيّد الإستراتيجية كوسيلة أساسية لبقاء الدولة. في السابق، كانت الحرب هي كل شيء في حياة الشعوب، والقوَّة الأساسية من أجل البقاء. فلم يكُن ما سمي لاحقًا بعناصر القوى الوطنية كالإعلامية والدبلوماسية والاقتصادية تساوي قوَّة جيش الدولة، بل كانت هذه القوى المرنة توظّف في خدمة القوَّة الصلبة أي الجيش وتحت سلطته، يختار منها ما يشاء ويديرها كما يدير أسلحته وجنوده من أجل تحقيق الأهداف التي وضعها الأمير أو الملك. لهذا كانت عظَمة الأمَّة بمقدار قوَّة جيشها.

لذلك لم يكُن إلا إستراتيجية عسكرية وحدها يُنظِّر لها الفلاسفة وكبار الجنرالات ويحوّلها الجنرالات إلى إستراتيجية عملياتية وخُطط معارك من أجل الانتصار على الأعداء. بمعنى أن الإستراتيجية كانت تعمل كرابط أو كوسيط بين المستوى الأدنى في الحرب (التكتيك) والمستوى الأعلى (السياسة). ومثّل هذا نجاحًا للاستراتيجية إلى حدّ بعيد خلال التاريخ القديم والوسيط وبدايات الحديث.

أتى الجنرال الفَرنسي أندري بوفر، الذي قاد القوّات الفَرنسية خلال العدوان الثلاثي على مصر (نوفمبر 1956)، في كتابه الذي أشرنا إليه (مقدِّمة في الإستراتيجية) فطوَّر هذا المفهوم كي يتماشى مع الثورة في تَعدُّد وسائط الصراع، ووضّح التقسيمات الجديدة قائلًا: «هناك الإستراتيجية الشاملة أو الوطنية (national strategy) والإستراتيجية العليا (grand strategy) والإستراتيجية العسكرية (military strategy). الأولى تهتمّ بالإدراك السياسي، في حين تولي الثانية عناية بخلق الظروف المختلفة للعمل، أمّا العسكرية فتهتمّ بطرق الاشتباك والقتال الفعلي مع العدوّ»[1]. والمعتمد اليوم في كلّيات الحرب والدفاع في أغلب دول العالم، وخصوصًا أمريكا، لا يخرج كثيرًا عن فكر أندري بوفر، بمعنى تقسيم الإستراتيجيات إلى ثلاثة مستويات: إستراتيجية الأمن الوطني (NSS) - الإستراتيجية الدفاعية (NDS) - الإستراتيجية العسكرية (NMS).

(ب) الخلل في استبعاد الإستراتيجية من دورها المركزي كوسيط:

لاحظنا أنه مع الوقت وبسبب الظروف التي ذُكرت سابقًا اعترى الخلل الإستراتيجية كوسيط بين السياسة والموارد، وخصوصًا في العالم العربي، وأحيانًا في العالم الغربي، إذ حصل أننا افتقدنا الدور الحقيقي للاستراتيجية. الانقلاب الجديد هو استبعاد الإستراتيجية من منطقتها الوسطى التي تربط السياسة بالعنصر الوطني. ففي المجال الاقتصادي

(1) أندريه بوفر، مقدمة في الإستراتيجية, مرجع سابق، ص(19).

لا نلحظ لدى بعض الدول وجود إستراتيجية اقتصادية أو تنموية عملية (أحيانًا توجد فقط على الورق) تربط بين التوجّهات السياسية والواقع الاقتصادي، وكذلك نفس الشيء بالنسبة إلى الإستراتيجية الدبلوماسية للدولة، والإستراتيجية الثقافية، والمعلوماتية، وغيرها.

كذلك في المجال العسكري، استُبعدت الإستراتيجية الدفاعية من منطقتها الوسطى ومكانها الذي كان يربط بين إستراتيجية الأمن الوطني والإستراتيجية العسكرية، فالردع النووي الذي كان يخشى من أيّ تورّط عسكريّ تقليديّ ألغى تقريبًا الإستراتيجية الدفاعية بضمّها إلى السياسة أو إنزالها إلى العسكرية، وكلاهما خطأ. كذلك الحرب الثورية أفرزت نفس الأثر، وذلك بإدماج الأهداف الإستراتيجية مع السياسية بسبب العقلية العسكرية والطبيعة الحذرة لقادة الثورات من السياسيين. كما نراه الآن في عموم العصابات الثورية، ومنها الميليشيات الداعشية أو الحوثية التي يكون فيها القائد السياسي قائدًا عسكريًّا في نفس الوقت.

ومِن ثَمّ فالإستراتيجية كإدراك وكتنظير ابتُلِعَت في الغالب من قبل الطيف السياسي. وكذلك الإستراتيجية كنظرية تنظيم وإدارة عمل استعمرت وشوّهت من قبل عالم الاقتصاد والموارد البشرية وتقنية المعلومات بإدخالها في استعمالات شتى أضاعت مدلولاتها الحقيقية، مِمّا يقتضي تبنّي نظام ضبط جديد لمستويات الإستراتيجيات ولوظائف وصلاحيات كل مستوى.

أزمة الإستراتيجية كذلك تمثلت في إلغاء دورها المركزي كرابط بين السياسي والإستراتيجي، وكذلك بين المنظِّر والمنفِّذ. بمعنى أن السياسيين يقومون بدورهم ودور الإستراتيجيين في وقت واحد، وأحيانًا السياسيون يتساهلون في إعطاء دورهم للإستراتيجيين، وكلاهما خطأ. كذلك هناك خلط بين النظرية والواقع، إذ أصبح المنظّر الإستراتيجي أو الفيلسوف (رئيس مجلس الإدارة في عالم الأعمال) يقوم بدور المنفّذ للاستراتيجية

أو العكس، بمعنى أن الجنرال (المدير التنفيذي في مجال الأعمال) منفّذ الإستراتيجية رشّح نفسه لدور المنظّر والفيلسوف، أو الكارثة أن يأتي أحدهما ليدّعي إلمامه بالتنظير والتنفيذ في حين أنهما عالمان مختلفان في طبيعة التعاطي معهما.

كذلك من التشويهات أن العالم حتى المتقدم منه أصبح يميل إلى ما يسمى «استراتيجية الوسائل» لأنها الأسهل وتضمن سيطرة السياسي. بمعنى أن السياسي ودون المرور بالوسيط الذي هو الإستراتيجية يقفز مباشرة إلى الوسائل ليختار منها ما يشاء لعلاج الأزمة أو لكسب مؤازرة ودعم المواطنين، بمعنى آخر أن الإستراتيجية فقدت المنهج أو الطريقة من ثالوثها وأصبحت طاولة برِجلَين! (شكل 2).

شكل (2)

اللا توازن الإستراتيجي

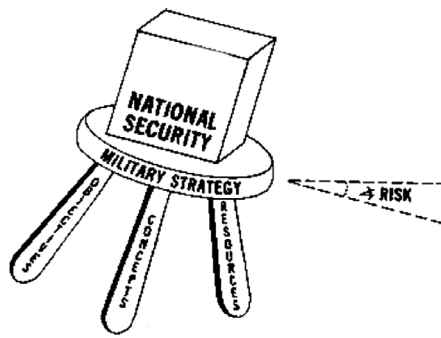

يجب في الأزمات الحالية أن لا تخرج الأدوات عن دورها الطبيعي في تحقيق السلام: الوسائل المتمثلة في التقنية وغيرها تشكل البعد الثاني في ثلاثية الإستراتيجية. لا غنى للسياسي عن أدوات فاعلة تمكّنه من الوصول إلى تحقيق الغايات السياسية، لكن انتهاج إستراتيجية الوسائل بشكل مستقلّ يُعَدّ زيغًا تكنوقراطيًّا كما أسلفنا. الوسائل ليست إلا تكتيكًا لدى

العسكريين، وأداةً للوصول إلى الأهداف، وهي بمثابة القاعدة التي تنطلق منها الإستراتيجية. كما أن السلاح النووي أداة لتحقيق الردع مهما كانت درجة تطوّر العلم وقدرته على حل كثير من مشكلاتنا الحياتية، إلا أنه يبقى وسيلة لمنطق سياسيّ أعلى نظرًا لوقتيتها ولفقدها للمرونة ولوحشيتها. أحيانًا لا تستطيع التكنولوجيا والمخترعات أن تفكّك الأزمات ولا تأخذ مكان السياسة.

من هذه التشويهات التي تعرّض لها المكان الوسيط للاستراتيجية أنه منذ الستينيات ارتضت سياسات الدول حتى الديمقراطية منها التركيز على الإدارة المالية والإعلامية إلى درجة نسيان السياسة نفسها، أو حتى إلى التخلي لهاتين الأداتين عن جزء من سلطتها. لذلك فالمتأمل لحال هذه الدول يلمس اقتصار نشاط الحملات الانتخابية على كيفية استخدام الإعلام والاقتصاد والزواج بينهما من أجل الفوز بعقول وقلوب الناخبين والشعوب، إلى درجة أنك لا تشعر بأنه بالفعل هناك إستراتيجية انتخابية. ويمكن بسط هذا الحكم على باقي المجالات.

هذا الخضوع السياسي لسلطة الوسائل أضعف الإستراتيجية وجعل من المال والإعلام بديلًا لمشروع الدولة نحو استمرارية التطوّر والتنافس الحضاري، وهذا قد يقدّم تفسيرًا للأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها أمريكا اليوم، ويقدّم تفسيرًا لعدم قناعتي بالزيف الديمقراطي الراهن. يكاد يجمع كثير من الخبراء الإستراتيجيين على أن السبب الرئيسي وراء الأزمة الأمريكية المالية والعسكرية هو الاعتماد على إستراتيجية الوسائل، بدلًا من انتهاج إستراتيجية شاملة معتمدة على ثلاثية الرؤية والموارد والخيارات.

مرارة الأقدار والنكبات المتتابعة لا تشكّل حالة مثالية تدفع بالشعوب إلى النظر بعين الرضا والارتضاء إلى السياسي الحكيم أو الخبير أو المفكر الذي لا يملك الموارد المادية على توفير احتياجاتهم الفسيولوجية، الأمنية والترفيهية، لهذا فالراصد للواقع الانتخابي اليوم يجد أن المتنافسين على

كرسيّ السياسة لا يخرجون في الغالب عن ثلاث فئات: إمّا أن يكون رجل أعمال، وإما رجل إعلام، وإما جنرالًا يملك النفوذ العسكري إضافة إلى الدعم الماليّ. هذا ما أفقد دور الحكيم والسياسي الوطني الراشد وأزاحه عن كرسيّ الرئاسة ربما في جميع القارّات.

يمكن اعتبار التبذير وسوء الإنفاق إحدى نتائج غياب الإستراتيجية. فلو تأملنا عديدًا من المشروعات التنموية في كثير من الدول لوجدناها قد تبخّرت لصالح هذه الأدوات الدعائية التي يستجدي من خلالها السياسيون المجتمعات للتصويت لصاحب الإنفاق الأكثر! الشعوب تكتشف خدعة الساسة ولكن بعد وقت طويل، يكون السياسي قد غادر الكرسي وأتى رئيس جديد يقوم بنفس اللعبة ونفس السيرك وتصدقه الجماهير. ليس هناك مثالًا واضحًا على هذه اللعبة السياسية أفضل مِمّا مارسه كل من رئيس الوزراء البريطاني إيدين خلال العدوان الثلاثي على مصر، والرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، والرئيس البريطاني توني بلير، أمام شعوبهم وأمام العالم فيما يتعلق بغزو العراق وأفغانستان، وتبيّن أنها مشروعات غير مجدية للغزاة وللمغزوّين! مع فارق المقارنة مع الرؤساء الأوروبيين الذين لم ينخرطوا في احتلال العراق لوجود إستراتيجية مسبقة لديهم تعارض هذا التوجّه الطارئ.

ويتبادر إلى الذهن سؤال: هل أسهمت القوَّة العلمية التقنية وزواج الفنّي بالاقتصادي في نجاح المشروع الإستراتيجي الأمريكي؟ هل تسخير الأسلحة الفتاكة كان وسيلة كافية لتحقيق أهداف المحافظين الجدد ضدّ خصوم لا يملكون إلا النزر اليسير من الأسلحة؟ وانطلاقًا من هذا كله فلْنَقُم بمراجعة كل الصراعات والحروب. هل كان ميزان القوى المادي والمالي والفني عامل حسم في كل هذه الحروب؟ أم أنها الإستراتيجية والخطة والحكمة؟ أسلحة اليوم بكامل تطوّرها، هل استطاعت الحفاظ على السلم وحلّ الأزمات المختلفة؟ السلاح السلاح حقيقةٌ حربيَّة وواقعٌ لابدّ منه، لكنه عجز

عن إخضاع المجهول، المعقد لم يحلّ التعقيد، المادي لم يتغلب على المعنوي، جربت جميعها لكنها لم تنجح... ليس هناك حل دون تشخيص دقيق وفهم لطبيعة ومستوى الأزمة والفاعلين فيها والحقل الذي تعمل فيه ومِن ثَمّ كتابة الوصفة الإستراتيجية المناسبة لتُصرَف من صيدلية المعرفة الإستراتيجية. التقنية تبقى دائمًا وسيلة ليست كافية بذاتها، ليس لها جدوى إلا في خدمة الإنسان وخدمة السياسيين، ولكن بعد أن تخضع لقائمة من المعالجات باعتبارها أداة ضمن منهج إستراتيجيّ شامل.

وهكذا يُلعب بطموح ومصير الشعوب عبروعود تبددها الرياح. كثيرون يعتقدون أن الديمقراطية بشكلها الحالي تشكل طريقًا سريعًا إلى الرفاه والأمن، وأن صناديق الاقتراع هي من يصنع الفردوس المنشود. التجرِبة أثبتت، بما لا يدَع مجالًا للشك، أن الشعوب يمكن خداعها، وهناك من نجح في أن يمارس ضدها جميع أنواع التأثير والإقناع والتخدير، وأنه ليس مستحيلًا أن يتم انتزاع موافقتها والظفر بأصواتها، لحلاوة العرض ولانعدام الأفضل واختلاف درجة ثقافة ووعي الشعوب من دولة لأخرى، وضعف القدرة على كشف الدعايات والتضليل السياسي. وكلما اشتد وعي الشارع اشتدت درجة مهارة السياسي في التأثير، وفي النهاية الخاسر هو الفرد الإنسان، وتبقى التكنوقراطية السياسية متسيّدة.

5- تراتبية المستويات: السياسة والإستراتيجية والتخطيط

منذ بداية الثمانينيات بدأنا نلمس من خلال الوثائق الأمنية المكشوف عنها لبعض الدول الكبرى، وخاصَّةً أمريكا، وبعض المنشورات في حقل الإستراتيجيات وتطبيقات الأعمال والتجارة، أنّ السياسة والإستراتيجية والتخطيط «تربطها عَلاقة تراتبية هرمية، وأن كل واحدة منها متميزة ومستقلة في هدفها وتطبيقاتها، ولكل منها عقلية خاصَّة»[1] (انظر شكل 3).

(1) انظر: هاري آر، يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى (الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2011) ص23.

شكل (3)

تراتبية السياسة والإستراتيجية والتخطيط

هذه التراتبية وإن كانت مفضلة في بناء إستراتيجيّات الأمن الوطني إلا أنها ليست بالضرورة شرطًا في كل المشروعات الإستراتيجية. بمعنى أنه لا يشترط أن تولّد السياسة الوطنية، خاصةً إذا كانت كاملة وكافية، إستراتيجية وطنية داعمة لها، أو أنه من أجل أن نقوم بالتخطيط يجب أن يكون لدينا إستراتيجية عليا. فكل عملية من هذه العمليات يمكن أن تتم بمعزل عن الأخرى، وتكون كل واحدة مشروعًا منفصلًا بحدّ ذاتها، وذلك بناءً على طبيعة الدولة وأهميتها وطموحاتها وتعدّد مقدراتها.

(أ) السياسة:

نحتاج في بعض المواقف الإستراتيجية المعقدة، أو المشروعات الوطنية الكبرى، أو الإستراتيجيات الوطنية العليا، إلى أن تتضح المسافات والصلاحيات بين هذه المستويات الثلاثة. بمعنى أنه من واجب السياسي أن يصدر سياسة وطنية عليا كل فترة زمنية (غالبًا من 3 إلى 5 سنوات) كدليل

سياسيّ عام، وإرشادات يجب أن تخضع لها الإستراتيجيات وكذلك الخطط الفرعية التنموية والأمنية، وهناك دول تختار نشر وإعلان هذه السياسات، خاصةً عندما تكون مجرّد دليل عام، وهناك من يفضل إبقاءها سرّية حال احتوائها على تفاصيل قد ينعكس نشرها سلبًا على الأمن الوطني.

ستكون البداية، أمنيًّا ودفاعيًّا، من مجلس الأمن الوطني أو ما يعادله كمجلس الشؤون السياسية والأمنية في المملكة العربية السعودية، الذي يفترض أن يتسلم السياسة الوطنية، وبناءً عليها يصدر إستراتيجية الأمن الوطني. يأتي بعد ذلك دور جهاز أمن الدولة الذي يتولى صياغة وثيقة إستراتيجية الأمن الداخلي، وبالتوازي تصدر وزارة الدفاع وثيقة الإستراتيجية الدفاعية. وإن كنت أميل شخصيًّا إلى أن يصدر مجلس الأمن الوطني وثيقة واحدة باسم «إستراتيجية الأمن والدفاع»، ثم يبني عليها جهاز الأمن الداخلي إستراتيجية الأمن الداخلي ووزارة الدفاع الإستراتيجية العسكرية، لأن هناك من يسيء فهم العَلاقة والتداخل بين السياسة والإستراتيجية والتخطيط، فإنه من الضروري توضيح الفوارق بين الثلاثة.

توفر مثل هذه السياسات الوطنية لدى صناع الإستراتيجيات والمخططين ضروريّ من أجل توحيد الجهود الوطنية التنموية والأمنية وتوزيع مسؤوليات تحقيق الأهداف السياسية، وعدم ازدواجية الجهود وهدر الطاقات، والتكامل في الأداء من خلال التنسيق المشترك بين الوزارات، وتجنّب التناقضات داخل السلطات والمؤسّسات التنفيذية.

شكل (4)

تسلسل الإستراتيجيات

إنّ السياسة في جوهرها -بكل بساطة- عبارة عن دليل أو إرشاد أو توجهات تقدمها القيادات في أيّ مستوى من مستويات القيادة، وفي أي مؤسّسة أمنية أوعسكرية أومدنية. وقد تكون من القيادة السياسية العليا على شكل سياسات موجهة للوزارات الدنيا. وكذلك من صلاحية القيادات الدنيا تحديد سياسات إجرائية موجهة للقيادات التي أسفل منها، بشرط

ألّا تتعارض مع رغبات أو اتجاهات القيادات العليا. بالتأكيد ليس شرطًا أن تقوم القيادة السياسية بإصدار سياسة وطنية بشكل دوري وتاريخ محدّد، ولكن فقط عندما يلمس السياسي أن الإستراتيجيات الوطنية الأمنية والدفاعية والتنموية لم تعُد مجدية أو تجاوزتها الأحداث أو حصل هناك تغير حادّ أو متوسط في البيئات الداخلية والإقليمية والدولية تستوجب إرشادات سياسية جديدة وتوجيه البوصلة من جديد للاستراتيجيات الوطنية التي يجب أن تخضع لها.

(ب) الإستراتيجية:

أمّا في ما يتعلق بالإستراتيجية فلن نبحر فيها كثيرًا في هذه الجزئية لأنها ستكون مدار حديثنا في أغلب فصول هذا الكتاب. وما ينبغي أن نقوله حولها عند الحديث عن المستويات أنها وسط بين السياسة والخطة. فهي تحوّل الإرشادات السياسية إلى إستراتيجية ومِن ثَمّ إلى خطة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية. إن الإستراتيجية كما سنشاهدها في الفقرة القادمة هي «عملية فكرية منضبطة، ذات مخرجات وغايات وطرائق ووسائل، وهي تخدم الغاية السياسية الوطنية، وخصوصًا في ظروف التقلبات والتعقيدات والغموض الذي يحيط بالبيئة الإستراتيجية... إنّ الإستراتيجية تختلف عن السياسة من حيث الأهداف ونطاق التأثير والأفق الزمني»[1].

إنّ غرض الإستراتيجية ترجمة مشتملات السياسة الوطنية بما تحويه من مصالح وطنية وأهداف سياسية وإرشادات عليا، تؤدي إلى تأثيرات إستراتيجية مقصودة في البيئات الإستراتيجية المختلفة من خلال خطط، ولكن يجب أن نعترف هنا أن الإستراتيجية، وعكس الخطط، تُعنى باكتشاف المستقبل والتأثير فيه كي يعمل لمصلحتنا، وتحليل المشكلات وتجنّبها، وليس شرطًا أن تقدّم حلولًا لها، وتحليل الفرص والتنبيه إليها، ولا تنتج

(1) المرجع السابق ص26.

طرقًا لاستثمارها.

يجب الإشارة أيضًا إلى أن الإستراتيجية يجب أن تتصف بالمرونة والقدرة على التكيف والموازنة والمواءمة بين ثالوث الإستراتيجية (الغايات- الوسائل- الطرق)، وأن تضع حدودًا وأطرًا عامَّة من أجل خدمة التخطيط السليم. في الغالب لا ننتقل إلى التخطيط قبل أن يكون واضحًا لنا الدليل السياسي والإستراتيجية. فالإستراتيجية هي خطوة ضرورية لتقييم البيئة وتحديد النتائج المطلوبة للنجاح والإعلان عن الغايات والطرق والوسائل المناسبة لبدء عملية التخطيط.

(ج) التخطيط:

التخطيط هو عملية أكثر تنظيمًا من الإستراتيجية، وتنطلق منه، ويُستخدم عادة لتحليل جميع المتغيرات في البيئة المحيطة، وحلّ المشكلات والمخاطر التي افترضتها الإستراتيجية، وتحقيق أهداف الإستراتيجية، هذا يتم من خلال تطوير التخطيط لمنظومته الخاصَّة من «الغايات- الوسائل- الطرق» الثانوية بشكل تفصيليّ من حيث المدى، يمكن أن يكون التخطيط على مدى قصير من ثلاث إلى خمس سنوات، أو متوسط من عشر إلى خمس عشرة سنة، أو طويل قد يصل إلى ثلاثين عامًا.

يمكن أن تقام عَلاقة مباشرة بين السياسة والتخطيط دون الحاجة إلى تصميم إستراتيجية، وذلك في حالات الأزمات والطوارئ المستعجلة أو حول قضايا محدّدة وخاصَّة يراها السياسي لحل مشكلة محدّدة بشكل آنيّ. في مثل هذه الحالة يحصل أن تقوم القيادة السياسية أو أيَّة وزارة أخرى معنية في ظروف خاصَّة بتشكيل فريق عمل مشترك من الوزارات والجهات ذات العَلاقة، وتوفر للفريق الإرشاد السياسي الواضح والموارد الملائمة لحل مشكلة آنية محدّدة، غالبًا أمنية، أو لتحقيق نتيجة أو خلق تأثير معيّن تسعى القيادة السياسية من خلاله لتحقيق مصلحة وطنية معيّنة داخليًّا وخارجيًّا.

ما يتعلق بالتخطيط الطويل هناك من يرى أنه غير واقعي ولا يستطيع تحقيق الأهداف أو حل المشكلات، نظرًا للتقلبات الزمانية والمكانية التي قد تحدث، وبعضها قد يكون حادًّا، وكذلك بسبب الضبابية والغموض الشديد الذي عادة ما يكتنف المستقبل البعيد، ولكن هناك من يعارض وجهة النظر هذه ويحكم بأن «الخطط الطويلة منسجمة مع منطق التخطيط ما دامت الحكومات أو الوزارات التي وضعتها لديها رؤية واضحة للمستقبل وتستطيع التنبؤ بالتحدّيات التي قد تواجهها»[1].

من الضروري أن نعرف أن السياسة الوطنية (التوجيه السياسي) وكذلك الإستراتيجيات والخطط يُعاد تقييمها دوريًّا لمعرفة هل ما زالت صالحة أم أنها تقادمت ولم تعُد قادرة على تحقيق المصالح الوطنية، أو بسبب حدوث تبدلات كبيرة وجذرية في البيئة الإستراتيجية، أو حصول حوادث وأزمات خطيرة كشفت عن هشاشة هذه المرجعيات الثلاث أو بعض منها. في الغالب الخطط هي التي يحدث لها تغيير كبير ودوريّ، يليها الإستراتيجيات، ثم السياسات. لكن قد تحدث ظروف خاصَّة تخلق استثناءات تجبرنا على كسر هذه القاعدة.

ثانيًا: مبادئ الإستراتيجية الأمنية

تُعلِّمنا الإستراتيجية العسكرية التقليدية الخضوع لقواعد اللعبة في الحرب، وتقترح علينا الأخذ بمبادئ الحرب الضرورية وتبنّي طرق عديدة عند التفكير في شنّ عمل عسكريّ أو التحضير للدفاع ضدّ عدوّ، إذا أردنا النصر في المعارك والأزمات المختلفة المتعلقة بالأمن.

مُهِمَّة الإستراتيجية باختصار هي الوصول إلى القوَّة التي تمكّننا من إيجاد حل للمشكلات الصراعية والتأزمية والوصول إلى تحقيق مصالحنا وأهدافنا الوطنية، لكن الديناميكية الإستراتيجية في نظر العارفين بها تعاني

(1) المرجع السابق ص27.

من تعقيد وهشاشة وأخطار تواجه مسارها، لهذا كان ضروريًّا أن نحمي هذا المسار بوضعه داخل بيئة آمنة تمنعه من الانحراف عن وجهته. وهذا يستلزم أن يُوجَّه وفق مبادئ هي بمثابة أبجديات النظريات الإستراتيجية. المبادئ هي تلك القواعد التي تمدّنا بالأصالة والموضوعية والحدود التي تجنّبنا الارتجالية والعشوائية. لأجل هذا يجب فحص ومراجعة عدد من المبادئ التي نرى أنه لا غنى لأي إستراتيجية عن الأخذ بها، سواء كانت إستراتيجية أمنية أو عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية. لا يمكن أن تتم الإستراتيجية دون هذه المبادئ التي تُعَدّ جزءًا من تقاليد الإستراتيجية ومن ثوابتها.

في الحقيقة، ومن خلال التأمل الدقيق لمبادئ الحرب التي ورثناها من أعمال المفكرين العسكريين الكبار، نرى أنها كلها أو بعضها صالحة لأن تكون مبادئ للاستراتيجية حتى في مفهومها الجديد. فمبادئ الحرب التقليدية منذ أن وضع أسسها، أو أقرّها وحرّرها بالأحرى، كلاوزفتز الألماني ثم فوش الفَرنسي والجنرال البريطاني فوللر، لا تزال فاعلة ومتجددة وتتكيف بشكل ملائم إلى حدّ كبير مع أشكال الصراعات والأزمات الجديدة، وما زالت محافظة على قيمتها للمساعدة في تسيير العمل وإن اختلفت الوسائل التقنية والبشرية.

لذلك فالصراع مستمرّ ودائم خلال هذه المبادئ، وخصوصًا منذ أن حدّدها مارشال فرنسا فوش في كتابه المعروف «مبادئ الحرب» بثلاثة مبادئ: «الاقتصاد بالقوى، حرّية العمل، والأمن»[1]. بالطبع ليس شرطًا أن كل الإستراتيجيات التي تأخذ كل هذه المبادئ في الاعتبار تضمن النجاح الكامل للعمل الإستراتيجي، لكن تبقى المبادئ شرطًا أساسيًّا لبقاء العمل الأمني في مساره الإستراتيجي وضمن المحدّدات التي وُضعت له وباتجاه

(1) Foch, des principes de la guerre (مبادئ الحرب)، imprimerie nan-nationale , paris, ,1996p 45

الرؤية الوطنية، ومِن ثَمّ البقاء ضمن قواعد اللعبة الإستراتيجية (انظر شكل 5).

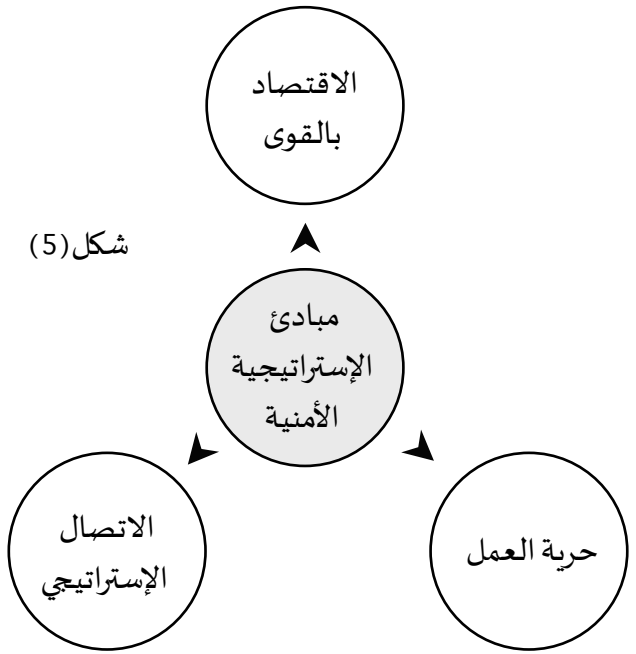

شكل (5)

1- الاقتصاد بالقوى

أيّ عمل إستراتيجيّ أمنيّ أو دفاعيّ أو سياسيّ يستهدف الداخل أو الخارج يحتاج إلى موارد ووسائط لإطلاقه والمحافظة على فعاليته واستدامته. القوى الوطنية متعدّدة ومتباينة، تختلف قوّتها وتأثيرها ونوعها من دولة إلى أخرى. بالطبع الاقتصاد بالقوى ليس من السهولة التعاطي معه، لأن تصميمه يحتاج إلى صلاحيات عالية ومهنية وروح وطنية صادقة.

في الغالب تجتمع القوى حول شكلَين من القوى، الصلبة والمرنة. من حيث النوع يمكن توزيعها على أربع قوى، حسب التصنيف الأمريكي: الدبلوماسية، الاقتصادية، المعلوماتية، العسكرية. هناك دول كالمملكة

العربية السعودية توزّعها إلى سبع قوى: الدبلوماسية، الدينية، الشعبية، النفطية، الإعلامية، الاقتصادية، العسكرية. هذا التوزيع لا يهمّ كثيرًا عند الاستخدام، المهمّ هو أن تعمل كلها ضمن سياسة أمن وطنيّ موحّدة وبشكل متناسق ومحسوب، وأن يكون في استخدامها اقتصاد وترشيد، وينبغي ألَّا تؤدي كل منها دورها بمعزل عن الأخريات.

(أ) من الضروري اختيار القوى وفق معايير:

بالطبع ليست كل الأدوات مناسبة وصالحة لكل الأعمال الأمنية المطلوبة، إذ تختلف كل قوَّة عن الأخرى. هناك في رأيي عدة معايير يتم البناء عليها من أجل اختيار القوَّة المناسبة، منها: الوقت والزمان، وتوافر القوَّة المناسبة، وتكلفتها، وشرعيّتها، وجاهزيتها، والتدرج في استخدامها.

«منذ نشأة الحرب وصراع الهيمنة والبقاء كان بالاعتماد على القوَّة العسكرية كأداة سياسية لقهر الخصم لأنها كانت الأقوى لبقاء الحكم ولردع الخصم، وحسم الحرب. وبقيت الجيوش وسيلة أساسية في الدفاع عن الأمَّة أو الدولة أو المقاطعة، وضرورية لاستعمار أراضٍ جديدة، أو تحقيق مكاسب اقتصادية أو تجارية، أو إخماد الثورات الداخلية»[1].

بالطبع كان هناك تبايُن في مستوى العنف من حرب إلى أخرى، حسب نوع الأسلحة المتوفرة ومدة الحرب ومسرح الصراع ومستوى الكره والثأر بين الفريقين، لكن بكل المقاييس كان القرن العشرون الأكثر دموية والأشرس استخدامًا للجيوش والأسلحة الفتاكة، ولا سيَّما خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، وحروب «الاستعمار» التي كان وراءها الدول الأوروبية الاستعمارية والمتصارعة والطامحة لما وراء حدودها الطبيعية.

لم يكُن الخروج من هذه الدموية الأوروبية والأمريكية بلا دروس. في الحقيقة إن الإفراط في استخدام القوَّة المسلَّحة خلال الحربين العالميتين

(1) Éric de LA MAISONNEUVE. Stratégie, Crise, et Chaos, p13، مرجع سابق.

الأولى والثانية، والرعب النووي الذرّي في هيروشيما وناغازاكي، وحجم الخسائر البشرية والمادية، جعل الولايات المتّحدة الأمريكية تفكر خلال النصف الثاني من القرن العشرين في إستراتيجية الردع النووي الشامل، ثم المتدرج، لمنع اندلاع الحروب المدمرة مرة أخرى، وخصوصًا من طرف المعسكر الشرقي.

هذا الرعب والتضحيات الكبرى التي حصلت جعلت محترفي الأمن والدفاع، خاصةً في الغرب، يفكرون أكثر في التأثير على الخصم وثنيه عن تنفيذ نياته التدميرية، وإبقائه شريكًا أكثر من التفكير في تدميره، كما فعلت مع اليابان وألمانيا الغربية بعد هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية، من خلال نظرية الاحتواء عبر خطة مارشال الاقتصادية لكلا البلدين، وهذا ما كانت تسعى إليه إدارة الرئيس الأمريكي أوباما مع إيران.

وهنا كان استخدام القوَّة الاقتصادية بديلًا ملائمًا لتحقيق أهداف جديدة، لمرحلة جديدة من الشراكة والتعاون التجاري، بعد أن انتهت القوَّة العسكرية من لعب دورها المرحليّ، ومهّدت لسلم قادم يرتكز على أدوات جديدة، أبرزها الاقتصاد الذي رأت الولايات المتّحدة على لسان أيزنهاور أنها القوَّة المستقبلية حينما قال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية: «الآن، وبعد أن عانى الجميع من الدمار والقتل، بدأ عصر صراع جديد، لكن هذه المرة ستكون القوَّة الاقتصادية المنافسة والمتجددة، وغيرها من القوى المرنة، هي صاحبة السيادة فيه».

ولذلك ظهر لنا منذ ستينيات القرن العشرين مفهوم عناصر القوى الوطنية الدبلوماسية، المعلوماتية، الاقتصادية، العسكرية، التي يعني ترتيبها بهذا الشكل وجوب التدرج في استخدامها ضدّ الخصم. لا يجب في هذا التنظيم الجديد الانتقال من قوَّة إلى أخرى حتى نتأكّد من فشل القوَّة المعيّنة في ثني إرادة الخصم عن مشروعه ضدنا.

وهكذا ننتقل وبشكل موضوعيّ بين القوى المرنة سالفة الذكر (DIEM)

حسب المعايير التي تبنّيناها سابقًا، حتى نصل إلى القوَّة الصلبة (القوّات العسكرية) التي يُلجأ إليها للدفاع عن المصالح الحيوية والوجودية فقط وبعد استنفاد كل القوى الأخرى. ذلك لأن استخدام القوَّة العسكرية يجب أن يكون ضمن عمل عسكريّ محدود في أهدافه وتأثيره وزمانه ومكانه.

ولأنّ مفهوم التهديد يمرّ بتغييرات حادة وجذرية. فلم يعد العدوّ بشكل أساسيّ ذلك الجار الذي يخشى أن يحتل جزءًا من الوطن ولا يُردَع إلا بالقوَّة العسكرية، بل أصبحت المدن الكبرى غير الآمنة داخل الدولة والتكتلات الطائفية والحزبية والمصالحية وأعمال الشغب والاعتصامات الاضطرابات والتفجيرات والإرهاب مصادر قلق، ليس داخل الدول العربية فقط وإنما لكل الدول دون استثناء.

الانزلاق من الصراع المحدود إلى الصراع الشامل خطير ومكلف، وكفيل بتدمير واستنزاف الجميع واستقطاب حتى من ليس طرفًا في الصراع. وقد تُنتهك في الصراع، قصدًا أو عمدًا، قوانين الحرب وحقوق الإنسان في أي لحظة. إذًا تبقى القوَّة العسكرية مخصصة لعدوّ خارجيّ وأيضًا بعدما نكون قد استنفدنا كل القوى المرنة وضمن المحدّدات الأخلاقية والشرعية والحسابية للعائد والتكلفة.

ولأن مصدر القلق والتهديد الوطني أضحى في داخل الدول، والخصم تحوّل إلى داخليّ، فسنكون أمام موقف أمنيّ جديد ليس مبررًا فيه استخدام القوَّة العسكرية لأسباب شرعية وأخلاقية وملائمية أيضًا، إلا في حالات خاصَّة واستثنائية، مهما كانت ذرائعنا في مجابهة هذا الخصم، كردّ فعل أمام أزمة قائمة أو عمل استباقيّ للوقاية من عمل عدائيّ متوقع.

دعونا نتأمل الدول العربية التي «نبتت» فيها «الثورات العربية» وحالها مع طبيعة الدور الذي لعبته الجيوش الوطنية. القوى السياسية الحكيمة

التي استثمرت القوى المرنة من سياسية وثقافية واستخبارية وحوارات، وقدمت تنازلات ومقايضات، نجت إلى حدّ كبير من التفكك الطائفيّ والديني والتدخُّل الخارجي والفوضى، وتوصّل بعضها إلى حكومة وفاق قد لا تكون هي الطموح لكنها أفضل بأيّ حال من وضع اللا دولة.

كما هو الحال مع الفارق في الدول التي تعرضت للثورات العربية وأخذت القوات المسلحة فيها موقف الحياد ولعبت دور الوسيط إلى حدّ كبير، مثل تونس ومصر التي بقي فيها الجيش رغم قدرته العسكرية محافظًا على حياديته أمام المدنيين، وأدار المرحلة الانتقالية بكفاءة وحرفية عالية.

أما النظُم السياسية العربية التي لجأت إلى جيوشها لقمع المظاهرات الشعبية وأفرطت في استخدام القوَّة، فقد تحولت إلى دول فاشلة ومدمَّرة وغائبة عن الحضارة العالمية ربما لعدة عقود، إضافة إلى السمعة السيئة والانطباع السلبيّ للرعب والتدمير والقتل الذي أحدثته وما زالت، وللأسف فهذا ينطبق على جيوش وميليشيات دول كسوريا والعراق وليبيا، وجيوش الحوثي وصالح في اليمن.

يجب أن ندرك أن مظاهر الصراع والقوَّة تحوّلت من نطاقها العسكري إلى مجالات الفكر والاستخبارات والحرب النفسية والاقتصاد. لذلك خلال التفكير الإستراتيجي الأمني ستكون القوى المرنة من سياسة ودين وتاريخ وثقافة وإعلام وإستراتيجيات هي التي ستصاحبنا مع ترك القوَّة العسكرية مؤقتًا إلا حالما تصادفنا معضلات دفاعية، أو جوانب تمسّ الردع العسكري.

ومِن ثَمّ فالقوى غير العسكرية صارت أدوات فاعلة نستطيع أيضًا بواسطتها الوصول إلى ردع وهزيمة الخصم وإقناع الحليف. لكن يتطلب ذلك إعادة تأهيل وتجديد القوى المرنة من ثقافية ودبلوماسية وإعلامية وغيرها كي تكون ملائمة لفهم ولاحتواء التهديدات الداخلية وتهدئتها. هذه الأدوات يجب أن تكون جاهزة ومدرّبة ومقيّمة بحيث لا نُفاجأ بأدائها الهشّ

خلال الأزمات.

كذلك من الضروري معرفة أن أدوات القوَّة لا تستخدم دفعة واحدة، من أجل الاقتصاد بها والتركيز عند استخدامها. أقترح أن تُدرج القوى في قائمة أولويات أسميها «أولويات استخدام القوَّة». هذه القائمة تشتمل على: متى تُستخدم هذه القوَّة؟ وكيف؟ وضد مَن؟ ولماذا؟ وما التأثير المطلوب؟

الأمن الذي أحاول صياغته هنا يتطلب منا الإدارة الجيدة للموارد، وألَّا يكون ضبط الأمن والدفاع حُجَّة ومبرّرًا لتبذير موارد القوى الوطنية. فائدة هذا المبدأ أنه في حالة الفشل في اتجاه معيّن يبقى لدينا من القوَّة ما يكفي لتغيير المسار أو يعيننا على إعادة الكرة مرة أخرى. لا يجب أن نلقي بيضنا كله في سلة واحدة، قد نخسره كله مرة واحدة! توفير احتياط إستراتيجيّ للمستقبل يبقى مبدأً مُهِمًّا لضمان مواجهة تقلبات موازين القوى، ولتعويض ضعف في جهة معينة، ولاستخدامه في لحظات الحسم.

كما ذكرتُ، تختلف الوسائل باختلاف المُهِمَّة واختلاف الظرف وثقافة المجتمع وتركيبته. الاقتصاد وسيلة غاية في الأهمية. لا أمن دون اقتصاد وطنيّ منتج، ليس هناك أمن ما لم يكُن هناك موارد وطنية موزّعة بعدالة. لكن الاقتصاد لا يعني النفط فقط، بل يعني أيضًا التصنيع المحليّ، والتجارة، واستثمار الموقع الإستراتيجي للدولة كمورد ماليّ: السعودية مثلًا تملك موقعًا مركزيًّا وسط قارات العالم، وعلى مفترق طرقه الجوّية والبحرية والبرّية، فهل سيُستثمَر قريبًا؟

لكن يجب أن نعرف أن المال لا يعني الاقتصاد. في الخليج نحن نملك المال لكن لا نملك الاقتصاد بمعناه الحقيقي. المال سيكون بالطبع وسيلة مؤقتة لبقاء الأمن والاستقرار، مُسكِّن للمرض لكن لا يُبرئ من المرض تمامًا. لذلك يجب ألَّا يكون وسيلتنا الوحيدة؛ من أين لنا المال الذي لا ينفد والبترول الذي لا ينضب؟!

أيضًا، المعرفة والتعليم وسيلتان مجديتان وفاعلتان لبناء الوعي

بالأمن. ولكن قبل ذلك يجب تجاوز بعض التحدّيات: مَن الذين يمتلكون المسؤولية والقدرة والمعرفة والإرادة لتكوين الوعي الأمني؟ أيضًا ثمار التعليم تحتاج إلى وقت طويل حتى تؤتي أُكلها، وتحتاج إلى إستراتيجيّات مدروسة بدقَّة. في المملكة العربية السعودية التعليم العالي والأساسي يفتقد إستراتيجيّات تعليمية وطنية موحّدة. ننقل مِمّا لدى الآخرين أكثر مِمّا نولده من أرضنا، مناهجنا فيها بعض التناقضات التي تحتاج إلى تعديل، موقفنا من الآخر ليس واضحًا، هل نعاديه أم نتشارك معه؟ حتى موقفنا من ذواتنا لا يزال فيه ريبة وعدم ثقة في قدراتنا!

أبناؤنا في الخارج أغلبهم عاد إلى أرض الوطن، والمتبقّون قريبًا. هل ابتُعثوا وفق سياسات ومتطلبات وطنية واضحة ومحدّدة؟ ماذا حصل لهم هناك؟ هل سيرجعون بغنائم معرفية وبعقول تنويرية يمكن أن تكون مصدر فخر وتقدّم لبلدهم؟ أم عكس ذلك، ستتحول إلى عقليات ناقدة، مطالِبة، مشترِطة، ناقمة؟ راهن بعض الغرب، حسب ما رواه بعضهم لي، على أن هذه العقول ستُحدِث تغييرًا جذريًّا في تعليمنا وثقافتنا ونظرتنا للآخر، فهل سيتحقق ما سعوا إليه؟ لا أدّعي الجواب عن كل ما سبق من علامات الاستفهام. الموضوع شائك، ويحتاج إلى دراسات فنية محترفة من خبراء في الفكر والأمن.

لو انتقلنا إلى قانون الدولة ووسائل أجهزتها الأمنية وإجراءاتها النظامية والتشريعية كأداة هامَّة لاستدامة الأمن والوفاق الاجتماعي، يراودني أيضًا بعض الأسئلة، أنتظر إجابتها من محترفي الأمن والقائمين على سياسة التشريعات: هل القوانين الوطنية كافية من أجل استيعاب المستجدّات في حِيَل الإجرام المادي، والتجاري، والإلكتروني، والتآمر، والتواطؤ، والفساد، والاختلاس، والعقود الوهمية، والتهريب؟ هل أدت الدور المطلوب منها في ردع هؤلاء الفاسدين والمجرمين؟ هل هي موضوعية؟ هل هي مقبولة داخليًّا وخارجيًّا؟ كيف يمكننا تجديد الفقه التشريعي والقضاء

ليكون قادرًا على استيعاب الحوادث والنوازل وكل الأساليب المباشرة وغير المباشرة المؤثرة في أمن الدولة السياسي والاجتماعي، أيًّا كان مصدر المهدّدات والانتهاكات، ومستوى مرتكبيها؟

هذه الأسئلة نحن لسنا فقط من يعاني من صعوبة الإجابة عنها، العالم كله حاليًّا يعاني هشاشة في القوانين والدساتير، خاصةً أمام التهريب، والإرهاب الذي ضربهم في كل زاوية. يخطئ البعض عندما يزرع بذور الفساد في أرض مجاورة، معتقدًا أنها لن تصيبه بالعدوى! يجب أن يتعاون العالم ويتشاور المختصّون، مهما كان الأمر، حول عدالة هذه القوانين وقدرتها على احتواء وردع واستئصال «الإرهاب العابر للحدود». بكل تأكيد يجب أن ننسق دوليًّا لإبقاء هذه الوسائل القانونية وتجديدها كي تزرع الرعب في عقول ووجدان «زعامات وجنود الإرهاب والفساد»! تحتاج هذه القوانين، بكل تأكيد، من المعنيين إلى ضبط أكثر، وتعليل أمام الرأيين الداخلي والخارجي.

يجب أن نعرف أنه لم تعُد بعض الأحكام التعزيرية مقبولة ومبرّرة في أنظمة الأمن المعولم المفتوح. المذنب في بلد ما قد يُنظر إليه على أنه بطل قوميّ في بلد آخر. التجديد كما هو مطلوب في الفكر والثقافة فإنه مطلوب أيضًا في الدساتير والتشريعات. الضرورة مُلِحَّة قبل أي وقت لابتداع تشريعات جديدة ضدّ مُعيقي الأمن بوجه عام وضد الإرهاب بوجه خاص، مَن يموله، ومَن يدعو له، ومَن يحرضه ويتعاطف معه ويسهل تحقيق أهدافه.

ومع استحداث الإرهاب الوسائل المضادة له إلا أن العلاج الناجح يكمن في عدم التسليم بها والركون إليها هناك دائماً حلول تقع في دائرة ما أسمّيه "ذكاء الوسائل" في الحرب ويمكن اليوم القول إن المملكة أصبحت نموذجًا رائدًا عالميًّا في مكافحة الإرهاب وضرباته الاستباقية، ومنها «سلاح الأفكار». إذا كان الفكر سلاحًا، وهو كذلك، فرصاصه هو «الكلمات»، لكنها كلمات

ليست كالكلمات! ويجب الاعتراف بأن الأفكار سلاح ذو حدَّين، لأنها يمكن أن تقتل الخصم وفي ذات الوقت قد تقتلنا. لا يمكن أن نأمن في الحرب الكلامية النيران الصديقة!

لذلك يجب أن تكون لدينا سياسة فكرية، سنرى معالمها في الأجزاء التالية. سلاح الفكر كالصواريخ، يتطلب إستراتيجيّات واضحة، منها: ما حجم المادة الخام من المعلومات التي لدينا؟ من أي نوع هذه المعلومات؟ كيف نستخرج منها الأفكار المؤثرة في الأمن؟ من سيتولى المجادلة والمحاورة بها؟ من خلال أي الوسائل الإعلامية؟ ما الشرائح المستهدفة؟ كيف نقيس التأثير والتفاعل في جانب الخصوم كما في جانب الحلفاء والأصدقاء؟

في «الاقتصاد بالموارد» يهمني في النهاية أن يتوصل القائمون على السياسات الأمنية إلى «إرشادات الاستخدام» التي يجب أن توضح استخدام الأداة المناسبة، بالفاعلية المناسبة، بالقدر المناسب، في الوقت المناسب، لتحقيق الهدف المطلوب، حسب الجدوى الاقتصادية المعروفة (التكلفة- العائد).

بكل تأكيد هناك أيضًا «شروط الاستخدام» إذا أردنا بالفعل تطبيق مبدأ «الاقتصاد بالموارد». من شروط استخدام الأداة الأمنية أن تكون مؤثرة ومستدامة، ومملوكة لنا، وتقتنع باستخدامها الأطراف المشاركة معنا في العملية الأمنية، خاصةً من الداخل. يجب أن نحرص على أن يكون استخدامنا لكل أو بعض هذه الوسائل بذكاء موقفيّ، وضمن مشروع وطنيّ جماعيّ، وفق إستراتيجية جماعية مربحة يتفيأ ظلالها الجميع دون ثغرات في فاعليتها أو انتقائية في لاعبيها.

ربما أميل دائمًا إلى التركيز على «العمل الوطني الجماعي» لأنه من الآن فصاعدًا أصبح كسب الشرعية الداخلية مُهِمًّا في أي عمل أمنيّ كبير. وإشراك كل أطراف وأقطاب الوطن في المشروعات الأمنية ضرورة قصوى

لها انعكاساتها الإيجابية على إبقاء الوحدة الاجتماعية. يجب أن نحرص على ألا يبقى أحد من المواطنين دون قضية أمنية يدافع عنها. كما قال الأمير نايف، رحمه الله: «أن يكون المواطن رجل الأمن الأول». مشاركة الجميع بالهمّ الوطني المرتضى من كل الشرائح والفئات و«الجنسيات» والأعمار هي الطريقة الرئيسية التي نضمن من خلالها أمنًا دائمًا.

باختصار لهذه الفقرة، يمكن القول إنّ مفهوم الأمن تغيّر، تبدّلت معه أدوات القوَّة والتأثير. لم يعُد أعداؤنا هم من يقابلنا في مسارح القتال فقط، أصبح هناك خصوم جدد ولاعبون جدد في الميادين الاقتصادية والثقافية والتقنية. المجال صار مفتوحًا لأن تكون العقول هي أدوات الصراع الأقوى. الأفكار حلّت محلّ النيران، والشاشات والأوراق حلّت محلّ مسارح العمليات والمفكّرين، وأصحاب المشروعات الثقافية والسياسية سحبوا البساط من تحت جنرالات الحرب الذين كانوا بمثابة الأساطير. كانت الحروب الدامية تُشَنّ لأتفه الأسباب. اليوم نمضي السنوات في المفاوضات الدبلوماسية والحرب النفسية والمعلوماتية والاقتصادية قبل أن نفكّر في إشعال فتيل الحرب.

منذ متى والمجتمع الدولي يحاول ثني إيران عن امتلاك السلاح الذرّي؟ وكم مضى من الوقت وهي تحت الحصار الاقتصادي والنفسي وتعاني جميع أطيافها الحرب الإعلامية لكن دون استخدام القوَّة العسكرية لثنيها؟ والعراق قبلها مَرّ بنفس التجرِبة منذ إخراجه من الكويت عام 1991م من قِبل قوّات التحالف وحتى احتلاله من قِبل أمريكا وبريطانيا عام 2003م.

(ب) مراقبة التحوّلات في القوَّة الشعبية:

في الحديث عن استخدامات وتحوّلات القوى الوطنية، هناك أيضًا قوَّة لا تُدرَج غالبًا ضمن عناصر القوى الوطنية الخمس التي ذكرناها، أُسميها «القوَّة الطيفية» بحكم أنها مزيج من كل القوى الخمس الآنفة الذكر،

فليست مرنة خالصة وليست صلبة خالصة وإنما خلطة من الكل. قوّتها التدميرية عالية إذا كرهت، وقوّتها السلمية فاعلة إذا أحبّت، رأينا ذلك خلال الثورات العربية. وقودها في الغالب العاطفة، وقليلًا ما تكون عقلانية حال استفزازها، والسياسي الذكيّ هو من يكسبها لجانبه. إنها مُهِمَّة جدًّا وتتبدل باستمرار، وتتزايد خطورتها بسبب الإحباطات التي تتلقاها. لذلك يجب مراقبتها ورصد تحوّلاتها السريعة وقياس نبضها باستمرار! إنها سيكولوجية الجماهير كما سماها الفَرنسي غوستاف لوبون. القوَّة الشعبية أضحت خليطًا من القوَّة الدبلوماسية والإعلامية والمالية والثقافية والدينية والمعنوية والقَبَلية وأيضًا العسكرية حال تمت عسكرتها و«مَيْلَشَتُها».

لذلك صرنا نتكلم اليوم عن التأثير الذي تحدثه الدبلوماسية الشعبية والمعلوماتية أو الإعلام الشعبي والقوَّة المالية للأفراد وقوى الحشد الشعبي. بمعنى أن الدولة سيئة الحظ هي التي تكون القوَّة الشعبية قوَّة خارجة عن سلطتها، ويجب أن تعُدّ كم بقي من أيامها، والدولة السعيدة هي التي تكون القوَّة الشعبية مُتحكَّمًا فيها، وضمن مظلتها السياسية.

إذًا أستطيع أن أدرج القوَّة الشعبية كعنصر خامس إضافة إلى عناصر القوى الوطنية الأربعة الأخرى المعروفة التي تعوّل على استخدامها الدولة داخليًّا أو خارجيًّا. ومِن ثَمّ يمكن أن نختصرها في «DIEMS» (الدبلوماسية، المعلوماتية، الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية). ولذلك فالنظُم السياسية يجب أن تعيد قراءتها لقوَّة شعوبها وأن تعي الدور الذي يمكن أن تلعبه ليس فقط خلال السلم ولكن أيضًا في الأزمات.

المشكلة القائمة حاليًّا في العالم كله أن القوَّة الشعبية ولأسباب عديدة لم تعُد تلك القوَّة التي يمكن للسياسي أن يستدعيها متى أراد، أو يطوّعها كيفما يشاء وبأي طريقة أراد، لماذا؟ لأن كثيرًا من أفراد المجتمعات -وسنرى ذلك أكثر مستقبَلًا- لم يعُد الدفاع عن الوطن يستحوذ على كل اهتماماتهم،

كما كان في السابق، فقد تحوّلت الاهتمامات الفردية للمجتمعات من مفهوم الدفاع عن الوطن بما يتضمنه من شرف الخدمة العسكرية، إلى اهتمامات البحث عن الذات والأمن الفردي، والأمن الوظيفي، وتأمين المستقبل. وللأسف فإن الفردانية والانطواء بعيدًا عن الوطن والآخر تزايدت في ظل غياب البيئة الأمنية والتنموية الملائمة. لم تعُد مجتمعات عديدة تهتمّ كثيرًا بالنشيد الوطني وبالأعياد الوطنية وبالقوّات المسلَّحة وبأخبار وطنها وسياسييها قدر اهتمامها ببورصات الأسهم والعقار ومتطلبات الحياة اليومية، أو بالمباريات الرياضية والأفلام السينمائية، وما يدور من حراك في شبكات التواصل الاجتماعي على هاتفها المحمول!

لم يعُد العالم الغربي الوحيد الذي يشتكي من ذلك. العالم العربي الذي يعيش الحروب الأهلية والأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أصابته العدوى أيضًا. الوطن الأمّ لم يعُد كثيرًا مصدر فخر وانتماء. صارت البشرية تبحث عن أمكنتها أو مسارحها أو فضاءاتها الجديدة التي توفر لها متطلباتها الاقتصادية والثقافية والأمنية.

إذًا فالقوَّة الشعبية هي ناقوس الخطر القائم والقادم والتي يجب دراسة مكوّناتها وتحليل قوّتها ومعرفة كيفية الاحتفاظ بها وكسب عقول وقلوب كل شرائحها، ولذلك يمكن القول إنه يدخل في إطار أمن المجتمع عوامل عدة تلعب دورًا بارزًا في تشكيله وتحقيقه عدة عوامل، منها: درجة تماسك المجتمع، خاصةً في حالة تعرّض الدولة للمخاطر الخارجية، لأنها تتطلّب الوقوف صفًّا واحدًا وسدًّا منيعًا في وجه القوى الطامعة، للمحافظة على وحدة الوطن ومنع أي محاولات خارجية لإيقاظ الانتماءات الضيّقة، ومساندة ادّعاءات المطالبة بالحقوق الضائعة للأقلِّيات كما يدّعون!

أمام هذه المعضلة الاجتماعية، تُوجَد جوانب تساعد في زيادة الانتماء، وبقاء لحمة وتعاضد المجتمع، يجب الاهتمام بها، منها: الإرث الحضاري والتاريخي المشترك للأمَّة، كذلك يلعب التطوّر الثقافي والتعليمي لأفراد

المجتمع دورًا مهمًّا في تحقيق الأمن الشامل وإدراك أهمية الأمن من قبل الأفراد وزيادة الوعي بالتحدّيات والتعامل الآمن مع التقنية الحديثة ووسائل الاتصال. «إنّ وعي الأفراد هو الخطوة الرئيسة والمهمَّة لتحقيق الأمن الاجتماعي. لذا يجب التركيز على هذا البعد من خلال تدريب الأفراد وتهيئتهم وتثقيفهم وتزويدهم بالمعلومات الأمنية قبل أن يتلقفوها من مصادر أخرى مشبوهة ومضللة للرأي العام»[1].

2- حرّية العمل

حاليًّا، هناك ربما مبدأ واحد يهيمن على المبادئ كلها وهو «حرّية العمل»، إذ ليس هناك إستراتيجية دون حرّية عمل، دون فكر حرّ، دون سجال وحوار، ومِن ثَمّ فالخلافات الحاصلة حول مفهوم الإستراتيجية تتمحور حول حرّية العمل الذي ينشط عادة في المرحلة الأولى من الإستراتيجية التي هي مرحلة التفكير والتنظير والتأطير. وهذا يثبت أهمية التفكير الذي يسبق العمل، بل ويتغلب عليه. إذا أردنا الحصول على حرّية العمل وحرمان عدوّنا منه، يتعيّن علينا أن نبدأ مشروعاتنا العسكرية والأمنية بالتفكير الاستباقي العميق.

بسبب الغموض في مفهوم الإستراتيجية والاعتماد على القرارات الفردية والاستعجال في اتخاذ القرار وعدم التحضير الجيد للقرار، فإن هذا المبدأ يعيش حالة انحسار، مِمّا يتطلب مجهودًا منهجيًّا كي يعود إلى البيئة الإستراتيجية.

بالتأكيد حرّية العمل لا تعني الفوضى في التفكير وتجاوز المبادئ والثوابت النقلية والعقلية، ولكن الحرّية المقننة التي تشعر الفرد بذاته ووجوده وأهميته وقدرته على العطاء. لماذا لا ندَعهم يعملون ويفكرون ويقترحون ونأخذ أجود ما يقدمونه؟ دع المجتمع يتنفس بإبداء آرائه

(1) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012) ص162-163.

التنموية والإصلاحية، ويفكر بصوت عالٍ وراقب الحوار واختَر منه الأفضل والأنسب. تأكّد أنهم إما سيتصالحون بعد ذلك وإما سيسقطون جميعًا لأنه سينكشف عوار بضاعة المخالفين منهم وخواء مشروعاتهم وضياع مصداقيتهم شعبويًّا، وسيخسرون الدهشة الشعبية تجاههم التي كانت الندرة والهالة سابقًا هي شرط بقائها.

يقول علماء النفس إنه ليس هناك علاج لمجتمع مريض نفسيًّا أشفى من أن تدَعه ينفس عن كبته لأناس يسمعونه. يذكرّنا علم الاجتماع بأن الأفراد والجماعات ينفذون عن طيب خاطر ما كانوا يومًا طرفًا في اقتراحه. لم تعُد سياسة الإملاء مجدية. المشاركة الشعبية في السياسة، عبر القنوات القانونية، تُعَدّ مؤشّرًا حضاريًّا. ولعل من الجوانب الإيجابية للقنوات الفضائية، مع ما فيها أحيانًا من ابتزاز ماليّ، الحجم المتزايد للمشاركة الشعبية التي لم نعهدها في السابق.

بهذا تأتي حرّية العمل لتقع في قلب الإستراتيجية، لأنها الشرط الرئيسي لوجودها. من دون هذه الحرّية لا يتم شيء. فبها يكون كلُّ شيءٍ ممكنًا. فدورها أساسيّ. إنها قبل كل شيء القاعدة والمحرك للعمل، وهي المغذي الأساسي للدافعية وللقدرة على العمل. اللاعبون، خاصةً القائمين على التخطيط الإستراتيجي الوطني، يحتاجون إلى هامش كبير من حرّية العمل وقنوات مناسبة لتفريغ منتجاتهم، لأنهم من خلال هذه الحرّية يستطيعون طرح عدة خيارات، وذلك بإعمال الخيال الذي من دونه لا يمكن تجاوز ما هو مألوف ونمطيّ وسائد، ومِن ثَمّ استحالة الخروج بإبداع وابتكار أمنيّ وتنمويّ يناسب المرحلة.

تنطلق حرّية العمل من الأعلى بدءًا من صياغة الأهداف السياسية. ليس هناك سياسة واستراتيجيَّة ممكنة دون حدّ أدنى من حرّية العمل، سواء في صياغة الخطط الإستراتيجية أو في تنفيذها. يجب إعادة النظر في مفهوم «مركزية التخطيط» لا «مركزية التنفيذ» التي تم أسروتجميد عقولنا

بترديدها. تتحدّد هذه الحرّية في الإطار الزمكاني (زمان- مكان) الذي يسير العمل الإستراتيجي داخله.

«لو بقي للسياسة من معنى فهو الحرّية»[1]. السياسة وُلدت في الفضاء الاجتماعي من أجل ضمان العَلاقة بين الناس، الاتصال، وتوفير الحرّية الفردية لكل شخص داخل هذا النسيج الاجتماعي. السياسة هي ساعة الحياة الاجتماعية. «العمل السياسي هو العمل على تحقيق مشروع اجتماعيّ وثقافيّ»[2]. ولا يمكن ذلك دون الاستناد على إدراك وتصوّر للإنسان، طموحاته، مخاوفه، مشكلاته، رغباته، أهدافه، آلامه، طبيعته، توفير المناخ الصحي والعلمي وفي نفس الوقت حمايته حتى من نفسه أحيانًا.

السياسة هي علم السعادة البشرية، أو هكذا يجب أن تكون، لأنها الضامن للعَلاقة الصحية بين الناس داخل الدولة الواحدة وشعوب العالم. وهي أيضًا فن الحكم لأنها تختار الطريق من أجل الوصول إلى الحرّية الإنسانية المنشودة. هنا بالطبع يجب ألَّا نفهم الحرّية بأنها الانفلات القانوني والأخلاقي ولكن كبيئة يُكرم فيها الإنسان وتُحترم فيها رغباته وحقوقه وطموحه المشروع.

لكن السياسة بين غاياتها الأساسية التي تقتضي التوصل إلى حدّ أدنى من السلم والأمن، ودورها الإجباري كقاضٍ بين مختلف التيّارات، تخضع السياسة وَفْقًا لمنطق الأشياء إلى تناقض رئيسيّ، تناقض بين حماية حرّية الأفراد ضدّ أيّ عدوان خارجيّ، وفي ذات الوقت مقاومة المعارضة الداخلية لمنعها من تحقيق غاياتها بمباشرة مشروع انفصاليّ أوثقافيّ خارج المشروع السياسي الأمّ للدولة. مصدران أساسيّان للصراعات يتوجّب على السياسة إدارتهما بدقة وحكمة عالية.

مزيد من حرّية العمل يعني مزيدًا من الاقتراحات والافتراضات «النحت

(1) H. Arendt, Qu'est-ce que la stratégie? p18. مرجع سابق

(2) Pierre Thuillier, la grande implosion, (paris:Hachette Pluriel, 1997)P23.

في الممكن». تقديم الخيارات الإستراتيجية للسياسي تبقى مُهِمَّة شاقَّة للإستراتيجيّ لكن العقول المدربة والمصقولة تستطيعها. ماذا بقي للسياسي بعد ذلك؟ لم يبقَ له إلا اختيار طريقة الحل المناسبة من بين ثلاثة حلول أو أكثر. السياسي يُعنى فقط باتخاذ القرار الذي يراه مناسبًا. وقد يعرض عنها جميعها ويطالب بتطوير خيار جديد. من حقه لأنه الأكثر قربًا وتخيّلًا للرؤية الإستراتيجية النهائية التي يريدها ويطمح لتحقيقها والتي تشكل مُهِمّته الأولى وحقّه الشرعيّ. ثم إنه يفترض أنه يمتلك الحدس السياسي الذي يجب استشارته، وقد يستشعر من المخاطر ما لا يحس به الإستراتيجي.

أما الإستراتيجي فانطلاقًا من هذه المسؤولية عليه الإلمام بكثير من أبعاد المجتمع ومكوناته الثقافية والاقتصادية والنفسية والسياسية وقضايا الاندماج الوطني. على الإستراتيجي فهم ما يريده السياسي وتدريب عقله على تحويل النظرية السياسية إلى تطبيقات ميدانية، ويتأكّد من المواءمة والوفاق ما بين النظري والعملي، وهذا ما سنقوم بتحليله لاحقًا.

3- إقامة الاتصال الإستراتيجي

المبدأ الثالث والأخير يتعلق إذًا بأمن الاتصال لكل النظام الإستراتيجي، الذي هو العمود الفقري للأمن. الاتصال الإستراتيجي هو قلب السياسة، تحيا به وتموت من دونه. ليس فقط داخل الدولة وإنما بين الدول أيضًا. لذلك فهو أداة مُهِمَّة للإستراتيجية. التطوّرات التقنية كانت وما زالت العوامل الأكثر تأثيرًا في التطوّرات الإستراتيجية منذ اختراع التلغراف، ومرورًا بالراديو، وليس انتهاء بالهواتف الذكية. المعلوماتية ميّزت العَلاقات الدولية خلال الحرب الباردة بفضل انفجار تقنيات الاتصال والإعلام وسهولة التواصل مع الآخر، مِمّا أحدث الانقلاب الإستراتيجي.

داخل المجتمع وبين المجتمع والسياسيين الاتصال أصبح مفتاح لعبة النظام الإستراتيجي، وفرض نفسه على السياسة. لقد أصبح «فن

الاتصال الجماهيري» شعارًا للأنظمة السياسية الناضجة وللشعوب الواعية. السياسة ليس لها معنى إلا إذا نجحت في إقامة عَلاقة بين الأفراد في نفس الوقت الذي تحفظ لكل فرد منهم هامش حرّية لأن الحرّية ليست طوباوية، ويجب أن نتأكّد أن فن الاتصال قادر على تطبيقها في الحياة اليومية للأفراد.

مجال عمل الاتصال الإستراتيجي هو داخل القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تتشكل داخل الخطاب السياسي. العولمة زادت من تعقيد هذه القضايا وسهّلت إلحاح المجتمعات ومطالباتهم بحقوق أكثر، مِمّا عقّد مُهِمَّة السياسي. وهذه ربما من الجوانب السلبية للعولمة. لكن يمكننا أيضًا استثمار الجوانب الإيجابية للعولمة، وذلك بتجديد الاتصال الإستراتيجي الذي لا يجب استغلاله سياسيًا لتبرير سلوكها العام فقط أو لخدمة أفكارها، ولا من أجل الهيمنة على العالم لتأمين بعض المصالح، ولكن من أجل سعادة وطمأنة الأفراد. وفي هذه النقطة يكمن ضعف كثير من النظُم السياسية الحالية!

بالنظر إلى الاتصال من هذه الزاوية نجد مأزقًا يحياه العالم المعاصر. المدارس السياسية المختلفة التي تحاول إقامة هذه العَلاقة بينهم وبين مجتمعاتهم، لا يبدو حتى الآن أنها تؤسس لعَلاقة تشاركية متينة ودائمة. ومن الملاحظ على الاتصال السياسي الحالي في هذه الحالة قبوله لنوع من الاتصال العابر الذي يقوم بدور المسكّنات الوقتية للأزمة. المشكلة أن لكل أزمة نوعًا من الاتصال الخاص مِمّا يرهق المعنيين بتخطيط الاتصالات ويضيع أوقاتهم. وفي أحيان كثيرة يؤدي هذا الاتصال المتغير إلى شروخ داخل المجتمعات وانتفاضات ومظاهرات ومعارضات باسم الاتصال نفسه الذي يصبح المحرك الرئيسي للنزاعات. فشل السياسة في إدامة الرابطة الوطنية، عن طريق الاتصال، يؤدي في النهاية إلى بروز الأزمة الاجتماعية فجأة دون أن نشعر بها.

يُعَدّ المهندس الذي اعتنق الفلسفة لاحقًا هربرت سبنسر (1820-1903) هو أول من بدأ يتكلم عن مفهوم الاتصال كظاهرة اجتماعية-سياسية مؤطرة، أو ما سماه «الفيزيولوجيا الاجتماعية». ويمكن اليوم القول بأن الاتصال غدَا علمًا بحدّ ذاته كملتقى لكثير من التخصصات تتكثف وتتقاطع فيه كالتاريخ والفلسفة والجغرافيا. وأصبح المختصون يتكلمون كثيرًا عن «الشبكات داخل مؤسّسات المجتمع وإعادة التنظيم الاجتماعي، في محاولة لبلورة مفهوم الاتصال كنظام عضويّ داخل شبكات المجتمعات الجديدة وعامل اندماج وتواصل للمجتمعات الإنسانية، وبين الأنظمة السياسية ومجتمعاتها، وبين الانظمة السياسية نفسها»[1]. وبرأيي فإن الأزمات التي نعيشها اليوم، ليست فقط في الشرق الوسط ولكن في كل دول العالم التي ترضخ لتحوّلات كبرى، ترجع في سببها إلى مشكلات في الاتصال الجماهيري، بمعنى أنه داخل هذه المجتمعات هناك من لا يرى في المجتمع نظامًا اجتماعيًّا وكيانًا عضويًّا متماسكًا، أو مجموعة من الأعضاء تؤدي وظائف متكاملة محدّدة بدقّة. وهو ما أدّى إلى الانقسامات والتحزبات والصراعات الاجتماعية السياسية.

في الستينيات من القرن الماضي، ظهر مشروع سمي «علم العلامات» أو السيميائية (semiology)، وصار لاحقًا مدلول علم الاتصال والإعلام. عُرف علم العلامات بأنه «العلم الذي يتشكل موضوع دراسته من كل منظومات العلامات، بغض النظر عن ماهيّتها وحدودها: اللغة، والكلام، الصور، والحركات، والايماءات، والأصوات اللحنية، والطقوس الشعبية، والبروتوكولات...»[2].

ولبروز الأهمية الكبرى للاتصال أنشأت فرنسا عام 1960 مركز

(1) للمزيد، انظر: أرمان وميشيل ماتلار، تاريخ نظريات الاتصال، ترجمة د.نصر الدين العياضي، ود. الصادق رابح، الطبعة الثالثة (مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ص27.

(2) See, Algirdas Julien Greimas, Semantique structruale, recher-ché de methode, langue et langue (paris: Presses Universitaires de France,1966), p116.

دراسات الاتصال الجماهيري (CEMAS) ضمن المدرسة التطبيقية للدراسات العليا. ويُعَدّ هذا المركز أول محاولة جادة من فرنسا بمبادرة من السوسيولوجي جورج فريدمان لتشكيل بيئة وإشكالية بحثية تتمحور حول الاتصال. وقد تركز برنامجه في تحليل «العَلاقات الكلّية بين المجتمع والاتصال الجماهيري، باعتبار اندماجهما اندماجًا وظيفيًّا»[1].

الدول الغربية اهتمّت بمفهوم الاتصال منذ الثورة الفرنسية عام 1779م، لأنها استنتجت أن الافتقار إلى الاتصال وأدواته يعني الوصول إلى منتج أمنيّ هش ومتعثر ومعاق. الاتصال الإستراتيجي يعني إقامة العَلاقات والتواصل المستمر عبر كل الوسائل مع كل أطراف الأزمة داخليًّا وخارجيًّا، سواء الأعداء أو الأصدقاء، والقدرة على التأثير في هذه الأطراف للوصول إلى المصالح والأهداف الموضوعة. وسائل الاتصال غدت أدوات ضرورية في إدارة الرأي العام من طرف الحكومات.

لذلك فالدعاية تتناغم مع المجتمعات الجديدة والحرَّة. فالدعاية تمثل إحدى الوسائل الهامَّة في رفع الحسّ الشعبي وفي خلق الولاء والانتماء والوطنية لدى الجماهير، إضافة إلى كونها أكثر اقتصادية من اللجوء إلى العنف أو تقنيات حكومية أخرى. القوَّة الهائلة للدعاية هي وسائل الإعلام والاتصال. الدعاية هنا بالنسبة إليّ ليست إلا كالدواء، يمكن أن نتداوى به أو نقتل به أنفسنا.

في الحقيقة، تقتلنا الدعاية عندما نلجأ، في ظل شفافية معلوماتية دولية كبيرة، ولن نستطيع أصلًا، إلى بلورة اتصال سياسيّ مجتمعيّ تهيمن عليه السياسة وحدها بهدف تطويع المجتمع تطويعًا تضليليًّا وجرّهم للتصديق بأفكار محدّدة مسبقًا بمساعدة التكنولوجيا والسلع والإعلام (إنتاج صناعيّ للسلع الثقافية) -كما هو حال كوبا في عهد كاسترو- أو إيران في عهد الملالي، لأن ذلك سيكون له تبعاته وانعكاساته السلبية المتأخرة.

---

(1) المرجع السابق، ص68.

من هذه التبعات أنه عندما يعمد القائمون على الخطاب السياسي والإعلاميّ والمنشغلون بـ«الصناعة الثقافية» ببرمجة خطاب فكريّ ضيّق، سيفضي هذا حتمًا إلى مجتمع منعزل عن المحيط العالمي الذي يعيش فيه، وغير متفاعل مع قضاياه، وهناك مجتمعات أفرزت أفرادًا بفكر أحاديّ خطير!

يحلل ما ذهبت إليه هربرت ماركوز (1889-1979) في كتابه «الإنسان ذو البعد الواحد» (l'homme unidimensionnel)، الذي يعود تاريخ طبعته الأولى إلى سنة 1946، والذي أثر تأثيرًا كبيرًا على الصراعات الآيديولوجية التي عرفها العصر. إذ تضمَّن نقدًا راديكاليًّا للثقافة والحضارة البرجوازيتين، وكشف الأشكال الجديدة للهيمنة السياسية، وقدّم نقدًا للظاهرة الإعلامية في عصره. يقول ماركوز: «إنّ من نتائج الدعاية التضليلية للمجتمع أنها تلغي فضاء الفكر الناقد، وتؤدّي إلى استعباد الفرد، وبروز الإنسان ذي البعد الواحد (l'homme unidimensionnel) والتطويع الجماعي للمجتمع»[1].

بمعنى أن هناك دعاية مشروعة وغير مشروعة، يحدّد تلك المشروعية الغايات المطلوبة من الدعاية. ويجب أن تكون وسائل الإعلام قادرة على التأثير في سلوك المتلقّين والتقييم المستمرّ لسلوكياتهم بهدف التعرف إلى التغيُّرات الحاصلة في مستوياتهم المعرفية وعواطفهم ومواقفهم وآرائهم وأفعالهم من خلال معايير دقيقة للحصول على نتائج كَمّية فاعلة.

هناك من تكلّم من المختصّين عن دور وسائل الإعلام، إلا أنني وفي هذا البعد الذي أتناوله أرى أن عملية الاتصال ترمي إلى مراقبة المحيط الداخلي بالأخص ثم الخارجي، من خلال الكشف عن كل ما يهدّد أو يخلّ بنظام القيم للمجتمع، أو العناصر التي تشكله، وربط مجموعة الأجزاء المشكّلة للمجتمع لإنتاج استجابة منطقية تتماهى مع ما تريد القوَّة السياسية

(1) انظر: المرجع السابق، ص93.

القيام به، وأخيرًا تغذية المجتمع بالحقائق حول حادثة ما، بكل مصداقية حتى لا يفقد ثقته في إعلامه الرسمي، وحتى تُشبع فيه تطفله لمعرفة ما يجري. المملكة العربية السعودية طوّرت كثيرًا هذا المنحى من خلال وزارة الداخلية وجهاز أمن الدولة في ما بعد بشكل معقول جدًّا. من خلال أداء هذه الوظائف سنمنع الاختلالات، ومِن ثَمّ نقي المجتمع الدخول في الأزمات ونحافظ على النظام الاجتماعي الموجود.

بالطبع من الحيوي ضبط معادلة التوفيق بين حرية الاتصال والمخاطرة الناتجة عن ذلك. أصبح من الصعب التكلم في وسائل الاتصال في وقت نعلم فيه خطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام. الخطر هو أنه بقدر ما نسمح به من انسيابية الاتصال بين اللاعبين بقدر ما يصعب علينا مراقبة الاتصال والمحافظة على سرّية المعلومات. لكن مهما كان، فمن الضروري إقامة الاتصال الضروري والمحافظة عليه قائمًا داخل النظام التشغيلي للاستراتيجية بين السياسيين والأطراف الأخرى في اللعبة، لأنه يسمح بتجنّب المفاجأة، ويبقى اللعب كما يقال «على المكشوف».

يجب معرفة ما يجري من حوار بين اللاعبين من تيّارات دينية وفكرية والإلمام بغاياته ورمزيته وفي نفس الوقت إدارته من داخله كي يبقى في الإطار الذي وُضع من أجله. أقصد هنا الانتباه إلى الآثار الجانبية لهذا الحوار الإستراتيجي، وحماية الأطراف من الخروج عن قواعد اللعبة، وبقائهم في المناخ الصحي الآمن.

من أجل المحافظة على المعادلة السابقة ظهر عبر التاريخ إما «مستبدّون» وإما «فالِتون». فالمستبدّون أرادوا تحويل الشعوب إلى ما يشبه الرقّ أو الآلات، يتم تسييرهم واستغلالهم كما يشاء المستبدّ. وهناك من يسمي هذه النزعة بـ«الفوردية» نسبة إلى هنري فورد الذي وضع وطبّق نظرية تقوم على أساس أن الفرد آلة، يتم التعامل معه على هذا الأساس، دون الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الشخصية والنفسية المشكِّلة لذاته. والسيد

فورد في مصنعه لا يفرق بين خريج هارفرد أو رجل قادم من قرية إفريقية، فالكل يجب أن يعمل ضمن إطار عمل محاسبيّ وصارم. والحق أن هذا التراث لا يزال إلى الآن ماثلًا وإلى حدّ كبير في الولايات المتّحدة الأمريكية على وجه العموم.

أما الفالِتون أو غير الحازمين في إدارة المجتمعات فإن من شأنهم أن يحولوا الشعوب إلى «الحشود المجرمة» كما سماها السوسيولوجي الإيطالي سيبيو سيغل (scipio sighele)- (1868-1913) في دراسة نشرها سنة 1981. يصنف سيغل، تحت مفهوم «جرائم الحشود» كل أنواع «العنف الجماعي للرعاع» ابتداء بإضرابات العمال وصولًا إلى الثورات الشعبية. كما أنه يرى أن كل حشد يجتمع فيه موجِّهون وموجَّهون، منوِّمون ومنوَّمون، ويفسر مسايرة الفئة الثانية للأولى، من دون تروٍّ أو مساءلة، بقوَّة «الإيحاء» التي تتمتع بها الفئة الأولى... وقد وصف الأفراد الذين يشكّلون الحشود بأنها فاقدة لإرادة التحكم في نفسها[1]. وهكذا سايره الفَرنسي غوستاف لوبون (1841-1931) في نفس الأوصاف، بل وزاد عليها.

هنا أيضًا لا يجب المغالاة في الحذر من الاتصال الإستراتيجي وقتل روح الإبداع بين الأطراف، ويصبح أمن الاتصال سببًا في حرماننا من الاتصال الإستراتيجي الذي نسعى لإقامته، فالحِمائيَّة المتطرفة هي من يوفر إقامة المسوغات، للدول وللمنظَّمات التي تهتم بالحقوق الإنسانية، لإثارة الزوابع ولصق التهم الكفيلة بتوفير فضاء خصب لنشاطاتها التآمرية أحيانًا.

بعد الاقتناع بأهمية الاتصال ووضع خطة اتصال إستراتيجيّ متكامل يأتي التدريب على التنفيذ وتحديد أطراف الاتصال وأدوارهم من خلال الإلمام بمهارات التأثير والإقناع والتحليل، ثم بعد ذلك نشرع في الخروج للجمهور والتواصل معه عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية من خلال ما أسميهم «سفراء الاتصال» من السياسيين والأمنيين والنخب والمثقفين

(1) للمزيد انظر: أرمان وميشيل ماتلار، تاريخ نظريات الاتصال، ص34-35، مرجع سابق.

والإعلاميين... يجب أن يكون الاتصال داخل المجتمع ذاته وبين المجتمع والسياسيين. لذلك يشترط أن يكون الاتصال مرادًا، موجّهًا، ومتحكمًا به وشاملًا كي ينظم وينسق ويديم الجهود ويأخذ جميع القدرات والأدوات في الاعتبار.

لكن هذا يحتاج إلى قدرات فنية عالية، وكفاءات بشرية محترفة تتولى عبر حملات إعلامية ودبلوماسية استهداف اللاعبين الإستراتيجيين والاتصال بهم، لإحداث التأثيرات النفسية والعقلية المرغوبة التي تخدم مصالح الدولة. إذا لم تسوّق كل الخطط والمبادرات الأمنية عبر إستراتيجية اتصال فعال بين داخل المجتمع ذاته ومع الآخر فلن تكون مجدية. هنا يأتي دور محترفي الأمن والمحللين والإعلاميين والقادة الذين يجب تدريبهم ليكونوا ماهرين في التواصل والإقناع والتأثير المجتمعي. يجب معرفة التأثير في البشر وإقناعهم بوسائل التأثير الثقافية والنفسية، أي بالقوَّة الناعمة.

ما يجب تقطيره إذًا في أذهان هؤلاء أنه لكل مشكلة تأزمية بُعدها الإنساني، أي الفكري. يجب إذًا دراسة العوامل الإنسانية والمشتركات الاجتماعية التي من خلال إدارتها سنحصل على السلام الحقيقي. المشكلة أن التعليم الحالي لا يدرّب على طاقة التأثير المطلوب. أول شيء يجب أن نتعلمه في طاقة التأثير هو فن الخروج عن المألوف وامتلاك مهارات التفكير التشعّبي في كل شيء يمكن أن يكون له عَلاقة بالأزمة. هذه الصفات تسمح وتمكّن الإستراتيجي وصانع الأمن الوطني من الوصول إلى قدرة غير عادية من التمرّد الإيجابي الذي ينعش دائمًا الإستراتيجية، والذي عادةً ما يعبّر عنه الإستراتيجيون بالتفكير الحرّ البنّاء.

الفصل الثاني:

مرجعيات ووظائف الإستراتيجية

الفصل الثاني
مرجعيات ووظائف الإستراتيجية

مقدِّمة

الإستراتيجية توجد في قلب النشاطات الإنسانية وترى نفسها كإبستمولوجيا (فلسفة العلوم) أو أصل العلوم. وتتغذى دائمًا مِن ثمار المعرفة وحركة الفكر. يعمل داخل الإستراتيجية عدة مكونات. الإستراتيجية تحاول أن تكون المحرِّكة والمتحكِّمة بهذه المكونات، والترمومتر الذي يقيس خطورتها وبُعدها وقُربها من التأثير سلبًا أو إيجابًا في سير الأمن الوطني.

الإستراتيجية تشبه إلى حدّ كبير المجرَّة التي تتحرك داخل إطارها عدة كواكب. مكونات الإستراتيجية متعدّدة، وهي تمثل كامل النشاطات الإنسانية المعنوية والمادية، كالتوجهات الفكرية والسياسية والاقتصادية والدينية والحزبية والعَلاقات الاجتماعية، ونزعة العنف، والميول إلى السلام.

الجنرال الفرنسي لوسين بواريرالذي يمكن أن نصنفه كأب روحيّ للفكر الإستراتيجي الجديد، صنّف ثمانية مجالات يمكن للفكر الإستراتيجي أن يُعمل عملياته الذهنية داخلها: «نسق الفاعلين، وقانون البقاء، والغاية، والطرق، والوسائل، والفضاء، والوقت، والعائد من العمل الربح»[1].

من المهم أيضًا أن تكون وظائف الإستراتيجية واضحة ومنجزة من قبل المعنيين بالعمل الأمني حتى لا تحدث ازدواجية أوتداخل أوتواكل في المهام بين السياسيين والأمنيين وداخل الأجهزة الأمنية ذاتها.

---

(1) انظر: Introduction al a stratégie,، مرجع سابق ص110.

أوّلًا: مرجعيات الإستراتيجية

الإستراتيجية تعمل في وسط يتأثر بتفاعل مرجعيات الإستراتيجية الأربع المتمثلة في: القانون الضابط لكل مكونات الدولة، والسياسة التي تضع الغايات وتوفر الوسائل وتدير كامل المشروع الوطني، والأخلاق والمعتقدات التي تلهم المشروع وتحدّ أو تُقنن استخدام الوسائل، وأخيرًا الثقافة التي تسمح بالوصول إلى معرفة الذات والآخر.

كل هذا يتم ضمن عَلاقة سياسية-إستراتيجية-تقنية تم شرحها سابقًا، وتتفاعل ضمن فضاء من حرّية عمل مثمرة وهادفة، وهذه العَلاقة تنطبق سواءً أكان التأزم بين الدولة وعدوّ خارجيّ أو داخل الدولة نفسها، أي بين شرائح المجتمع ذاته عندما يتحول الإنسان إلى ذئب لمواطنه.

شكل (6)

مرجعيات الإستراتيجية

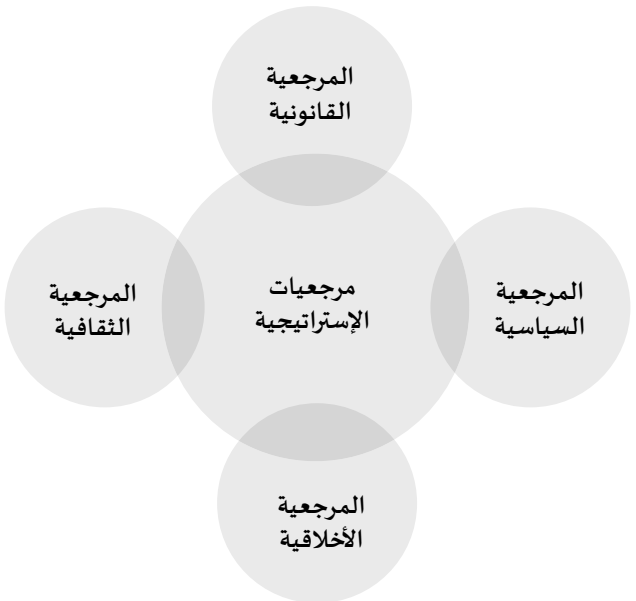

1- المرجعية القانونية

أيّ إستراتيجية أمن وطنيّ وفي أيّ بلد تحتاج دائمًا من ضمن مبررات بقائها وفاعليتها إلى عدة مرجعيات. يأتي في أوّلها البُعد القانوني على اختلاف مرادفاته، الدستورية والشرعية. ووضعته أولًا لأنه يفترض أنه مرجع للجميع، سياسيين ومواطنين. هذا البعد يأتي داعمًا للمعايير الأخلاقية التي سنتحدث عنها كمرجعية أخرى أيضًا، ومِن ثَمّ فالإستراتيجيات عندما تأخذ القوانين المدوَّنة فمن المهم التأكّد أنها تتطابق مع المعايير الأخلاقية والإنسانية، لأنه في النهاية غاية القانون هو تعزيز المبادئ الأخلاقية كما هي الغاية من بعثتة الأنبياء، تعزيز مكارم الأخلاق.

لو سادت داخل مجتمعاتنا مجموعة من القيم، كالأخلاق، والعُرف القويم، والنُّبل، والتعايش، والتساكن، والأخوَّة، والبِرّ، والوفاء بالعهود والمواثيق، كما كان في بعض لحظات التاريخ الإسلامي، لما احتجنا إلى تدوين قوانين تُنظِّم عَلاقة بعضنا ببعض وبحكوماتنا. لكن، لما كانت المبادئ الأخلاقية تحولت مع الوقت إلى مبادئ شخصيَّة تتعلّق بالتقدير الشخصيّ، ولابتعاد البعض عن روح الدين، ومعرفة حلاله وحرامه، ولاختلاط المسلم مع غير المسلم، والجاهل بعلوم الشرع مع العالم بها، ومُدّعي المحافظة بالمحافظ، كان ضروريًّا أن تدوِّن الدولة قوانينها، على الأقل في إطارها العام.

في الحقيقة، أغلب دول العالم اضطرّت تحت زخم العَلاقات التجارية والتطوّر الصناعيّ والتعقيدات السياسية والحزبية إلى أن تكتب دساتيرها وأنظمتها الاجتماعية، هذه الدساتير لا تخرج في النهاية -كما سبق أن أشرنا- عن جمع للقيم والأعراف والموروث من روح القوانين التي ولدت من الحضارة الرومانية والإغريقية والتشريعات الدينية من مسيحية ويهودية، مضافًا إليها قوانين إسلامية. وربما لا يعلم الكثير عن المكون الإسلامي في القوانين والثقافة السياسية الغربية!

لكن ظهور التفكير العلمي والمذهب العقلي في القرن التاسع عشر قد جعل بعضًا من نظريات القانون الأخلاقي (القانون الطبيعي) غير ملائمة للعصر وليس فيها إلزام، مِمّا جعلهم يقومون بتحويل كل هذا المنقول الأخلاقي إلى قانون مكتوب.

القانون يستند إليه السياسي لشرعنة أدواته للوصول إلى تحقيق أهدافه في الداخل والخارج، قانون الدولة العام له أولوية على كل المعايير والقواعد الاجتماعية الأخرى من تشريعات فرعية في مجال الاقتصاد أو الإعلام أو الرياضة أو المنظومات الاجتماعية الخاصَّة.

كل تلك المعايير الفرعية لا توفر لهم حصانة إذا انتهكوا «قانون البلد العام»، حتى لو كانت بحجة أن بعض فقرات القانون تُعَدّ «ظالمة» أو غير عادلة. والقواعد القانونية مُلزمة. يجب أن تطاع طوعًا أو كرهًا. ولا يجب على أحد أن يتجاوزها سواءً أكان مواطنًا بسيطًا أو مسؤولًا حكوميًّا أو مقيمًا أو متعاقدًا أو زائرًا أو سائحًا.

بالطبع «متطلبات العدالة القانونية، وفي أيّ بلد، لا يمكن أن تتحقق بالكامل بتطبيق القواعد الإجرائية، مهما كانت عدالة تلك القواعد، ومهما اتسم تطبيقها بالتدقيق. وقد تولّد العملية القانونية مِن ثَمّ ظلمًا، ليس لأن القانون طُبّق بشكل غير عادل ولكن لأن القانون نفسه يكون غير عادل»[1]. ولذلك نسمع من بعض القضاة من يقول: «أعلم في داخلي أن ذاك الرجل يستحق أن أحكم له لكن ليس لديه أدلة».

بشكل عام ولكي يكون القانون مستندًا كافيًا لصنّاع الأمن، ويعكس إرادة الدولة، يجب ألا تقتصر معرفة هؤلاء على القانون، ولكن أيضًا على روح القانون، بما يحويه من مجموعة القواعد المتضمنة للأوامر والنواهي والحقوق. «يوجد القانون في كل المجتمعات الحديثة، وعادة

(1) أندرو هيوود، النظرية السياسية: ترجمة لبنى الريدي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص300.

ما يُعَدّ الأساس الراسخ للوجود المتحضر. يأمر القانون المواطنين بأن يقول لهم ما يجب عليهم أن يفعلوه، وهو يعلن المحظورات موضحًا ما لا يستطيع المواطنون أن يفعلوه، ويعلن الحقوق بحيث يحدّد ما يكون من حقّ المواطنين أن يقوموا به»[1].

ورغم أنه مقبول على نطاق واسع أن القانون ضروريّ لأي مجتمع صحيّ وآمن مستقر، فهناك خلاف وجدل كبير، خاصةً في المملكة العربية السعودية التي تعتمد الوحيَين القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية المطهرة كقاعدة القانون الوطني، وكذلك في وبعض الدول الذي يشكل الفقه الإسلامي أحد مراجع دساتيرها الوطنية، هذا الخلاف يدور حول أصول قانون الدولة، وحول كيفية الجمع بين القانون الوضعيّ والإسلامي، وهل وجود أحدهما يلغي الآخر، وهل القانون يشمل جميع المواطنين دون استثناء فئة بعينها؟

لكن ما يهمنا في هذه الفقرة هو: ما طبيعة القانون (الداخلي، والدولي) الذي نحتاج إليه كي يكون مصدرًا أساسيًّا يلجأ إليه السياسي عند إقراره للإستراتيجيات الوطنية؟ القانون بالنسبة إلى السياسي هو الأداة السياسية التي يتم من خلالها الحفاظ على النظام حتى لو تطلّب الموقف فرض القانون بالقوَّة والعقاب، وكذلك فالقانون يساعد السياسي في تحقيق العدالة الاجتماعية. لكن في ذات الوقت يجب أن يستكشف السياسي القوانين العادلة والقوانين التي أصبحت غير عادلة بفضل التطوّرات السياسية والاجتماعية السريعة. يجب أن يعرف السياسي أنه يقوم بهذا لأنه في النهاية هو المسؤول الأول عن تحقيق الأمن الشخصي للأفراد، وأمن النظام الاجتماعي بالكامل.

قد يحتجّ من يبحث عن الثغرات في القانون بوجوب وجوده مدوّنًا حتى يكون واضحًا أمام الجميع. لكن وجود كل البنود القانونية بشكل مدوّن

(1) المرجع السابق، ص 261.

ليس شرطًا. فهناك من المدارس القانونية ومنها الإسلامية من يرى بأن القرآن والسُّنَّة فيهما الأحكام القانونية العامَّة وشيء من الأحكام الخاصَّة، وأن على القاضي المُعَدّ إعدادًا علميًّا عاليًا في القضاء أن يستنبط من الأحكام ما يليق بالقضية المطروحة ولا يتنافى مع الأصول الكلية للشريعة، مع مراعاة فقه الواقع والعرف والعادة.

بمعنى أن تعهد الدولة بسلطة كبيرة بين أيدي القضاة، الذين بتفسيرهم لأصول القانون الإسلامي، ومن خلال استنباطاتهم العلمية الذاتية، والتعرّف على القرائن، ومعرفة الأحوال العامَّة، والمقارنة مع أحكام مماثلة، يمكن التوصل إلى أحكام عادلة بدرجة كبيرة. ومما قال لي أحد القضاة الكبار في المملكة العربية السعودية أن الملك فيصل -رحمه الله- عرض على القضاة أن يدوّنوا قانونًا خاصًّا بالمملكة لكل قضايا المنازعات، إلا أن القضاة أشاروا بأنه من الأفضل ألا يكون هناك تدوين وأن يُكتفى بإعداد قضاة في معهد خاص بالقضاء ليكونوا على قدر كبير من التأهيل، ويتولوا الحكم في المنازعات، وذلك بسبب تجدّد القضايا واختلاف الأحكام باختلاف الزمان والمكان.

«تُعَدّ رؤية بريطانيا لحكم القانون أنه نظم دستورية غير مدوّنة، إذ تكون الحقوق والواجبات متجذرة في القانون العادي غير المكتوب المبني على العرف والعادة، وهي قوانين مستمدة من أعراف وتقاليد رسخت منذ زمن بعيد»[1].

عند مناقشة محتويات الوثائق الوطنية التي تنظم الأبعاد السياسية أو الاجتماعية أو الأمنية أو الاقتصادية أو التعليمية للدولة، يجب أن يأخذ معدّو الإستراتيجيات الوطنية في حساباتهم أن كل القوانين يجب أن تكون «عامة»، بمعنى أن تطبق على كل المواطنين، ولا تختار أفرادًا بعينهم أو مجموعات معينة لمعاملة خاصَّة، سواءً أكانت جيدة أو سيئة.

(1) أندرو هيوود، النظرية السياسية: مقدمة، ص264.

كما أنه أمر حيوي أن يعرف المواطنون والمقيمون وهم يقرؤون هذه الإستراتيجيات «أين يقفون» وما المطلوب منهم، وما الأحكام التي تنظر من يخالف هذه الإستراتيجيات، ومِن ثَمّ يجب أن تكون هذه الإستراتيجيات مصوغة بدقة ويسهل للجمهور الوصول إليها، ويتم التدريب عليها وتوعية الرأي العام بمستلزماتها.

أما فيما يتعلق بالقانون الدولي فهو كذلك يشكِّل مرجعية للدول، لكن القانون الدولي والشرعية الدولية مطلوب منها إجراءات تنظم وتضبط العَلاقات الدولية، لأنه عندما نُحرم من القانون نُحرم من العَلاقات بين الدول وبين المجتمعات، أي الحرمان من الارتباط الإنساني المشترك، أي من البقاء.

المشكلة في أن أجزاء من القوانين والمعاهدات الدولية يصوغها الكبار كي تلبي مصالحهم وتسهل تدخلاتهم المشينة أحيانًا. هناك دول كبرى تتقدم إلى العالم الثالث بجشع وطغيان كروسيا في سوريا. إنها العاطفة -وليس القانون- الشبيهة بالرمال الصحراوية. حروب الإبادة أصبحت ماثلة أمامنا. لم ينجح القانون الدولي في لجم هذا الانفلات. الصراع الحالي يتسم بغياب القانون ويتم في وضع أسوأ من قانون الغاب الذي يبقى فيه الأقوى ولا بقاء للضعفاء. عالم يكاد يكون دون رؤى أو قيم مشتركة مقبولة من الجميع!

الحرب شرعية ضمنتها القوانين والأعراف الدولية المعروفة ولكن في الحالة فقط التي لا يتم السلم إلا بها، لأن الغاية النهائية من الحرب هي الوصول إلى سلم أفضل من ذي قبل. لكن الحرب اليوم تكاد تصبح ظاهرة غير منضبطة، دون بداية «معلنة» وغير محدّدة بوقت، وصعوبة في التحكم بتفاعلاتها وتداعياتها، والأخطر من ذلك أنها لا تلتزم بقانون، وقد تتم رغم أنف هيئة الأمم المتّحدة. وشواهد الصراع الحالي تؤكّد ذلك. وكما قال أديب روسي لا أتذكر اسمه: «إذا مات الرب (حسب زعمه) فالكل مسموح به». ومِن ثَمّ فساسة دول العالم الثالث يعانون اليوم من غياب

التطبيق الفعلي لمواثيق وقرارات الأمم المتّحدة على المسرح الدولي، ابتداءً بالقضية الفلسطينية ومرورًا بأفغانستان وسوريا واليمن وانتهاءً بالمجهول القادم!

2- المرجعية السياسية

ماذا يمكن أن تفعل السياسة للإستراتيجيات؟ هذا هو التحدي الكبير الذي يتجاوز معضلة الدفاع ضدّ العدوّ الخارجي لمعالجة معضلات داخلية. هل السياسة تلعب دور المتفرج والمراقب فقط أم أنها ستنزل للميدان معيدة التعريف القديم للسياسة الذي هو «فن الحكم»؟

عدّ كثير من المفكرين ومنهم نيكولو ماكيافيلّي (1469-1527) أن السياسة هي «استخدام القادة السياسيين للمكر والبراعة والقسوة والتلاعب»[1]. لكن إن كان هذا صحيحًا في وقت مضى، وفي ظروف الحرب التي تُجيز الخدعة، فإنه من أجل إدارة الشعوب في وقت زادت فيه الشفافية والتدفُّق المعلوماتي، لم يعُد ذلك ممكنًا.

لذلك فالسياسة يجب أن ترقى كل يوم للوفاء بالمتطلبات التي تتزايد على كاهلها. يجب التوفيق بين مفاهيم قديمة للسياسة ومفاهيم مستحدثة كي تبقى السياسة «فن الحكم»، ولكي ترقى إلى أن تشكل مرجعية موثوقة للإستراتيجية. بسمارك الألماني قال: «إن السياسة ليست علمًا... إنما فن»، بمعنى أنها فن الحكم وممارسة السيطرة داخل المجتمع، من خلال اتخاذ القرارات الجماعية وتنفيذها. وقد يكون ذلك هو التعريف التقليدي للسياسة الذي تطوّر من المعنى الأصلي للكلمة اليونانية القديمة «بوليس»، وهي تعني حرفيًّا المدينة-الدولة. لكن المجتمع الأثيني كان مؤسّسًا طبقًا لنظام هرميّ صارم يستبعد الأغلبية الساحقة (النساء، العبيد، المقيمين الأجانب...) من الحياة السياسية! وهذا إلى حدّ كبير ليس موجودًا اليوم.

---

(1) المرجع السابق، ص102.

لن أعطي تعريفًا جديدًا للسياسة لكن السياسة الحديثة التي تناسب المرحلة الراهنة، يجب أن يمتزج فيها العلم بالفن. يتطلب أن تتوفر فيها مجموعة من السمات، ومنها أن «السياسة نشاط اجتماعيّ ينشأ من التفاعل بين الناس وأوساطهم، السياسة تنشأ من التنوع ووجود مجموعة من الآراء والحاجات والضروريات والمصالح والأهداف المتنافسة، يرتبط هذا التنوع ارتباطًا وثيقًا بوجود صراع وصدام بين مصالح متضاربة، السياسة وُجدت لكي تكون قادرة على اتخاذ قرارات جماعية ينظر إليها المجتمع على أنها مقبولة من أغلب الناس، ومُلزِمة لكل الناس، وأنها تنجح في التوزيع العادل للموارد، وتحقق العدالة الاجتماعية»[1].

وهنا وأنا أناقش السياسة كحكم بين المجتمع يظهرلي تعريف مناسب لبرنار غريك في كتابه «دفاع عن السياسة» الذي ينظر إلى السياسة على أنها «الحل لمشكلة نظام ما، باختيار التوفيق بدلًا من العنف والإكراه»[2]. ويصرح هانتنغتون بأنه «تعتمد السياسة في مجتمع معقد على قوَّة التنظيمات والإجراءات السياسية في المجتمع. تلك القوَّة تستند بدورها إلى مقدار الدعم للتنظيمات والإجراءات ومستواها المؤسّساتي»[3].

من خلال المفاهيم السابقة يبدو لي أن القياس والحراسة والتحكيم تشكِّل أهمّ الواجبات التي يجب أن تضطلع بها السياسة حتى تُقبَل مرجعيةً للاستراتيجية. الأداء الهش لهذه الواجبات ينقص حتمًا من هذه المرجعية دون أن تُفقد بالكامل. من الواجبات الأساسية للسياسة، التدخُّل الدائم لقياس العَلاقة بين المكونات التي تعمل داخل الإستراتيجية، وطريقة إدارة الإستراتيجية للحوار المجتمعي بين المكونات.

السياسة وُجدت كي تتأكّد من سلاسة سير هذا الحوار الضروري

(1) انظر، المرجع السابق، ص98-99.
(2) المرجع السابق، ص112.
(3) صموئيل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوعبود (بيروت: دار الساقي، 2015) ص21.

وعقلانيته، التأكّد من أن الحراك الاجتماعي الذي لا يمكن منعه بين المكونات الثقافية والطائفية والدينية وحتى الاقتصادية، موجّه ليصب في الغاية السياسية، ويخدم المشروع السياسي الكبير المشترك الذي يجب أن يؤمن به الجميع.

المرجعية السياسية عليها أيضًا ضمان المشاركة الشعبية في هذه المشروعات السياسية التنموية والأمنية بإحدى الطرق المعروفة، إما الاستفتاء وإما البرلمانات وإما المجالس الشورية وإما حتى من خلال الأخذ في الاعتبار بتوجُّه الرأي العام (العقل الجمعي). والرأي العام من المهمّ إنتاجه، وإعادة إنتاجه، وقياسه بصورة مستمرة للتأكُّد من رضاه وتماشيه مع السياسة العامة للدولة، خاصةً في عصر تتغير فيه بسرعةٍ ثقافةُ ووعي وطموح المجتمعات بسبب الثورة المعلوماتية الكبيرة المعاصرة.

حراسة المشروع السياسي-الاجتماعي تُعَدّ أيضًا أهمّ الواجبات السياسية النابعة من مرجعيتها الإستراتيجية. لن تسعد الإستراتيجية، كحال السياسي، برؤية مشروعها الذي سهرت عليه يتآكل وتذروه الرياح تحت وطأة الضغوط المختلفة.

لهذا فمن حقّ الدولة، عرفًا وشرعًا، ويتعين عليها، أن لا تسمح للمشروعات الفردية أو الحزبية أو الطائفية بالتفرد بمشروعاتها الفكرية والمذهبية والطائفية والاقتصادية الخاصَّة على حساب المشروع السياسي الاجتماعي الكبير، لأن هذه المشروعات الفرعية إما تتعاظم وتصبح نِدًّا للمشروع السياسي الأم، وهنا يحدث الاحتكاك الذي ينتهي في العادة بكارثة، وإما تتحول إلى منافسة وصراع حزبيّ داخليّ يتآكل فيه المجتمع ويلتهي بلعبته عن تحقيق المصالح الوطنية الرئيسية للدولة.

هنا يُطرح سؤال بحثيّ يتعلق بالدور الذي لعبته الأحزاب المعارضة والطروحات الانفصالية والتفردية في عالمنا العربي في بناء الوحدة الوطنية ومشروعات الإنماء المعرفية والاقتصادية: هل هذه الخيارات الإصلاحية

الانفصالية أكثر جدوى وفاعلية وسرعة من الانضمام إلى المشروع الوطني الرئيسي، بما فيه من ثغرات وبطء؟ بمعنى آخر، علميًّا وموضوعيًّا، أين سيقع خيارنا: الهدم ثم محاولة البناء من جديد، على غرار مشروع بريمر في العراق، أو خلافة «داعش» في المنطقة، أم أنه الأفضل الانطلاق من المكتسبات المحققة حتى الآن واستثمار البنى التحتية والمكتسبات الراهنة، والهياكل التنظيمية القائمة، والمؤسّسات الشرعية، للإصلاح والنهوض الجماعي؟

خيار الهدم والانطلاق من الصفر سهل لكنه قاتل وأجدب، وخيار الإصلاح التدريجي صعب وطويل لكنه ممكن ونتائجه مثمرة. من هنا كان على المشروع السياسي الجماعي أن يكون شموليًّا كي يحتوي كل الطموحات والرغبات الداخلية ويكون فاعلًا كي لا يغري الباحثين عن الثغرات بالتشكيك في جدواه، ومرنًا بما يسمح بتبني وجهات النظر الوطنية التنموية المنطقية والعقلانية، ومعلنًا، على الأقل في جزئياته الكبرى، كي يُرضِي المشاعر الثائرة ويلامس العقول الباحثة عن الحقيقة الكاملة.

دع المجتمع يتنفس بإبداء آرائه التنموية والإصلاحية، وراقب الحوار واختَر منه الأفضل والمناسب، وعلى صانع القرار أن يلعب دور المحكَّم لهذه الأفكار الإيجابية بما يخدم المشروع الوطني الكبير الذي يجب أن يبقى، بطريقة أو بأخرى، لكن بشرط ألا تتحول هذه الأفكار إلى تيارات وأحزاب يأكل بعضها بعضًا في الداخل، أو تُشيطن بأدوات خارجية فتصبح مهدِّدًا للوحدة الوطنية ومخالفًا للأنظمة والتعليمات التي تقوم عليها هذه البلاد. والمملكة انتبهت لهذا مبكِّرًا إذ صدر أمر ملكي رقم أ/44 وتاريخ 1435/04/03هـ نَصَّ على تجريم "الانتماء إلى التيارات أو الجماعات -وما في حكمها- الدينية أو الفكرية المتطرفة أو المصنَّفة منظَّمات إرهابية داخليًّا أو إقليميًّا أو دوليًّا، أو تأييدها أو تبنِّي فكرها أو منهجها بأي صورة كانت، أو الإفصاح عن التعاطف معها بأي وسيلة كانت، أو تقديم أي من أشكال الدعم المادي أو المعنوي لها، أو التحريض على شيء من ذلك أو التشجيع عليه أو الترويج له بالقول أو

الكتابة بأيَّة طريقة، فبوصلة الخلافات والمعتقدات والمشروعات الفرديَّة في الجانب الآخر تفترض على المشاركين في اللعبة الوطنية أن يفهموا قواعد اللعبة ويحترموها ويكونوا أذكياء في طرح المشروعات بعيدًا عن الأنانية والاستقطابية والإقصائية والاختزالية.

في إستراتيجيّات التنمية والبناء الوطني لا ينطبق قانون كرة الطائرة، إما خاسر وإما منتصر. الجميع يجب أن يكسبوا ضمن نظرية «تكسب وأكسب» (win-win) ولكن ضمن الأطر التي تحدّدها قوانين الدولة وقواعد اللعبة وبالمحافظة على الحوار المتبادل وقبول الشراكة في الانتماء السياسي والثقافي وداخل دائرة الثقافة الإستراتيجية المألوفة. هنا فقط يكون الخلاف شرعيًّا ومسموحًا به.

هذا باختصار ما تمثله المرجعية السياسية في داخل الدولة، لكن ماذا يمكن أن تقدمه السياسة من مرجعية للاستراتيجية كي تقوم بوظائفها في تنظيم عَلاقات البشر على وجه كوكبنا الأرضي؟ أظن أن هناك نجاحًا إلى حدّ ما من قبل الحكومات في إدارة الصراعات الداخلية داخل كثير من البلاد، خاصةً الديمقراطية منها، لكن الفشل يشهد أوجَهُ في إدارة الصراعات بين الدول. ما يزيد من خطورة هذا التأزم هو أن الدول الكبرى الديمقراطية والمنادية بحقوق الإنسان تشكّل الطرف المعتدّي، ومِن ثَمّ فالديمقراطية والليبرالية الغربية التي شكلت ولفترات طويلة مرجعية لبعض إستراتيجيّات العالم الثالث، اللاهثين إلى استنشاق عبير الحرّية والمساواة والأخوَّة، فقدت مصداقيتها وقبولها!

ماذا بقي من مرجعية ليبرالية للنخب العربية؟ انفجار وانتشار ظاهرة الليبرالية والفهم السيئ لها، أساس كل انحدار وذريعة كل انفلات. الليبرالية نظام له أسسه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية. خيار سياسيّ لبيئة غربية لها مكوناتها الخاصَّة. ربما هو أحسن خيار من بين الأنظمة الموجودة كما يقول شرشل، لكنه قُدِّم

للعالم الثالث على رأس الحربة، وبشكل جزئيّ ومبتسر كي يسهل تحقيق المصالح الغربية والأطراف الأخرى المنتفعة. قُدمت الليبرالية لنا نحن العرب والمسلمين من قبل الغرب كي تحصل الأسمزة (قانون الأسموزية يعني انتقال السائل من الأكثر تركيزًا إلى الأقل تركيزًا) ويحدث الذوبان، وهنا تكون الغلبة للحضارة السائدة وللمرجعية الأم، لأن عدم الرضا عنَّا طبع وجبلَّة غربية، لا يتحول إلى قبول حتى نشاركهم التمذهب فنكون في الملة سواء.

قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت المصالح هي قانون التلاقي والتراضي. بعد هذا التاريخ المشؤوم لم تعد القرابين تكفي ولا التقية تجدي! القانون الجديد هو «إما معي وإما ضدي»! لم يعد هناك من مشروع حضاريّ إلا المشروع الليبرالي الرأسمالي الذي ظهر وكأنه شكَّل نهاية التاريخ، والعزيز على قلب المفكر الأمريكي فوكاياما منظّر البيت الأبيض في عصر المحافظين الجدد.

أما المشروعات المنافسة كالمشروع الإسلامي والصيني فإنها تنذر بصراع حضارات قادم، كما يحذرنا الإستراتيجي الأمريكي صامويل هانتنغتون، ولا بد من «تعطيل هذه المشروعات حتى لو اقتضى ذلك استخدام القوَّة». وحتى لا نقع في حيرة البحث عن بديل. ولحسن حظنا فالغرب أوجد لنا النظام الليبرالي البديل على الطريقة الفرعونية «لا أُريكم إلا ما أرى»! هناك من رقص مع موضة الليبرالية الجديدة من أصحاب نقص المناعة الفكرية الذين صاروا في النهاية قرابين، «وبين حانا ومانا ضاعت لحانا»!

قدمت لنا الليبرالية نحن العالم العربي من العالم الغربي فاستعصى علينا فهمها وسببت لنا عسرًا فكريًّا. البعض من الذين ينتشون عند نعتهم بالنخب الثقافية، نسي أو تناسى شيئًا من القيم التي يمكن للديمقراطية بوجهها الليبرالي أن تضيفها لنا في الجوانب السياسية

والاقتصادية والعلمية، وفهم منها التحرر والانسلاخ الخلقي والقطيعة التاريخية. أين يقع النظام السياسي العراقي والأفغاني والسوري من هذه النغمة السياسية التي أصبحت سمجة؟ فبدلًا من شعار السعادة لكل المجتمعات ظهرت المآسي لكل البشرية. هذا الانفلات يبعث على القلق!

لذلك من المهم أن نضاعف من دور المرجعيات الأخرى كي تساند المرجعية السياسية والقانونية في تعزيز الاستقرار والأمن وفي تنوير المشروع الإستراتيجي بالكامل. هنا يأتي دور الأخلاق.

3- المرجعية الأخلاقية

تكلمنا سابقًا عن المرجعية القانونية بوصفها ضرورةً مُلحَّة عند بناء الإستراتيجيات الوطنية، وذكرنا أن العَلاقة بين القانون ومبادئ الأخلاق وثيقة جدًّا، بمعنى أنه عندما تخيّم القيم والأخلاق العظمى على أمَّة فقد لا تحتاج إلى قانون يردع المخالفين إلا في أضيَق الحدود، ولذلك نزل الدين مختصرًا في جملة واحدة ذكرها نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم) في الحديث الذي يقول: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مَكَارِمَ الأَخْلاقِ»[1]. ولذلك فاض القرآن الكريم والسُّنَّة المطهرة بتأسيس «العقل الأخلاقي» بكل ما تعنيه الكلمة من أوصاف ومعنى، وأعتقد جازمًا أنه ليس هناك معطى قدّمه العالم الإسلامي لغير المسلمين أكثر ثراءً ونفعًا من تصدير هذا «العقل الأخلاقي»[2] سلمًا وحربًا.

ولكن من الموضوعية والإنصاف أن نعرف أيضًا أن هناك في عالمنا غير الإسلامي من تكلّم عن القوانين المستمدة من الدين والقيم الشخصية الإنسانية التي يطلق البعض عليها «القانون الطبيعي» وذكرناها سابقًا.

هذا «القانون الطبيعي» الذي تمتد جذوره في نظام أخلاقي، ترجع

(1) رواه البخاري في «الأدب المفرد» رقم (273).
(2) انظر: محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي، الطبعة السابعة الإلكترونية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016) ص334.

نظرياته إلى الفيلسوف اليوناني أفلاطون. كان أفلاطون يعتقد أن «غاية القانون والحياة الاجتماعية المنظَّمة هو تشجيع الجنس البشريّ على العيش وَفْقًا للفضيلة... التي هي القانون المثالي الثابت لكل زمان ومكان والذي يمكنه أن يوفر أسس المواطَنة وكل أشكال السلوك الاجتماعي الأخرى...»[1].

وفي القرون الوسطى الميلادية، استكمل مفكرون من أمثال توما الأكويني هذا الخط في التفكير. هو يرى أن فكرة القوانين البشرية لها أسس أخلاقية من خلال تصريحه بأن القانون الطبيعي يمكن أن يكون قد تغلغل إلى عقلنا الطبيعي الموهوب من الله، ويرشدنا نحو بلوغ الحياة الجديدة على الأرض، ويعتقد أن أكثر الحقوق الطبيعية منحت للبشر بواسطة الرب... وهكذا سار على هذا المنوال لوك وتوماس جيفرسون.

كتب كثيرون عن الأخلاق والفلسفة الأخلاقية، منذ بداية عصور التنوير وأعمال الفيلسوف سبونوزا، ومرورًا بكتاب «العقل الأخلاقي» للمفكر العربي محمد الجابري، ومؤخراً كتاب «أنسنة القوَّة الأمريكية» لنعوم تشومسكي.

في الحقيقة تقاس الدول بما تملكه من مكارم الأخلاق كالصدق والكرم والنجدة والأثرة والنبل والوفاء والاحترام وإعطاء الأمان والرأفة. ولا شك أن الدين الإسلامي، عبر تاريخه الطويل، ضرب لنا أروع الأمثلة في تطبيق هذه الأخلاق.

لكن هل سيردعنا امتلاكنا للعقل الأخلاقي عن استخدام الدهاء والمكر والتورية في العمل الأمني؟ بكل تأكيد الإجابة «لا»، لأن الخدعة جزء من العمل الإستراتيجي الأمني كما هي في العمل العسكري. كان للخديعة مكان في التاريخ الإسلامي عندما اقتضى الأمر ذلك ولا تعارض. يقول لنا النبي

(1) أندرو هيوود، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص 261.

محمد صلى الله عليه وسلم: «إنها الحرب والمكيدة»[1] و«الحرب خدعة»[2].

إذًا يتطلب من الإستراتيجيين الأخذ في الاعتبار هذه المناقب «الخداعية» عند صياغة وتنفيذ الإستراتيجيات الحربية والأمنية، لكن ما حجم الهامش المسموح به من أعمال الخدعة ضدّ الخصم؟ هل نفرق بين أعداء الداخل وأعداء الخارج، أم أنهم وجهان لعملة واحدة؟ هل نرأف بالداخل ونقسو على الخارج؟

هنا تُطرح العَلاقة الصعبة بين الإستراتيجية والأخلاق. لكن الذكاء الإستراتيجي يستطيع إيجاد العَلاقات المناسبة عبر ما يسمى «الخداع الإستراتيجي». التاريخ مليء بتجارِب وحروب ساد فيها الدهاء والخداع. هناك مؤلفات كثيرة مثل كتاب «فن الحرب» للصيني سن تزو الذي تحدث فيه عن جزء من الإستراتيجية سماه «الإستراتيجم-stratagem» الذي يُعلي من شأن الحيلة والخداع، بحكم أن الإستراتيجية هي في الأصل «الذكاء». لهذا يقتضي إمّا إقناع العدوّ بتجنب قتالنا، وأما استخدام الحيلة والخداع لإجباره على ذلك.

استخدامنا للمكيدة ضدّ الأعداء الحقيقيين أو المفترضين في الداخل أو الخارج طريقة فاعلة تجنبنا الانزلاق نحو الحافة. إنها توفر لنا أحد المبادئ الإستراتيجية المهمَّة المتمثّلة في الاقتصاد بالقوى الذي سبق وتحدثنا عنه. بواسطة الحيلة نستطيع التقليل من المخاطر ونصل إلى أهدافنا بأسهل الطرق.

السياسة وإن كان هناك من ينعتها بأنها «فن خداع الشعوب» ولكن قد يقال بدلًا من ذلك «استخدام الدهاء» في إدارة شعوب متمردة وقاسية أحيانًا.

---

(1) «قال ابن إسحاق: فحدثت عن رجال من بني سلمة أنهم ذكروا أن الحباب بن المنذر بن الجموح قال يا رسول الله، أرأيت هذا المنزل، أمنزلًا أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه، أم هو الرأي والحرب والمكيدة؟ قال: بل هو الرأي والحرب والمكيدة» (ابن هشام، السيرة النبوية، غزوة بدر الكبرى، مشورة الحباب على رسول الله صلى الله عليه وسلم).
(2) صحيح البخاري (4523).

يسعى السياسيون عبر أدواتهم الإعلامية، ومن حقهم، إلى خلق صور ذهنية في أذهان مجتمعاتهم من أجل تسهيل تمرير مشروعات سياسية واقتصادية ومعرفية يستفيد منها المجتمع ذاته.

في الغالب لا تخاطب الشعوب بالعقل والمنطق والأرقام لأنها لا تفهم هذه اللغة كجماعة، وإن كان هناك من الأفراد من يفهمها لكنهم قلة. الجماهير مجتمعة تمجّد وتستسلم لمن يلهب عواطفها ويخاطب مشاعرها وأحاسيسها، حتى لو لم يكُن يسلك بهم سبيل النجاة! مع ذلك رأينا من الزعماء العرب من امتلكوا قدرًا كبيرًا من الكاريزما وإلهام الجماهير وتبعتهم الجماهير لكن النهايات لم تكُن سعيدة للجميع.

ميزة الجماهير كما يقول غوستاف أدولف أنهم «ينصهرون في روح واحدة وعاطفة مشتركة تقضي على التمايزات الشخصية وتخفض من مستوى الملكات العقلية.. الجماهير لا تقتنع بالعقل والمنطق وإنما يفرض السياسي نفسه عليهم إما بالقوَّة وإما بالعاطفة»[1]. ولأهمية هذا الأمر فسيكرَّس جزء من الفصل الأخير لصياغة إستراتيجية، أو فلنقُل سياسات تسمح للقائد السياسي بسحر هذه الجماهير وبالانقياد له نحو كسب مزيد من التأييد الإيجابي.

الحيلة وخداع الخصوم لا تتنافى مع الأخلاق والمناقبية. الحرب والسياسة خدعة ومكيدة، وأحيانًا «الغاية تبرر الوسيلة». لا يعني هذا أن الإيطالي ماكيافيل محقّ في كل ما قاله حول نظريته «الانتهازية». لكن الذي حصل خلال الحرب العالمية الثانية وما تلاها من الحروب الاستعمارية وحروب الدول العظمى في العالم الثالث والصراعات بالوكالة خلال الحرب الباردة وبعدها، يتجاوز السقف المسموح به من الخداع والدهاء في إدارة الحرب، ليتحول بسبب وسائل العنف الجديدة إلى حروب عارية من الأخلاق والشرعية والإنسانية كالحرب الأهلية السورية.

(1) غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح (دار الساقي، لندن)

أصبحت الجيوش قبل تحركها لتنفيذ عمل عسكريّ تحتاج إلى مبرر أخلاقيّ. خلال العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956 قدّم رئيس الأركان البريطاني استقالته لأنه لم يجد الغطاء الأخلاقي لغزو مصر... وهكذا درج عديد من قادة الجيوش ووزراء الدفاع وغيرهم. لكن ليس ذلك واقع الحال دائمًا.

منذ استخدم السلاح الذرّي في نهاية الحرب العالمية الثانية من قبل أمريكا ضدّ هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين انتبه العالم إلى أنه يجب الالتزام بأخلاقيات الحرب العادلة، للتقليل من وحشية وعنف الحروب، والمحافظة على إنسانية وكرامة الجنود. ولهذا اخترعت قوانين معاهدة جنيف ولاهاي في محاولة لأنسنة الحرب والعودة بها إلى الحرب الشرعية.

ولكن كل هذه المعاهدات لم تمنع، كما أسلفنا، بعض الحروب من الخروج عن إطارها الشرعي والإنساني والعادل، مِمّا يجعلنا نستدعي الإستراتيجية التي تمتلك مخزنًا من الأدوات الفاعلة لتنظيم مبادئ ومكان صراع الإرادات المتقابلة بدلًا من تركه بالكامل للسياسة.

المشكلة أن الأخلاقية تبقى مسؤولية سياسية في المقام الأول، ولهذا فمهما رأينا من تقديم إستراتيجية أخلاقية من قبل الإستراتيجيين فإنّ السياسيين من واقع حرصهم على تحقيق أهدافهم ومهما أقنعونا بأخلاقياتهم، غالبًا ما يتجاوزون الحدود الأخلاقية المؤطرة إستراتيجيّا. في الأزمات المختلفة والحروب المتعدّدة نشهد طيفًا من اغتصاب كثير من الساسة لأخلاق الحروب وتجاوزهم لتشريعات الحرب العادلة واستخدام أدوات القمع والتعذيب والإهداروكل الأسلحة الفتاكة.

لنعُد فقط قليلًا بالذاكرة إلى الأسلحة التي استخدمها الجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان أمام عدوّ لا يكاد يملك إلا بنادق الصيد. أو لنتأمل الإستراتيجية اللاأخلاقية التي تنتهجها الحكومة الإيرانية أمام معارضيها ومن يطالبون بإصلاحات وعدالة اجتماعية وسيادة دولة القانون، أو الأسلحة

المحرمة دوليًّا التي استخدمها النظام السوري ضدّ شعبه، أو ما يقدم عليه الحوثيون ضدّ مواطنيهم من سجن وتعذيب وخطف!

من هذا كله يتبيّن لنا أن العَلاقة الحالية التي نشهدها ما بين الإستراتيجية وعلم الأخلاق تكاد تكون عَلاقة غير حميمية، في حين أن كل التشريعات السماوية والأرضية تكاد تجمع على أن الإستراتيجية، سواءً أكانت ضدّ عدوّ خارجيّ، أو داخلية ضدّ الشعوب يجب أن تتسم بقدرعالٍ من القيم.

ولكن مهما يكن فيجب أن تسير إستراتيجيّات العمل الأمني وفق منهج أخلاقيّ وضمن حدود آدمية، مع السماح بسقف محدّد من المكيدة والخداع. الأخلاق نابعة من ثقافة الشعوب ودياناتهم وفلسفاتهم، ولأجل هذا سنفرد الثقافة أيضًا بمرجعية هامَّة يجب أن يأخذها المفكرون الإستراتيجيون وصنّاع السياسات بعين الاعتبار.

4- المرجعية الثقافية

«إن الثقافة بمعناها الواسع هي طريقة حياة الناس. والمجتمع المتعدّد الثقافات هو مجتمع يتميز بتنوّع ثقافي، ناجم عن وجود مجموعتين أو أكثر تولد معتقداتهم وممارساتهم إحساسًا مميزًا بالهُوِية الجماعية »[1]. لكن هل هناك عَلاقة وثيقة بين الإستراتيجية والثقافة؟ كيف تؤثر ثقافة شعب ما على إستراتيجيّات أمنه الوطني؟

في الحقيقة الإستراتيجية يجب أن تكون لديها القدرة على الدخول إلى معرفة الذات (الفلسفة) وعلى معرفة الآخر (علم الاجتماع). أين هذان العِلْمان من تعليمنا؟ لا يمكن بناء أمن قوميّ متين ومتماسك دون أن نعرف ذواتنا، نقاط ضعفنا وقوّتنا، إقدامنا وإحجامنا، صبرنا وهواننا. ما سقف التحمل لدى الشعب قبل أن يتململ ويضيق ذرعًا؟ ما نقطة الذروة لديه؟ هل طموح الشعب لا حدود له أم أن جل همّه المتعة والرضا بالقليل؟ ما ميول سيكولوجية الشعب؟ علمية؟ اقتصادية؟ عسكرية؟ ماذا يفرحه؟

(1) انظر: أندرو هيوود، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص94.

وماذا يحزنه؟ وماذا يبكيه؟ وكيف يستثار؟ ماذا يألف وممَّ ينفر؟ متى يوالي ومتى يعارض؟ متى وأين يريد العمل وكيف يعمل؟ متى يركن إلى القانون ومتى يفضل العرف؟ لكل شعب نمط كاريزما قيادية معينة، فما القدرات القيادية التي يفضلها؟ ما مستوى قابلية الشعب للتأثر والتأثير؟ تديُّنه وعلمانيته؟ نُخبه المحببة؟ كل هذه الأسئلة عن الذات يطرحها السياسي قبل أن يصدر توجهاته الإستراتيجية، ويطرحها الإستراتيجي قبل أن يشرع في إعداد وثيقة الإستراتيجية.

الإستراتيجية يجب أيضًا أن تأخذ في حسابها مستوى العَلاقات الاجتماعية، من قبيل الأخوَّة، الرحمة، الطاعة، برّ الوالدين، الرأفة بالمسكين، وبالمسن، حقوق الجار، تماسك الأسرة، التسامح، النظرة للمخالف، احترام الأكبر. تتسع الفجوة اليوم بين الاعتبارات الاجتماعية والفردانية، بين الأنا العليا ونحن الجماعة، بين المسؤول والرعية، بين الرغبة في إثبات الذات والانتماء إلى الجماعة، بين المنطق التجاري والهُوِية الثقافية.

المشكلة اليوم في عالمنا العربي أننا نعيش تحوُّلًا في الأفكار وفي المفاهيم الثقافية التي كانت سائدة في حقبة من الزمن، فلم يعُد اليساريون يساريين، ولا اليمينيون يمينيين، ولا تيار الوسط وسطًا، ولا المتدينون متدينين، ولا الليبراليون ليبراليين. نشهد اليوم تجلِّيًا لأطياف جديدة من الانتماء والذوق والعقل والوجدان والطموح والميول تنبئ عن ولادة هوية جديدة من الصعب وصفها بالمحافِظة أو اليسارية أو الليبرالية أو العلمانية. هل أنا مُحِقّ لو قلت إن عالمنا العربي يسير نحو "اللا هوية؟ من هذا المنطلق اهتمت السعودية بالتركيز من خلال رؤية المملكة 2030 على الهوية الوطنية والمواطنة، وأسست لمفاهيم الاعتدال بين جميع الأطراف؛ من أجل تحقيق التمايز والتفرد الثقافي والافتخار بتاريخ الوطن والمحافظة على مكتسباته عبر العصور التاريخية خاصة بعد اطلاق رؤية المملكة 2030.

يكمن السبب في أن مصادر التلقي للمعارف لم تعُد هي التي أَلِفناها في السابق كالمرجعيات الدينية أو الفكرية أو السياسية أو المدرسية. العولمة بأدواتها الفضائية والأرضية فرضت ثقافة اتصال جديدة وأصبحت هي الممول المعرفي المعتمد لدى المجتمعات محافظها ومتحرّرها. لم يعُد بأيدينا إحداث التوليفات والأنساق الثقافية التي نرغب فيها والتي كانت إلى وقت قريب تسهل مُهِمَّة السياسيين في إدارة الشعوب. ترى الشعوب أنه لم يعُد عليها التكيف مع ما يريده الساسة!

لذلك فالأمر الواقع، والانفجار الكوني، فرض على السياسي أن يحكم بطريقة الشعب لا بطريقته، بالثقافة الجديدة للمجتمع لا بالثقافة التقليدية. تغييرات مجتمعية يجب أن تتفهم وتحتوى وتوجه بذكاء إستراتيجيّ عالٍ. الإستراتيجية بدورها عليها أن تكتشف هذه المعطيات الشعبية الجديدة. في خليجنا العربي هذه الثنائيات لم تتحكم بعدُ في سلوكنا الثقافي لكنها قادمة حتمًا وعلينا إدخالها في إستراتيجيّات المستقبل الأمني.

الأنظمة السياسية الديمقراطية تأخذ في الاعتبار جميع السلوكيات والتوجهات الشعبية بواسطة أنماط الاقتراع والاستفتاءات والاستطلاعات المختلفة، ثم تعيد إنتاجها في مقاربات سياسية وتقدمها في أطروحة حزبية متكاملة كي تنال رضا الناخبين.

هناك من ينكر على الدول غير الديمقراطية أنها لا تأخذ في حساباتها السياسية وإدراكها الإستراتيجي التغيرات الحاصلة في الثقافة المجتمعية، كي تصوغ بناء عليها الإستراتيجيات المستقبلية. قد يتضمن هذا الطرح جزءًا من الصحَّة، لكن في الغالب لا يمكن لسياسي عاقل أن يسير عكس التيّار بوقوفه أمام طموحات القوى الشعبية والثقافة المفروضة عالميًّا، بحجة متطلبات الهُوِية والتمايز.

الذكاء السياسي يكمن في المزاوجة بين المتغيرات الثقافية العالمية وخصوصية الثقافة والهُوِية والموروث، لتخرج نسيجًا إستراتيجيّا جديدًا

يشبع نهم كل الأطراف والميول. أما العبقرية السياسية فهي من تنجح في جعل هذه التوليفة الإستراتيجية عبارة عن «هُوِية مطورة» مقنعة ومرتضاة من الجميع ومرنة بما يكفل تفادي الصدمة والمعارضة.

بالطبع لا غنى هنا عن خدمات المفكر الإستراتيجي الذي أوتي من المفاتيح المعرفية ما يمكنه من الإشراف على تطوير هذه الهُوِية وقياس أصالتها وموضوعيتها وقدرتها على الإبقاء على تماسك المجتمع ووحدته دون استثارة الوجدان والعقول.

الذي يتأمل بعض الأنظمة السياسية التي لا توصف بأنها ديمقراطية، يرى أنها حققت هذا «المزج الهوياتي» ونجحت إلى حدّ كبير في المواكبة والأصالة وتفادي شبح الفوضى. والرَّاصد للأنظمة السياسية التي لقيت مباركة وقبول مجتمعاتها يرى أنَّها هي التي نجحت في المزاوجة ما بين السماوي والأرضي، الأخذ بأوامر الخالق وتلبية حاجات الخلق، فكوّنت هذا النسيج الذي تجتمع فيه الروح بالمادة، الإلهام بالإبداع، الثابت بالمتغير.

هناك طريق ثالث ليس ديمقراطيًّا ولا أوثوقراطيًّا، في حال قبولنا هذه التسمية، يختلف عن هذا كله. إنها النظُم الديكتاتورية الاستبدادية، إذ تفرض الثقافة الإستراتيجية نوعًا من المقاربة السياسية للحكم باتجاه واحد من الأعلى إلى الأسفل، فارضًا برنامجًا سياسيًّا دخيلًا لا يمتّ إلى ثقافة الأمَّة بِصلة كالماركسية الشديدة الحمرة المندمجة بالرومانسية القومية، مشروع جورج حبش وعفلق وصلاح الدين البيطار في سوريا وتاليًا في العراق. أما أنطون سعادة فتجاوز العروبة والإسلام إلى التفكير بتشكيل حوض حداثيّ إقليميّ (الهلال الخصيب في المشرق العربي) على أساس فاشيّ، مستلهمًا الفاشية الأوروبية التي بهرته في ذروة «عطائها» المروّع الذي أشعل أكثر حروب التاريخ دموية ودمارًا.

الحجة في ذلك عند المدافعين عن هذا النظام الاستبداديّ أنه لا فائدة من ضياع الوقت في براهين فلسفية أو اعتبارات اجتماعية أو استفتاءات

معقدة ومخادعة، المشكلة نستطيع أن نتعامل معها ميكانيكيًّا. هكذا فعلت المرجعية الإشتراكية السوفييتية وأوروبا الشرقية مع مواطنيها، إذ فرض نظامًا بالحديد والنارولمدة 70 عامًا.

لكن ما حصل من سقوط لهذه الأنظمة المركزية برهن لنا على أنه في النهاية البعد التاريخي والثقافي والمعنويّ له كلمته. الإستراتيجي يجب أن يأخذ في اعتباره البعد الإنساني ويمارس عليه دراسة وافية. يجب أن تتلوّن الإستراتيجية في النهاية بلون الشعب وبثقافته ووعيه وبروحانيته. الانسجام التامّ بين النظُم المسيّرة للشعب من جانب، وداخل النظُم ذاتها، وبين الأفراد من جانب آخر، شرط رئيسيّ لنجاح المشروعات الأممية الكبرى.

داخل قضية العَلاقة والارتباط مع الآخر يجب أن تخلق الإستراتيجية موقفًا تقاربيًّا بين الأضداد داخل المجتمع الواحد، وكذلك مع المجتمعات التي تربطنا بها قرابة الإنسانية أو اللغة أو الدين. داخل المجتمع يتم اكتشاف مواقف الأفراد الفلسفية والسياسية، ولغة ودرجة الاتصال بينهم ونظريات الخطاب المستخدم والصور النمطية عن الآخروالترميزات المختلفة. بعد ذلك يتم طرح بعض القضايا المصيرية التي من دون الاتفاق عليها والالتفاف حولها سيحلّ الموت والدماربالجميع. يراعى عند طرح هذه النقاط المرجعية أن تكون على شكل رسائل إيحائية رمزية تصاغ بذكاء عالٍ وبتوقيت مناسب بحيث تساهم في النهاية في تحقيق الرابط الاجتماعي-الاجتماعي، والاجتماعي-السياسي.

من المهم في هذا السياق أن تقوم مجالس الأمن الوطني ومثيلاتها عند اختبار الإستراتيجيات بانتخاب أحد الأبعاد والهموم الثقافية المشتركة لاختبار مواطَنة الشعب وولائه لثقافته ولقيادته ودرجة تماسكه، خاصةً أمام التحدّيات الكبرى.

فمثلًا، شكَّل «جهاد الدفع» ضدّ الاتّحاد السوفييتي الذي غزا دولة إسلامية هي أفغانستان عام 1979 أحد أهمّ أشكال اختبارات تلبية نداء

القيادة ونداء الوطن ونداء الأمَّة. هذا «القتال» المشروع ضدّ الشيوعية استطلع بجلاء عظمة الروح الإيمانية والدفاعية والأخوية بين أتباع الدين الإسلامي الذي وجد أنه لم يذبل ولم يمُت وإنما كان فقط ينتظر الصيحة. لقد أعطى المسلمين أصحاب الموارد البسيطة والتنمية المتأخرة الثقة بأنفسهم. وحالما تحلّ الثقة يكون التفاؤل ويبدأ النهوض ويكون الاستخلاف.

لكن لم تغب هذه «الهبَّة» الإسلامية الطموحة للجهاد في أفغانستان عن صانعي السياسة العالمية، وخصوصًا أمريكا التي شاركت لوجيستيًّا في هذا الصراع ضدّ الغزو الروسي. فلم يكُن الغرب مستريحًا لهذه الثقة التي عادت للمسلمين. لقد خاف أن ترتدّ عليه عكسيًّا في قادم الأيام بعد أن تحالف مع المسلمين اضطراريًّا لوقف المدّ الشيوعي في إطار الحرب الباردة. كانت أمريكا ترصد التعبئة الآيديولوجية الإسلامية بدقَّة وأدركت أنها صاعدة لا محالة. خرجت من تلك الأزمة بدرس مفاده أن الآيديولوجية الإسلامية يجب أن تعود إلى قمقمها! كان عليهم كما ساهموا في غرس هذه الثقة أن ينزعوها كي يفوّتوا الفرصة على استثمار الانتصار الإسلامي الذي تحقق، وقطع الطريق أمام نشوء نهوض قوى جديدة ثائرة.

وهكذا تشكلت منذ نهاية الحرب الباردة إستراتيجيّات دولية بقيادة أمريكا تهدف إلى إقصاء الثقافة الإسلامية كي لا تشكل مرجعية أساسية في العَلاقات الدولية التي لا يرتضى لها إلا أن تكون «علمانية» بحتة، واستمرارًا للفلسفة السياسية الرومانية والإغريقية، أو دينًا «روحانيًّا» أو «صوفيًّا» خالصًا لا يسمن ولا يغني من جوع!

القضية الفلسطينية لا تختلف كثيرًا عن أفغانستان مع اختلاف المقاربات وزوايا النظر إليها والأهداف المستبطنة بين دولة وأخرى. جُلّ الحلول الدولية المطروحة لم تصمّم لكي تدعم التصالح الفلسطيني والروابط الوطنية للشعب الفلسطيني، بقدر ما تلوّنها لغة الاسترضاء

الإسرائيلي وتبرئة الذمَّة.

داخل البُعد الثقافي، هناك الإرهاب الذي لا ينتمي إلى الثقافة الإسلامية في الأصل وإنما هو ولادة غربية لمن يتتبع تاريخ نشوئه! مع ذلك أُريدَ له أن يكون «إسلاميًّا». وبما أنه ضرب بلادنا بكل أشكاله فهو أصبح جزءًا من التحدّيات الثقافية التي يجب على الأمن القومي أن يتعامل معها بذكاء وخطط. الإرهاب يجب أن يشكّل همًّا دوليًّا في التأثير والمعالجة. لا يختلف على عدم شرعيّته أحد. «من لم يُدِن الإرهاب فليس منّا» أضحى شعارًا دوليًّا، لأن الجميع عانى من شكل -على الأقل- من أشكاله. علَّمَنا أيضًا أن هناك مواطَنة عالمية.

داخليًّا، لم يهز الإرهاب التلاحم الوطني بل خلق الولاء للوطن وجسد اختبارًا للمواطنة الحقيقية؛ بفضل وقوف القيادة والشعب صفًّا واحدًا ضده. وعليه من المهم استثمار ظاهرة الإرهاب كبُعد «غير أخلاقي» لزيادة اللحمة الوطنية. هناك رسائل وطنية وعالمية يجب صياغتها من طرفنا. الغاية أن تتشكل لدى الآخر صورة ذهنية أن الإسلام ثقافة رحمة وتسامح ونهضة، وأنه ليس ثقافة «صناعة الموت». هذه الرسائل يجب أن تكون مستهدفة من قبل محترفي الأمن القومي. بث وطرح هذه الرسائل يجب أن يصمم وَفْقًا للزمان المناسب والفضاء المستهدف وبمصداقية عالية. وفي النهاية يعتمد نجاحه وفشله على إبداع المصمّمين الإستراتيجيين.

ضمن بُعد الثقافة، هناك حسّ شعبيّ جديد طرأ على الثقافة الشعبية في العالَم العربي، وأسهمت وسائل الاتصال الاجتماعي في زيادة الشعور به وقولبته. هذا الحس يتمثل في تعالي أصوات النقد الشعبي لمؤسّسات الدولة ولبعض رجالاتها، وفي روح النكتة والتعليقات بكل طرقها المسموعة والمكتوبة والمصوَّرة. فكيف يجب التعامل معها من قبل المؤسسات السياسية والأمنية والتربوية؟

حقيقةً، لا أرى الحل في كبت هذه المشاعر، ولكن في ذات الوقت ليس

إيجابيًّا أن تتطوّر ويصبح مألوفًا لكل فرد أن ينقد أو يتطاول على مؤسّسات هامَّة، أو رجالات دولة، أو رموز اعتبارية. لكن في ذات الوقت ليس تعزيزًا للهُوِية الوطنية التعامل مع كل الانتقادات الداخلية باعتبارها خيانة، ولا بإعلاننا الرفض للرأي العالمي لكونه مضلِّلًا ومخادعًا.

يظهر لي أن هناك مقاربتين، أولهما: أن تضع الدولة حدًّا مقبولًا به من النقد، بشرط أن يكون صادقًا ومثبتًا وعبر قنوات رسمية ويتعلق بما هو نشاطات اجتماعية وتنموية، دون ملامسة للسياسة والأمن والدفاع بصفتها صمام أمان الدولة ورواسي الدولة العميقة، وأي تأثير في سمعتها قد يؤثر على هيبتها وقوة ردعها ومصداقيتها.

وما عدا ذلك من جوانب تنموية ورياضية وثقافية فالحرّية يجب أن تتوفر دون تفريط. بمعنى أن الدولة يجب أن تؤسس لإدارات قانونية خاصَّة بمحاكمة من يتَّهِم أو ينقد جزافًا دون وجود أدلة وإثباتات ويتم التشهير بهم. ولكن حال صدق التهم فيجب التحقيق مع المسؤول مهما كان منصبه، إلا من كانت له حصانة قانونية في دستور الدولة.

المقاربة الثانية تكمن في تعزيز ثقة المواطن بنفسه أوّلًا، ثم بهُوِيّته وبلده وبرجالات الدولة، من خلال خلق عدة جوانب تنمّي هذه الثقة. لو نلاحظ الهند مثلًا سنجد أن لها طريقة فاعلة في تعزيز الهُوِية الوطنية وتنمية ثقة المجتمع بنفسه. اهتمّت كثيرًا بتطوير بنيتها السياحية وجعلتها متاحة للملايين من الهنود. أشاعت في الفضاء الوطني والدولي أنها خلال عقدين من الزمن ستحقق نموًّا اقتصاديًّا متسارعًا، وستكون سوقًا مفتوحة، وسيكون لها دور هامّ في التجارة العالمية، وستكون مزارًا سياحيًّا بامتياز. وبالفعل اليوم حققت الهند كل ذلك حتى إنها أصبحت سمة من سمات العصر الذي تعيشه، مِمّا جعل الهنود يشعرون بالحب لبلادهم، وبالفضل تجاهها. وخفَّت حدة النقد للحكومة وللمرؤوسين. ووجدوا أخيرًا فيها ما يبعث على الفخر. ولا يمكن أن يشعر إنسان بهذا الفضل تجاه بلده إلا إذا

كان يفتخر بها.

بعد هذا الاستعراض للمرجعيات الإستراتيجية يأتي السؤال حول مهامّ أو وظائف الإستراتيجية لتأطير عمل الإستراتيجيين حتى تتحقق الرؤى الوطنية بسرعة وسلاسة وشفافية.

ثانيًا: وظائف الإستراتيجية

الضروري في الموقف الإستراتيجي المعاصر والسؤال المفتاح هو معرفة ما الذي نتمسك به، وما الموضوع المحوري، وما وظائف إستراتيجية الأمن الوطني المطلوب تحقيقها في ظل ضبابية التهديد وتطوّر أشكاله وأدواته وغاياته، ومن المسؤول عن هذه الوظائف. كل هذا مهم حتى لا تتشتت جهودنا الأمنية.

يجب أن نعرف أن المُهِمَّة ليست سهلة لأن الاعمال الأمنية مجالها واسع وتغطي كل مجالات الحياة، لذلك فالإستراتيجيات الأمنية يجب أن يكون إطار تغطيتها واسعًا، وأن تكون الزاوية التي ترصد منها وتقوم بتغطيتها 360 درجة.

العمل الإستراتيجي الأمني كما يقول أساتذتنا في الإستراتيجية، كالجنرال بوفر، يتسم بخصوصيته من بين سائر العلوم والتطبيقات، إذ تجتمع فيه مجموعة عمليات ذهنية ومادية مكتسبة من أجل إدراك، وإعداد، وإدارة عمل جماعيّ وسط موقف تأزميّ.

ولذلك فلن يتعزز الأمن إلا من خلال تفعيل وظائف الإستراتيجيات الأمنية التي تنطلق من تفاعل أربعة محركات متماسكة تقود العمل الأمني في خط واحد وتضمن إدارته واستمراريته وتطويره. لكن من الضروري معرفة أن الوظائف يجب أن تكون متماسكة بعضها مع بعض لأن لها خاصية لا تقبل التقسيم. كذلك ضرورة توافر المؤهلات النظرية اللازمة لدى مفكِّري الأمن الذين يمتلكون براعة التفكير، وأهمية توافر المؤهلات التطبيقية

لدى منفِّذي الأمن الذين لديهم القدرة على إدارة العمليات التشغيلية الأمنية ببراعة: المفكرون والمنفذون يجب أن يتميزوا بعدة صفات مثل، الذكاء في المواقف، والخيال الإبداعي، وروح المبادرة، ومراقبة التحوُّلات الإستراتيجية، وإدارة المعلومات، وفهم الحوادث، واستخراج المؤشرات، وإعادة الإستراتيجيات.

يمكنني حصر هذه الوظائف الأربع التي يجب أن تتجلى في العمل الأمني الإستراتيجي، والتي يمكن أن نطلق عليها «القدرة الأمنية» أو «الفاعلية الأمنية»[1]، في: المُهِمَّة، والقدرة، والإرادة، والمعرفة. هذه الوظائف يجب أن تنمو وتتطوّر واقعيًّا ضمن الفضاء الزماني، والوسط الاجتماعي.

شكل (7)

وظائف الإستراتيجية الأمنية

(1) يمكن أن نبلور المعادلة التالية: القدرة الأمنية (الفاعلية الأمنية) = القوة الأمنية (مجموع الموارد) + المعرفة الأمنية × الإرادة الوطنية. (المؤلّف)

1- المُهِمَّة

المهمة هي الشيء الذي يجب إنجازه من أجل تحقيق الرؤية الوطنية. ويجب أن تُوَزَّع على الأطراف المعنية بالعملية الأمنية مكتوبةً وواضحةً. وكل جهة يجب أن تنفِّذ مهمتها على أكمل وجه من خلال امتلاك الإمكانات والقدرة والإرادة الفاعلة والمعرفة. كل نقص في هذه المستلزمات هو ضعف في أداء المهمة. الأمن مهمة إنسانية مشتركة تضمّ كل البشر، ومِن ثَمّ تتمحور أسبابه حول تفعيل العَلاقات الإنسانية الإيجابية داخل المجتمع نفسه، وبين بني البشر جميعًا، وبين المجتمعات والحضارات المختلفة على أرض الواقع، وبأي شكل من الأشكال. والأمن الوطني هو جزء لا يتجزأ من الأمن العالمي وله ارتباط وثيق معه. تعني المُهِمَّة على المستوى الوطني، أن يعرف كل مواطن، وكل رجل أمن، وكل مسؤول في الحكومة، دوره في العمل الأمني الوطني.

المهامّ الأمنية متعدّدة المجالات، وذات طبيعة مختلفة، ومستويات متباينة. هذا التعقيد الأمني يستلزم على الدولة الحديثة توزيع المهام الأمنية، بشكل مباشر وغير مباشر، على كل المشاركين في «لعبة الأمن»، مواطنين، هيئات، مؤسّسات، قطاعات، وزارات. مع الحذر ألا يكون هذا التوزيع مشتتًا للمسؤوليات الأمنية، ومفتقدًا السيطرة الأمنية المركزية.

المُهِمَّة الأمنية تقع في المقام الأول على كاهل السياسة. ما مُهِمّتها؟ عليها تحديد الوجهة الأمنية المطلوب من الجميع السير باتجاهها، وصياغة إرشادات وتوجيهات تكفي لصياغة سياسة الأمن الوطني للدولة. صنّاع الإستراتيجيات المكلّفون يجب عليهم إعادة كتابة الرؤية الأمنية لتكون واضحة ودقيقة، ثم إعادتها للسياسي للمصادقة عليها. الرؤية الأمنية يفترض أن تكون نُصب أعين المشاركين في العمل الأمني، وتمثل خط الأفق الدائم له. لكن بحكم أن الرؤية تبقى صورة ذهنية قد تختلط فيها الآمال بالأحلام بالرغبات، فإنه يجب تحويلها من قبل مجلس الشؤون السياسية

والأمنية (مجلس الأمن الوطني) إلى مهامّ وواجبات وأهداف لكل القوى المشاركة والأجهزة التنفيذية، ومراقبة تنفيذها، ومحاسبة المقصّرين.

مهما حصل من تعقيد في تحصيل الأمن، إلى درجة أن بعض الدول بدأت في تخصيص بعض مجالاته، فإن مؤسّسات الدولة لا تزال هي الراعية للأمن، وتقع عليها مسؤولية التخطيط والإشراف ومراقبة التنفيذ، لأن القاعدة العامَّة أن «الأمن لا يُجزّأ». مِن ثَمّ يجب أن تتكيف الجهة الأمنية المسؤولة (وزارة الداخلية، جهاز أمن الدولة، مجلس الشؤون السياسية والأمنية...). مع اتساع وظيفتها الأمنية من أجل الوصول إلى عمل إستراتيجيّ وطنيّ موحّد.

ضمن مجالات التكيف هذه، يُستحسن إعادة هيكلة أو ترتيب النظام الأمني، وعدم تشتيته، وإبقاء قيادته مركزية، ولكن بما يسمح بتسهيل مشاركة باقي الشركاء الأمنيين، خاصةً المواطنين، والمقيمين في مجال الرصد والتبليغ. الهدف مِمّا سبق أنه عندما تظهر الإشارات التحذيرية لقرب وقوع موقف تأزميّ، تكون الجهات المسؤولة قادرة على الردّ بكل سرعة وبكل قوَّة وبشكل شموليّ. في السعودية فُصل جهاز أمن الدولة عن وزارة الداخلية، وهي إن كانت خطوة متأخرة فإنها في غاية الأهمية، لاتساع المهمة الأمنية، ولكِبَر الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية سابقًا، وتداخل المسؤوليات، واختلاف طبيعتها أحيانًا.

في الحقيقة، وإن كانت مسؤولية الأمن ستبقى سياسية، فإنّ كلّ مكونات الوطن لديها مهامّ أيضًا، لكن بمسؤولية أقلّ. في ظلّ اتساع وتعقيد المهامّ الأمنية لم تعُد الحكومات، مهما كانت قوَّة ومتانة النظام السياسي، تملك القدرة على احتكار القوَّة الأمنية. بدا واضحًا أهمية مشاركة كل جهات ومؤسّسات الوطن ولكن تحت مظلة القيادة الأمنية المركزية المعيّنة من قِبَل السياسي (قد يكون جهاز أمن الدولة من يجب عليه تعيين المهامّ والواجبات للمشاركين في العمل الأمني الداخلي).

هؤلاء المشاركون كُثر، منهم على سبيل المثال المواطنون، ومؤسّسات الدولة، والمنظَّمات، والهيئات والمجالس، والمراكز الإستراتيجية، ومراكز الحوار الوطني، والغرف التجارية... كل وحدة من هذه الوحدات تملك جزءًا، صغيرًا كان أو كبيرًا، من المسؤولية الجماعية. لا يمكن أن يكون هناك استقرار دون هؤلاء. لكن من المهم إذا أردنا تسهيل مشاركة كل هؤلاء الأطراف أن يعرفوا طبيعة مشاركتهم الأمنية (نوع المشاركة، زمن المشاركة، فضاء المشاركة، وسائلهم المسموح بها، الصلاحية المخولة لهم...).

من نافلة القول، وهذا يدخل في السياق السابق، أن الباحث كتب في دراسة خاصَّة طُلبت منه قبل الثورات العربية بستة أشهر، ما نصه: «ستتأجج الاضطرابات في كثير من البلاد العربية والإسلامية، وستسقط عدة أنظمة سياسية عربية، هشة التركيب وضعيفة القبول الشعبي. يفترض أن تنصح هذه الحكومات للبدء في التفكير، وبشكل استباقيّ، في توجيه عمل المؤسّسات الحكومية، خاصةً الأمنية، وفي سَنّ قواعد وطنية تضبط السلوك الاجتماعي، وإنشاء مؤسّسات خاصَّة ومراكز لتأهيل الكوادر الحكومية، ومساعدتها على إدارة الأوضاع الطارئة، وتطوير أساليب إدارة الحوادث الكبيرة، كالمظاهرات والتجمعات وأعمال الشغب والنزاعات الطائفية التي قد تتطوّر إلى حرب أهلية».

تلك المشاركة التي قدمها الباحث تقع ضمن الواجبات التي يجب أن يتحلى بها من يملك مقترحًا يرى أنه علميّ وفاعل وواقعيّ. ولكن المشاركة لا تقتصر على باحثين فقط، يجب أن تشمل كل وزارات ومؤسّسات الدولة حتى التي ليس لها عَلاقة مباشرة بالأمن. المبادرات الجهوية يجب أن تكون جزءًا من عمل مؤسّسات الدولة. المشاركة قد تكون في مجال البحوث ووزارة التخطيط، أو الإنشاءات، أو التعليم والتوعية... فمثلًا وزارة المالية تركز على «ارتباط المال بالأمن»، والتخطيط «مستقبل الأمن»، والاقتصاد «الأمن الاقتصادي»، والتعليم «الأمن المعرفي»، والإعلام «أمن الإعلام»،

والطاقة «أمن الطاقة»، والوزارات المجتمعية «الأمن الاجتماعي»، ووزارات الشؤون الإسلامية والجامعات الإسلامية «الأمن الفكري»... وهكذا.

2- القدرة

من المهمّ العلم بأن الإمكانات (Capabilities) تختلف عن القدرة (Ability)، فلا يعني أن لدينا إمكانات أو موارد أننا نمتلك القدرة على تنفيذ المُهِمَّة التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة. الإمكانات قد تكون موجودة (عسكرية، مالية، فكرية...)، لكن إذا لم يستطع الأمنيون تحويل هذه الإمكانات إلى تأثيرات ملموسة في عقول وقلوب المستهدفين لأسباب تتعلق بضعف الإرادة (السياسية أو الوطنية)، أو لأننا لا نحسن استخدام هذه الموارد، بسبب ضعف التدريب، أو سوء اختيار الكوادر العاملة، أو غياب التدريب والمعرفة، أو غياب الشرعية أو المبررات القانونية والأخلاقية للعمل الأمني، فهذا يعني ضعف أو غياب القدرة على تنفيذ العمل. والقدرة تتكون من الفاعلية (efficiency) والكفاءة (effectiveness). والفاعلية بمفهوم بسيط هي فعل عمل الشيء بشكل صحيح (doing the thing right)، أما الكفاءة فهي عمل الشيء الصحيح (doing the right thing)[1]. وبالتالي فالعمل الأمني يجب أن يفعل الشيء الصحيح بالشكل الصحيح لإنتاج القدرة الشاملة.

في الحقيقة، يجب أن تكون قدرتنا على العمل الأمني حاضرة على الدوام، سواءً أكان عملنا الأمني رد فعل أمام حادثة مفاجئة، أو كان عملًا استباقيًّا لتجنُّب تهديد أمنيّ محتمل أو وشيك الحدوث. هذا لن يتأتى إلا عندما تعمل كل الأجهزة الأمنية بكامل طاقتها، ومستمرَّة على رفع مستوى التأهيل العلمي والتدريب الميداني، والمحافظة على الجاهزية (المعداتية، البشرية) للعمل

(1) http://cutt.us/8w8KT.

في كل الظروف، ومراقبة ومتابعة لتطوّرات الموقف على مدار الساعة داخليًّا وخارجيًّا، حتى لا نُفاجأ بتهديدات غير قادرين على احتوائها.

من أساليب تعزيز الأمن أن يستمر المختصون في دراسة المقصود بالقدرة الأمنية للوقوف على آلياتها واكتشاف المفاتيح التي تسمح لنا بالحصول عليها، من أجل التأثير على الآخر المُعادي وإحداث خلل في أنظمته وإضعاف قواه. بكل تأكيد، القدرة تشمل درجة استعدادنا المسبق المادي والمعنوي لمواجهة معطيات جديدة ومواقف متغيرة وأزمات من نوع خاص. ويضاف إليها أيضًا كما سنُبيّنه لاحقًا من المختصين والمكلفين بهذه المهام، وهذا هو الأهمّ، قدرات ذهنية عالية تسهل عليهم ولوج مثل هذا النوع من المواقف ذات الطبيعة المختلفة. من هذه القدرات الفكرية امتلاك ذكاء أمنيّ واستراتيجيّ، ووعي تام بكل الأبعاد الأمنية، وقدرة على التعامل مع كل أطياف التهديد.

لكن قد يكون لدينا المُهِمَّة واضحة والإمكانات والقدرة، لكن يجب أيضًا الذهاب بعيدًا بامتلاك الفاعلية، وذلك بتطوير القدرة لا لنكون فقط قادرين على تنفيذ المُهِمَّة ولكن لتنفيذها بفاعلية وإبداع. لذلك فمبدأ الفاعلية هو أحد المقومات التقليدية المعروفة في المجال الإستراتيجي. من المهم مراجعته وتقييمه باستمرار. ومن الضروري زيادة الفاعلية حال نقصت أمام خصم ما. فمثلًا، من الفاعلية امتلاك كل أو أغلب الإمكانات التي نحتاج إليها للعمل الأمني أو الدفاعيّ، انطلاقًا من إنتاج السلاح، أو إعادة تصنيعه، والاستقلالية التامة في صيانته، وأخص بذلك الأنظمة الإلكترونية الجديدة والوسائل اللوجيستية سواءً كانت مخصصة للأجهزة الأمنية الداخلية أو الدفاعية.

من الفاعلية أيضًا، في ظل العولمة، امتلاك المعلومات وفهم مدلولاتها وتحليلها بالشكل المناسب واستخدامها لزيادة قدراتنا في التأثير السياسي، والنفسي، وحتى الاقتصادي. اليوم تشكل الحرب الاقتصادية والحرب النفسية أحد ملامح القوى المؤثرة في الحرب والأزمات المعاصرة. هذا النوع من الحروب الرافعة الأولى له

تتمثل في الإعلام، فمن خلال الأفكار والمعلومات التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة يمكن قياس المزاج الأمني العام، ومراقبة مساراته، والتدخُّل في الوقت المناسب من أجل تهدئة المزاج العام، أو محاولة تغيير الأفكار التي تنشط في المسار الخاطئ، أو حتى يمكن التأثير في بعض السلوكيات الاجتماعية وتعديلها كي يصبح المجتمع سويًّا. لكن يجب أن نعترف بأن المُهِمَّة ليست بهذه السهولة، وأنها تحتاج إلى جهود تنظيمية، وخبرات عالية، ووسائل ذكية.

في هذا النضال من أجل الأمن يجب دراسة المقصود بالفاعليَّة الأمنية، ودراسة آلياتها واكتشاف المفاتيح التي تسمح لنا بالحصول عليها، مِمّا يزيد من فاعليتنا الأمنية أن تكون إجراءاته وخططه موثقة، وأدواته مختبرة، وأن تكون المخاطر الأمنية واضحة، والخصوم محدّدين، وأن يكون هناك قدرة على الحصول على الإرادة الجماعية، وأن يكون هناك تمارين وتدريبات وتعبئة وطنية مختبرة ومَقيسة تشمل كل هذه الأبعاد.

«الفاعلية الأمنية اختصارا لما سبق يمكن أن تكون القُدرة على أداء الأعمال الصحيحة، أي تحديد الأعمال الصحيحة حتى تتمكن المُؤسسة من أدائها، وقد تُعرف الفاعلية بأنّها الإنتاج وتعني أنّ فاعلية أي فرد تُحدد بكميَّة الإنتاج التي يستطيع تحقيقها، وهي القُدرة على إنتاج أكبر كميَّة باستخدام أقل الموارد. لن نتعمق في هذا لكن هناك أيضا الكفاءة الأمنية، وهي تختلف عن الفاعليَّة الأمنية، ولكنها في الوقت نفسه ترتبط بها، فالكفاءة والفاعلية هُما أساس نجاح أيّ جهاز أمني، ولكن الكفاءة تعني تحقيق الأهداف بشكل صحيح، بحيث يتم تحقيق أفضل النتائج الناجحة باستخدام الموارد المُتاحة وتحديد عدد الأفراد اللازمين للقيام بهذه العملية»[1].

(1) http://cutt.us/Cfbhh

(شكل8)

المرجع: http://cutt.us/Cfbhh

3- الإرادة

قد تكون لدينا موارد أمنية متوفرة، ولدينا أيضًا معرفة تامة بتوظيفها، ولكن ليس لدينا الإرادة الوطنية الفاعلة[1] ومستلزماتها للقيام بهذا العمل الأمني من نيات وأهداف ومعنويات وحماس وعزيمة. في هذه الحالة الأمر خطير. ومن أجل نعرف أن لدولة ما إرادة وطنية فإنه يجب التأكّد من أن لديها أوّلًا «إرادة سياسية للذهاب قدمًا في أيّ مشروع وطنيّ، وأن الحكومة قادرة على ترجمة نياتها إلى أهداف إستراتيجية واضحة، وأنّ هناك

(1) الإرادة الوطنية = الإرادة السياسية + إرادة المجتمع. (المؤلف)

(شبه إجماع شعبيّ) ومساندة معرفية وعلمية من خلال الدراسات والبحث العلمي»[1] وبيوت الخبرة والمراكز الاستشارية لتحويل الإرادة من طاقة كامنة إلى طاقة وطنية متحركة تجسّد الخيار الإستراتيجي للدولة. يضاف إلى ذلك التلويح بهذه الإرادة من خلال بناء إستراتيجية ردع أمنيّ للتأثير في وعي وإدراك الخصوم.

ومن وجهة نظري فإن البعد الهامّ في الإرادة هو الجانب المعنوي للقوة السياسية والشعبية مجتمعة، لأنه عندما تغيب الإرادة الوطنية نخسر كل شيء وتصبح الأدوات المتوفرة عبئًا علينا في ظل غياب الطاقة المعنوية المحركة لها، أي استخدام ما سماه نابليون «القوى المعنوية» التي عدّها تشكل أكثر من 70% من الإسهام في النصر. وسماها المفكر الألماني كلاوزفتز المعامل «x» الذي يقلب كل موازين القوى.

يجب أن تكون السياسة متأكّدة من خلال أجهزة استشعارها الأمنية والإعلامية وغيرها أن الشعب يملك الروح الوطنية العالية والمعنويات التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق المصالح الوطنية، وأنه يمكن أن يساند المجهود الأمني أو الحربيّ حتى النهاية دون كلل ولا ملل ولا شكوى!

لا نستطيع أن نقدم شيئًا دون هذه القوى المعنوية، دون الإصرار على تنفيذ مهامّنا، ودون الثبات في الأزمات والحروب. هذه القوَّة المعنوية يجب رصدها وتقييمها باستمرار من قبل أجهزة الحكومة. يمكننا أن نكتشف غياب الدافعية والمعنوية والتقاعس عن الانضمام للإرادة الجماعية خلال الأزمات والمواقف التي تمرّ بها الدولة. خلال الملاحم يظهر مَن لديه الرغبة للانضمام للدفاع الجماعي ومن ينسحب من الصفوف بحجة أن لديه فلسفة أخرى لمفهوم الأمن!

لهذا فحصول السياسي على هذه القوَّة الجماعية الشعبية الخطيرة أمر يكاد يكون حاسمًا في المواقف الأزماتية. من الضروري أن يعرف السياسي كيف ومتى يحصل على إرادة المجتمع وكيف يبقيها معه حتى انجلاء الأزمة. لم يعُد هذا سهلًا في واقعنا الحالي، حتى في جمهوريات أفلاطون الفاضلة! لكن لا يجب أن يُترك استدعاء القوَّة المعنوية للشعب حتى تنفجر الأزمة. يفترض أن تكون القوَّة المعنوية الشعبية

---

(1) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص164.

حاضرة دائمًا ومصاحبة لكل النشاطات الاجتماعية. يجب أن نعمل باستمرار على قياس ديناميكيتها لدى القوى الفاعلة ونتدخل لإعادتها للمستوى المطلوب عندما يبدأ المؤشّر المعنوي في الهبوط. نستطيع أن نقرأها لدى الشعب ولدى القوى المؤثرة، فهي تظهر على شكل ألفاظ أو إيماءات أو إيحاءات وطقوس وشعارات وانتقادات، أو حتى إشارات مادية كالمظاهرات وارتفاع مؤشّر العنف والجريمة. يكفي أن نعرف أن الإرادة هي وقود الإستراتيجية الأمنية كما قال المفكر الفَرنسي بوارير.

4- المعرفة

«الإدراك والوعي وفهم الحقائق عن طريق العقل المجرد أو عن طريق اكتساب المعلومة عن طريق إجراء تجربة وتفسير نتائج التجربة أو تفسير خبر، أو من خلال التأمل في طبيعة الأشياء. المعرفة يحددها قاموس أوكسفورد الإنجليزي بأنها: «الخبرات والمهارات المكتسبة من قبل شخص من خلال التجربة أو التعليم؛ الفهم النظري أو العملي لموضوع، مجموع ما هو معروف في مجال معين؛ الحقائق والمعلومات، الوعي أو الخبرة التي اكتسبتها من الواقع أو من القراءة أو المناقشة»[1].

في كل مجال معارف متخصصة، كالمعرفة الاجتماعية أو الاقتصادية. محور حديثنا هنا هو المعرفة الأمنية التي هي من أهمّ الوسائل التي يجب بذل جهود كبيرة للحصول عليها. قد تكون لدينا الإمكانات، والإرادة على عمل شيء ما، لكن جميع الوظائف السابقة لا يمكن أن تتم بفاعلية دون معرفة[2]. ومِن ثَمّ تزيد فاعليتنا بزيادة معلوماتنا ومعرفتنا بوجه عام. و«المعرفة قوَّة» كما يقول المفكر البريطاني بيكون، لكن معرفة ماذا؟ معرفة ما يحدث داخل البيئة الإستراتيجية الذي يُعَدّ منذ الآن فصاعدًا حاسمًا في معادلة القوَّة الأمنية، سواءً من أجل تجنب الفعل المُعادي، أو من أجل بداية عمل أمنيّ، بأقل قدر من المخاطر.

بمعنى أنه يجب أن تكون لدينا قوَّة تَقَصٍّ وكشف وتقييم وإنذار لحركة المجتمع، لتسمُّع ضربات قلبه، واكتشاف التقلبات الأكثر عاهة في داخله التي قد تولّد الأزمة. أقول ذلك ليس للتخويف من المجتمع لكن لأن الأعمال العدائية المرتبطة

(1) انظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، كلمة معرفة http://cutt.us/uB9nh
(2) المعرفة لا تعني المعلومات، على الرغم من أهمية الأخيرة.

بالمجتمعات باقية، ولا يمكن تجنبها.

لهذا من المهمّ تقوية مؤسّسات الدولة المختصة في المعرفة الإنسانية، خاصةً الأجهزة الأمنية ومراكز الرصد والتحليل المختصَّة بجمع المعلومات وعمل التقارير الأمنية. يجب امتلاك نظام معرفيّ شامل (إلكتروني وبشري) يسمح بالسيطرة على الوقت والاحتفاظ بهامش من الحرّية والمرونة أمام الخصوم. هذا النظام يُفترض أن يكون قادرًا على دراسة الإنسان وتَفهُّم سلوكه الحالي وما سيجري عليه من تحوُّلات في المستقبل، أي امتلاك المؤسسات الأمنية والمعلوماتية لمفهوم الاستباقية لمعرفة ماذا سيكون، لبناء إجراءات وقائية احترازية تَحَسُّبًا لِمَا سيكون، لأن الأعمال العدائية باقية ولا يمكن تجنُّبها.

توجد حاجة إلى إنشاء نظام معلوماتيّ ومعرفيّ وطنيّ مركزيّ خاصّ بالأزمات، يشمل معلومات مؤكَّدة عن اللاعبين الإستراتيجيين، وعن الرأي العامّ، وعن القيود والمحدّدات. قد يكون مناسبًا وجود مركز وطني بِاسْم «المركز الوطني للدراسات والإعلام وإدارة الأزمات» في الديوان الملكي. الموجود الآن هو مركز الدراسات والشؤون الإعلامية، وهو يلعب دورًا بارزًا ومهمًّا، ويمكن تكليفه بهذه المهمَّة الصعبة لإدارة الأزمات، لامتلاكه الكوادر الوطنية النخبوية، وللأدوار المهمة التي يؤدّيها بفاعلية. هذ المركز يُفترض أن يُكلَّف بإدارة الأزمات، ومراقبة تأثير أطراف الأزمة واختبار توجهاتهم، وحرّية العمل لديهم. وبالطبع فكلما تَعدّد اللاعبون وتعدّدت توجُّهاتهم ومصالحهم زادت أهمية التحليل والدراسة لمعرفة من يمثل ماذا، ومن يعمل ماذا، ومن العدوّ والموالي والمحايد، والسلبي والإيجابي.

صحيح أن تعدّدية القوى والوسائل المعلوماتية والدعائية تفتح حقلًا جديدًا قد تسلكه الدول المتمردة أو زعماء القوى والتيّارات المعارضة، كالكذب، والحيل، والمكيدة، وتضليل الوسائل الإعلامية بمقاصدها للتأثير في وعي المجتمع. من هنا تنبع أهمية المعرفة الأمنية الدقيقة والدراسات الإحصائية والإعلامية لأرض الواقع التأزُّميّ لاكتشاف كل هذه التيّارات، ودراستها، ومعرفة غثها من سمينها، وتحضير عدة خيارات لاتخاذ القرارات الأمنية الصحيحة أمامها.

الفصل الثالث

التحدّيات والمهدّدات الأمنية ومستقبل الأمن

الفصل الثالث
التحدّيات والمهدّدات الأمنية ومستقبل الأمن

مقدِّمة

تُعَدّ منطقة الخليج العربي في الوقت الحالي وَفْقًا لكثير من التحليلات الإستراتيجية أهمّ المناطق الإستراتيجية المؤثرة في معادلة توازن القوى العالمية، وعلى المصالح الإستراتيجية العالمية، نظرًا لموقعها الإستراتيجي، ولامتلاكها لأكبر إنتاج ومخزون للطاقة في العالم، إضافة إلى مرجعيتها ورمزيتها وهُوِيّتها الإسلامية. ومِن ثَمّ فإنّ منطقة الخليج العربي قد تكون مرشحة في المدى المتوسط والبعيد لأن تكون منطقة صراعات ونزاعات بين الدول الكبرى، خاصةً في ظل تزايد نزعة الهيمنة الإيرانية إقليميا، والتحوّلات في مراكز الثقل الدولية، وما يصحبه من تبدلات في مظاهروصور الصراع.

أضف إلى ذلك أنه في كل قرن يحدث مرة أو مرتين ثورة وتغيير حادّ في العَلاقات الدولية وأيضًا في الحياة الاجتماعية للأفراد. ولا شك أن الوضع الحالي يشير إلى هذا النوع من الانقلاب دوليًّا وداخل كل مجتمع. فلو تأملنا الحياة البشرية منذ نحو السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية، لوجدنا عديدًا من العوامل التي أسهمت في هذا الانفجار الكوني في مجالات محورية كالاتصالات، والطاقة، والفضاء، وعلم الأحياء. هذه المجالات أسهمت بالتأكيد في تطوّر خياليّ في المعارف الحياتية ولكنها في نفس الوقت فتحت المجال أمام امتلاك وسائل القوَّة والنفوذ من قبل فاعلين، ودول لم تكُن يومًا ذات تأثيرعلى المسرح الدولي.

أمام هذا الزخم من تبدّل مراكز الثقل وظهور قوى جديدة وانكفاء أخرى، والتطوّر المذهل في الاتصالات والمعلومات والمعارف، يحدث خلل في موازين القوى في كل المستويات: الداخلي، والإقليمي، والدولي. هذا

الاهتزاز في موازين القوى يظهر على السطح أنواعًا جديدة من التحدّيات والمخاطر لم نعهدها في السابق. من قراءة التاريخ نلاحظ أن أغلب الصراعات كانت في الفترة التي يحدث فيها ثورة معرفية فكرية «تنويرية» وذلك بين المحافظين على الموروث، وتمايز الثقافات، وقيم التاريخ، وقداسة الجغرافيا، وبين «الحداثيين» أنصار الانفتاح على المعارف الجديدة وقبول التغيير دون قيد أو شرط. هنا تنفتح أبواب المعارف وتتلاقى الأفكار المختلفة، وتحدث ربكة غير مرغوب فيها بين هؤلاء المحافظين والحداثيين، مِمّا يحدث خللًا في الأنظمة والتركيبات الخاصَّة بكل مجتمع، وصراعًا بين النخب السياسية والاقتصادية والثقافية نتيجة لتبدل الأدوار وموازين القوى بينهم، وظهور أزمات لم تكُن موجودة في السابق.

أمام كل هذه التعقيدات والتحدّيات والفوضى التي نشهدها، يصبح العمل الأمني محتارًا في التفريق بين ما هو خطر أو فرصة، وما هو متغير إيجابيّ، أو سلبيّ، وبين ما يستدعي التدخُّل الأمني وما يستوجب الانتظار. ومِن ثَمّ إذا لم يكُن هناك تأطير لمجال عمل الإستراتيجية الأمنية، ومعالم واضحة تضبط عمل القائمين على السياسة والأمن، فقد يلجؤون إلى الاجتهاد للوصول إلى ما يرونه الأفضل، وقد يصيبون لكنهم قد يخطئون أيضًا.

لذلك فالحل أن نقوم بصياغة مصالحنا الوطنية بكل دقة وعناية، ووضعها ضمن أولويات، ثم استخراج أهداف وطنية إستراتيجية يسهم تحقيقها في الحفاظ على المصالح، وبعدها يصبح من السهل تقييم التحدي على المصالح الوطنية، واستثمار هذا التحدي وتحويله إلى فرصة. دون تنظيم كهذا أو ما يشابهه سيكون هناك خلل في بوصلة العمل الأمني وفي فاعليته.

ولتقريب مفهوم المصالح، يمكن القول إنَّه في الغالب يوجد لجميع الدول نوعان من المصالح، يتمثل الأول في المصالح الحيوية والثاني في

المصالح الإستراتيجية. أما المصالح الحيوية فهي التي تكون القوَّة الأساسية لحمايتها هي القوَّة العسكرية والأمنية، وهي حسب الأولوية تتضمن: ضمان وحدة تراب الوطن، وحماية النظام السياسي، وحماية السيادة الوطنية في كل الفضاءات، وحماية السكان. وأما المصالح الإستراتيجية فلا تستوجب عادة من أجل حمايتها اللجوء إلى القوَّة العسكرية وإنما استخدام القوى الدبلوماسية والاقتصادية والمعلوماتية (استخبارات، ثقافة، فكر...) ومن أهمّها شَنّ عدوٍ ما حربًا إعلامية أو فكرية ضدّنا أو مقاطعة منتجاتنا، والمحافظة على الأسواق الضرورية لمنتجاتنا البترولية، وتلبية احتياجاتنا من السلع المستوردة.

سيحاول الباحث في هذا الفصل أن يحلل التهديدات القائمة ويسبر أغوار المستقبل، على الأقل خلال السنوات الخمس القادمة كي يكون التنبؤ معقولًا وضمن حدود الإدراك الإستراتيجي، في محاولة -وعبر المنهج الاستشرافي- توقّع واستخلاص أغلب التحدّيات والفرص، التي تشكل تهديدًا على الأمن الدولي والعربي، وبوجه خاصّ تلك التي قد تؤثر على المحافظة على مصالحنا وأهدافنا الوطنية في دول مجلس التعاون، وبالذات المملكة العربية السعودية.

الغاية من هذا الفصل، كما ذكرت، رصد المتغيرات الحالية والمستقبلية وما تمثله من مخاطر وفرص، ولكنني أيضًا -وهذا هو الأهمّ- سأقوم باستخلاص المهامّ والمواقف التي قد تواجهنا وتجبرنا على مراجعة وتقييم إستراتيجيّاتنا الأمنية والدفاعية الحالية. سأقتصر في هذا الفصل على تحليل المخاطر القائمة وتقييم للجهود الدولية والداخلية للتعامل معها، وكذلك الكشف والإنذار عن التحدّيات المستقبلية. وسيكون الفصل الأخير بإذن الله مكرسًا لإيجاد بدائل وسياسات وحلول موضوعية وطموحة وبنيوية للتعامل مع التحدّيات المستقبلية. آمل أن تكون ذات فائدة لأوطاننا وللمعنيين بالشأن السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي والفكريّ.

أوّلًا: الأضرار والمخاطر المرتبطة بالعولمة

يمكن تصنيف العولمة وتبعاتها بأنها خطر أوليّ على الثقافات المحافظة يجب إدارته بشكل يضمن الاستفادة من فتوحاتها ويتفادي أضرارها. انتشر مصطلح العولمة (Globalization) في الثمانينيات من القرن الماضي «انطلاقًا من الجغرافيا الاقتصادية وشبكاتها الناقلة للمعلومات في وقتها الفعلي. لقد اقتبس هذا المصطلح من اللغة الإنجليزية بفعل العولمة المالية، وإعادة الهيكلة الإستراتيجية للفضاء الماليّ الدولي من خلال فك ارتباط الأسواق المالية بالدول، والتبعية المتزايدة لأنظمة الإنتاج الوطنية للأسواق الدولية»[1].

ثم امتد مفهوم العولمة من شبكات التبادل الماليّ المتدفق إلى شبكات التبادل الاقتصادي والثقافي، وأصبحت القوّة الكبرى المتمثلة في أمريكا تقود العالم إلى توافق نمط حياة المجموعات البشرية مع نمط حياتها، وتصبح الكرة الأرضية كاملة ملعبًا واحدًا تنشط فيه الشركات الكبرى المتعدّدة الجنسيات التي أصبحت المسيّرة لمنتجاته وخدمات التوزيع واتصاله ومعلوماته دون تنظيمات قانونية معرقلة، وهذا ما يشكل تحديًا، ليس فقط لاقتصاد الدولة ولكن لمؤسّسات الدولة بشكل عام، الثقافية والإعلامية والأمنية. يتطلب من هذه المؤسسات إعداد إستراتيجيّات جديدة تأخذ هذا البعد الكوني في حساباتها الإستراتيجية، إذا أرادت الاستفادة من فتوحات العولمة، والصمود أمام سلبياتها ومغرياتها.

بكل اختصار، العولمة قطار ركبنا فيه كضرورة، وسنكون مجرد ركاب نسير برغبة القائد، والراكب الذكي والقوي هو الذي يحاول أن يؤثر في عقل الراكب ليجعل القطار يمرّ بالمحطات التي يرغب المرور بها. ولتكون المحطة النهائية هي التي نتوق إلى أن نصل إليها في النهاية. والعولمة في أبسط

---

(1) انظر: أرمان وميشيل ماتلار، تاريخ نظريات الاتصال، مرجع سابق، ص190..

تعاريفها هي «التبادل المصمم على المستوى الكوني، وهي أيضًا تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نطاق الكرة الأرضية. إنها عملية تحريك الأشياء والأشخاص بصورة لا سابق لها من الديمومة والشمولية»[1]. إنها تبدل في الزمان والمكان نتج عنه الانسيابية والمرونة العالية لحركة الأشخاص والسلع والأفكاربين الدول.

وإن كان للعولمة فوائد متعدّدة لسكان الأرض من حيث التسهيلات الخدمية وتنوع الخدمات والبضائع وسرعة الاتصال والأبعاد المعرفية وبناء وتحقيق الذات، لكن هذا لا يدخل في موضوعنا الذي سنُبرز فيه فقط التحدي بوصفه خطرًا وليس التحدي بوصفه فرصة. يحذّر أولريش بيك من المخاطر القادمة قائلًا: «نحن سنصبح أعضاء في (جماعة أخطار عالمية)، فالأخطار لم تعُد شؤونًا داخلية لدولة ما، كما أن أي دولة لا يمكنها أن تحارب الأخطار وحدها تمامًا، وهكذا تنشأ ديناميكية صراع جديد لعدم التكافؤ الاجتماعي... لغة الخطر ستكون مُعدية... سيصيب الخطر الأغنياء والفقراء... كما تصبح هزته واضحة في كل المجالات... إذ تنهار الأسواق، ولا تتمكن النظُم القانونية من إدراك الحقائق، وتوجّه الاتهامات إلى الحكومات، التي يجب أن تكون قادرة على تحمّل المسؤولية، وسنرى إن كانت قادرة على استثمار هذه الفرص للعمل بشكل جديد»[2].

1- ثورة المعلومات والاتصالات وسيولة الحدود الوطنية

تميّز هذا العصر الذي ما زلنا نعبره بالتطوّر الهائل في الاتصال بين الأفراد والجماعات والشعوب، وبالسهولة في الوصول إلى أيّ معلومات كانت محظورة في السابق، وبذوبان الجدران الصلبة الحديدية والإسمنتية بين أغلب الدول ليصبح التنقل سهلًا وممكنًا. وإن كانت هذه السيولة

(1) علي حرب، حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق الهوية، الطبعة الثالثة (الدار البيضاء- المغرب: المركز الثقافي العربي، 2008م).

(2) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل وآخرين (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 20139 ص30) بتصرُّف.

(الجغرافية والإلكترونية) بين الدول قدمت خدمات عديدة للأفراد وللدول، إلا أنها أسهمت كذلك في الانتشار السريع لكل أنواع الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية.

فالسرعة العالية التي تُتبادل بها المعلومات والرسائل والصور، وغالبًا عن طريق الهواتف الذكية، والشفافية في نشرها وما ينتج عنها من استجابة وردود أفعال سريعة للمعنيين، تصعِّب من إدارة الأزمات وتزيد من سلطة مثيري الشغب ومروّجي الإشاعات وقادة الرأي العام ومراكز التحريض الخارجي، وتسهل لهم التواصل والتأثير في الوعي الشعبيّ العام. هذا كله يزيد من قوَّة الخارجين على القوانين واللاعبين من غير الدول، ويعرض هيبة الدولة وسلطتها القانونية وسيادتها الوطنية لاختراقات ومؤثرات داخلية وخارجية، وأفضل مثال على هذا الخطر ما حصل قبل وخلال الثورات العربية من استغلال الثورة في الاتصال وتبادل المعلومات من أجل تحريك المجتمعات ودفعها باتجاه الثورات دون المعرفة التامَّة لمن يقف وراء هذا التحريض وتلك الرّبكة.

سهَّلت العولمة كذلك من السفر وعبور الحدود وحرّية التنقل والتسهيلات التقنية. هذه التسهيلات استُغلّت من قبل شبكات التهريب والإجرام لتوسيع أعمالها وتحقيق أهدافها في أنحاء العالم، فعمدت هذه الشبكات إلى إعادة هيكلتها وتزايد أعدادها، وغيرت من طرق عملها واكتسبت أدوات جديدة حتى صارت أكبر فاعلية من بعض الدول وقادرة على اختراق الأجهزة الأمنية لكثير من الدول، ونظمها المالية والحمائية، مستفيدة من توفر المعلومات وسرعة تبادلها على الشبكة العنكبوتية وسهولة إتمام الحوالات المالية وإجراء الصفقات والترتيبات اللازمة لعملياتهم.

2- خطر العولمة على المواطَنة

المواطَنة كما أراها هي المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون

استثناء ودون وصاية في بناء الإطار السياسي والاجتماعي للدولة. الجذر الذي أتت منه كلمة «المواطَنة» هو الوطن. أما الدولة فهي الشكل التنفيذي والمؤسّساتي للوطن، وهي مختلفة جذريًّا عن النظام الحاكم الذي قد يتغير عبر الوقت. فالوطن هو «المُتّحد، أي الحيّز الجغرافي الذي تعيش وتعتاش عليه مجموعة بشرية معيّنة، إذ يتفاعل الأفراد بعضهم مع بعض ومع الأرض التي يقطنون عليها، وذلك على مرّ الزمن. أي إنّ الوطن ليس عَلاقة عابرة ومؤقتة وقصيرة، بل هو مجموعة من العَلاقات الإنسانية والثقافية والمادية، عموديًّا وأفقيًّا، وهي متحققة في الوعي واللاوعي الجماعي بالمعنى العميق»[1].

مبدأ المواطَنة هو عَلاقة تبدأ بين فرد ودولة كما يحدّدها قانون تلك الدولة. وبما تتضمن تلك العَلاقة من حقوق وواجبات كالحرّية وما يصاحبها من مسؤوليات سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية. المواطَنة مصطلح سياسيّ حيّ متحرّك في سيرورة تاريخية مستمرة، حيث درجة المواطَنة تتوقف وتتأثر بدرجة النضج السياسي والرقيّ الحضاري والتطوّر السياسي والاجتماعي وبقيم الحضارات العالمية الكبرى والتطوّر التعليميّ.

كان يُنظر إلى مفهوم المواطَنة في العالم العربي، بالذات قبل العولمة والثورات العربية، على أنه رابط قويّ إلى حدّ ما بين المواطن وأخيه، والمواطن وتراب أرضه، والمواطن وقيادته السياسية. لكن ذلك تغيّر كثيرًا في خضمّ الأزمات الحالية وعودة الانتماءات العرقية والدينية إلى الظهور من جديد، وهو ما يستلزم بناء فلسفة جديدة تُبقي على حالة التآخي الاجتماعي ضمن المظلّة الوطنية الواحدة التي ورثناها من الماضي. وهذه الشكوى عالمية وليست فقط عربية، فقد «شهد مبدأ المواطَنة تغيرات عديدة في مضمونه واستخدامه ودلالته الذي كان منصبًّا على الجوانب

(1) هيثم مناع، المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 1979) ص6.

القانونية والسياسية باعتبارها مؤشّرًا على الالتزام بمبدأ المواطَنة في الدولة الواحدة»[1].

في ظل عجز بعض الحكومات عن الوفاء بمستلزمات العيش الكريم لمواطنيها، بدأنا -كما أشرت في مكان آخر- ننزع نحو الفردانية[2]، «والبحث عن الذات والمصالح الذاتية الضيقة أحيانًا كفكرة مثالية لتحقيق حرّية وكرامة الفرد، وتَراجَع الاهتمام بالشأن الاجتماعي العام»[3]. وهو ما قد يكون مؤشّرًا خطيرًا يهدّد التضامن الاجتماعي الذي يمثل أساس أيّ كِيان سياسيّ، خاصةً مع التسويق الغربي لفكرة الليبرالية التي تعظّم من شأن الحرّية الفردية والعقلانية وتقوية مركز الفرد، وتدفع أحيانًا للتمرد على مبادئ التكافل الاجتماعي، خاصةً في مجتمعات عربية مسلمة قائمة على روابط وطنية وثقافية ذات خصوصية.

في الحقيقة، منذ بدايات القرن التاسع عشر وحتى اليوم والتأكيد على شخصية الفرد وعلى التعبير عن ذاتها والحرّية الكاملة لها يأخذ درجة الأسبقية على تطوير الدول، وذلك بحكم أن الإنسان هو جوهر الحضارة ومفتاح الحياة البشرية، ولكن هذا الاهتمام أخذنا في بعض مراحل التاريخ إلى نزعة فردية تبجيلية للفرد على حساب المجتمع أو الأمَّة، مِمّا أدّى بالفرد في لحظات معينة إلى «الأنا» الأعلى والفردانية المفرطة، ووصل في بعض البلدان إلى التمرّد على النظُم الاجتماعية والوطنية.

في نظر الرومنطيقيين، مفكرين وشعراء، كروسو، وبازدوف، وغوته، وفخته، يُعَدّ المثل الأعلى للإنسان ليس فقط في انتشار المعرفة العقلية

(1) Robert ADahl. Democracy and its critics,new harven,CT, Yale,university press,1989,p.164

(2) الفردانية هي الاعتقاد في أولوية الفرد البشري على أي مجموعة اجتماعية أو هيئة اجتماعية، وغالبًا ما ترتبط برؤية أنانية، ومعتمدة على الطبيعة البشرية للذات، معتبرة أن الوطن ذرات متنافرة الأجزاء، بالكاد يكون مجتمعًا أصلًا. لكن إذا كان البشر أساسًا اجتماعيين فإن الأفراد سيكسبون التحقق من خلال الجماعة.

(3) انظر: أندرو هيوود، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص95.

والعمل، بل في نموّ الإمكانات الفذة في كل إنسان نموًّا كاملًا. جون هرمان راندال يشدد على هذه الفردانية قائلًا: «كن ذاتك، نَمِّ شخصيتك، اطّلع على أقصى ما جال في الذهن وتردّد على اللسان، احرص أشدّ الحرص على الوصول إلى أغنى الخبرات وأكثرها تنوّعًا.. بهذه الطريقة تستطيع أن تنمو وتصبح شخصية نبيلة حقًّا»[1]. وكأنه يشير إلى أنه يحقّ للفرد أن يتمرّد على نظمه السياسية، ومجتمعه، وعلى ذاته أحيانًا! إنه أمر يستدعي من الخبراء مزيدًا من التأمّل والدراسة والتقويم، حتى لا تتعظم فوضى المجتمعات!

كذلك أعتقد أن تنامي عولمة الرأسمالية، وهيمنة الليبرالية الجديدة، والمتغيرات التقنية والثقافية والثورة في الاتصال مع بقاع العالم، جعل مفهوم مواطَنة الدولة الواحدة يأخذ في الذوبان لصالح مفهوم المواطَنة العالمية، في وقت لا يمكن أن تصمد الدول أمام هذا النهر المتدفق. ما الحل إذًا؟

أعتقد أنه ليس من الرشد أن تعمد الدول إلى قفل حدود جغرافيتها الطبيعية ولا حدود جغرافيتها الافتراضية «الإلكترونية»، ولن تستطيع ذلك أصلًا، لأسباب تتعلق بقوانين منظَّمة التجارة العالمية، ولطبيعة التطوّر المذهل في وسائل التواصل داخل المنظومة العالمية. لهذا فقد يكون مناسبًا أن نجري تعديلًا تدريجيًّا مقصودًا على مفهوم المواطَنة التقليدي بحيث نُبقي على قدر كبير من حرّية الأفراد التي سهلتها لهم الحضارة الجديدة، حتى لا يشعروا بأنهم أمام قيود سياسية واجتماعية، لكن في ذات الوقت متابعة التأطير الثقافي والاجتماعي وزيادة الوعي بمفهوم المواطَنة والهُوِية والثقافة الوطنية التي يمكن تجديدها وتنشيطها كي تصبح ذات أثر على المواطَنة العالمية، خاصةً في جانب القيم العربية والإسلامية المشتركة مع باقي العالم.

(1) جون هرمان راندال، تكوين العقل الحديث، ترجمة جورج طعمة، الجزء الثاني (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013) ص46.

وأنا أتأمّل حال الفَرنسيين وجدت أنّ لهم مقاربة معتدلة للمواطَنة قد يستفيد منها القائمون على صناعة وصيانة الهُوِية الوطنية في العالم العربي. الأدبيات الفَرنسية تعيش حوارًا منذ بداية الستينيات لولوج ما سمّوه «مفهوم المواطَنة الشامل» الذي يشدد على وحدة الجسم الاجتماعي المؤلَّف من اتّحاد حُرّ للأفراد مستقلّين عن كل أشكال التبعية العرقية والطائفية والحزبية. وتتحدّد هُوِية المواطنين فقط بالرباط السياسي، الذي يجمعهم، أي التساوي في الحقوق أمام قانون الدولة، والجسد السياسي، والعدل، مع الاحتفاظ للشخص بحرّية إرادته في اختياراته الثقافية والفكرية والفلسفية التي يراها، لكن دون فرض هُوِية الفرد أو الأقلية الضيّقة على الهُوِية الوطنية الجامعة في ظل وجود مشروع وطنيّ حضاريّ علمانيّ.

يخلط البعض بين المواطَنة والهُوِية. يجب أن نعرف أن المواطَنة انتساب جغرافيّ، والهُوِية انتساب ثقافيّ. المواطَنة انتساب إلى أرض معيّنة ضمن روابط سياسية واقتصادية واجتماعية وقوانين تضبطهم. والهُوِية انتساب إلى معتقدات ومذاهب وقِيَم، لكن في النهاية الهُوِية يجب أن تكون رافدًا للمواطَنة، ولا تكون معول هدم لها، فعندما يقوم الأفراد أو الأقليات بتفضيل المعتقدات والمذاهب على حساب الانتماء الجغرافي، يحصل الخدش في المواطَنة، والتجاوز غير المسموح به. وستُعزَّز المواطَنة في حالة أن أفراد المجتمع أعطوا أولوية للوطن على انتماءاتهم المذهبية أو القبلية الضيّقة، أو كرّست هذا البُعد في تنمية مستوى وطنيّتهم لأرضهم المشتركة.

في حقيقة الأمر، وإن كان الوطن ليس هو من يحدّد نوع الهُوِية، فإنه لا بُدّ للمواطنين من هُوِية، من ثقافة تكون هي المنظار الذي ينظرون به إلى الواقع، والمعيار الذي يقترحون به الحلول لمشكلاتهم، دون انقسامات وتنازع بين الهُوِيات الضيّقة. ينظر البعض إلى أنّ وجود أكثر من ثقافة في بلد ما هو إثراء. قد يكون هذا صحيحًا لو نجحت الحكومة في إدماج الأقليات

تحت دستور واحد وهُوِية وطنية جامعة، واستجاب الشعب لذلك. في الغالب لا يحدث هذا، بل نشاهد أن حروب الانفصال تشدّد يومًا بعد يوم في جميع دول العالم التي تتعدّد فيها الإثنيات والمذاهب والأديان. فالسودان انفصل إلى شطرَين بسبب اختلاف القومية والهُوِية، والعراق يحاول عرقلة سياسات التطييف الوطني، ولا نعلم هل سينجح أم لا، وسوريا تشتعل فيها كل براكين الطائفية والحرب على الهُوِية والمناطقية، ولا نعرف متى سيخمد هذا البركان!

لذلك، وجهة نظري أن تعدّد المذاهب والأعراق، خاصةً عندما تطغى عليها نشوة التعصب الضيق في الوطن الواحد، تؤدي إلى تمزيقه، ووحدة الهُوِية عامل مُهِمّ في دوام الوحدة الوطنية. من الأقدار السعيدة أن هُوِية المملكة العربية السعودية، وكذلك باقي دول مجلس التعاون، الذي ينظم أمر الوطن على أساسها، يغلب عليها الوحدة الدينية والثقافية والمنطلقات المشتركة، التي لم تعرقل تعايشها النداءات من خارج الحدود!

ومع ذلك نرى من يلوّح من وقت لآخر بأن الهُوِية المحافظة تكون على حساب بعض الحرّيات الشخصية. قد يكون ذلك صحيحًا، إلا أنه في النهاية يجب أن نعرف أنه كلما اتسعت وامتدّت لا نهائية الحرّيات الفردية الشخصية فإنه سيكون على حساب الأمن وعلى حساب الهُوِية المشتركة، وسيكون خرقًا لقانون الأغلبية التي ما زالت ترى أن المحافظة هي جزء من العقد الاجتماعي في عالَمنا العربي والإسلامي.

لكن لا يعني مبدأ المواطَنة بأيّ حال إنكار الرابطة الدينية أو المذهبية أو القبلية أو حتى الرابطة الطبقية أو الإنسانية التي تجمع بعض الأقليات أو الوافدين على تراب القطر الواحد، ولكن باختصار يجب تغليب الولاءات الفرعية أو الثانوية لصالح ولاءات عُليا تتمثل في الدولة التي تَعتبر المواطِن جوهر الرابطة الوطنية الأساسية.

أمّا ما يتعلق بتأثير العولمة على المواطَنة، فما من شك أنه بدأ ملحوظًا،

لكن يجب أن نعرف أن نشوء مصطلح العولمة ليس حديثًا، إذ حاولت كل الحضارات المنتصرة أن تجعل ما سواها من الحضارات المهزومة تدور في فلكها، ولم ينجُ من هذا الاستبداد الحضاري والثقافي أحد، إذ مارسه الإغريق والرومان والجرمان وحتى العرب والمسلمون، ثم انتقل مفهوم العولمة إلى العصور الحديثة واستفادت منه أوروبا وطوّرته وأطّرته ضمن قِيَمها الديمقراطية وبما يتوافق مع أهمية وقيمة الإنسان الأوروبي بصفته مواطنًا من «الدرجة الأولى»! وجاءت مرحلة الاستعمار حيث فرض المستعمر ثقافته ونموذجه التنموي والسياسي، ومع أن الاستعمار غادر إلا أن آثاره ما زالت حتى اليوم بحلوه ومُرِّه والآن جائت الولايات المتحدة الأمريكية لتهيمن بشكل أو بآخر على كل دول العالم من حيث فرض ثقافتها، ونظامها الاقتصادي، والماليّ، والأمني.

أمام هذا الانفجار في أدوات العولمة يمكن أن نستنتج أن أمام الدول القُطْرِية ثلاثة مواقف: إما موقف متحفظ منها ومعادٍ لها لأسباب آيديولوجية، وهذا موقف لن يصمد. وإمّا موقف منفلت إلى حدّ التطرّف، وهو موقف القوى الليبرالية عموما، وهو ما قد يهدّد بذوبان هُوِيّتنا الأصيلة الإسلامية، وتدمير مقوّماتنا الكبرى التي ارتكزت عليها الدولة. وإما موقف موضوعي من العولمة لا يقتضي القبول الكامل ولا الرفض الكامل على نحو مطلق، بل الأخذ من مكتسبات العولمة ما يقدمنا ويجعلنا شركاء في الحضارة الإنسانية بمجملها، وهذا هو الموقف الذي أراه ولكن بشرط أن تكون لدينا القدرة والعزم على تأطير هُوِيّتنا وإعادة بنائها لتكون فاعلة وجاذبة ومؤثرة في المواطَنة العالمية الإنسانية ككِيان نقدّم من خلاله قيمًا إنسانية جديدة.

على الرغم من كل المواقف من العولمة، فعلينا أن لا ننكر أنها تشكل خطرًا على الهُوِية الوطنية. فرغم أن المواطَنة سابقة للعولمة، في الزمان وفي المكان، وفي ضروب التفاعل في الاقتصاد والسياسة والمجتمع وغيرها،

إلاّ أنه لو استمرت العولمة في هذا التمدّد والاتساع في الفضاء الجغرافي فلن تسلم من عدواه القيم الوطنية ولا الوحدة السياسية ولا الدساتير الوطنية. وهي تضع المواطَنة على المحكّ، وتستهدف المؤسّسات التي بنت قيم الوطن لسنين عديدة، خاصةً مؤسّسات التعليم والإعلام والسياسة الخارجية والدفاعية، ولذلك فمن المهمّ عدم السماح لاستهداف هذه المؤسّسات إلا بالقدر الذي يقوّي من هُوِيّتنا الأساسية ويعقلن ممارساتنا العالمية وتعايشنا مع الآخر ضمن مكوّننا الوطني الأساسي، وليس الامتثال لقيم ما يراه مناصرو العولمة ويرتضونه.

في النهاية، نحن ملزمون، بغضّ النظر عن انتماءاتنا الفكرية أو ميولنا الدينية أو القبلية، ببذل المزيد من الجهود التوعوية في الأساس الأول للبقاء على عقدنا الاجتماعي ورابطتنا الوحدوية الوطنية. نحتاج أيضًا إلى مزيد من التربية على المواطَنة ولكن من خلال إقرار المساواة بين أعضاء المجتمع، والتنمية للجميع، والكرامة، والتسامح، والضمانات الحقوقية، والصحة، والتعليم، في ذات الوقت الذي يوجب على المواطن مقابل الحقوق التي يحظى بها الوفاء بواجبه الوطني من تقديم منافع وحقوق مادية تجاه مجتمعه الذي يشاركه الحياة على التراب الواحد.

3- ضبط الحياة البشرية على إيقاع الحضارة الغربية

على مستوى الفكر العربي المعاصر تطرح العولمة إشكاليات متجددة وعلى قدر عالٍ من الكثافة والتعقيد. تتسارع اليوم خطى العولمة، في محاولة من المنتفعين منها لضبط إيقاع الحياة ليمتد إلى كل الكرة الأرضية، ابتداءً من التقنية ومرورًا بالآيديولوجيات السياسية والاقتصادية وليس انتهاءً بأنماط العيش وفنون الحياة. لدرجة أن الأستاذ بجامعة كاليفورنيا هربرت شيلر أطلق على ذلك مفهوم «الإمبريالية الثقافية» وعرفه بأنه «مجمل السيرورات التي يدخل بموجبها المجتمع إلى النظام العالمي المعاصر، والطريقة التي دفعت بها الشريحة الحاكمة لتغيير مؤسّساتها

الاجتماعية، بالافتتان، والضغط والقوَّة، أو الرشوة، لتلائم قوى وبنى مركز النظام المهيمن أولترقيته»[1]. ولا يعني اقتباس هذا التعريف موافقة الكاتب في ما ذهب إليه لأن هناك من النظُم الحاكمة من لا تريد بالفعل إدخال مجتمعاتها في كل أبعاد العولمة. لكن الكاتب دقّ بالفعل ناقوس الخطر.

وهناك أيضًا منظَّمات دولية حذرت منذ زمن طويل من خطورة التدفق غير المتكافئ للمواد الثقافية والإعلامية على المجتمع الدولي، ففي السبعينيات من القرن الماضي نوقش في منظَّمة اليونيسكو موضوع فرض الثقافة الغربية على باقي المجتمعات، تحت اسم «الاتصال ذو الاتجاه الواحد»، ونُشرت وثيقة توضح مسألة الخلل في تدفق الأخبار والمواد الثقافية، وتتساءل عن الإستراتيجية التي يجب اتباعها لمعالجة هذا الخلل.

مع ذلك، كان الرئيس الأمريكي السابق ريغان مصممًا على فرض أطروحته المتعلقة بحرّية تدفق الإعلام، وصادَم في ذلك كلًّا من دول الجنوب التي تريد تحرير ثقافتها الوطنية مِمّا دخل عليها، وكذلك ثقافة دول «المعسكر الشيوعي» التي لعب الإعلام والحرب الفكرية دورًا مُهِمًّا في سقوطها.

ولهذا، فلا أمريكا ولا بريطانيا رضيت عن القيود التي يراد فرضها على التدفق المعلوماتي، وانسحبتا من اليونيسكو سنة 1985. وحتى اليوم لم تنجح الهيئات الدولية المشكّلة في وضع تنظيمات قانونية للشبكات وتبادل الإعلام والصور، مِمّا يعني أن الغرب لديه كل الإمكانات والقوَّة الإعلامية لفرض هيمنته، ولكن هل بالفعل كل ما تقدمه عولمة الاتصال والفضاء هو فعلًا أمر خطير؟

إنَّ الإمكانيات التي تطلقها العولمة الشاملة، بفتوحاتها الخارقة

(1) Herbert Schiller, communication and cultural domination (NY: White plains,Sharpe), 1976, p 112.

وتحوّلاتها الجارفة وتسهيلاتها، هي فرصة بقدر ما هي تحدٍّ ومشكلة. تحدّيات ضخمة فكرية وتقنية، اقتصادية ومجتمعية، سياسية وأمنية، تطرح أسئلتها المربكة على المعنيين بالشأن الفكري والثقافي، بقدر ما تطرح أسئلتها المصيرية على صناع الإستراتيجيات الأمنية. هذا الاتصال بين البشرية لم يخلُ من احتكاك بسبب اختلاف الثقافات ورغبة كل طرف في الاحتفاظ بهُوِيّته الثقافية أو فرض ثقافته على الآخر. من النتائج لهذا الصراع الاقتصادي والسياسي والثقافي أن الرابطة الاجتماعية التقليدية داخل الدولة الواحدة بدأت تذوب لصالح تجمّعات أممية.

خلال الحرب الباردة بين المعسكرَين الغربي والشرقي كان الصراع الفكريّ محتدمًا بينهما، مستعملًا كل أساليب التأثير في عقول البشرية، في محاولة من الطرفين للتبشير بنظامَيهما وأدلجة العدد الأكبر من الدول كي تدور في فلكها، وفي ذات الوقت كان الطرفان متفقَين، ولو ضمنيًّا، على إقصاء الثقافة الإسلامية من المنافسة على السيادة الحضارية. سقط المعسكر الشرقي بقيادة الاتّحاد السوفييتي عام 1989 من المنافسة مع المعسكر الرأسمالي، وسقطت معه الإنسانيَّة.

بعدها، جدّت الولايات المتّحدة الأمريكية ومعها بعض الدول الغربية في استثمار هذا النجاح لإدماج ما بقي من الآيديولوجيات كالإسلامية والصينية في الثقافة الغربية، ولكن على شكل خطاب رسميّ صرح بأن المقصود هو فقط «المتطرفة منها» وليس «المعتدلة»! الغاية كانت تمرير وتوحيد إيقاع العالم حول عولمة الرأسمالية والقيم الغربية بشكل عام. لذلك فالمتتبع للخطاب الثقافي والسياسي الغربي، خاصةً بعد سقوط «الشيوعية»، يدرك أن هناك عملًا ممنهجًا ضدّ الآيديولوجيات الأخرى التي لا تدور في فلك هذه القيم الغربية. لذلك حصل نوع من التعبئة الشعبية وتحفيز المفكرين ومراكز الدراسات لاستهداف «الأصولية الإسلاميَّة» من خلال النشر، والسجالات الفكرية، وبث البرامج الإعلامية.

وفي مدة بسيطة اتُّفق في الغرب بأن ما سموها «الأصولية الإسلامية» أصبحت تشكّل تهديدًا بديلًا للشيوعية، وتم إدراج هذا المهدّد كفقرة في ميثاق حلف الناتو وبالتحديد في نهايات عام 1990. واستمر هذا الاستهداف الغربي والصراع الآيديولوجي على الأقل من جانب الغرب لما سموه «النزعة الإسلاموية» يتصاعد وكأنه عمل مسرحيّ يتم من خلاله «صناعة العدوّ» وزفه للرأي العام، وتجهيزه لمعركة حاسمة كي لا تقوم له قائمة بعدها، ولكي يتوحد كوكب الأرض في إطار ثقافة رأسمالية عولمية جديدة.

في 11 سبتمبر 2001 وقعت هجمات «إرهابية» ضدّ الرموز السياسية والمالية والعسكرية الأمريكية في مانهاتن وواشنطن، وقد حصل سجال كبير حول هُوِية مخطّطي ومنفّذي الحوادث، بناء على أبعاد وطبيعة الحوادث الإرهابية (الفنية، الأمنية، المصالحية...) وما سبقها من حوادث وما حصل بعدها من وقائع، فمن الاستنتاجات من يرى أنه بالفعل كان هجومًا إرهابيًّا خُطّط له ونُفّذ من قِبل قادة وأعضاء في تنظيم «القاعدة»، ومنهم من ذهب إلى أنه من تدبير إيران، والبعض اتهم إسرائيل كي تُوجد مبررًا لأمريكا بشنّ حرب على بعض الدول الإسلامية «الممانعة»، وهناك من الخبراء الأمنيّين في أمريكا من قال بأنه حصل تواطؤ من قبل الوكالات الأمنية الأمريكية، وأنه كان لدى بعض الوكالات الأمنية علم مسبق بوقوع هذه الاعتداءات، وهناك من يرى أن العمل أكبر من أن يكون من فكر أناس لا يملكون أيّ خبرة فنية أو شهادة علمية، ولذلك فالعمل الإجرامي، كما يقول عدد من هؤلاء الخبراء، تم بتخطيط كامل بين الوكالات الأمنية الأمريكية، من خلال التغرير، وبشكل استخباري معقد وذكي، بشباب صغار السنّ متحمسين. وكان السبب وراء ذلك من أجل أن تجد الولايات المتّحدة الأمريكية المبرّر الشرعيّ أمام القانون الدولي والرأي العام الأمريكي لتنفيذ «مشروع أمريكا للقرن الحادي والعشرين».

وبغضّ النظر عمن يقف وراء هذه الهجمات، ومن هو المدبر الحقيقي لها، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر نطق الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن بعبارة: «من لم يكُن معنا فهو ضدنا»، مِمّا يوضح بجلاء الأحادية الثقافية التي سعت لها السياسة الأمريكية والتي لم تكُن وليدة اللحظة، بل كانت تختمر لدى كثير من المفكّرين اليهود والمحافظين الجدد من الإنجيليين وغيرهم.

ها هو المفكر الأمريكي فوكاياما في أطروحته «نهاية التاريخ» يبشر بأن النظام الرأسمالي الغربي هو من كسب رهان السباق مع الشرق، وأن هذا النظام من المثالية بمكان أن يحتذى به، ولا خلاص للبشرية من دونه، حتى إنه أطلق مفهوم «الإنسان الأخير» كي يوحي لنا بأن الإنسان الغربي بما يمثله من قيم حضارية ديمقراطية هو أفضل ما توصل إليه الإنسان من تطوّر بشريّ، وأنه مرحلة خاتمة في تاريخ الفكر البشري.

مواطنه الآخر صامويل هانتنغتون يكتب مقالًا ما لبث أن تحوّل إلى أطروحة فكرية متكاملة سماها «صراع الحضارات»، يحذر فيها من أن هناك ثقافات قادمة بدأت تستعيد طاقتها كالإسلامية والكونفوشية (الصينية) قادرة على أن تزيح المنتج الحضاري الغربي عن عن الريادة لتحلّ محلّه. وهو بذلك قد يكون أطلق صفارات الإنذار، من حيث يعلم في الغالب، إلى المحافظين الجدد، للتصدي لهذه اليقظة الحضارية القادمة من الشرق والآخذة في التمدّد والانتشار، كما هو حال الإسلام، في الغرب الأمريكي وحتى الأوروبي.

وهذه الأطروحات الثقافية، مهما علا صوت الحجج الأخرى، هي في حقيقة الأمر ما يفسر المشروع الإستراتيجي الأمريكي الذي بدأ بأفغانستان ثم باكستان ثم العراق... ثم بعض الدول العربية. ثم لا ندري أين هي وجهته القادمة، أهو إلى ما بقي من العالم العربي المتشظي أصلًا، أم نحو الخليج العربي، أم إفريقيا؟! ثم هل بالفعل يريدنا العالم الغربي أن نكون ديمقراطيين شفقة بنا؟!

هناك من يعتقد أن من مصلحة الغرب أن يصبح العرب ديمقراطيين مستنيرين، وأنهم بالفعل يسعون لذلك حتى لا يخرج من أصلابهم وأرضهم من يفجر في المدن الغربية! لكن أثبتت الوقائع أن كثيرًا من الدول الغربية لا يهمها إلا بقاء العرب منشغلين بأنفسهم وبحروبهم عن إسرائيل وغائبين عن التنافس الحضاري والاقتصادي مع الغرب. يقول أحد المثقفين الفَرنسيين، وهو دانييل لندنبيرغ، وهو نقدي ومحايد ولا ينتمي إلى أيّ تيّار سياسيّ أو ثقافيّ، في معرض حديثه عن الثورات العربية: «كثير من الفَرنسيين المثقفين يعتقدون في قرارة أنفسهم بأن الشعوب العربية متخلّفة بشكل أزليّ أو خلقيّ أو وراثيّ فطريّ، أي بشكل لا مخرج منه. ومِن ثَمّ فالديمقراطية لم تخلق لهم، ولا تناسبهم إلا سياسة العصا والاستبداد»[1].

أيضًا، الفَرنسي اليهودي الأصل المتعصب لإسرائيل، برنارليفي، أتعب نفسه كما يقول من أجل العرب وحرية الشعوب العربية في الثورات وتحقيق المصير. ولمحناه مرارًا في مناطق الاحتجاجات في بعض الدول العربية كليبيا وسوريا، حتى ظننا أنه سبق الكثير في احتضان الانتفاضات العربية، وأنه حريص على الديمقراطية والنهضة العربية وحقوق الإنسان! لكننا فوجئنا بأنه لم يقدم أي رؤية للمصالحة بين الفرقاء، خاصةً في ليبيا أو مقاربة لبناء ليبيا الجديدة، وإنما فضح نفسه بنفسه في إحدى القنوات الفضائية، عندما تسرّع وقال إنه نقل رسالة من مجلس الحكم الانتقالي الليبي إلى نتنياهو تعترف بإسرائيل وتريد التطبيع معها، فكذبه المجلس الانتقالي فورًا. هذا الشخص لمن يعرفه جيدًا ويقرأ ما كتب لا يتخذ أي قرار ولا يتقدم خطوة إلا بناءً على معيارواحد وهو: هل يخدم مصلحة إسرائيل أم لا؟

(1) هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، الطبعة الثانية (بيروت: دار الساقي، 2013) ص273.

4- سطوة وسلطة الإعلام وصراع الأفكار

الإعلام تجاوز أن يكون فقط سلطة رابعة، بل أصبح عاملًا مؤثرًا على أداء كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية قُطريًّا ودوليًّا. وسائل الإعلام تفرض من يوم لآخر فضاءً حُرًّا لتمرير ما تريد، وغالبًا ما يكون في غياب سلطة أيّ رقيب، مِمّا يضاعف من أعباء السياسيين في الاحتفاظ بشعوبهم مسالمة وهادئة.

المشكلة أنه لم تنجح الدول ولا المنظَّمات الدولية في بلورة قوانين إعلامية، أووضع قيود على الخبر الصحفي، والبرامج الحوارية المشاكسة، فشركات البث الإعلامي للمعلومات، خاصةً الفضائيات مثل الـ«CNN»، وقناة «الجزيرة»، وقناة «العربية» والمواقع الإلكترونية («ويكيليكس» مثلًا) اكتسبت بُعدًا قانونيًّا أهّلها للعب دور حيويّ في الوعي والإدراك الشعبي والتأثير على سير السياسات المحلية والدولية.

لم يعُد إذًا من السهل إدارة وتوجيه وتمرير المعلومات والأفكار بشكل إراديّ ومركزيّ كما كان سابقًا، باختصار لم تعُد المعلومة تحت سلطة الدولة تحتكر منها ما تريد وتفصح عما تريد. «إنّ التهديد الأساسي لاستقرار مجتمع تقليديّ لا يأتي من غزو تقوم به جيوش أجنبية، بل من غزو الأفكار الأجنبية. تستطيع الكلمة المطبوعة أو الشفهية أن تتحرك بسرعة أكبر، وتوغل في العمق أكثر من الفيالق والدبابات. إن استقرار الدول التقليدية معرض للخطر من الداخل أكثر مِمّا هو معرض من الخارج»[1].

في ظل هذه الثورة الإعلامية تبدلت ملامح الخصوم ووسائل الصراع لديهم. لم يعُد أعداء الدولة هم من ينازلونها في مسارح القتال فقط أو الميادين الاقتصادية، وإنما أصبح هناك خصوم جدد ولاعبون جدد في الميادين الإعلامية والفكرية والثقافية وفي ما يسمى حاليًّا بالصراع في

(1) صموئيل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية عبود، الطبعة الثانية (بيروت: دار الساقي، 2015) ص 141.

«المجال المعلوماتي»، مِمّا يوجب على الدول الاستعداد والمران وإعداد الأدوات الفكرية الملائمة لمقارعته.

لذلك أقول ولا أبالغ بأن الطريق صار مفتوحًا لأن تكون العقول هي أدوات الصراع الأقوى حيث الأفكار حلّت محلّ النيران، والشاشات والأوراق حلّت محلّ مسارح العمليات، والمفكرون وأصحاب المشروعات الثقافية والسياسية سحبوا البساط من تحت جنرالات الحرب الذين كانوا بمثابة الأساطير، ولهذا فإن الكلمة والفكرة والإيماءة أصبحت مجتمعةً تُجسّد معنى يمكن أن يقود مجتمعًا للانتحار، كما أنه قد يأخذه للمجد والترقي. باختصار، هناك ما هو أخطر من الجيوش وهو «الفكر».

يقول برتراند راسل (Bertrand Russell) في كتابه «لماذا يقاتل الرجل؟» (why man fight?) إن البشر يخافون من الفكر أكثر من أي شيء آخر على الأرض، أكثر من الدمار، بل أكثر من الموت ذاته، فالفكر مقوّض ثوريّ، هدّام ومخيف. إنه عديم الشفقة بالامتيازات، والمؤسّسات التي وطدها الزمن، والعادات المريحة. الفكر فوضويّ خارج على القانون، غير مكترث للسُّلْطة، وغير عابئ بحكمة العصور المجربة. إنه يسير في كبرياء، غير مكترث للإنسان والأوطان وكأنه سيد الكون (تعالى الله). الفكر عظيم وسريع وحُرّ. وهو نور العالم، ومجد الإنسان الأعظم[1].

وفي الحقيقة لا يمكن إلا الاعتراف بأن الإعلام بكل أنواعه، منذ بداية القرن الجديد، صعّد من حضوره وتأثيره وسطوته، عبر الصور، وبرامج الحوارات السياسية والاجتماعية والثقافية، والبروباغندا المباشرة وغير المباشرة. هذا الانفجار الفضائي والمعلوماتي عظم من دور وأهمية الأفكار في صناعة وبلورة الرأي العام، وأسهم، دون أن نشعر أحيانًا، في زيادة الانقسامات، والاستقطابات، وارتفاع مستوى العنف حتى بين الأفراد،

(1) جون هرمان راندال، تكوين العقل الحديث، ترجمة جورج طعمة، الجزء الثاني (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013) ص 421-422 (بتصرُّف).

والأحزاب، والإثنيات، والدول، وبين الشعوب وقادتهم، وبين السياسيين أنفسهم، وأيقظ الصراع بين الآيديولوجيات العالمية. وكانت أهم هذه الصراعات هي التي انطلقت من واشنطن والتي اتخذت من حوادث الحادي عشر من سبتمبر ذريعة لتشن حربًا لا هوادة فيها ضدّ المسلمين تحت دعاية «لماذا يكرهوننا؟».

من جانب آخر، هذه السيولة المعلوماتية صعّدت من تأثير ودور الفاعلين من غير الدول من خلال إبراز وجهات نظرهم ودعاواهم ومتطلباتهم الشرعية وغير الشرعية والتي قد تصل أحيانًا إلى ابتزاز بعض الدول مثل التنظيمات غير الحكومية الفاعلة في العَلاقات الدولية، والتي أضحت تشكل ضغطًا على سياسات الدول، كمنظَّمات حقوق الإنسان أو الصليب الأحمر أو «أطباء بلا حدود»، وذلك بسبب قدرة تأثيرها على الرأي العام العالمي والمحليّ، كما فعلته ضدّ المملكة العربية السعودية خلال عاصفة الحزم. ولذلك فمن الضروري أن نبقي على الحوار مفتوحًا معهم، لكن بعد ترتيب الحجج القانونية، والترشيح الانتقائي للقائمين على الإقناع والتأثير والاتصال مع هذه الأطراف.

والسؤال إذًا: بما أن الإعلام والاتصال اكتسى بُعدًا قانونيًّا، ولم يعُد سهلًا حجب برامجه، ومواقعه، وحواراته، فكيف يمكن استثماره لتعزيز الروابط بين كيانات ومركبات الدولة الواحدة؟

الجواب، وبما أن الطرح الإعلامي أصبح مفروضًا علينا ولا يمكن تفاديه، فلا حيلة إلا بتوجيهه لتنفيذ أجندتنا الوطنية بقدر ما نستطيع. بمعنى أن الدولة يجب أن تعدّ قنوات اتصالها ومواطنيها والنخب الوطنية على الحوار الهادف البنّاء الذي يعود بالسعادة والربح على الوطن. فمثلًا، من المفيد أن تبقى الحوارات والسجالات المفتوحة والمغلقة بين الأفكار والتيّارات المختلفة متاحة، وأن يقوم اتصال وتواصل بين المثقف والسُّلْطة، وبين السُّلْطة والمجتمع، وبين السلطات نفسها، وبين تيّارات المجتمع ذاته.

هذا الحوار الوطني سيسمح لنا بالتعرف على نقاط الافتراق والالتقاء، إما للوصول إلى توافق بشأنها وإما على الأقل لإزالة الغموض حولها بالتعرف على مواقف كل طرف.

بالتأكيد من الصعوبة تجنّب الآثار الجانبية لهذا الحوار الإستراتيجي، وحماية بعض الأطراف من الخروج عن قواعد اللعبة، وإبقاؤهم في المناخ الصحّي الآمن. لكن وجود تبعات سيئة للحوار ليست مدعاة لرفض الحوار من الأساس، وذلك لغلبة جانب الإيجابيات على جانب السلبيات، بشرط أن يكون هناك تأهيل عالٍ للمحاورين ولجميع المؤسّسات الوطنية المعنية بالعَلاقات العامَّة والاتصالات الإستراتيجية، والدولية، والاجتماعية، والإعلامية.

تكرّس الدول المهتمة بتطوير ما يسمى بالقوَّة المرنة ميزانيات ضخمة لتطوير هذه القوَّة واستثمارها للتأثير في سلوك وقناعات الخصم، فعلى سبيل المثال كلفت الحرب المعلوماتية بين إيران وأمريكا الدولتين مبالغ ضخمة، إذ خصص الكونغرس عام 2010 مبلغ 45 مليون دولار للدعاية الموجهة ضدّ النظام في إيران من أجل الإطاحة به والإتيان بنظام علمانيّ مكانه.

إيران من جانبها ردّت على الخطوة الأمريكية بتخصيص مبلغ 20 مليون دولار لمواجهة الخطة الأمريكية ومن أجل ما تقول إنه فضح المؤامرات الأمريكية ضدّ شعوب المنطقة والدعم الأمريكي المستمر لإسرائيل! لكن في ظل التوافق الغربي الإيراني في عهد الرئيس أوباما التأم شمل الدعايتين الغربية والإيرانية لعدوّ جديد قيّمه البعض بأنه العالم السنّي! لكن منذ وصول الرئيس ترامب إلى السُّلْطة في البيت الأبيض في بدايات عام 2017 عادت الحرب الإعلامية بين البلدين من جديد. فهل سيبدأ البلدان من جديد في إعادة تنظيم وبرمجة الحملات الإعلامية ضدّ بعضهما؟

5- أزمات وتشوّهات في النظام الاقتصادي-الاجتماعي

العولمة وإن كانت أحدثت خللًا في البنى الثقافية والإعلامية لكثير من الدول، إلا أنه يبقى التأثير الاقتصادي هو الأبرز للعولمة، لأن الاقتصاد هو حاجة مشتركة بين بني الإنسانية ولا غنى عن أي دولة من أن تفتح أبواب أسواقها أمام العالم إما لاستيراد سلع لا تملكها، وإما لتصدير سلع لديها فائض منها. ومِن ثَمّ يصبح من الضروري أن يكون هناك اتفاقيات دولية وأنظمة تجارية ومالية تنظم حركة السلع والبضائع وعمل الشركات الكبرى. وبما أن هذه الأنظمة تصبّ غالبًا في صالح الدول التجارية الكبرى التي تسهم بجزء كبير في التجارة الدولية البينية، فقد تأثرت الدول المستوردة والفقيرة والتي لا يوجد لديها بنية تحتية صناعية وتجارية. لذلك فقد عززت العولمة الاقتصادية من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية؛ هناك مناطق كاملة لا تزال على هامش النموّ العالمي لأنها لم تستفِد من مكتسبات العولمة أو لا تملك الإمكانات الفنية والتنموية لتساير تفاعلات العولمة وتندمج معها.

ومِن ثَمّ فإن العولمة لم تحقق ما كانت تروّج له من تعاظم الثروة العالمية وضبط الاقتصاد الدولي ومساعدة الدول النامية والفقيرة. فهي وحتى الآن لم تنجح في ردم الهوَّة بين الفقراء والأغنياء وإنما زادت هذه الهوَّة لتختفي معها الطبقة الوسطى التي تعلب دورًا مهمًا في تثبيت وتعزيز الأمن الاجتماعي، مِمّا يضفي على الدولة والعالم عبئًا أمنيًّا جديدًا لم تكُن متهيئة له في الأصل.

ليس هناك من الدول النامية التي استفادت من مكتسبات العولمة إلا دول معدودة كالصين وتركيا وجنوب إفريقيا والبرازيل... السبب أن هذه الدول فهمت أولًا نظام العولمة الحالي واستشرفت مستقبله ومِن ثَمّ جهزت مبكرًا من الأدوات المناسبة التنظيمية والبشرية والبنى التحتية ما يكفي للاستفادة من إيجابيات العولمة ولتفادي المشكلات التي قد تسبّبها. لذلك

نجحت هذه الدول في تطوير وتوسيع الطبقة الوسطى، وزيادة معدّلات النمو، وارتفاع وتيرة التصنيع والتصدير، في حين أغلب الدول العربية أخفقت في الإبقاء على الطبقة الوسطى وتركت جزءًا كبيرًا منها يهبط للطبقة الفقيرة! وأصيبت بانتكاسات مالية كبيرة كانهيار أسواق الأسهم، وتضخم ماليّ كبير، وتراجع الاقتصاد، واختفاء كثير من الشركات الوسطى والصغيرة، وتراجع الدخل الوطني.

العولمة كذلك فتحت آفاقًا جديدة للتلاعب بأنظمة الدول الصغيرة المالية والاقتصادية والتجارية، مِمّا جعل من الشركات متعدّدة الجنسيات أو الاستشارية العالمية، خاصةً الأمريكية، وصية على بعض مشروعات التحوّل الاقتصادي في هذه الدول، وهو ما تسبب في فشل بعض الدول التي فتحت المجال لهذه الشركات، والبعض ينتظر الفشل!

ولذلك بدأنا نلحظ أن من النتائج السلبية للعولمة إنشاء لوبيات مالية وتجارية متعدّدة الجنسيات تخترق الحدود الوطنية وتغري كبار المسؤولين بأرباح هائلة من أجل السماح لها بوضع أنظمة داخل الدولة لا تخدم في جزء كبير منها إلا المستثمر الخارجي.

إن المحلل لحال كثير من الدول التي لعبت الشركات الاستشارية الخارجية دورًا مهمًّا في إعادة تنظيم اقتصادها ومشروعاتها التحولية الوطنية، يلحظ أنه يجري حاليًّا في هذه الدول الانتقال من التنافس الاقتصادي المشروع إلى حروب اقتصادية مباشرة تطبق فيها كل أساليب الكسب الشريرة كالغش والاحتيال والرشوة والاختلاسات والفساد الحكومي وغسل الأموال عن طريق عصابات المافيا وزعماء النصب والاحتيال من مضاربين وسماسرة وعقاريين... من أجل الحصول على مكاسب اقتصادية سريعة على حساب الآخرين، وخصوصًا الطبقات الفقيرة والجاهلة.

وهذا أفرز لنا أثرياء جددًا لم يكُن لهم تاريخ تجاريّ أو أنهم قادمون من

عائلات تجارية ميسورة هؤلاء أصبحوا أصحاب مليارات باستغلالهم هذه التشوّهات الاقتصادية والثغرات المالية وضعف الهياكل الاقتصادية لبعض الدول وسط غياب للتشريعات الضابطة، وفي نفس الوقت غادرت الكثرة الاجتماعية الطبقة الوسطى لتلتحق بالقاع الفقير نسبيًّا، وقلّ منها من استثمر المرحلة وقفز للأغنياء جدًّا. وجود طبقة فقيرة وأخرى غنية في ظل غياب الطبقة الوسطى التي تشكل الرابط الاجتماعي والنفسي بين الطبقتين هو ما يؤدي إلى بروز ظواهر سيئة كالحسد والكبر والمؤامرة، وهو عادة ما قد يؤدي بالمجتمع إلى التطاحن والانفجار.

ثانيًا: تحدِّي الإرهاب وتبعات الحرب عليه

الخطر الثاني الرئيسي من وجهة نظري بعد الأضرار التي سببتها العولمة يكمن في بروز وانتشار ظاهرة الإرهاب. الإرهاب طارد الإنسانية والمجتمعات المتحضرة على مدى العصور والأزمان، وسوف يستمر في الصراع مع التنوير والتحديث ما لم نعمل على تطوير إجماع عالميّ للقضاء عليه. واليوم يُعَدّ الإرهاب أوسع الظواهر انتشارًا في العالم اليوم، وليس هناك على ما يبدو حلول قاطعة للنجاة من هواجسه. والإرهاب ليس ظاهرة إسلامية كما يروّج لها بعض متعصبي الغرب، بل هي قديمة قِدَم الصراع والحرب، سواء كان إنتاجًا وطنيًّا أو عابرًا للقومية. وقد عاش الغرب وبعض دول الشرق ودول أمريكا اللاتينية الإرهاب خلال الصراعات الدينية والقومية والثورات التي طحنتهم قرونًا.

1- الإرهاب سلوك بشريّ قديم ومنشؤه ليس الإسلام

الإرهاب ليس ظاهرة جديدة، فهو موجود بأيّ شكل من الأشكال قبل ألفَي سنة على أقل تقدير، كما يقول بذلك السفير الدكتور علي عواض عسيري في مؤلَّفه الرائع «مكافحة الإرهاب ودور المملكة العربية السعودية في الحرب عليه»، الذي أشار فيه إلى أن جذور الإرهاب وأصوله «تعود إلى (السيكاري)، وهي جماعة يهودية متزمّتة نشطت في أثناء الاحتلال الروماني

للشرق الأوسط في القرن الأول الميلادي (السيكا)، يعني الخنجر الصغير الذي كان يقتل به اليهود المتطرفون من يرتدّ عن الديانة اليهودية، وينفذ بهم حكم الإعدام من خلاله، من أجل إرسال رسائل لليهود حتى لا يتم التعاون معهم. وهو أسلوب تكتيكيّ استخدمته الأجيال الجديدة من الإرهابيين»[1].

تبلورت كلمة «إرهاب» ونتجت كما يقول السفير علي عواض عسيري عن «ممارسة محدّدة لجأت إليها الدول الأوروبية في أواخر القرن الثامن عشر، واستهدفت عن سابق قصد وتصميم ترهيب المواطنين، ومنع الفوضى، والحفاظ على النظام. وبأسلوب أكثر تحديدًا، دخل التعبير لائحة مفردات المعجم في أثناء الثورة الفَرنسية، إذ استُخلص من حكم اليعاقبة بقيادة مكسيمليان روبسبير في ما عرف باسم (حكم الإرهاب) سنة 1793-1794»[2]. لكن مع مرور الزمن ارتبط الإرهاب جوهريًّا بالأنشطة المسلَّحة للجماعات والمنظَّمات الخاصَّة. وعلى هذا الافتراض سارت أغلب الدول في تعريف الإرهاب مع إغفال متعمّد أحيانًا «لإرهاب الدولة» كالذي تمارسه إسرائيل ضدّ الفلسطينيين.

من حيث التعريف نجد أن مسألة إيجاد تعريف نظريّ واحد للإرهاب قد مثّل هاجسًا شغل العقل البشريّ على مدى عقود من السنين، ولم يوجد تعريف شامل! وقد اختلفت التعريفات الرسمية وتعريفات المنظَّمات الدولية، وتعريفات الأكاديميين، وحتى تلك التي قدمتها الأمم المتّحدة. لكنْ هناك تعريف قد أميل إليه للأكاديمي أليكس بي، وهو «أسلوب لبث الشعور بالقلق بواسطة تكرار العمل العنيف، يستخدمه فرد أو جماعة، أو عناصر تابعة لدولة خفية (أو شبه خفية)، لأسباب جنائية أو سياسية خاصَّة، إذ لا تكون الأهداف المباشرة هي الأهداف الرئيسية.. ويتم اختيار الضحايا

(1) علي بن سعيد عواض عسيري، دور المملكة العربية السعودية في الحرب على الإرهاب، ترجمة مركز ابن العماد للترجمة والتعريب (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010) ص 41.
(2) المرجع السابق، ص 17.

أحيانًا عشوائيًّا وأحيانًا عمدًا.. وقد يكون من الأساليب الإرهابية الإكراه والدعاية وبث الرسائل»[1].

هناك ربما من الأجيال الجديدة، خاصةً الغربية، مَن نشأ على أن الإرهاب والإسلام وجهان لعملة واحدة. هذا الاعتقاد الخاطئ سببه شحن الإعلام الدولي الرسمي وغير الرسمي لعقول ووجدان الجماهير بحوادث وحوارات فضائية تضع الدين الإسلامي في دائرة الشك بأنه هو مصدّر الفكر المتشدد والمتطرف والمفجر.

لكن في الواقع، خلال العصر الحديث وحده، شاهدنا حوادث كثيرة لم يكُن الإسلام طرفًا فيها. أسوأ عمل إرهابيّ قبل 11 سبتمبر كان الذي ارتكبه تيموثي ماكفي، وهو متعصب مُعادٍ للحكومة الأمريكية من نبت أو منشأ محلِّيّ خالص، وبالمثل فإن طائفة أوم شينريكيو، التي أطلقت غاز السارين في مترو أنفاق طوكيو عام 1995 لا عَلاقة لها بالإسلام. وفي ثمانينيات القرن العشرين فجّر المتطرّفون السيخ طائرة إيرانديا فقتلوا 300 شخص. وفي القرن العشرين قتل هتلر وستالين (وشارون) أعدادًا كبيرة من البشر... إرهاب الجيش الجمهوريّ الأيرلندي، ومنظَّمة إيتا، وهي الجناح العسكري لحركة الباسك الانفصالية في إسبانيا في سبعينيات القرن العشرين، والألوية الحمراء في إيطاليا[2].

ومِن ثَمّ فالدين وحده لم يكُن المبرّر الوحيد للإرهاب، فمنذ بدايات القرن العشرين وحتى ثمانينياته تزيّا الإرهاب برداء الاشتراكية، والثورية، ومناهضة الاستعمار، والإثنيّ-القومي، والإرهاب اليميني واليساري، والفاشي، والسيخي... ففي إسرائيل مثلًا يتحمل أتباع الحاخام مئير كاهانا مسؤولية القيام بالأعمال الإرهابية المسماة «العدالة الساهرة» ضدّ

(1) Alex Schmid, political terrorism (new jersey: Transaction,1988), p28.

(2) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة، ترجمة د.محمد البجيرمي، الطبعة الثانية (الرياض: العبيكان للنشر، 2012) ص50.

الفلسطينيين في الضفة الغربية في مواقع كالحرم الإبراهيمي، الذي أدّى إلى مقتل ثلاثين من المصلين.

يمكن في النهاية الحكم بأنَّ الإرهاب لم ينتهِ من أن يكون تحديًا مَّا في المستقبل. مثلًا في المستقبَل. «داعش» قد يكون اندحر في العراق، لكن فكره لا يزال باقيًا. كذلك لا يزال من الدول والجماعات من يحقّق مصالحه من خلال العمل على إبقاء الفكر الإرهابي قائمًا.

2- انعكاسات تنصيب الغرب للأصولية الإسلامية عدوًّا

كذلك من الأسباب أن الولايات المتّحدة وحلفاءها أرادوا أن يستعجلوا ثمار العولمة لزيادة هيمنة الفكر السياسي والاجتماعي الغربي والآيديولوجيا الرأسمالية، التي ترى نفسها أنها «حكومة العالم»، على نزعات التمرّد عن هذه الهيمنة. قررت الولايات المتّحدة وبحجج حوادث الحادي عشر من سبتمبر أن تبدأ بالآيديولوجيات الإسلامية الناشئة خارج الفلك الغربي والتي كانت أفغانستان تمثلها لوجود «حكومة إسلامية» بقيت لفترة طويلة عصية على الاندماج في النظام الدولي الجديد، وتأوي تنظيم القاعدة المُعادي للولايات المتّحدة الأمريكية.

وقد ظهرت كذلك المملكة العربية السعودية في الخطاب الرسمي وغير الرسمي كدولة «دينية» يجب إخضاعها للمشروع الإستراتيجي الأمريكي الجديد، أو ما يسمى مشروع «أمريكا القرن الحادي والعشرين». لكن حكمة المملكة وإدارتها لهذه العاصفة، إضافة إلى توقّف المشروع الأمريكي وانهياره في العراق، صعّب استكمال الطريق للمشروع الأمريكي الذي كان يدعوله المحافظون الجدد في البيت الأبيض في عهد الرئيس بوش الابن.

على كل حال، قرر تيّار المحافظين الجدد بدعم شديد من اللوبي الصهيوني الانتقال من استخدام القوَّة المرنة إلى القوَّة الصلبة. ولذلك توالت الحملة الأمريكية على العالم الإسلامي والعربي بدءًا من الغزو الأمريكي لأفغانستان ثم العراق ثم مساعي تفتيت العالم العربي عبر الثورات

العربية، في ما عرف بمشروع وزيرة الخارجية الأمريكية في العهد البوشي كونداليزا رايس «الفوضى الخلاقة» وما ترتب عليه من بروز الدول الفاشلة والدول الطائفية.

كل ما سبق كان في رأيي من العوامل الكبرى والأساسية في ظهور الفئة الضالة. بالطبع هناك من استغلّ الحرب على الإرهاب كي ينصّب الأصولية الإسلامية كعدوّ له، وهو ما استفزّ بعضًا منهم للقيام بردود أفعال ضدّ أمريكا وحلفائها كالمقاومة العراقية أو الأفغانية وبعض التفجيرات في أماكن أخرى، إلا أنّه أحيانًا لا يُفرّق بين إن كانت هذه التفجيرات هي من صنع أولئك أنفسهم أو من صنع أطراف أخرى لها مصلحة في تأجيج الصراع وتصفية الحسابات.

هذه الفوضى المصنوعة أفرزت مزيدًا من الإرهاب وأيقظت الطائفية بين طائفتين، سنّية وشيعية، تعايشت مئات السنين دون أزمات كبرى. تحقق الحلم السعيد لوزيرة الخارجية الأمريكية في عهد جورج بوش/ كونداليزا رايس بأن الشرق الأوسط لا يمكن تفكيكه وتركيبه من جديد إلا عبر مشروع «الفوضى الخلاقة» حسب رأيها. كانت الوسيلة هي تنشيط اللاعبين من غير الدول لإثارة الفوضى بعد أن صمدت الدول القطرية أمام الصياغة الرسمية الجديدة للشرق الأوسط.

ولذلك فلم يحاول الغرب برئاسة أمريكا وروسيا رأب هذا الصدع الطائفي، بل كانت كل محاولاتهم كمن يصبّ الزيت على النار. لذلك فمن أهمّ التحدّيات التي قد تؤثر على الأمن الوطني والجماعي الخليجي، تحدّي الطائفية السياسية والإرهاب الذي يعصف بدول الجوار، والذي أصبح كحبل من مسَد يلتف حول عنق دول المجلس، مِمّا يستلزم قوَّة طرد مركزية خليجية تفتِّت هذا المركَّب الطائفيّ الإرهابيّ، أو على الأقل تبقيه بعيدًا عنها ريثما تستجمع قواها وتعيد تأهيل أدواتها.

الفكرة الأساسية التي يجب أن ننطلق منها هي أن الإرهاب والطائفية

بأنواعها، على الرغم من توغّلها في البلدان العربية، لا تزال في فترة حضانة في دول المجلس على الرغم من ظهوره الموسمي من وقت لآخر، إلا أن ما يجب الاعتراف به أن جسور الطائفية قد مُدَّت بالفعل.

كذلك فالطائفية والإرهاب توأمان شرّيران متداخلان لا يمكن معالجة الأول دون ترك الآخر، فهما يشكِّلان طيفًا متداخلًا في السبب والنتيجة.

الإرهاب إذًا وصل إلى عالمنا الإسلامي متأخرًا بعدما أيقظته «الغزوات الأمريكية».. «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها». يقول جوزيف ناي: «ليس الإرهاب جديدًا، ولا عدوًّا وحيدًا، بل هو طريقة للنزاع موجودة منذ زمن طويل. فقد كان عنصرًا ثابتًا، ليس فقط في الشرق الأوسط، بل في إيرلندا الشمالية، وإسبانيا، وجنوب إفريقيا.. ولم تكُن أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلا تصعيدًا حادًّا ومفاجئًا لظاهرةٍ عمرُها عمر الزمن»[1]. وكأن جوزيف ناي يؤكد أن الإرهاب ليس له دين ولا ثقافة ولا وطن، فالمملكة العربية السعودية لم تعرف الإرهاب بشكله الحالي إلا بعد حوادث سبتمبر بسبب ما يدّعيه بعض المتطرفين من «وقوف المملكة مع الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب».

يمكن الاستنتاج بأن البداية الفعلية للإرهاب من قبل بعض الأفراد المنتمين إلى دول العالم الإسلامي نتجت بعد الحرب الأمريكية في أفغانستان والعراق وما سبقها من استفزازات من إسرائيل تجاه الفلسطينيين، ومعارضة لبعض اتفاقيات السلام مع إسرائيل والتعاون مع الغرب بشكل عام. تعاظم الإرهاب ولبس ثوبًا أكثر تنظيمًا وتصريحًا وعسكرة خلال الثورات العربية المدعومة غربيًّا، وما أسفر عنه من تفكك لبعض الدول العربية وانهيار للسُّلْطة السياسية وقوَّة الدولة. بعد ذلك تزايدت ظاهرة الإرهاب وسهّلت العولمة للمتطرفين عبور الحدود والاتصال في ما بينهم وتسهيل التحويلات المالية في ما بين حساباتهم لتمويل نشاطاتهم، وعمل

(1) المرجع السابق، ص 51.

البروباغندا لأوهامهم ونشر أفكارهم بين الشباب الجائعين للمغامرات والشهرة والحالمين بعودة الماضي، ومنهم المحرومون من فرص الحياة الكريمة، والتعليم، والعمل...!

3- تحدّي الفكر الضال والإرهابيّ

تحدّي الفكر الضال التكفيريّ زاد بعد الحرب الدولية على الإرهاب (11 سبتمبر 2001)، وكان أحد انعكاساتها المباشرة. وأصبح هناك منظّرون لذلك الفكر وقادة وملهمون لديهم قدرات إقناع وتأثير عالية من خلال إحالة النشء إلى الصور الذهنية للعزة والكرامة التي رافقت بعض محطات التاريخ الإسلامي، مستندين إلى تأويلات خاطئة لنصوص من القرآن والحديث النبوي، حتى أصبح هؤلاء القادة لا يمثلون فقط سلطة روحية وإنما أيضًا دنيوية يسيّرون فيها عقول بعض الأفراد كيفما يشاؤون حتى ولو إلى طريق الموت والتفجير. يقول جون ستيورات: «الدين أصبح محكومًا بطموح رجال الدين للسيطرة على جميع جوانب السلوك الإنساني من خلال قوَّة الرأي والالتزام المتشدد بالأحكام الدينية. وجعْل الأفراد يقبلون ما يراه بعض رجال الدين أنه العقيدة بصورة وراثية ورتيبة وخاملة، سلبية وليست إيجابية وقابلة للنقد أو الاستفسار والمراجعة وإعمال العقل... وكأن العقيدة خارج العقل.. ما يدخل الأتباع في تنويم مغناطيسيّ عميق يسهل تنفيذ كل ما يريد أن يقوم به سيد الطائفة أو أمير الجماعة»[1].

هل هناك ارتباط بين السلفية والفئة الضالة؟

درج كثير من الدول ووسائل الإعلام على إلصاق الإرهاب بالسلفية وكأنها خرجت من معطفها. والمستشرقون الغربيون وإيران وغيرهم ممن ألِفَ هذه التسمية يدركون بأن المقصد هو إلصاق تهمة الإرهاب بالمملكة العربية السعودية ومحاولة ابتزازها وتبرير جانبها من خلال تقديم الدعم غير

(1) جون ستيورات ميل، عن الحرية، ترجمة عبد الله أمين غيث (عمان: الأهلية، 2013)، ص104 (بتصرُّف).

المشروط لما يسمى بالحرب العالمية ضدّ الإرهاب. لكن حقيقة الأمر أن المملكة لم تشجع يومًا ما هذه الفئة الضالة إذا استثنينا إسهام المملكة الشرعي وضمن المظلة الدولية؛ فالمملكة العربية السعودية تتبنى المذهب السنّي منذ تحالف الإمام الأمير محمد بن سعود والشيخ المجدد محمد بن عبد الوهاب (1703-1791) وحتى اليوم. والسلفية تعني العودة إلى المقاصد الصحيحة للإسلام كما طبّقها السلف الصالح، والتي لا تخرج كثيرًا في طبيعتها الأصلية عن مُهِمَّة بناء العقل الأخلاقي والقيمي وتصفية العقيدة من البدع والخرافات، وتفادي النصيحة الجهرية لوَلِيّ الأمر، وحتى بشهادة بعض عقلاء الغرب «معظم السلفيين مسالمون وينبذون العنف ولا يهتمون بالسياسة ويقتصر جهدهم على التأصيل في العلم الشرعيّ وتربية الأتباع على العقيدة والتوحيد والفقه الشرعيّ»[1].

وهكذا بقي هذا العَقد (السياسي-الديني) فاعلًا في السعودية حتى اليوم، بحيث تتولى الدولة ممثلة بالأسرة الحاكمة أمور السياسة وتتولى المؤسّسة الدينية الرسمية بناء العقل التشريعي والقيمي. وقد نجحت المملكة ومعها القوَّة الدينية الرسمية في القضاء على أيّ اختراقات أو تحوير لهذا التحالف التعاقديّ التاريخي عن مساره الأصلي بالعنف، كحادثة الحرم المكّي في 20 نوفمبر 1979، والتي تزعمها جهيمان العتيبي في محاولة فاشلة لقلب نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، أو الحراك الصحوي الذي تلاه والذي أحدث ربكة في المشهد الإقليمي على مستواه الفكري والسياسي. وهكذا بقيت المملكة تحافظ على هُوِيّتها الإسلامية وعقدها الاجتماعي ونشر الدعوة الإسلامية ووحدة المسلمين وقيم التسامح وبناء العقل الأخلاقي بالطرق السلمية ومحاربة الأفكار الدخيلة، وهو ما منع الأفكار القومية اليسارية والشيوعية من أن تمتدّ إلى منطقة الخليج العربي. ولكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر بغضّ النظر عن الغموض الذي أحاط بهُوِية

(1) http://cutt.us/p05b5

من يقف وراءها شكّلت مفترق طرق أمام هذا النشاط السلميّ الإسلامي، وكانت هذه الحوادث ذريعة لحملات سياسية وإعلامية أسهمت في ضعف تأثير الآيديولوجيا على بوصلة السياسة الخارجية السعودية التي تحوّلت بدورها إلى براغماتية صِرْفة انثناءً أمام العاصفة.

في حقيقة الأمر، وما يشهد به تاريخ الأمّة الإسلامية، وحتى نكون منصفين، فإن «السلفية» كما يطلق عليها الشيخ ناصر الدين الألباني، أو ما يطلق عليه بعض العلماء، خاصةً في المملكة، «أهل السُّنَّة والجماعة»، مفهوم إسلاميّ سُنّي وسطيّ يتميز بمرجعيته الصحيحة للكتاب والسُّنَّة وأقوال السلف الصالح، وتنتمي إليه كل المذاهب الفقهية الأربعة، ويتميز بحضوره الأكثر في مكة والمدينة. ومنهج أهل السُّنَّة والجماعة يُعَدّ المدرسة الأولى في التاريخ الإسلامي، والتي عُدّت وما زالت عبر التاريخ الإسلامي المعيار الفقهي الذي بناءً عليه يقيس العلماء - الذين بلغوا درجة الاجتهاد - صِحّة أو بدعة العبادات، والأعمال والأقوال والأفكار الدينية ومناهج الفكر الإسلامي.

المملكة العربية السعودية ومنذ توحيدها تبنّت المنهج السلفي، ولا أحد ينكر ذلك، وأصبح منهج أهل السُّنَّة والجماعة منهجًا ومدرسة للفتوى في المملكة. ومنذ ذلك التاريخ وهذا المنهج يعيش حالة سلم ووفاق وتعايش مع ذاته ومع غيره من التيّارات والأحزاب وحتى الأديان الأخرى. ولم يُعرف عن هذا المنهج تبنّي الثورة أو العنف وإنما الدعوة إلى الله بالكلمة وبالنصح والحوار بالحسنى، بل وقف المنهج السلفيّ ضدّ الخارجين عن اللحمة الوطنية أو الأنظمة السياسية ومعارضًا لكلِّ مَن يريد فرض شرعية جديدة غير الشرعية السياسية القائمة في الدول العربية والإسلامية. والأمثلة على معارضة السلفية للخروج على ولي الأمر كثيرة، فهم مثلًا وقفوا ضدّ ما يُسَمَّى بـ«الإخوان» خلال حكم الملك عبد العزيز، ومرورًا بمعارضة السلفية لـ«حركة جهيمان»، ووصولًا إلى الاعتراض على تنظيم ومنهج الإخوان،

وعارضوا جميع أشكال الإرهاب.

هذا التعايش السياسي الديني الاجتماعي في المملكة بين السلفية والسياسة شكّل عقدًا اجتماعيًّا متينًا خلال الدولة السعودية الثالثة. وأبرز المملكة كقوة حديثة لم يؤثر عليها تمسكها بالقيم الإسلامية أن تكون دولة حديثة نامية ومستقرة ومنفتحة على الشرق والغرب. ولذلك دأبت قوى خارجية على تفكيك هذا النسيج المتآلف إمّا حسدًا من عند أنفسهم، وإمّا طمعًا في «أن تتعفّن روما من الداخل» حتى يسهل لهم التسلل لموارد المملكة الثمينة، أولمراكزها الإسلامية وزعامتها الروحية، أولإبعاد الإسلام السنّي من أن يكون مرجعية للأجيال المسلمة القادمة.

لذلك من أهمّ أدوات القوى الخارجية لتفكيك المركَّب الإسلامي للمملكة العربية السعودية ولتشويه صورتها الذهنية الخارجية، ولإضعاف قوة نفوذها، قولهم أن «المملكة دولة دينية سلفية تصدر الإرهاب»، وأنها تتبنى الفكر الضال وتُلصقه بالسلفيَّة. حول هذا النعت قامت حملات إعلامية وفكرية من هؤلاء الأعداء تلصق بالمملكة كل أنواع التهم زورًا وبهتانًا. لهذا سيكون تركيزنا في الفصل الرابع على بناء صورة ذهنية جديدة للمملكة تنزع عنها كابوس الاتهام بالتشدُّد والتطرُّف.

لكن لو ركزنا على تحليل حالة الفكر الضال والتكفير لوجدنا أن هناك العديد من الأسباب التي صنعت وأفرزت الفئات الضالة عمومًا، كحالات الإحباط الاجتماعي في كثير من دول العالم العربي والإسلامي، وضعف تأثير المرجعيات الدينية المعتدلة، ولكن تبقى الأسباب الأساسية كما ذكرنا سابقًا في الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001 واحتلال العراق عام 2003 والسياسة الطائفية للميليشيات المسلَّحة في العراق المدعومة من إيران.

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ضرب الإرهاب السعودية بقوة كرد فعل لانضمامها إلى التحالف ضدّ الإرهاب ولأسباب تتعلق بنشوة المزاج الإرهابيّ واستثمار ما يعُدّه منظِّرو الفئة الضالة نجاح الغزوة الأولى على

أمريكا. لكن السعودية نجحت في محاصرة الأنشطة الإرهابية على أراضيها خلال السنوات الماضية، من خلال الحلول الأمنية والفكرية والاقتصادية، وما تعلّمه المخططون الأمنيون من هذه التجربة من إعداد لاستراتيجيات أمنية وقائية أسهمت في إحباط عديد من المخططات قبل تنفيذها.

ورغم نجاح المملكة وبعض الدول العربية في احتواء وردع الإرهاب الداخلي، فإن المخاوف تكمن في إمكانية تمدّد عمل وفكر الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق واليمن إلى المملكة في ظل وجود أعداد لا يستهان بها من دول الخليج ضمن هذه التنظيمات، وخصوصًا ضمن مجالس الشورى والقيادة، وإن كان كثير منهم لقوا حتفهم بعد أن وظّفوا وأدّوا الدور المحدّد لهم من قبل المسيرين السرّيين! وتزداد المخاوف في ضوء ما نشره التنظيم لخريطة ما سماها «دولة الخلافة الإسلامية في الشام والعراق»، والتي تظهر فيها دولة الكويت باعتبارها جزءًا من دولة الخلافة. ومن محاسن الصدف أن بعض تنظيمات الحشد الشعبي في العراق، المُسنَدة من إيران، تنشر نفس الخريطة!

ويبدو أنه كإجراء استباقيّ للحدّ من انتقال عدوى فكر وممارسة هذه التنظيمات إلى الداخل السعودي، فقد أعلنت وزارة الداخلية السعودية في بيان لها في 7 مارس 2014 أن تنظيم «القاعدة» وتنظيم «القاعدة في جزيرة العرب»، وتنظيم «القاعدة في اليمن»، و«داعش»، و«جبهة النصرة»، و«حزب الله»، و«جماعة الإخوان المسلمين»، و«جماعة الحوثيين»، تنظيمات إرهابية، يُحظَر الانتماء إليها ودعمها أو التعاطف معها. ولم تكتفِ السعودية بهذا الإعلان، بل وبادرت واستضافت في سبتمبر 2014 مؤتمر جدة للتحالف الدولي ضدّ «داعش» الذي شاركت فيه عشر دول عربية وخليجية إضافة إلى أمريكا، وتلاها أن شارك عدد من دول الخليج بطائراتها وطياريها في الغارات الجوية ضمن التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتّحدة الأمريكية على مواقع «داعش» في العراق وسوريا.

لذلك ستبقى المنظَّمات، وخصوصًا الإرهابية، تحدّيًا كبيرًا أمام الدول. الإرهاب أصبح قادرًا على ضرب قلب أي دولة، بدرجة عنف غير مسبوقة، ولديه القدرة للتخطيط والتحضير على مستوى عالميّ، ويمتلك فعالية في التنفيذ لم يسبق أن تم التوصل إليها قبل ذلك من قبل المجموعات الإرهابية. التقنيات الحديثة قد ترجِّح، في المدى المتوسط، ميزان القوى لصالح المنظَّمات الإرهابية، بخاصة المرتبطة مع إيران، ومنها بعض تنظيمات الحشد الشعبي في العراق وسوريا، ما لم يكُن هناك تكيُّف مستمرّ للأجهزة الأمنية الوطنية مع هذه الأنماط من التهديد. منذ الحادي عشر من سبتمبر، ومرورًا بالحوادث الإرهابية في المملكة والمغرب العربي وبعض المدن الأوروبية (مدريد، لندن، باريس...) تجاوز الإرهاب الرقم التاريخي من حيث حجم التدمير وأساليب التخطيط والتنفيذ. حاليًّا نلمس انتقال الإرهاب من كونه «سُنِّيًّا» من حيث العناصر المكوِّنة لجماعاته، ليكون «شيعيًّا» من خلال بعض تنظيمات الحشد الشعبي في العراق، التي ارتكبت أعمالًا إجرامية لا إنسانية نحو أهل السنة في الموصل وغيرها من المدن العراقية بعد خروج داعش منها.

جهود المملكة لمحاربة الإرهاب:

لا مجال هنا لشرح جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة الإرهاب لأنه لم يعُد غريبًا على أي دولة في العالم الإجراءات المحلية والمبادرات الدولية التي اتخذتها المملكة على مدى عقود من السنين، حتى من قبل حوادث الحادي عشر من سبتمبر 2001، خاصةً أننا في هذا الفصل سنركّز فقط على المستقبل، لكن الحاجة هنا تستدعي ربط الماضي بالحاضر، لكي نرى المستقبل بوضوح. ما يحسب للمملكة أنها منذ هذا التاريخ انتقلت إلى العمل الاستباقي بدلًا من ردود الفعل وخرج نشاطها المعلوماتي والاستخباري إلى خارج حدود المملكة للبحث عن جذور ونشاطات الإرهابيين وأماكن تمركزهم. وفي مجال مكافحة تمويل الإرهاب كان لدى المملكة خطوات إجرائية منذ بداية التسعينيات، وخصوصًا

عندما جُمِّدَت أرصدة أسامة بن لادن وممتلكاته عام 1994 ثم في عام 1995 أنشأت وحدات في وزارة الداخلية ومؤسّسة النقد العربي السعودي والمصارف التجارية لمكافحة تبييض الأموال[1]. لكن فُعِّلَت هذه الإجراءات بشكل كبير في أعقاب حوادث الحادي عشر من سبتمبر، وتم إضافة عديد من الإجراءات الإصلاحية الأخرى في مجال القضاء من خلال إنشاء أنظمة وقوانين تعزيرية لردع الإرهاب، وتعديل بعض مناهج التعليم وتنقية البرامج الإعلامية من مظاهر التطرف، ومراقبة الأنظمة المعلوماتية وفرض القيود على استخدام وسائل الاتصال الاجتماعي، وإصلاح قطاع المال والقطاع الخاص والمؤسّسات الخيرية، وإنشاء وحدات متخصصة محترفة في قتال الإرهاب في وزارة الداخلية... وبناء الوعي الشعبي العام للوقوف ضدّ التطرف الديني والتعصب الفكري، وتشجيع الاعتدال الإسلامي والوسطية والتسامح والإنسانية.

كذلك عمدت الدولة إلى وضع إستراتيجيّتين للتعامل مع ظاهرة الإرهاب، الأولى وقائية والأخرى علاجية. فالوقائية تهدف إلى تصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإسلام، ورصد مظاهر التشدد وإدراكها والتعامل معها من خلال موارد القوّة الوطنية المرنة قبل أن تتحوّل إلى حوادث عنف وإجرام.

أما الإستراتيجية العلاجية فتهدف إلى رعاية ومعالجة من أصيبوا بداء الغُلُوّ الديني وإعادة تأهيلهم من جديد بعد قضاء الأحكام التي عليهم ليكونوا أعضاء نافعين ومواطنين صالحين. ولذلك أنشأت وزارة الداخلية العديد من اللجان العلاجية المختصة كاللجان الدينية، النفسية، الاجتماعية، الإعلامية، الأمنية، إضافة إلى إنشاء مركز محمد بن نايف للمناصحة

(1) Saudi Arabia Enters the Twenty-First Century: The Political, Foreign Policy, Economic, and Energy Dimensions (Vol 1), Praeger Publishers Westport, London ,2003 pp 219 -217.

(البرنامج الإصلاحي في السجون وبعد الخروج من السجون) لدراسة عقول وأفكار المتطرفين وتقديم الرعاية النفسية والمساعدة المالية والوعظ الديني والعلاج التثقيفي. ويمكن إضافة الجهود الجديدة التي يتبناها وليّ العهد السعودي، مثل مركز «اعتدال» و«مركز محاربة التطرُّف» بوزارة الدفاع، و«مركز التحالف العسكري الإسلامي ضد الإرهاب».

على الأفق الدولي تصدرت المملكة قائمة دول العالم الأكثر مبادرة للتصدي للإرهاب، سواء من خلال دعم مبادرات الأمم المتّحدة، والمنظَّمات الإقليمية والدولية، أو من خلال الاتفاقيات الثنائية، وتبادل المعلومات الاستخبارية، أو تشكيل الأحلاف والشراكات الدولية لمحاربة الإرهاب. وكان نتيجة لذلك أن حصلت المملكة على شهادات تميز عديدة في الأداء ضدّ الإرهاب، إذ «حصلت المملكة على قياس أداء الامتثال الكامل أو شبه الكامل للمعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب»[1]. ليس هذا فقط، فقد بادرت المملكة كما سبق وأن علّقنا في بعض فصول البحث إلى مبادرات عديدة دولية. من ذلك تنظيم مؤتمر دوليّ لمكافحة الإرهاب في فبراير 2005 وحضره أكثر من خمسين دولة، وانتهى بتوصية من الملك عبد الله بإنشاء مركز دوليّ لتبادل المعلومات على نحو فوريّ لمنع وقوع الحوادث قبل وقوعها. كذلك أطلقت منظَّمة المؤتمر الإسلامي في سبتمبر 2005 مبادرة ملتقى لمفكري العالم الإسلامي في مكة المكرمة لمناقشة التحدّيات التي تواجه العالم الإسلامي في المجالات الثقافية والفكرية والإعلامية والتنموية. ثم أطلقت بعد ذلك المملكة مبادرات الحوار بين الأديان في مكة وفي مدريد وفي نيويورك. وكل هذه المبادرات ساعدت في توحيد كثير من المفاهيم حول الإرهاب، والتعرف على عزم المملكة وقدرتها على مكافحة الإرهاب والتعاون مع المجتمع الدولي، وأنها محور أساسيّ لا غنى عنه في القضاء التام على الإرهاب.

---

(1) انظر: السفير الدكتور علي بن عواض عسيري، مكافحة الإرهاب، مرجع سابق، ص129.

وتعد المملكة اليوم بفضل جهودها الفريدة والمتميزة وأساليبها المبتكرة وشمولية تعاطيها مع كل قضايا الإرهاب، «علامة تجارية» حاكتها دول كثيرة من دول العالم واستفادت منها مثل العراق ومصر وإندونيسيا وباكستان، بل إن هناك من الدول الغربية من زار المملكة العربية السعودية وأبدى إعجابه بجهود المملكة وطلب أن تنتقل وفود من المملكة لزيارة دول غربية لبثّ هذه التجربة الثرية والناجحة.

كل ما سبق شكّل دافعًا قويًّا لزعماء الفكر المتشدد لتعبئة كثير من أتباعهم لمحاربة مسار التنمية وبيئة الاستقرار الوطني. معظم من تم التغرير بهم كانوا في الغالب من تيّار الشباب حديثي التدين القادمين في الغالب من طبقات اجتماعية متوسطة الدخل، والذي لا يملك منهم حصيلة شرعية كبرى، وربما البعض منهم قد تم التأثير عليه من قبل أحزاب وأفكار إسلامية من خارج بلاد الحرمين تتبنى الفكر الضال والتكفيري والثوري، وتم استغلالهم من قبل دول ومنظَّمات خارجية لم يُرِحها الاستقرار والأمن الذي تعيشه المملكة ودول مجلس التعاون كواحة خضراء وسط صحراء قاحلة مليئة بالأزمات والفتن الطائفية، وكثير من هؤلاء استلهموا تجربة الثورة الإسلامية الإيرانية ومنطلقاتها وثوريتها، ولكن بفقه سُنّيّ.

لذلك، وحتى يظهر هؤلاء بشكل سريع ويبرزوا كقوة جديدة صاحبة قضية سياسية واجتماعية للتغير، عمدوا إلى أساليب التفجير للمنشآت الأمنية والفكرية، كون الأمن والفكر ركيزتَي الاستقرار الوطني. عندما لم تنجح محاولاتهم في زعزعة الأمن الوطني، واستمالة الرأي العام لقضيتهم، عمدوا مباشرة إلى استهداف بعض من يرونهم مفاتيح للأمن الوطني كسُمُوّ وزير الداخلية السابق محمد بن نايف، من خلال محاولات عدة، أبرزها تفجير مبنى وزارة الداخلية عندما كان بداخله، والمرة الثانية خلال استضافته لأحد المطلوبين الذي أخبر الأمير بأنه يريد تسليم نفسه له شخصيًّا، ثم فجّر نفسه عند وصوله إلى منزله، وهو ما كاد يقضي على حياة

الأمير محمد الذي أصيب بجروح.

تدرك زعامات الفكر المشدد والإرهاب أن المملكة تمثّل مركز الثقل، ليس فقط في الحرب على إرهاب الداخل، بل حتى في القضاء على شبكاتهم في كل أنحاء العالم. يعلم المتطرفون أن السعودية كذلك أحدثت انقلابًا في مفهوم الحرب العالمية ضدّ الإرهاب، وأنها دون أدنى شك «رائدة المدرسة الحديثة لمحاربة الإرهاب»، المدرسة التي وضعت بصماتها على كل أشكال الإرهاب الدولية وصنعت من نفسها مرجعية دولية تُستشار من قبل كثير من الدول في معالجاتها للفكر الضال، سواء من خلال وسائل التصحيح الفكري للمتشددين، أو المعالجة النفسية، أو القضاء على مصادر تمويل الإرهاب، أو التتبع الإلكتروني لعصابات الإرهاب وكشف شبكاتهم، أو التصفية الجسدية عندما لا تجدي الحلول الأخرى. ومِن ثَمّ فإن هذه المدرسة السعودية المبتكرة لمحاربة الإرهاب كان لها تأثير عالميّ كبير في تحجيم خطر الإرهاب الدولي.

لكن إذا كان الإرهاب خطرًا واقعيًّا، ولا أحد يشك في ذلك، فالأخطر منه هو طريقة وشكل الحرب عليه من قبل بعض الدول الغربية والعربية، التي أراد البعض منها أن يستغل الإرهاب لتحقيق مصالح سياسية، وتوجيهه لمسارات تخدم بعض صناع القرار، وليس لإنهاء الإرهاب بالكامل.

ومِن ثَمّ هناك من الدول من خطط بدهاء إستراتيجيّ لاستفزاز الإرهاب وإظهاره على السطح ليكون مرئيًّا من الجميع، وجعله ظاهرة عالمية، والعمد إلى اعتباره وتسجيله رسميًّا كمكوّن بنيويّ في الصورة الذهنية التي يراد عكسها عن التراث الإسلامي، وخصوصًا الإسلام السنّي! وهو ليس كذلك في الأصل. ومِن ثَمّ إزاحة المشروع الإسلامي عن النهوض من جديد حتى لا يشكل منافسًا حضاريًّا جديدًا كما كان أيام تاريخه المجيد.

ثم تم ركوب هذه الموجة من قبل قوى إقليمية آوَت بعض قادة الإرهاب وعملت استخباراتها على توظيفهم بشكل غير مباشر لخدمة مصالح هذه

القوى. واستغلّت هذه القوى الإقليمية الفوضى والفراغ السياسي والأمني في بعض الدول العربية وحاولت إلحاق بعض من صنعتهم على عينها من الإرهابيين ضمن تنظيمات إرهابية جديدة كـ«داعش» وغيرها. ثم قامت بترويج دعاية أن هؤلاء المتطرفين ينطلقون من المملكة وأنهم يمثلون السلفية السنّية، وهو المنهج الموجود في المملكة، وأطلقت عليهم كل أشكال النعوت، كالوهابيين، والتكفيريين،...إلخ.

إنَّني من المدافعين عن أن العلاج الأساس للإرهاب يكمن في المفردات والمفاهيم والمعاني التي تسهم في رقيّ العقل والروح: الفلسفة، الجمال، الفن، الثقافة، الفكر، الرياضة.. لأن الحلول الأمنية قد تؤجِّل أو تجمِّد الإرهاب والعنف لكنها لا تستأصله. من هنا، تأتي حيوية تنشيط الحوار الفكري الأفقي والرأسي بين النخب والقاعدة الشعبية توصلنا إلى تصميم مقاربات شاملة فكرية وثقافية وإعلامية. في حال تواجد توافق فكريّ وانسجام في الرؤى والمواقف يصبح النسيج الاجتماعي لدولنا عصيًّا على اختراق الفكر الراديكالي المتطرف.

4- نزعة الإسلام السياسي الحركي

الإسلام السياسي يهتمّ كثيرًا بتوظيف الدين في السياسة. يمثل هذا التيّار حركة الإخوان المسلمين، التي يرتكز منهجها على التغيير من رأس الهرم السياسي، ويرى تشكيل الأحزاب، والدخول في البرلمانات والمعارضة السياسية. أما السلفية فيعتمد منهجها على ما يسمى في الخطاب السلفي بالتصفية والتربية، أي تصفية التراث مِمّا علق به من شوائب وبدع، وتربية المجتمع وبناء قيمه وأخلاقه وتعريفه بالحلال والحرام وتجنب الدخول في أحزاب سياسية والبيعة لولي الأمر. والتيّار السلفي، إذا استثنينا نزعة البعض منهم خلال الثورات العربية، خاصةً في مصر، نادرًا ما يخوض في السياسة أو يشكل أحزابًا سياسية أو يجابه الأنظمة السياسية. ولذلك لقيت السلفية تعاطفًا كبيرًا من كثير من الدول الإسلامية وخصوصًا

المملكة العربية السعودية، كونها لا تشكل خطرًا على بقاء واستقرار الدولة.

على أي حال، كانت عَلاقة الحكومات العربية بالحركات الإخوانية أو ما يسمى أحيانًا بالفكر الحركي بين مدّ وجزر وبين قبول وسجال وبين عداء واستثمار... فعلى سبيل المثال في أثناء حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت 1991م) توترت العَلاقات بين الحكومة السعودية والإخوان المسلمين بسبب تأييد بعض أعضاء جماعة الإخوان لنظام صدام حسين في غزوه الكويت، مِمّا عدّته السعودية استغلالًا لكرم الضيافة ومحاولة لقلب ظهر المِجَنّ لبلد آواهم ومكّنهم بعد طردهم وسجنهم. أدّى هذا التوتّر إلى مغادرة بعض رموزهم السعودية إلى مواقع جديدة، كان أهمّها تركيا ودولة قطر التي استثمرت، مع وصول الأمير حمد بن خليفة آل ثاني إلى السُّلْطة عام 1995، في تيّار الإسلام السياسي لتحقيق مصالح ما زال بعضها خفيًّا، وهو ما اضطرّ دولًا كالسعودية والإمارات والبحرين ومصر إلى مقاطعة قطر ووضع شروط لمحاولة ثني قطر لفكّ ارتباطها بتنظيم الإخوان وبتأليب الرأي العام.

لقد كان وقع إنهاء حكم الإخوان مدوّيًا في بعض الدوائر الإعلامية والسياسية التي كانت بوصلتها السياسية تريد ضبط إيقاع «دفة» الإسلام السياسي. يحلل الباحث الدكتور جمال عبد الله المختص في السياسة الخارجية القطرية الوضع فيقول: «قررت قطر دعم مسيرة هذه الشعوب (العربية) نحو الانعتاق، وقد أسفر هذا المنعطف عن تغير جذري لصورة البلاد في الساحة الدولية، وانتقلت قطر من طور الوسيط المصالِح إلى طور الناشط الداعم، وهو ما اضطرها إلى المشاركة في آليات الردع العسكري تحت غطاء تحالف دوليّ، كما كانت الحال في أبريل 2011 في أثناء الحملة التي قادها حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضدّ قوّات العقيد الراحل معمر القذافي»([1]). وقد استشعرت دول الخليج الموقف القطري الداعم لتيار

(1) http://cutt.us/cnNMBR

الإسلام السياسي، وعدّته خروجًا عن مفهوم الأمن السياسي المشترك لدوله، وهو ما أدّى إلى أزمة عابرة في العَلاقات الخليجية.

في الحقيقة، يبرّر الخطاب الإعلامي والسياسي الخليجي موقفه المعادي للإسلام السياسي الحركي بأنه يشكّل تحديًا لاستقراروتعايش الخليج، بسبب جاذبية وتأثير الطروحات الخارجية على جزء مُهِمّ من الخليجيين نخبًا وأفرادًا، وما قد ينتج عنه من تراجع للمرجعية الدينية الرسمية الوطنية التي يستمدّ منها بعض دول الخليج شرعيّته السياسية.

أيضًا من الأسباب ما قيّمته بعض الأنظمة الخليجية من أن الإخوان المسلمين يملكون من القوَّة الشاملة، والأجندة السياسية المختلفة، مقدرة على صياغة تحالفات جديدة، مما يصعب معه التحالف معهم من قبل الدول الخليجية لإدارة المِلَفّات الإقليمية بنفس المنهجية والمقاربات السابقة، وخصوصًا ما يتعلق بأمن الخليج ضدّ المخاطر المختلفة القائمة والمستقبلية كطموح الهيمنة الإيرانية، ومخاطر الاحتجاجات الشعبية التي يُخشى أن يكون الإخوان عامل تأجيج لها أكثر منه مساعدًا على التهدئة. لكن اختلاف زوايا الرؤية بين قطروباقي الدول الخليجية للإسلام السياسي لن تمنع التوصل إلى تفاهمات سياسية مشتركة، وستسهم مستقبَلًا دون أدنى شك في إبعاد دول المجلس عن صراعات سياسية قد تنعكس عليها مستقبَلًا.

لكن مع ذلك قد يمكننا أن نتكلم هذه الأيام وخصوصًا بعد الثورات العربية وإخفاق نظريات الإسلام السياسي عندما لامست الواقع عن «نهاية الإسلاموية» كمعنى وتطلع. ناهيك بأن بعض الحركات الإسلامية السياسية بدأت تفترق عن طروحات سيد قطب ومِن ثَمّ وضعت مسافة بينها وبين العنف والتخلي عن المظهر الثوري لها وعن طموحها الكوني، وبدأنا نلحظ كما يقول كتاب «قراءة في تاريخ العنف في الشرق الأوسط» أن «هناك مسعى توليفيًّا للإسلاموية مع الديمقراطية، توطنت، أي قبلت

بشرعية الدول القائمة، وذهبت إلى أنها تخلّت عن ثوريّتها السابقة، بل وقدمت تفكيكًا نقديًّا وأحيانًا شرسًا لأعمال العنف في الماضي»[1]. وما يدلُّ على ذلك التراجع الثوري هو سلوك حزب النهضة الإسلامي في تونس وحزب العدالة والتنمية المغربي والتركي، اللذين قبلا إلى حدّ كبير بلعبة الديمقراطية والبراغماتية السياسية والعلمانية، وقبلا حالة من التعايش أو الاندماج مع الأحزاب الأخرى ثم تكتلات سياسية لم تظهر الآيديولوجيا كلاعب مؤثر فيها بقدر ما هي قدراتهم في إشباع وتحقيق رغبات ومنافع المنتخبين من الجمهور. ومع ذلك فالإسلام الحركي التنظيمي سيبقى خطرًا متوسطًا يهدّد النظم السياسية القائمة وصيغ الدول القائمة.

5- ورقة الطائفية والتوظيف الخارجي

بعض القوى الإقليمية كإيران أو بعض الدول الخارجية ترى في استخدام مطالبات الأقليات الدينية وما تدّعيه من «مظلومية» في بعض الدول العربية «عقب أخيل» من أجل فرض رؤاهم السياسية ومشروعاتهم الاقتصادية وابتزاز بعض الدول نحو مقايضات سياسية واقتصادية واجتماعية.

(أ) مفهوم وجذور الطائفية السياسية:

لا أقصد هنا الطائفية الاجتماعية، بل السياسية التي يجري بواسطتها توظيف الدين من منطلق طائفيّ لأغراض سياسية مصالحية، وهو نمط من التحيزات السياسية ولكن بغطاء مذهبيّ أو دينيّ، يتمترس خلفها البعض لتحقيق أجندته الخاصَّة، ويلجأ إليها كثير من الفاشلين سياسيًّا في بناء الدولة المدنية لتغطية فشلهم باستدعاء عصبية الطائفة أو القبيلة أو المذهب. وهكذا نرى أنه في الطائفية السياسية ينسلخ الدين من ميدانه الأصلي في ترسيخ العقيدة الدينية وبناء العقل الأخلاقي القيمي ليصبح أداة

(1) حميد بوزارسلان، قراءة في تاريخ العنف في الشرق الأوسط، ترجمة هدى مقنّص (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015) ص358 (بتصرُّف).

للنفوذ بأيدي أناس قد لا يتّسمون أصلًا بأدنى معايير التدين.

لم يألف العالم العربي كثيرًا، خاصةً بعد مجيء الإسلام، مفهوم الأقلّية والعرقية لأن الإسلام أتى فجمع الناس على كلمة التوحيد، لا فرق بين عربيّ ولا أعجميّ ولا أبيض ولا أسود، والمسلمون يتساوون جميعهم في الحقوق والواجبات. أما في إطار الديانة المسيحية في أوروبا فتعود جذور الطائفية إلى الأحداث الدموية التي حدثت خلال العصور الوسطى بين البروتستانت والكاثوليك أو الأرثوذكس، أو حديثًا في إقليم آيرلندا الشمالية التابع لبريطانيا. وقد شهدت الهند قبل عهد الاستقلال حربًا طائفية بين الهندوس والمسلمين، أفضت إلى تقسيم الهند عام 1947 إلى دولتَي الهند وباكستان[1]. وفي لبنان الحديث اتخذ الصراع الطائفي مسارات عديدة، نجم عنها حرب أهلية شرسة لقرابة عقدين من الزمان ونتج عنها دستور ونظام برلمانيّ ديمقراطيّ مبنيّ على طائفية دينية سياسية. وفي العراق بعد حرب اجتياح العراق عام 2003 جرى تسييس وتحصيص الدستور والهُوِية الشيعية بإرادة أمريكية وإيرانية واضحة.

(ب) في الخليج.. تركيبة ديموغرافية طائفية مُركَّبة لكن متعايشة:

مهما علت أصوات الخلاف داخل المذهب السني في الخليج، فإن الاختلاف داخل المذهب السني في الخليج، ستبقى اختلافات واجتهادات فقهيَّة داخليَّة واعية. لكن ما يمكن أن يكون صراعًا وجوديًّا وداميًا هو استمرار إيران في التعبئة الطائفية لبعض الرموز الشيعية تحت ذرائع المظلومية التاريخية والأقلية المُقصاة.

ومن المهم التذكير ببعض الإحصائيات حول الديموغرافية الطائفية والعرقية الخليجية وفق تقديرات «CIA» وتقرير الأطلس العربي نقلًا عن الكاتب كاظم شبيب: «ففي البحرين أكثرية شيعية -كما يقول التقرير- ولكن يوجد فيها عديد من الأقليات العِرقية والدينية، مثل الإيرانيين 10%،

(1) http://cutt.us/39ml9

والآسيويين من غير الإيرانيين (الهنود والبلوش والباكستانيين وغيرهم) 17%. وفي قطر يشكِّل الإيرانيون (بمن فيهم البلوش) 10% من إجمالي السكان، بينما يشكِّل الباكستانيون (بمن فيهم البلوش) 18%، والهندوس 3%، ويمثل الشِّيعة نسبة 10%. وفي الكويت تحكمها أكثرية سنّية 45% وفيها أقلية شيعية 30%، وفيها مسيحيون عرب 8%، وإيرانيّون 5%. أما في دولة الإمارات العربية المتّحدة، فيشكِّل السكان من أصل إيرانيّ 12% من السكان، والآسيويون الآخرون 50%، ويمثل الشِّيعة 16% من السكان، والسُّنَّة 80%، والأديان الأخرى 4%. وأخيرًا في سلطنة عُمان، فالنظام الرسمي فيها يعتنق المذهب الإباضي، وترجع جذور الإباضية في عُمان إلى القرن الثامن الميلادي، بالإضافة إلى وجود جميع الطوائف الإسلامية السنّية والشيعية، يشكِّل الإباضيون 80% من السكان»[1].

أما في اليمن الذي لا يمكن فصله عند دراسة الطائفية وتأثيرها في أمن الخليج لأنه يشكل منطقة العمود الفقري أو الحديقة الخلفية للخليج، فقد بقي أكثر من نصف قرن في شراكة سلام وتنمية مع المملكة العربية السعودية قبل أن تخوض إيران في تجانسه وعروبته من خلال الورقة الطائفية لتنظيم «أنصار الله» الذي صنّفته السعودية بأنه تنظيم إرهابيّ.

بتحليل نشأة الحوثية في اليمن ومراقبة خطابها الإعلامي ومنتجها الفكري وسلوكها السياسي والعسكري نلحظ مدى الحضور الطائفي الجعفري الاثنا عشري في فكر قادته ومُلهميه، فمنذ بداية تسعينيات القرن المنصرم غادر الأب بدر الدين الحوثي والابن حسين بدر الدين الحوثي إلى الحوزة الدينية في قم في إيران وعادا من هناك بمشروع سياسيّ وفكريّ طائفيّ متكامل شبيه إلى حدّ كبير بنموذج الثورة الإيرانية.

هذا التمدّد الحوثي المدعوم إيرانيًّا يُعَدّ تهديدًا إضافيًّا على الحدود الجنوبية للسعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيّما أن مضيق

(1) http://cutt.us/5YvsX

هرمز يقع تحت سيطرة الإيرانيين وأن مضيق باب المندب الإستراتيجي والمواني اليمنية قد تصبح تحت رحمة الحوثي، عندها تصبح إيران ليست فقط وصية على بحر الخليج، بل أيضًا على البحر الأحمر.

وباستثناء الأزمة اليمنية الحالية فقد ظلّت هذه الفسيفساء الدينية والعرقية في الخليج متعايشة وهادئة، فلم تحرك مياهها الهادئة خلافات الساسة ولا مصالح الغزاة. يؤكّد ذلك الدكتور إبراهيم العسكر قائلًا: «بما يشبه اليقين أن منطقة الخليج لم تشهد حربًا طائفية ذات بال منذ القرن التاسع الميلادي الذي تشكّلت فيه جماعات مذهبية دينية، وقامت فيه إمارات مذهبية في نواحٍ مختلفة من منطقة الخليج»[1].

هذا الإرث التاريخي هو الذي أدّى إلى نضوج ظاهرة الطوائف الدينية في الخليج، ليس فقط بسبب حكمة زعمائه، ولكن أيضًا لسيطرة عقلية التجارة على معظم سكانه، وخصوصًا الأسر الشيعية التي يُعَدّ بعضُها من أثرياء الخليج اليوم. لكن يبدو أنه قد ظهر من يدق المسامير في مفاصل هذا التعايش، مستغلًا ظاهرة العولمة التي أربكت انسيابية أفكارها وفضاؤها التواصلي السياسات التقليدية المحافظة والمجتمعات الهادئة.

(ج) تأثير المدّ الشيعي الإيراني على الأمن الوطني لدول المجلس:

لم ينسَ ملالي الجمهورية الإيرانية وحرسها الثوري التعبئة السياسية والآيديولوجية لدول المجلس التي وقفت مع العراق في حربه ضدّ إيران. ومنذ نهاية الحرب أعدت إيران خطة إستراتيجية بأدوات ناعمة وصلبة للثأر من المعسكر السنّي العراقي والخليجي. ويمكن تَلمُّس ذلك من خلال ما سُمّي بالمخطط الخمسيني لإيران لذلك كانت إيران أول المتحالفين مع أمريكا منذ وصول طلائع القوّات الأمريكية لأفغانستان والعراق، إذ تهيأت الفرصة لاستغلال العراق كسرداب طائفيّ ثم منطلق للمدّ الصفوي لإقامة الهلال الشيعي على أمل

(1) http://cutt.us/PKxj6

أن يكتمل قمرًا، حين تتاح الفرصة لضم الخليج إليه. يصبّ في صالح إيران كون العالم العربي والخليجي في حالة إنهاك وضمور كما تراه إيران، بسبب تداعيات اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، ومرورًا بمشروع الفوضى الخلاقة. لكن مشروع استنزاف المملكة وباقي دول المجلس وإرباك داخلها ليس جديدًا، فقد قامت عناصر من حرس إيران الثوري بأعمال شغب مرات عديدة في الحرم المكي. ففي 31 يوليو 1987 قامت هذه العناصر بأعمال عنف في مكة نتج عنها مقتل 402 شخص من الحجاج. وفي عام 1996 اتُّهمت إيران بأنها وراء تفجير المجمع العسكري الأمريكي بالقرب من الظهران في السعودية.

وهكذا رفعت إيران تدريجيًّا من سقف تداخلاتها، موظِّفةً الحراك الطائفي حول الخليج وداخله بهدف إخراجه من مجرد تفريعات مذهبية للديانة الإسلامية تعايشت قرونًا ليصبح وحدات سياسية واجتماعية وثقافية متباغضة ثم متنافرة فمتناحرة. لذلك، آوَتْ بعض قادة القاعدة وتبنَّت الفصائل الشيعية كحزب الله اللبناني، مرورًا بجمعية الوفاق البحرينية، وصولًا إلى التمرد الحوثي على بحر العرب، مِمّا كاد أن يوقع الخليجيين في كماشة طائفية إيرانية لولا أنها أفاقت لذلك من خلال إرسال وحداتها الأمنية إلى دولة البحرين وشن عاصفة الحزم. هذا التبني والتحريض الطائفي أسفر عن عدة حوادث إرهابية ضدّ رجال أمن ومواطنين في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية والبحرين. يضاف ذلك إلى الاستفزازات العسكرية والنشاطات الاستخبارية والهجمات الإلكترونية ضدّ بعض دول المجلس الخليجي.

لكن التأثير الأكبر للنَّفَس الطائفي الإيراني وقع على مملكة البحرين، إذ تعايشت هناك الطائفتان السنّية والشيعية لمئات السنين دون توتر حقيقيّ حتى أتى من يصبّ الزيت على النار. حقيقة التصعيد الحالي كما يصفه الكاتب محمد الرميحي تكمن في أن «الاختلاف هو في الأساس

سياسيّ، رُكِّبت عليه تصوّرات طائفية ممزوجة بشعارات دينية وما لبث الخلاف أن احتدم حين أدركت دول المجلس أن صوت الطائفية والتمترس المذهبي وانتهاج العنف بدأ يسود المعارضة، وأن المشهد أصبح وكأنه حرب بالإنابة وخرج من سياقه الوطني... إذ تريد إيران من خلاله اختراق المنطقة العربية»[1]، وهو ما دفع دول مجلس التعاون، ضمن إستراتيجية وقائية شاملة، للتدخل من خلال قوّات درع الجزيرة لمساعدة رجال الأمن البحرينيين على حماية المدنيين والمنشآت البحرينية، وهو ما عُدّ مؤشّرًا واضحًا على أن أمن منظومة دول المجلس كتلة واحدة لا تتجزأ، على الرغم من الخلافات العرضية.

6- الحرب بالوكالة وعسكرة التشيّع ورقة إيران الجديدة العابرة للحدود والمهدّدة للأمن الخليجي

(أ) غاية إيران أن تقيم نظامًا إقليميًّا يعكس طموحها

تتمثّل الغاية النهائية لاستراتيجية إيران بعد نجاح الثورة عام 1979 باتجاه دول مجلس التعاون الخليجي في كبح النفوذ الأمريكي والغربي كخطوة أولى لإدخال الخليج تحت مظلّتها والاعتراف الدولي بها كشرطيّ للخليج وضامن لأمنه، كي تصل في النهاية إلى إقامة نظام إقليميّ يعكس رؤيتها وطموحها وأحلامها القديمة.

توظف إيران عديدًا من الأدوات المرنة والصلبة لتحقيق ذلك. الأداة الأكبر على ما يبدو تتمثل في تصدير الثورة الإيرانية خارج إيران، بما يسمح بالتمكين السياسي للطائفة الشيعية في دول الجوار. لذلك أنشأت جمهورية الملالي في أغلب هذه الدول شبكة معقدة من المنظّمات والعناصر، وقنوات الاتصال، والشركات التجارية، والقنوات الإعلامية، والتنظيمات الطائفية، وأحزاب الإسلام السياسي السنّي والشيعي، التي تأمل إيران صعودها للعب أدوار سياسية في المستقبل بما يسهل من استقبال ثورة إيران «التنويرية»!

(1) http://cutt.us/ziLiP

الأسوأ من ذلك هو عدم تردد إيران في توظيف إرهاب «القاعدة» و«داعش» كذراع مساندة لها تضمن على الأقل الإرباك الأمني واستنزاف القوى في سوريا والعراق ودول مجلس التعاون، وخصوصًا المملكة، وتتوجس إيران من قوة السعودية المتزايدة وصورتها الذهنية الآخذة في الترقي مقارنة بإيران وعودتها للعب الوسيط الجديد في المنطقة وعودة تقوية تحالفاتها الدولية والإقليمية، خاصةً مع مصر والعراق. لكل هذا تسعى إيران إلى عرقلة السعودية عن هذا المسار الريادي من خلال خلق فراغ أمنيّ وسياسيّ يشغل السعودية ويفي بمتطلبات الأمن القومي الإيراني.

أمّا طرق إيران الإستراتيجية لتحقيق غايتها النهائية فتقضي بمزاوجة البراغماتية السياسية بالمذهبية الاثنا عشرية ضمن خطة شاملة تستوعب كل قواها المرنة والصلبة. ومن هنا جاءت الوثيقة الإستراتيجية الإيرانية (إيران 2025) لتؤكّد هذا التوجه في الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية. رسمت هذه الوثيقة موقف إيران الإستراتيجي للمدة بين 2015-2025 كخارطة الطريق للبُعد المستقبلي للدور الإيراني والتي مثّل فيها العراق نقطة الانطلاق وعجلة إستراتيجيّتها باتجاه الخليج والعالم العربي.

بعد ثورات الدول العربية سعت إيران إلى استغلال ضَعف وسقوط بعض الأنظمة العربية كي تكتسب أرضية جديدة في العالم العربي والترويج لنموذجها السياسي ولشرق أوسط جديد يغاير المشروع الأمريكي وتكون هي عرّابته. وسعت لمد تأثيرها في مجالها الحيوي ومحيطها الإستراتيجي، حالمة بتقوية حواضن طائفية لتوجهاتها السياسية في دول المجلس. وقد استندت الإستراتيجية الإيرانية في دعمها للحركات «الشيعية» في الخليج العربي إلى دستورها الذي يعطيها حقّ التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تحت ذريعة نصرة المظلومين. وكانت المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت واليمن أهم الدول التي تم فيها دعم أحزاب وتنظيمات شيعية لتحقيق مكاسب عملية على الأرض.

(ب) الحرب بالوكالة في التفكير الإستراتيجي الإيراني

في البحث عن الجذور التاريخية لمفهوم الميليشيات يقول ابن خلدون: «إنّ هناك تنافسًا دائمًا بين القبائل العربية والحكام العرب أو الدول والإمبراطوريات التي امتدّ حُكمها إلى مناطق عربية، وغالبًا ما تلجأ الدول إلى شيوخ القبائل وقادة المجموعات المسلّحة والعصابات الإجرامية للمساعدة على تحصيل الضرائب وفرض الأمن والنظام وقمع المتمردين»[1].

عندما تنهار الدول أو تفشل مؤسّساتها عن أداء وظائفها تظهر مجموعات مسلّحة ضيقة الأفق لتملأ الفراغ المؤسّساتي. تتصارع هذه التنظيمات في ما بينها من أجل السلطة بما يؤدي في الغالب إلى نتائج كارثية على الاستقرار وتكلفة باهظة لإعادة إعمار الدولة. قد تحظى هذه الجهات الفاعلة بالدعم والشرعية الشعبيين، خاصةً مع بداية انطلاقها، كما يحصل في العراق، إلا أن هذه التنظيمات ومن أجل أن تبقى وتقوى يظهر هناك من الدول من يقويها ويستقطبها ويوظفها لتحقيق مصالحها وأجندتها، فتصبح الميليشيات أداة من أدواتها تحركها كما تشاء.

وأوضح نموذج في العالم اليوم للدولة التي تتبنى الحرب بالوكالة هو ما يتعلق بعسكرة إيران الشاملة لقوّات الحشد الشعبي والأقلّيّات الشيعية في العراق وسوريا أو الحوثي في اليمن لخلق نموذج إرهابي جديد بعد ضَعف بعض فصائل «القاعدة» و«داعش» وفضح تحالفهما مع إيران، أوربما بعد أن أديا الدور المطلوب منهما.

في الحقيقة، يدرك العقل الإستراتيجي الإيراني إخفاقه في تحقيق انتصارات عسكرية حاسمة في مواجهات مباشرة في حروبه منذ سقوط الحضارة الفارسية على أيدي العرب وبشكل حاسم منذ بدايات القرن

---

(1) الطائي، مجاهد: ميليشيات السلطة وسلطة الميليشيات. ماذا يعني انتشار السلطة في العراق؟، موقع نون بوست، http://www.noonpost.net

السادس عشر مع الروس والعثمانيين والبريطانيين، مرورًا بقيام الدولة الإيرانية الحديثة وحتى اليوم. وربما كان هذا مدعاة للثورة الخمينية للعمل على إيجاد بدائل تحقق إيران من خلالها مطامعها ومشروعاتها في المنطقة، مثل توظيف الجماعات فوق الوطنية، الشيعية والسنّية على حدّ سواء، ودعمها لوجيستيًّا وعسكريًّا. ولذلك نلاحظ في السلوك الخارجي الإيراني أن تعامله ضعيف مع دول الإقليم من خلال القنوات الرسمية بقدر ما هو قوي من خلال الجماعات السياسية المناوئة لأنظمة الحكم فيها. فعَلاقة إيران مع حزب الله أقوى من عَلاقتها بلبنان، وعَلاقتها بجمعية الوفاق البحرينية أقوى من عَلاقتها بدولة البحرين، وكذلك عَلاقتها بجماعة أنصار الله في اليمن.

(ج) تحالف إيران مع إرهاب القاعدة وداعش

منذ نجاح الثورة الخمينية عملت إيران في تنفيذ حربها بالوكالة داخل المنطقة على خطَّين متوازيَين: «الأول دعم حركات الإسلام السياسي السنّي. وكان هذا الدعم تكتيكيًّا توظيفيًّا وليس إستراتيجيّا أو عقديًّا. فدعمت إيران الجماعة الإسلامية المسلّحة في مصر في الثمانينيات والتسعينيات، في مواجهة الدولة المصرية، ودعمت الإخوان المسلمين ظاهريًّا في مصر وبعض الدول، ثمّ شاركت في إبادتهم في حماة في سوريا في ثمانينيات القرن العشرين» حسب المتخصص في الآيديولوجيا الإيرانية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية الأستاذ محمد الصياد. فهو إذًا دعمٌ مصلحيّ يخدم مصالحها الإستراتيجية.

وأبانت الوثائق الأخيرة عن دعم إيران أيضًا لتنظيم القاعدة في أفغانستان دعمًا تكتيكيًّا وإيواء بعض قياداته، ونفس الدعم قدم لبعض قوّات المقاومة العراقية بعد سقوط نظام البعث على أيدي القوّات الأمريكية. بالطبع لم يكُن هدف إيران هو مساندة أفغانستان والعراق على طرد «الغزاة» وإنما كان يهدف أولًا إلى إبقاء الأزمتين لوقت أطول من أجل

استنزاف أفغانستان والعراق حتى لا تعودا -ولوقت طويل- تشكلان مرة أخرى عدوًّا أو منافسًا لإيران، وكذلك من أجل استنزاف أمريكا لوقت أكبر في الوحل العراقي عبر هذه الجماعات خوفًا من الحسم الأمريكي، ومِن ثَمّ التفرغ لإيران أو لحليفتها سوريا. علاوة على أنّ هذه الجماعات غير المحسوبة على الكيان الشيعي ولا على التراث الشيعي تشوّه مذهب السُّنَّة، وتتسبب في اتهام الطائفة السنّية بالإرهاب، مِمّا يُظهر إيران بمظهر البديل الوسطي في المنطقة.

وقد بدأت العَلاقة بين إيران والقاعدة تقريبًا منذ 1992، ومرّت تقريبًا بثلاث مراحل حسب موقع «بولتان نيوز» الفارسي[1]:

المرحلة الأولى 1992-2001: كان المنسق في تلك الفترة عماد مغنية، واغتالته إسرائيل في 2008، وقد أسفر دوره عن لقاء تاريخي جمع أسامة بن لادن وحسن الترابي وعماد مغنية، وممثل إيران محمد باقر ذو القدر، رئيس هيئة أركان الحرس الثوري آنذاك. وكان الهدف هو تكوين خارطة لتنظيم القاعدة مع التنظيمات الأخرى. اتَّسَمَت هذه المرحلة بتبادل مصالح بين القاعدة والنظام الإيراني والسماح باستخدام الأراضي الإيرانية بمقابل مادِّيّ. وقد نجحت إيران في بناء عَلاقة ثقة مع القاعدة عبر وسطاء لابن لادن شخصيًّا.

المرحلة الثانية 2001-2011: انتقلت فيها إيران مباشرةً لاحتواء وتوظيف تنظيم القاعدة، بمعنى أنها تعدّت مسألة عبور مقاتلي القاعدة عبر الحدود الإيرانية إلى حمايتهم إلى توفير معسكرات التدريب داخل إيران وخارجها، وتنفيذ عمليات خارجية من داخل إيران.

المرحلة الثالثة (ما بعد 2011): أرادت إيران بعد مقتل بن لادن في 2011

---

(1) See, News Site," [Sardar Falaki, az farmandehan-e jebhe-ye suriyeh dar goftogu ba saiyt-e khabari Mashreq], Bultan News, July 2016 ,24, http://cutt.us/9AtNh/ (بتصرف).

استخدام القاعدة لتحقيق مصالح إيرانية مع دول العالَم، واستخدام رموز القاعدة ورقةً في المقايضات مع القوى الكبرى والإقليمية.

في الحقيقة أثارت الوثائق التي كشفت عنها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وقالت إنها «حصلت عليها من منزل زعيم القاعدة أسامة بن لادن، عقب مقتله في مدينة آبوت آباد بباكستان 2011، والتي نشر التنظيم نسختها الأصلية باللغة العربية، بينما ترجمت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الوثائق الـ133 التي كشفت عنها إلى اللغة الإنجليزية، مزيدًا من اللغط حول العَلاقة بين القاعدة وإيران، وكان من أبرز المراسلات تلك التي بعث بها بن لادن إلى إحدى قيادات ما يسمى ادعاءً بجماعة (الجهاد) المصرية، إذ كان من اللافت تركيز عدد كبير منها مما تضمنته الوثائق (التي كتبها بن لادن أو قيادات بالتنظيم) عن إيران وطرق التعامل معها، باعتبارها ممرًّا آمنًا للرسائل والأموال والأسرى، إذ أثبتت وثائق وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، المشار إليها أعلاه، التعاون بين القاعدة وإيران الذي طال لسنوات عدة، وحثّ فيها بن لادن أنصاره على عدم فتح جبهة ضدّ إيران، إذ طلبت إيران من القاعدة حماية المراقد الشيعية في العراق، وأن لا تكون ضمن الأهداف المراد ضربها، وأن ما يحدث هو نتيجة التخبط الحاصل هناك، وأن بن لادن وأصحابه غير راضين عن استهداف تلك المراقد، وأن الإيرانيين أصبحوا غير راضين عن أي شيء في العراق، عن طريق الموالين لهم أو بطريق مباشر، ويريدون التعاون، ولكن بعد الحصول على تطمينات»[1].

وصدرت عن مؤسسة IHS Markit Global Headquarters لاستشارات الدفاع والمخاطر والأمن مقالة بعنوان «تحالف مستبعد: عَلاقة إيران السرية بتنظيم القاعدة» لدانيال بايمان، الأستاذ في برنامج الدراسات الأمنية في جامعة جورج تاون، ومدير الأبحاث في مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط بمؤسسة بروكينغز، وتدور المقالة حول عَلاقة إيران

(1) المرجع السابق.

بتنظيم القاعدة، من حيث طبيعتها وتطوُّرها ومظاهر التعاون والصدام فيها، وهي العَلاقة التي أوضح بايمان أن «إيران تُضفِي عليها نوعًا من السرية، على عكس علاقتها بجماعات إرهابية أخرى تقدِّم لها دعمًا مادِّيًّا وعسكريًّا ولوجيستيًّا». فمن وجهة نظر دانيال بايمان فإن البراغماتية الإيرانية مكَّنَت إيران من تجاوز كثير من الخطوط الحمراء في سياستها الخارجية، ولعل عَلاقة إيران بحماس والقاعدة ومن ثم داعش، خير مثال على ذلك، فكما هو معلوم دخل المقاتلون الأوائل لتنظيم القاعدة وعلى رأسهم أبو مصعب الزرقاوي، إلى العراق عن طريق مدينة السليمانية المحاذية لإيران قادمين من أفغانستان، فبعد التدخُّل العسكري الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان 2001، هرب معظم قادة تنظيم القاعدة إلى إيران، وسُمح لهم بالبقاء في المناطق الحدودية مع إيران. ويمكن حصر الأهداف الإستراتيجية الإيرانية مع تنظيم القاعدة في الخطوط الآتية»[1]: استعملت التنظيم ورقةً تفاوضيةً جديدةً في الشرق الأوسط، وفرضت شرعيةً لتَدخُّلها في الشؤون الداخلية لدول الجوار تحت ذريعة حماية المقدَّسات، ووظَّفَتها في صراعها مع الخصوم، ولعل التوظيف الإيراني لحركة طالبان الأفغانية خير مثال على ذلك. كذلك استعملته أداةً لمواجهة النفوذ الأمريكي المتصاعد في مياه الخليج العربي، وذلك من خلال فرضية الجهاد البحري التي سمحت لإيران بمدّ جسور التعاون مع حركة الشباب الصومالي، التي تمثل فرع تنظيم القاعدة في منطقة القرن الإفريقي، وأخيرًا استعملته أداةً لنشر «التشيُّع» الإيراني في إفريقيا، والنموذج الأوضح هنا نيجيريا والسنغال، إذ تَمكَّنَت إيران من توظيف الصراع المحموم بين جماعة «بوكو حرام» التي بايعت تنظيم داعش، والطائفة الشيعية هناك، وذلك من خلال الاستفادة من عمليات الاستهداف التي يتعرض لها أتباع

(1) انظر: موقع العربية نت، خفايا عَلاقة أسامة بن لادن بإيران
http://www.alarabiya.net/ar/iran

المذهب الشافعي، إذ أشار كثير من المصادر إلى تَحوُّل أغلب أتباع المذهب الشافعي إلى شيعة، لكونهم أصبحوا أقلية مقابل النفوذ المتصاعد للطرفين الآخرين، في إطار سعيهم المتواصل للبحث عن حماية الجماعات التي تتقبلهم، وهو ما وجدته إيران فرصة مناسبة لاحتوائهم، في ظلّ سياسة عدم تَقبُّل الآخر التي يعتمدها تنظيم داعش والتنظيمات المبايعة له[1].

هذه الحقيقة في العَلاقة بين إيران والقاعدة، ظهرت عقب الخلاف بين تنظيم داعش والقاعدة، وجاءت على لسان المتحدث السابق باسم تنظيم داعش أبو محمد العدناني، في تسجيل صوتي ردّ فيه على بيان زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري، التسجيل الذي حمل اسم «عذرًا أمير القاعدة»، وكشف عن «عَلاقة القاعدة بإيران، وأن طهران كانت تساعد القاعدة في تسهيل إيصال الإمدادات لمقاتليها، كما اعترف تنظيم داعش بتغاضيه عن إيران، امتثالًا لتوجيهات القاعدة، كما نفى داعش في بيانه أن يكون تابعًا للقاعدة، وقال: «اجتهد الكثيرون في تفسير وتأويل بيان أمير تنظيم القاعدة أيمن الظواهري الأخير، فلم يسمِّ الظواهري الأشياء بأسمائها، فضلًا عن التناقض في ما ورد في البيانات والتصريحات السابقة له، بخاصة في ما يخص تبعية (داعش) لتنظيم القاعدة، حيث نفى العدناني مبايعة تنظيم داعش للقاعدة، مؤكِّدًا بقوله: (لم نبايع في يوم من الأيام تنظيم القاعدة)، وكشف العدناني في تسجيله أن داعش لم يضرب في إيران تلبية لطلب القاعدة، وللحفاظ على مصالحها وخطوط إمدادها، مضيفًا: (سيسجل التاريخ أن للقاعدة دينًا ثمينًا في عنق إيران، وأن (الدولة الإسلامية) تغاضت عن إيران، وكبحت جماح جنودها، امتثالًا لتوجيهات وطلب قادة القاعدة، على الرغم من قدرتها على تحويل إيران إلى بركة من الدماء)»[2].

---

(1) انظر، موقع الراصد، السلاح الإيراني في إفريقيا.. الواقع وسيناريوهات التصدي، http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=7237 (بتصرف).

(2) https://goo.gl/D4avP5

وفي أعقاب مقتل عماد مغنية عام 2008 «أصبح عديد ممن تدربوا على يده قادة كبارًا في حركتي حماس والجهاد الإسلامي في الأراضي الفلسطينية، وفي لبنان أصبح تلاميذه مهندسي إستراتيجية حزب الله في سوريا، وفي العراق أصبحت الفصائل المسلَّحة التي تدربت بإشرافه تختزل الساحة السياسية العراقية، وفي هذه الأثناء تحولت نظيراتها من الفصائل المسلحة (السنية)، التي ساعدها واحتضنها مغنية، إلى تهديد إرهابي عالَمي اسمه تنظيم داعش، إذ كانت الخلايا التي زرعها مغنية في أوروبا تتولى إرسال جهاديي القاعدة من أوروبا إلى العراق وأفغانستان خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، واستمرت الشبكات نفسها في تمكين المقاتلين الأجانب من السفر إلى العراق عن طريق سوريا، وعاد هؤلاء الجهاديون إلى أوروبا لتنفيذ عمليات إرهابية مثل اعتداءات باريس، وقبلها الهجوم على مكاتب مجلة (شارلي إيبدو)، ويرى محلِّلون أن البحث عن حلول في مواجهة هذا التهديد يجب أن لا يقتصر على الضاحية الجنوبية في باريس أو ضاحية مولنبيك الفقيرة في بروكسل، بل يجب أن يمتدّ إلى عَلاقة حزب الله بتجارة الماس في غرب إفريقيا، وشبكات تهريب المخدرات في أمريكا اللاتينية، وعديد من الأسواق السوداء في جنوب شرق آسيا، فإذا مات مغنية فإن الراية انتقلت إلى تنظيم داعش»[1].

وعلى الرغم من علامات الاستفهام التي أفرزتها الهجمات الأخيرة في إيران في يونيو 2017، والتي أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عنها، فإن هذه الهجمات من جهة أخرى أشارت إلى سعي إيران لتوجيه رسائل إلى الإقليم والعالم، بأنها هي الأخرى عرضة للهجمات الإرهابية، التي أخرجتها بسيناريو باهت جدًّا، خاصةً أن الهجمات جاءت بعد فترة وجيزة من مؤتمر الرياض الذي حمَّل إيران مسؤولية تصاعد الاستقطاب الطائفي في المنطقة، إلى جانب

(1) انظر، عبد الإله مجيد، عَلاقة إيران بتنظيم داعش أعمق ممَّا يُعتقد، http://www.all4syria.info/Archive/280023

مسؤوليتها عن دعم الجماعات الإرهابية في المنطقة، وبالتالي يمكن القول إن إيران تَحوَّلَت إلى توظيف تنظيم داعش لخدمة أغراضها الإعلامية والدعائية في المنطقة والعالم، والسؤال المركزي الذي يُطرح هنا هو: لماذا لم تحدث في إيران هجمات كهذه قبل مؤتمر الرياض؟ ففي الوقت الذي شهدت فيه المنطقة العربية هجمة شرسة من تنظيمَي القاعدة وداعش لم تسلم منها أغلب الدول العربية، كانت إيران تنعم بأمن حتى وقت وقوع الهجمات، مما يستدعي التوقُّف عند هذه التساؤلات جيدًا.

ومما يدلّ على العَلاقة الوثيقة بين تنظيم داعش وإيران، ما حدث في الآونة الأخيرة من صفقة نقل عناصر تنظيم داعش من القلمون الغربي في الحدود اللبنانية السورية، إلى مدينة دير الزور على الحدود العراقية السورية، في 29 أغسطس 2017، فإيران على الرغم من رفعها شعار محاربة داعش في الشرق الأوسط، فإنها حتى اللحظة لم تدخل في أي مواجهة عسكرية مسلَّحة مباشرة مع عناصر هذا التنظيم، وكل ما يحصل هو مواجهات غير مباشرة بأدوات عراقية سورية لبنانية، مما يشير إلى عمق العَلاقة بين الطرفين من خلال الفائدة المشتركة بينهما، فإيران تعتاش على ضحايا التطرف الإرهابي الذي يفرزه تنظيم داعش، في حين يستغلّ التنظيم السياسات المذهبية الإيرانية في العراق والمنطقة، من خلال تجنيد وتسخير كثير من الحواضن الاجتماعية له، والخاسر الوحيد هم شعوب المنطقة[1].

(د) إرهاب شيعيّ موجَّه إلى السُّنَّة فقط

أما الخطّ الثاني فهو الإرهاب الشيعي. تاريخيًّا لا يؤمن الشِّيعة الاثنا عشرية بالثورة ولا بالعمل المسلّح، ولا حتى بالمشاركة السياسية، ويُوجِبون طاعة الحاكم المتغلب أيًّا كان دينه أو مذهبه، وذلك حتى ظهور الإمام المعصوم. لكن بمجيء الخميني وانقلابه على أسس وثوابت الفكر السياسي الشيعي التقليدي، وتثويره للطائفة وتسييسه للمذهب، نتجت

(1) لبنان.. بدء خروج عناصر داعش من جرود القلمون، http://cutt.us/Ottsl

حركات تدعي الجهاد الشيعي، التي تؤمن بولاية الفقيه المطلقة ومِن ثَمّ الولاية على كل المسلمين والشِّيعة في العالَم كله، ويجب أن يُذعِنوا للوليّ الفقيه، لا للدولة ولا للزعامات التي ينتمون إليها، ولا الأعراف الراسخة المستقرة في المنطقة والإقليم منذ مئات السنين.

وفي حديث مع رئيس المعهد الدولي للدراسات الإيرانية الدكتور محمد السلمي والباحث المختصّ في العقيدة والتيارات الدينية محمد الصيّاد، قالا إن هذا الفكر الإرهابي بدأ منذ قيام الثورة الإيرانية على يد الخميني ورفاقه تنظيريًّا (فقهيًّا وفلسفيًّا) وعمليًّا عن طريق تأسيس حزب الله في لبنان، وحزب الله الحجاز، ودعم حركة الطلائع الرساليين في البحرين والخليج، حتى اليوم الحاضر بدعم الميليشيات المسلّحة والحشد الشعبي في العراق، فهو تاريخ حافل ومتمرّس في العمل المسلّح وتخليق الجماعات الإرهابية الشيعية للعمل ضدّ دولها الوطنية.

لذلك انتقلت إيران من التركيز فقط على الدعم المعنوي وبالقوة المرنة للفصائل الشيعية في المنطقة إلى عسكرة التشيّع. ليس فقط للعمل ضد الدولة التي يُعَدّ التشيّع مكونًا فيها كالعراق وسوريا مثلًا، بل ليكون عابرًا للحدود. هذا التحوّل في التفكير الإستراتيجي الإيراني أتى ربما بعد ضعف بعض فصائل الإرهاب «السنّي العربي»، «القاعدة» و«داعش» و«تنظيم الإخوان المسلمين»، وفضح تحالفهم مع إيران، وبداية مراقبة دولية لسلوكهم الإجرامي. أو ربما لأنهم استنفدوا وأدوا الأدوار المطلوبة منهم. لهذا انتقلت إيران لصياغة مكوّن جديد «شيعيّ عربيّ»، هذه المرة كنموذج إرهابيّ جديد تسعى إيران أن تحقق مصالحها القادمة من خلاله.

التشيّع مذهب إسلاميّ يحترمه غالب أهل السُّنَّة، لكن إيران سعت إلى استغلال قطاع من المتشددين الشِّيعة وتوظيفهم لخدمة المآرب والمصالح الإيرانية في المنطقة. ولذلك نقصد بالإرهاب الشيعي هنا المجموعات المدعومة إيرانيًّا والتي تتسبب في الإخلال بأمن المنطقة،

وتمارس القتل والترويع ضد المدنيين خدمة للنفوذ الإيراني كما هي مثلًا منظّمة بدر في العراق، ولواء أبي الفضل العباس، وسرايا السلام، وغيرها.

ولو تفحصنا معالم إرهاب جماعات الجهاد المسلّح السنّية لوجدنا أنه لا ترعاها في الغالب أيّ دولة سنّية، وإنما هي تجمّعات مستقلَّة تم استثارتها من قِبل السياسات الاستعمارية قديمًا وغزو الدول الكبرى حديثًا ابتداءً من الغزو الروسي لأفغانستان ومرورًا باحتلال الأخيرة من قِبل أمريكا، إضافة إلى الغزو الأمريكي والبريطاني للعراق.

وحسب الصياد فإن الإرهاب الشيعي هو أولًا إرهاب مركزيّ، بمعنى أن هناك دولة مركزية ترعاه هي إيران دعمًا مؤسّساتيًّا لوجيستيًّا ماديًّا ومعنويًّا وعسكريًّا سرّيًا وعلنيًّا. ثانيًا، مرجعيته موحدة، فيلاحظ أن مرجعية الإرهاب الإيراني المتستر خلف التشيّع مرجعية موحدة، ولم يتشظَّ كما هو الحال في الحالة السنّية، وذلك يؤدي إلى عدم وجود احتكاكات بين المجموعات الإرهابية في ساحة المعارك أو تداخل المشروعات واصطدامها، بخلاف الإرهاب السنّي المتشظي بفعل عدم توحّد مرجعيته، وعدم وجود دولة مركزية ترعاه.

ثالثًا، وهذا هو الأخطر على دول مجلس التعاون، أنه إرهاب عابر للحدود لا يعترف بالحدود السياسية، توظفه إيران إمّا كمصدات جيو-استراتيجية للأمن القومي الإيراني، وإما لتحقق من خلاله إيران تفتيت الدول التي تنافسها في الهيمنة دون أن تكون هي مُشاركًا مشاهَدًا فيه. الإرهاب الشيعي يتقاطع هنا مع الإرهاب السنّي، كلاهما لا يعترف بحدود، ولا يؤمن حتى بالعمل المسلّح داخل إطار الدولة الوطنية. الإرهاب السنّي يؤمن بإقامة الخلافة، ويؤمن الإرهاب الشيعي بولاية الفقيه المطلقة. فالولي الفقيه في طهران كما يعتقد أنصار خطّ الإمام يجب أن تمتدّ ولايته لتشمل كل المسلمين، لا الإيرانيين فقط ولا الشِّيعة فقط. الإرهاب السنّي والشيعي يتشاركان كذلك في إقصاء المعتقدات الأخرى وعدم الإيمان بها، ويكفرون

بالتعدّدية والديمقراطية والشراكة الإنسانية والقيم المشتركة، بل وتنصيب آيديولوجيتهم وصية وحاكمة على العالم. هؤلاء يريدون «عالمًا أحاديًّا يعبر عن ثقافة واحدة ومفهوم واحد، ونظرة انتقائية للتاريخ»[1].

مع أن هناك خطابًا شيعيًّا عالميًّا وفكرًا تسعى دولة الملالي لعولمته، إلا أنه على المستوى العسكري يلاحظ أن الإرهاب الشيعي الإيراني في شقّه الأكبر موجّه في الأساس إلى المسلمين السُّنَّة فقط، وجزء من المعارضين الشِّيعة لنظرية الولي الفقيه، وليس موجّهًا إلى الغرب وأوروبا أو العالم الخارجي، لأن إيران وإن مارست الإرهاب ضد مصالح غربية في مراحل كثيرة إلا أنها تدرك أن مأسسة هذا الإرهاب ضد العالم الغربي تُعَدّ بمثابة النهاية الخشنة لنظامها السياسي، في حين أنها وجهت كل سهامها ومخالبها نحو العرب لأن ذلك لا يُقلق الغرب كثيرًا ما دامت مصالحه مستمرة وغير متضررة، بل قد يستفيد الغرب أحيانًا من هذا التوسع الإيراني كما حدث في عهد أوباما. وفي الحالة الإرهابية السنّية فإنّ هناك تمييزًا واضحًا بين العدوّ البعيد والقريب، وقد آل الأمر بتنظيم القاعدة إلى أولوية الحرب ضد العدوّ البعيد، مع ممارسات أيضًا ضد العدوّ القريب، لكن الإرهاب الإيراني صبّ كلّ عنايته على العدوّ القريب الذي هو العالم السنّي والعربي في منظوره، ويركز على سوريا والعراق والخليج كأولوية أولى.

(هـ) خطورة الإرهاب الشيعي الإيراني على المنطقة والخليج العربي

لا شكّ أن هناك مخاطر شديدة على المنطقة والإقليم من الإرهاب الشيعي الإيراني، وبدا جليًّا بعد الغزو الأمريكي للعراق. ويمكن تحديد مخاطره في النقاط التالية:

أولًا: شرعنة الإرهاب إقليميًّا وقبوله دوليًّا «القبول بالأمر الواقع»: مع استمرار الإرهاب الإيراني في المنطقة صار إرهابًا شرعيًّا، فدخل في مؤسّسات

(1) انظر: في نظرية الانتقائية التاريخية: وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان، ط/ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015م، ص20.

الدولة العراقية، وصار فوق الدولة اللبنانية، وصار الحوثيون يوازون السّلْطة الشرعية اليمنية، وبذلك اتسع الخرق على الراقع وصار الأمر كأنه مقبول عند كثير من دول الإقليم، فقلّ الحديث عن وجوب نزع سلاح حزب الله، وعن إلغاء الحشد الشعبي، وعن تجريم الحوثيين. ودوليًّا ومع تنامي الظاهرة الإرهابية وتضخمها صار المجتمع الدولي يكفّ عن الحديث في هذا الملف طمعًا في الاستثمار في التربة الإيرانية والفوز بمكاسب مهمَّة في الماكينة الاقتصادية الإيرانية.

ثانيًا: الإرهاب والإرهاب المضاد: وسط الاستفزاز المتصاعد الذي تمارسه مجموعات شيعية مدعومة إيرانيًّا في المنطقة، لا يمكن لجم بعض جماعات الإرهاب السنّي، وحتى الشباب الذين لم ينضمّوا قط إلى الجهاد، من مقارعة الإرهاب الشيعي الجديد، وهو ما قد يُدْخل المنطقة في أتون حروب أهلية جديدة سيكون وقودها المجتمعات المسالمة.

ثالثًا: تهديد كيان الدولة الوطنية في الخليج: يُهدد الإرهاب الشيعي الدول الوطنية في المنطقة، بما قد يحدثه من إضعاف لمؤسّساتها، وإحداث رخاوة وليونة في قوّتها الشاملة لإحداث خلل في موازين القوى لصالح إيران. كثير من التصريحات لقادة تنظيمات الإرهاب الشيعي «تنظيمات الحشد الشعبي» المدعومة من إيران ولحسن نصر الله (قائد حزب الله) تشير إلى أن رغبتهم في نقل الأزمة العراقية والسورية واللبنانية إلى دول مجلس التعاون. بمعنى أن إيران الداعمة لهم كما تسببت في فوضى أمنية وغياب لسلطة الدولة في العراق وسوريا فإنها تنوي إحداث ذات المناخ في دول مجلس التعاون الخليجي. ويمكن مراجعة عديد من تصريحات المسؤولين الإيرانيين أو بعض قادة تنظيمات الحشد الشعبي للتعرف على هذه المقالات.

رابعًا: الحشد العسكري لتنظيمات شيعية مدعومة إيرانيًّا على الحدود مع السعودية والكويت: تزايد الحضور العسكري وخزن الأسلحة والتمارين العسكرية قريبًا من الحدود السعودية وبرعاية من الحرس

الثوري يُعَدّ مؤشّرًا خطيرًا على النيات الإيرانية السيئة وضعف الحكومة المركزية العراقية أو تساهلها. يبلغ طول الحدود السعودية مع العراق 814 كيلومترًا، وهو ما يشكل عبئًا كبيرًا على المملكة لحمايتها، خاصةً أمام التهريب للمخدرات والأسلحة. الدعم الإيراني المستمر بالسلاح والمؤن لهذه التنظيمات والتدريب العسكري جعل من السلاح سوقًا رائجة في العراق بذريعة محاربة «داعش». هذا السلاح قد يجري تهريبه للمملكة وللكويت إمّا لأغراض تجارية بحتة، وإمّا بطريقة مقصودة للتنظيمات الطائفية التي أسستها إيران في دول المجلس، والتي يجري عسكرتها لتحويلها من تنظيمات خامدة إلى ثائرة حالما تتهيأ الظروف الملائمة.

إنّ انتشار الحشد الشعبي في المناطق الحدودية للمملكة يشكل خطرًا مستقبليًّا، إذ إنّ هذه الجماعات لا تتبع للحكومة العراقية وإنما لقيادات طائفية تنفذ أجندة إيرانية. إنّ التحركات الإيرانية على الحدود مع السعودية ارتفعت وتيرتها في الآونة الأخيرة، وهناك معلومات كافية عن الأنشطة الاستخبارية وحركة الحرس الثوري الإيراني، ومناطق تمركزه مؤخرًا بعيدة بقليل عن الحدود، وما أثير عن تخزين الحرس الثوري أسلحة قرب الحدود في منطقة النخيب الحدودية، ووجود آليات عسكرية مدرعة متطوّرة وأسلحة ثقيلة ومتوسطة وخفيفة في الصحراء المتاخمة للأراضي السعودية. ولم يعُد سرًّا أن إيران تريد أن يكون لها راعٍ على كل المناطق الحدودية مع السعودية.

وتعمد إيران عن طريق توقيع عقود تجارية وزراعية مع المناطق العراقية القريبة من المملكة إلى توظيفها عسكريًّا، وقد تم توقيع العقد الإيراني-العراقي لاستصلاح المناطق الحدودية مع السعودية. ودعمت إيران بقوة تولي المالكي رئاسة الحكومة للمرة الثانية في العراق، وكانت الاستحقاقات المترتبة على هذا الدعم كثيرة، منها الموافقة عام 2011 على عقد استثمار لشركات إيرانية لمدة ثلاث سنوات لاستصلاح الأراضي (إزالة التصحر) في صحراء السماوة العراقية الواقعة على طول الحدود مع السعودية، وتبيّن أنها

شركات متخصصة في مجال بناء المعسكرات وتجهيزها لصالح الحرس الثوري الإيراني حصرًا. وجاءت الصفقة لخلق غطاء مناسب لتسهيل دخول قوّات من الحرس الثوري الإيراني وتمركزها في المناطق الصحراوية الحدودية مع السعودية، وتهيئة ساحة العمليات المحتملة لتهديد الأمن القومي للسعودية، وإرباك القيادة السعودية بفتح محور جديد للمواجهة المحتملة[1].

إيران بالفعل قد أسست بعض الفصائل ذات التوجه العابر للحدود، وهي حاليًّا في سوريا والعراق. ويتولى الإيرانيون التنسيق بين الفصائل المختلفة في ساحات القتال، ويساعدهم في ذلك أن أغلبية قادة فصائل الحشد يوالون ويقلدون السيد علي خامنئي. وقد قررت إيران توحيد الميليشيات الشيعية التي تقاتل في سوريا، وهي ميليشيات عراقية وأفغانية وباكستانية وشيشانية ولبنانية، تحت قيادة واحدة تكون بمثابة جيش موازٍ للجيش النظامي السوري. والمشرف والموجّه لهذه الخطة هو قاسم سليماني بنفسه! وأيضًا في العراق تجري محاولات لتوحيد ميليشيات الحشد الشعبي كي تتبع الحرس الثوري. وفي النهاية توحيد كل الميليشيات الشيعية في الهلال الخصيب لتكون تحت إمرة علي خامنئي السياسية، وتحت إمرة قائد الحرس الثوري عسكريًّا.

يكمن الخطر في أن هذه الميليشيات الطائفية بالوكالة تشكّل زرّ تشغيل وعازلًا في آنٍ معًا. من ناحية، هي الزر الذي يمكن لإيران أن تضغط عليه لتواجه، بشكل غير مباشر، أولئك الذي يهددون مصالحها وتخوّفهم وتعزلهم أو تضرّهم. وتشكّل من ناحية أخرى عازلًا يتيح لإيران أن تنأى بنفسها عن الموقف. بفضل هذه الميليشيات بشكل خاص، لا تُعزى أي انتهاكات للمعايير

(1) راجع: مقابلة مع الدكتور محمد السلمي رئيس مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية وخبير في التاريخ والأدب الإيراني، والأستاذ محمد الصياد، الباحث المختصّ في العقيدة والتيارات الفكرية والدينية في نفس المركز.

الدولة وحقوق الإنسان بشكل مباشر إلى إيران، الأمر الذي يتيح لها المحافظة على صورة إيجابية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الخشية أن تكون الخطوة المستقبلية هي الدفع بهذه الميليشيات مجتمعة كقوة رئيسية للتحرك وفرض منطق وإرادة النظام الإيراني على شعوب وحكومات الدول الخليجية، من أجل التمهيد للخطوة النهائية التي تتجلى في إعلان الإمبراطورية الدينية التي تهيمن بنفوذها وسطوتها على المنطقة جميعها.

(و) خيارات دول مجلس التعاون أمام الإرهاب الشيعي[1]

ما المشروع المقابل للمشروع الإيراني؟ ما المشروع الخليجي أو المشروع العربي الذي يُفترض أن يُصمّم ويُرسم بناء على رافعات اقتصادية وثقافية وتنموية، لا للصدام مع الآخر ولكن للتوازن مع الآخر بغية بقائه خصمًا، وتقليم أظافره الممتدة في الإقليم فقط، لأن الدول دون خصم تموت وتذبل، فالولايات المتّحدة بعدما انهار الاتحاد السوفييتي اخترعت الأصولية الإسلامية خصمًا، وكتبت ذلك في ميثاق الناتو، واتخذ الخميني بعد نجاح ثورته عدوًّا وهميًّا تحت شعار الحرب ضد ما أسموه الوهابيَّة، واتهم كل خصومه بالانتماء إليها، حتى نائبه حسين منتظري اتهموه بأنه وهّابي. فكان لا بد من وجود عدوّ خارجيّ بالنسبة إلى إيران.

على ضوء زيادة حجم النشاطات الإيرانية للحرس الثوري والميليشيات العراقية قرب الحدود السعودية، اتخذت السعودية أمام كل هذا إجراءات حمائية فاعلة على طول الحدود مع العراق قبل تمركز الحرس الثوري في الصحراء العراقية، تمثلت في إنشاء منظومة دفاعية صناعية لمنع التسلل (سواتر ترابية، أجهزة مراقبة إلكترونية ورصد حرارية، كاميرات، دوريات أرضية وجوية لمراقبة الحدود) بما يؤمّن الحماية الكافية إلى

(1) راجع: محمد العراقي، إيران ومستقبل الميليشيات المسلحة في العراق ما بعد داعش، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد الثالث يونيو 2017، الرياض، ص116-123.

حدّ كبير لحدودها مع العراق. وشكّلت السعودية قيادة عسكرية مشتركة جديدة تملك قدرات جوّية وبرّية وقوّات خاصَّة، متخصصة في الحرب غير المتماثلة، وأجرت تمارين مع الدول المشاركة في مركز التحالف العسكري الإسلامي ضد الإرهاب.

في ذات الوقت أدركت القيادة السعودية ضرورة التحرك السياسي ضد هذا النشاط، لبحث إمكانية إيجاد حلول سياسية مع الحكومة العراقية لبدء تعاون جديد مع العراق والبحث في ما يمكن للمملكة تقديمه لتعزيز عروبة واستقرار وأمن العراق والمحافظة على مؤسّسات الدولة والوقف أمام ظاهرة الميليشيات الجديدة الشيعية.

كذلك يُفترض أن دول المجلس تعمل على إعداد ملفّ كامل عن هذه الميليشيات، وخصوصًا التي هددت بالوصول إلى الرياض أو صنعاء كما هي شعارات بعض قادة منظّمة بدر: «قادمون يا رياض».. «قادمون يا صنعاء»، وفضح جرائم الحرب التي ارتكبتها ضد الأطفال والنساء كما أشار بذلك تقرير للأمم المتّحدة. فقد أشار التقرير إلى مخاوف الأمم المتحدة من تزايد ظاهرة التجنيد واستخدام الأطفال في الحروب من قِبل قوّات الحشد الشعبي. وتنشر الأمم المتحدة تقريرًا سنويًّا بشأن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات الحروب، ويتضمن قائمةً تسمى «قائمة العار» لأسماء الجهات والمجموعات التي ارتكبت انتهاكات ضد الأطفال سواء بالقتل أو التعذيب أو استخدامهم في الحروب، لكن تقرير هذا العام تضمن إدراج اسم قوّات «الحشد الشعبي» للمرة الأولى، كما أشار إلى مقتل وإصابة أكثر من ألفَي طفل خلال عام 2016 بسبب الحرب على «داعش» في سوريا والعراق[1].

(1) The UN remains deeply concerned for the safety of civilian populations [EN/AR/KU]. Report from UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. Published on 09 Oct 2017, http://cutt.us/WzEdF

ولكن لا يجب أن نقف إلى هذا الحدّ. فهذا يستدعي من دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة على وجه التحديد التفكير الاستباقي في هذه المخاطر وكشفها والإنذار بها وإعداد السياسات الشاملة والخطط المدبّرة للتعامل معها بشكل وقائيّ قبل وصول هذه المخاطر إلى حدود أو إلى داخل أراضي دول المجلس. أيضًا تشكيل قيادة عسكرية مشتركة وخطة عمليات مشتركة والتدريب على سيناريوهات عملية ضد الحرب غير المتماثلة. كذلك يجب أن يشمل هذا الاستعداد تصميم حملة إعلامية مشتركة عربيًّا وخليجيًّا لفضح أساليب ونيات إيران في توظيف واستغلال الإرهاب الشيعي لتدمير ما بقي من المنطقة!

ثالثًا: تحدّيات الطموحات الداخلية للمجتمعات

ما نشهده من تحليل دقيق للأزمات الحالية يُعَدّ انطلاقة لمفهوم جديد للأمن، ليس سببه اعتداءات من خارج الحدود، باستثناء الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق، ولكنه ناشئ عن ظاهرة العنف الداخلي لدول مأزومة تم استثماره من قوى خارجية. قد لا أبالغ إذا قلت إن الثورات العربية تقع في سياق رؤية الفوضى الخلّاقة الأمريكية التي تهدف إلى إعادة ترتيب المنطقة العربية وَفْقًا لترتيبات ومصالح خارجية، أهمّها تفكيك الدول العربية الكبرى أو المركبة التي قد تشكِّل خطرًا ثقافيًّا أو عسكريًّا أو اقتصاديًّا قادمًا إلى قِطَع وكنتونات صغيرة يسهل إدارتها أو ابتلاعها عند الحاجة!

لقد عصفت بالشارع العربي في الفترة الأخيرة ثورات واحتجاجات شعبية هزت أغلب النُّظُم العربية، أغلبها سقط ومنها ما يُنتظر سقوطه! بمعنى أن هذه الثورات على غموض نتائجها حتى الآن قابلة للتكرار في دول عربية أخرى تعاني كثيرًا من العثرات التنموية. لكن قد تظهر هذه الامتعاضات الشعبية بصور متباينة ومطالبات مختلفة حسب سيكولوجيا الجماهير الخاصَّة

بكل قُطروطبيعة العَلاقة والارتباط السياسي الاجتماعي ومستوى الأضرار الاجتماعية. لذلك فالخطر يتمثل في عدم وفاء الدول العربية بمتطلبات المواطنين من توفير سبل العيش والحياة السعيدة.

خليجيًّا، لا يوجد تشابه كبير مع الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المكوِّنة للثورات العربية التونسية والمصرية واليمنية والليبية والسورية، وتلك الأبعاد التي تتميزبها دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك فمن المستبعَد حدوث امتعاض محسوس في دول المجلس، في المدى القريب، شبيه بما حدث في تلك البلاد العربية والخليجية. قد أستثني من ذلك حالة حدوث انخفاض حادّ في أسعار الطاقة، التي ستنعكس سلبًا على المجتمع ممَّا قد يؤدي إلى تدنّي معدّلات الرفاه التي يتميزبها أغلب دول المجلس حاليًّا.

تسعى هذه الفقرة، من خلال تشخيص الاحتجاجات الشعبية الحالية، وما تلاها من تغيُّرات جذرية متعدّدة الأبعاد، إلى الاستفادة منها والتنبؤ بالانعكاسات والتأثيرات الاجتماعية والأمنية التي قد تنسحب على دول المجلس.

لذلك أرى من المهم العودة إلى السببية الاجتماعية كمفهوم فلسفيّ من الضروري معرفته لإدراك جذور الثورات العربية.

الغاية هي إدراك ذلك مسبقًا بالنسبة إلى دولنا الخليجية من أجل أن نضمن السيطرة على المستقبل القريب، وفي نفس الوقت نمهّد لبناء المستقبل المتوسط والبعيد.

1- كفاءة الأداء الحكومي

أداء الحكومة وإن كان في غالبه من مهامّ الجهات التخطيطية والاقتصادية والتنموية، إلا أنه إذا فشلت الحكومة في هذه المُهِمَّة فإن الجهات السياسية والأمنية هي من سيعاني من ضجر المجتمع، وتململه

من سوء الأداء، ومن سيقع عليها حمل معالجة انعكاسات الإخفاقات التي تحصل في قضايا التنمية. هذا بالطبع يقودنا إلى القول بأنه ليس من الموضوعي أن تغيب السياسة الأمنية في أي بلد عن الإسهام في السياسة التنموية، لأن الأمن في النهاية هو من سيواجه الارتدادات والانتكاسات للإخفاق الحكومي.

لهذا من مهام الأمن الوطني إنشاء «مؤشّر مراقبة الكفاءة الحكومية» بشكل إلكتروني، الذي أُطلق عليه اسم «مؤشّر الأزمة». الأمن مطلوب منه معرفة درجة المؤشّر المثلى التي يكون عندها المجتمع منتجًا وهادئًا ومسالمًا. ومطلوب منه أيضًا معرفة الدرجة التي يبدأ فيها المجتمع بالتململ والضجر. وكذلك يُفترَض أن يقيس مستوى الفساد في الحكومة وعلى مستوى الوطن بشكل عامّ. في هذه الحالة من مهامّ الأمن أن ينذر الحكومة بالخطر وأن يقدم مقترحات ورؤى كي يعود المؤشّر إلى حالة الاستقرار.

هناك عدة معايير قياس دولية تتعلق بقياس كفاءة الحكومات، ومن المهم الرجوع إليها حال أخفقنا في إنشاء مؤشّر خاص بنا. «تم اعتماد مؤشّر الكفاءة الحكومية دوليًّا والمحدّد (-2,5 إلى +2,5) كمعدّل عالميّ، فكلما اتجه المعدّل نحو الأعلى فإنه يدل على قوّة أكبر للدولة»[1]. هذا المؤشّر قدم قياسات خطيرة لوضع الدول التي تعرضت للثورات في العالم العربي قبل بدء الاحتجاجات، لكنّ أحدًا لم يأبه به. كان يشير إلى أن الوضع آنذاك سيئ، بل كارثي (يراجع في ذلك تقارير معدّلات التنمية العربية) ربما باستثناء بعض الدول الخليجية.

خلال السنوات العشر الماضية كانت أغلب الدراسات الدولية والداخلية تقدم مؤشّرًا إيجابيًّا بأن مستوى الأداء الأمني في المملكة كان أعلى من مستوى الأداء التنموي. لكن قد لا يكون ذلك مؤشِّرًا جيدًا في كل

(1) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص164.

الأحوال، بخاصة على المدى الطويل. لذلك صاغت المملكة رؤية 2030 للتحوُّل الوطني ليحدث تطوُّر متوازٍ ومترابط للأبعاد التنموية والأمنية.

في الحقيقة استطاعت المملكة منذ نحو ثلاث سنوات تحقيق تطور ملحوظ في أداء الحكومة، كان الأبرز فيه التحوُّل إلى الحكومة الإلكترونية، شمل هذا التطوير أبعادًا كثيرة كنظام المعلومات الآلي، ونظم الاستعلام للأشخاص، ونظم الوثائق، ونظام التأشيرات، وتسهيل المراجعات على المواطنين، والتدريب الأمني الخاص لمكافحة الإرهاب، وإجراءات التحقيق، وكثير من الخدمات. وما زال يتطوّر بصورة أقل ما يقال عنها أنها اكتسبت رضا الداخل وإشادة الخارج.

يُعَدّ تطوير الأداء الحكومي بما يخدم مصالح المواطن ويسرّع إجراءاته من أهمّ الأمور التي تزيد مستوى الرضا الاجتماعي، بعد الوظيفة ذات العائد المُرضِي. لذلك فمن وجهة نظري أن ضعف الأداء الحكومي في ما يتعلق بهذين الأمرين كان أهمّ مسببات الثورات العربية. ولا أعتقد أن الحرّية والديمقراطية والمشاركة السياسية كما يدندن الغرب كانت الأكثر إلهامًا للاحتجاج. ما كان ظاهرًا في الحقيقة أن عديدًا من الأسباب أدَّت إلى تململ وضجر المواطنين، مثل تعطيل حوائجهم وضياع حقوقهم وعدم الاكتراث لمطالباتهم. أحد أبرز أسباب وهن السياسة في مصر وتونس وليبيا أن كثيرًا من الوزراء والموظفين المحيطين بالرئيس مبارك والرئيس بن علي والقذافي لم يكونوا من السياسيين المخضرمين أو التكنوقراط من «أصحاب الكفاءات» أو الخبراء، ولم يعرف عن كثير منهم أي ممارسات سياسية سابقة، إذ تحوّلت هذه المناصب، وخصوصًا الوزارية، إلى شرفية ومحسوبية وهبات أكثر منها استحقاقية ومبنية على الكفاءات.

أيضًا هناك سبب آخر وهو التباينات الطبقية الشديدة، فمنذ عقدين تقريبًا هناك الملايين من مواطني الدول العربية والخليجية، وبفعل أسباب عديدة (أهمّها نكسات أسواق المال واحتكار الفرص الاستثمارية

من فئات محدودة والفساد المالي والإداري)، يلاحظ مغادرتهم بالتدريج لمواقعهم كطبقة متوسطة في طريقهم إلى مواقع التهميش، مِمّا حول بعض المجتمعات إلى طبقتين، غنية تزداد غنى يومًا بعد يوم، وفقيرة تزداد فقرًا. تلاشي الطبقة الوسطى في المعادلة الأمنية يُعَدّ خطرًا يؤثر على ديمومة العَلاقات السياسية-الاجتماعية. الإخلال بهذه المعادلة شكَّل أحد أهمّ بواعث الغضب العربي في تونس ومصر وليبيا وغيرها.

كذلك هناك دوافع لها صلة بالقانون، إذ شاهدنا خلال العقود التي سبقت الثورات وجود أزمة دساتير ونظم سياسية ديمقراطية. بمعنى أن النظُم العربية التي سقطت حتى اللحظة تستمد توليفتها، ولو شكليًّا، إمّا من المرجعية الاشتراكية الشيوعية التي لفظها التاريخ، وإمّا من الديمقراطيات الغربية المتأزمة بما تعانيه اليوم من ضعف القيم وأزمة تفسخ أخلاقي وضياع الإطار المرجعي لمنظومتها السياسية.

وقد غفل كثير من المحللين أن ما حصل من ثورات في العالم العربي كانت في جزء كبير منها أزمات دستورية مرتبطة بأزمة الديمقراطيات الغربية والنظُم الاشتراكية بوجه عام. لذلك إثر سقوط بعض الأنظمة العربية بدأ البحث عن أنظمة دستورية جديدة تتلافى الخلل الدستوري الذي كان حاصلًا في ما مضى.

فتم إعادة طرح مسألة أن يتم صياغة توليفة دستورية جديدة وطنية نابعة من الثقافات المحلية، ولا تستنسخ دساتير من خارج ثقافتها. ومن ضمن الخيارات طُرح على خجل، من بعض الأحزاب الدينية، بناءً على نداءات شعبية، خاصةً خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في دول كمصر وتونس والمغرب، تبنّي الدستورية الإسلامية على الأقل في إطارها العام لتكون المرجعية الأم للدستور الجديد.

لكن هذا الخيار كان مفزعًا للدوائر الغربية، أن يعود القانون الإسلامي من جديد لكي يكون مكوّنًا مهمًا في الأنظمة السياسية العربية. كانت

الأسباب من قبل الغرب واضحة. القانون الإسلامي سيشكل ندًّا جديدًا أمام القوانين الغربية، وأمام زحف العولمة، وقد يحدث معها تصادم، خاصةً في القضايا المالية والأمنية، إضافة إلى قلق الذاكرة الغربية من عودة الإسلام، إذ ما زال المخيال الغربي مليئًا بترسبات صراعات الهيمنة والنفوذ والاستعمار بين العالمين المسيحي والإسلامي. لهذا مورست كل أساليب الضغوط السياسية والاقتصادية ضدّ هذه الدول حتى أُقصي نهائيًّا. وخوفًا من طرح كهذا، صِيغَ الدستور العراقي برعاية أمريكية، ومشورة إيرانية! وتشكلت لجان أممية لمراقبة سير عمليات صياغة باقي الدساتير العربية في الدول التي تعرضت للثورات، وقامت روسيا بدورها بصياغة دستور سوريّ صُنع في موسكو، وما على السوريين إلا القبول به على صوت أزيز الطائرات!

كذلك من الأسباب ضعف هيبة القانون، فلقد وصلت بعض الدول العربية إلى مستوى «الدول الرخوة»، إذ أصبحت تصدّر القوانين ولا تطبّقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، بل لأنها تفتقد من يحترم القانون، وخصوصًا من المتنفذين الكبار الذين لا يبالون به، لأن لديهم من المال والسُّلْطة ما يحميهم منه. والصغار يتلقون الرشوة لغضّ البصر عنه. وصار القانون يُطَبَّق فقط على من لا يستطيع تقديم هذه الإتاوات، مِمّا أسهم في إفراز الفساد، وبيئة اللا عدالة أمام القانون، وزاد نفوذ القنوات والتكتلات غير الرسمية.

2- الضغوط الاقتصادية والمالية

هل هناك عَلاقة ما بين الاقتصاد والأمن؟ هل هي عَلاقة طردية، بمعنى أنه كلما زاد الرفاه زاد الاستقرار، أم أنها عَلاقة عكسية؟

عندما نفتش في ذاكرة كثير نلاحظ أنّه استقر في أذهانهم أن الفقر هو السبب الرئيسي في عدم الاستقرار السياسي، بمعنى أنه كلما زاد العوز والحرمان زادت نسبة التمرُّد والعنف والاحتجاجات والثورات. مِن ثَمّ فالدول التي تريد استقرارًا عليها بذل جهود تنموية تستهدف رفع مستوى

العيش لكل الطبقات الاجتماعية. فهل هذا صحيح على إطلاقه؟

يحاول فريق من الباحثين في الفكر الاجتماعي إقناعنا بأنه من المفترض أن النموّ الاقتصادي السريع يخلق فرصًا جديدة للاستثمار والتوظيف. ومن المفترض أيضًا أن القفزات التنموية تزيد قدرة المجتمع على تحقيق مطامحه، وكلما تسارعت وتيرة النمو زاد طموح الأفراد لتنمية استثماراتهم واستغلال الفرص المتوافرة. هكذا يصبح الأفراد منهمكين في جمع المال بدلًا من مراقبة ونقد حكوماتهم، وفي النهاية يفترض أن نتيجة الرخاء الاقتصادي هي الحَدّ من الإحباط الاجتماعي، وبالتالي سيُفضِي هذا إلى استقرار سياسي وأمني.

لكنّ فريقًا آخر من المختصين في اقتصاديات المجتمع يشكِّك في صحَّة المقاربة السابقة بوجه مطلق. حجج هؤلاء أن الفقر ليس سببًا مباشرًا في عدم الاستقرار، إذ تسجِّل دول فقيرة أقلَّ مستويات للعنف في العالم، في حين تسجِّل أمريكا الغنيَّة معدّلات نموّ عالية والعنف يزداد بين أفراد مجتمعها!

يقدِّم الفريق الثاني سببًا وجيهًا مفاده أن عدم الاستقرار سببه المباشر هو الفترة التي تحدث فيها تحوّلات وطنية إصلاحية نحو التطوير. فهذا صموئيل هانتنغتون يبرهن على ذلك قائلًا: «إنّ العَلاقة الظاهرة بين الفقر والتخلف من جهة، وعدم الاستقرار والعنف من جهة أخرى، هي عَلاقة غير منطقية. ليس غياب العصرية أو التحديث هو ما ينتج الفوضى السياسية، بل الجهود للوصول إليها. إذا كانت الدول الفقيرة غير مستقرة فهذا لا يعود إلى أنها غير مستقرة، بل لأنها تحاول أن تصبح غنية. إنّ مجتمعًا تقليديًّا صرفًا يكون جاهلًا وفقيرًا ومستقرًّا. العصرنة (أو محاولة الذهاب إليها) التي اجتاحت العالم هي التي زادت من انتشار العنف»[1].

(1) صموئيل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص56.

كذلك يذهب هانتنغتون أبعد من ذلك فيقول: «التطوّر الاقتصادي نفسه يزيد من ضرورة تحقيق المطامح، ومِن ثَمّ مفاقمة المطامع. النموّ الاقتصادي السريع يؤدي إلى تمزيق التكتلات الاجتماعية التقليدية، ينتج أثرياء محدثي النعمة الذين يطالبون أكثر من ذلك بنفوذ سياسيّ ومكانة اجتماعية يتناسبان وموقعهم الاقتصادي الجديد، يزيد من التحرك الجغرافي الذي يقوض الروابط الاجتماعية وتشجيع الهجرة، يزيد من عدد أفراد الطبقة الدنيا ومِن ثَمّ يعمق الهوَّة بين الأغنياء والفقراء. يزيد نسبة المثقفين ومِن ثَمّ زيادة المطامح والمطالبات، يعزز القدرات على التنظيم الجماعي ضدّ الحكومة»[1]!

قياسًا على ذلك نشاهد بالفعل أن هناك تجارِب تنموية معروفة تؤيد ما ذهب إليه هانتنغتون، ومنها: النموّ الاقتصادي الذي حصل قبل الثورة الفَرنسية. السيد دو توكفيل خلال دراسته للثورة الفَرنسية استنتج بأن «الثورة الفَرنسية سُبقت بتقدم سريع لم يُسبق له مثيل في ازدهار الدولة. هذا الازدهار الآخذ بالتزايد استمرارًا لم يكُن مطمئنًا للشعب، بل أشاع في كل مكان مشاعر القلق... معدّل الاستياء الشعبي بلغ أوجه في الأماكن الأكثر تطوّرًا».

ويمكن مقارنة ذلك بما حصل أيضًا من الرخاء الاقتصادي الذي سبق حركة الإصلاح الديني والثورات في إنجلترا وأمريكا وروسيا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر والثورة المكسيكية التي سُبقت بعشرين سنة من النهوض الاقتصادي المذهل. وكذلك إذا تأملنا التجرِبة الهندية في الثلاثينيات وخلال الخمسينيات فسنلاحظ أنها أظهرت أنّ التطوُّر الاقتصادي ينزع أحيانًا إلى إحداث عدم الاستقرار السياسي، وهو أبعد ما يكون عن تعزيز الاستقرار ما لم تُستشرَف المخاطر الاجتماعية مسبقًا وتدار بشكل واعٍ.

---

(1) المرجع السابق، ص67.

وفي خلاصة دراسة طويلة بعنوان «النظام السياسي لمجتمعات متغيرة»، يتوصل هانتنغتون إلى أن «التغيير والتنمية الاقتصادية ليس شرطًا مُهِمًّا أنهما العاملان المسؤولان عن إنشاء أنظمة سياسية مستقرة، ويركز بدلًا من ذلك على عوامل أخرى مثل التحضر، محو الأميَّة، التجانس الاجتماعي، التعبئة الاجتماعية، النموّ الاقتصادي»[1]. وهكذا يتبين، بأدلة أكثر دقة، وجود ترابط ظاهريّ بين النموّ الاقتصادي السريع وعدم الاستقرار السياسي.

لكن ينبغي أن نعترف أن الرابط ليس بهذا الوضوح والسهولة في نطاق أكثر اتساعًا، لأنه لو نظرنا إلى دول أخرى كألمانيا الغربية واليابان ورومانيا والنمسا نرى أنها كانت تتمتع بمستويات عالية من النمو الاقتصادي ونسبة ضئيلة من العنف. وكانت دول مثل بوليفيا والأرجنتين وإندونيسيا وهندوراس تسجل معدّلات منخفضة جدًّا من النموّ ومعدّلات عالية جدًّا من العنف المحلي والجريمة.

لذلك قد يسمح لي القارئ أن أستنتج من هذا كله قاعدة أقبل من ينقدها، مفادها أن «المحروم لا يثور؛ خوفًا من زيادة الحرمان وبسبب انشغاله بوجبة طعامه اليومي، والثري مسالم ولا يثور؛ خوفًا على ثروته من الزوال. لكن الطبقة الوسطى هي الأخطر لأن مسار التاريخ أثبت أنها هي صمام الأمن الاجتماعي، وهي قريبة من الطبقة العليا المترفة والطبقة الدنيا المعدمة. قدرتها على التواصل بين المستويات الثلاثة يكسبها الخوف من النزول إلى الأسفل والطموح للذهاب إلى الأعلى، وهنا يحدث الاختلال النفسي الذي يجعلها أكثر تمردًا من غيرها. ولا شك أن هذه الطبقة هي من فجّر الثورات في العالم العربي، وعمل على إطالة أمدها».

في الحقيقة، من تحليلي للاحتجاجات العربية، لاحظت أنه قبل الثورات كانت البطالة ونقص الموارد المالية تشكل دافعًا مُهِمًّا للثورات،

(1) المرجع السابق، ص66-67.

والاحتجاجات، خاصةً عندما يرى المواطنون أفرادًا منهم يتحولون بين عشية وضحاها إلى أثرياء دون وجود مصادر واضحة لثرائهم! أكثر من 40% من عدد السكان في مصر كانوا تحت خطر الفقر. وأكثر من 30% كانوا دون عمل حقيقيّ. من هؤلاء نسبة كبيرة كانوا يومًا ما ضمن الطبقة الوسطى، وكثير منهم من حملة الشهادات الجامعية ومن المثقفين. في المقابل حصل، وكما يشير كثير من التقارير الإستراتيجية، خلال السنوات العشرين الماضية، إثراء سريع لأناس عاديين غير منتمين إلى عائلات تجارية معروفة ولم يكُن لديهم في السابق أصول تجارية واضحة، إذ بيّنت التقارير والتحقيقات الحالية أنّ الاستيلاء على أموال وأراضٍ وممتلكات وشركات عامَّة للدولة شكّلت أهمّ مصادر الإثراء لهؤلاء على حساب باقي المواطنين.

كذلك تُعَدّ المصادر المحدودة للدخل الوطني أحد الضغوط على الدولة التي تحدّ من توفّر السيولة الكافية. الحكومة المصرية والتونسية تعتمد في الغالب على مصادر محدودة لتحقيق النموّ الاقتصادي: عائدات السياحة، العائدات البسيطة للنفط والغاز، قناة السويس عند المصريين، الاستثمار الأجنبي، حوالات العمالة المغتربة، المساعدات الخارجية. ويبقى العامل الأكبر غير الموجود في التنمية وهو التصنيع المحلي والتصدير، الذي كان محدودًا في كلا البلدين، على الرغم من كونهما أفضل البلاد العربية في هذا المجال.

أخيرًا، يُعَدّ الانفجار السكاني وتبعاته عاملًا مُهِمًّا في زيادة الضغوط النفسية على المجتمعات العربية. فهناك ارتفاع معدّل الولادة في العالم العربي، وفي المقابل ضعف الدخل القومي، وهو ما صعَّب من إيجاد الحلول للإسكان والصحة والتعليم وجهود تصحيح مستوى الفقر في البلاد، وخصوصًا في ظل غياب ثقافة التخطيط المستقبلي والتوزيع المناسب لموارد الدولة في خطط التنمية.

أما دول الخليج فيرتبط أمنها من وجهة نظري بعاملين: المجتمع كعامل

ثابت، وأسعار النفط كعامل متغير. فكلما زادت أسعار النفط زاد الاطمئنان السياسي والهدوء الاجتماعي، ونزوله يحدث اضطرابًا للاثنين. ولذلك تشكل تراجع أسعار النفط تداعيات خطيرة على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. فمن سعر 115 دولارًا للبرميل الواحد في مايو 2014 انخفض إلى نحو 45 دولارًا في يناير 2015، هذا يعني انخفاضًا لعائدات البترول إلى أقل من 50%، مِمّا شكل خسارة كبيرة وإرباكًا للمشهد السياسي وكذلك الاجتماعي للدول النفطية، وهذا ما أجبر هذه الدول ومنها المملكة على مراجعة سريعة (تثبيت سريع) والشروع في إصلاحات اقتصادية عاجلة، منها إعادة هيكلة الاقتصاد وتخفيضات في الإنفاق العام، في محاولة لبحث مصادر جديدة غير النفط وترشيد الإنفاق.

وبغض النظر عن الاحتياطات المالية الضخمة التي قد تعوّض مرحليًّا النقص الحاصل في عوائد البترول، إلا أنها لا يمكن أن تكفي لأكثر من ثلاث سنوات قادمة، فـ«التذبذب السريع والحادّ في أسعار النفط يؤكّد مجددًا أهمّية أن تسرع دول المجلس من تطبيق إستراتيجيّتها وخططها الرامية إلى تنويع مصادر الدخل، وبخاصّة في دول مثل الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية»[1].

3- أزمة في القيم والأخلاق والمواطَنة

يُعَدّ غياب النضج العقلي والوجداني أحد الأبعاد الفاعلة في أيّ حراك اجتماعيّ. ما نلاحظه حاليًّا في أوساط شرائح المجتمعات العربية أن هناك ما يشبه الجدال الذي يصل أحيانًا إلى حدّ الصراع بين وعي جديد وآخر قديم. الشباب الحالي وُلدوا وعاشوا في ظل حالة مضطربة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، مختلفة عن حياة الآباء والأجداد. لهذا اكتسبت الأجيال الجديدة عقولًا متجددة جعلتها إلى حدّ ما في قطيعة مع الماضي.

---

(1) أ.د. حسنين توفيق إبراهيم، الخليج في عام 2015/2014: التحديات والخيارات، مجلة مركز الخليج للأبحاث (جدة: مركز الخليج للأبحاث، 2015) ص3.

هذا العقل الجديد بدا له مطالبات ديمقراطية يلامس فيها ما هو سائد في الدول الديمقراطية. و«تحتلّ مسائل الأمن والحرّية والمساواة المراكز المتقدمة من حيث الأولويات على مقياس تدرّج القيم»[1].

أكاد ألمس أنه يجري حاليًّا تفكّك العقل العربي لجيل ماضٍ على حساب بناء عقل جديد طموح يتسم بطموح أكثر في الأهداف وفي الوسائل وتغيّر في القيم. لم تعُد القيم التي اكتسبها جيل الشباب من الماضي هي التي تسيّر سلوكه وفكره في حياته اليومية وتعاطيه مع الشؤون المختلفة. كان واضحًا أن الشباب الذي أشعل الثورات العربية يأبى أن يعيش في المرحلة السابقة (حتى في سياقها الديني). الانفجار المعلوماتي وسهولة الاتصال والتواصل ولّد لدى الشباب تنامي الإحساس بالحقوق والمطالبة بالحرّيات والعدل ومحاربة المفسدين وكل الانفعالات والمشاعر المصاحبة.

كذلك بدأنا نلمس لدى العالم العربي ضعف الرغبة في العيش المشترك والاندماج الوطني. وهو بعكس ما كانت تعكسه أحلامهم خلال العقود السابقة خلال مشروعات الوحدة القومية العربية والتضامن الإسلامي. لذلك شاهدنا انقسام السودان، والمشاحنات السياسية في لبنان، والتوتُّر الطائفي في العراق وسوريا، ومسلسل الإحباط والتشرذم والسباق على رئاسة الدولة الفلسطينية التي لم تولد بعد، بين قادة غزة (الإسلاميين) ورام الله (العلمانيين).. كل هذا يُعَدّ مؤشّرات قوية لغياب فن التسامح والتعايش السلمي بين المكوّنات الطائفية والمذهبية للحفاظ على وحدة الأوطان وصون دماء أبنائها.

كذلك وفي ذات الإطار هناك أيضًا تزايد نزعة تخيّم، ليس فقط على العالم العربي وإنما هي من وجهة نظري حالة عالمية، وهي ضعف إخاء وتكاتف المجتمعات. بتحليلنا لثقافة التكاتف والتعاطف وحسن الجوار التي كانت سائدة قبل ثلاثة عقود تقريبًا بين أفراد الوطن الواحد، والمدينة

(1) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، مرجع سابق، ص31.

الواحدة، والقبيلة الواحدة، والحارة، والعائلة الواحدة، ومقارنة ذلك بالعَلاقة والتواصل الراهنين، لوجدنا بونًا شاسعًا.

للأسف، الثقافة المجتمعية المعاصرة أصبحت تسير نحو حال من الفردانية وحب الذات. نشهد انحلال مبادئ إسلامية عربية كانت سائدة حتى وقت قريب. الطاعة والاحترام وروابط الأخوَّة والرأفة بالضعيف والمسكين والكبير والإحسان إلى الفقير والتعاون والتكاتف بين أقطاب المجتمع شهدت فتورًا في السنين الأخيرة، بسبب المدنية والتطوّر في مجالات الحياة وسبل العيش. هذا الحال نما وتطوّر حتى أصبح بعض الأفراد، ولانعدام المساعدة من قبل القريب، ميالًا إلى السرقة والتدمير وارتكاب أعمال لا أخلاقية، والقتل أحيانًا من أجل الكسب المادي ومتطلبات البقاء.

4- الإحباطات الاجتماعية وخيبات الأمل

في أي مجتمع لا يجب أن تترك الحكومات شعبها يتدرج سوءًا حتى يصل إلى الإحباط الجماعي لأنه أخطر أنواع مسببات الثورات ضدّ الأنظمة السياسية حتى لو كانت ديمقراطية. والواجب على الدول مراقبة تشكيل العقل الجمعي وقياس درجة تململه وقرب انفجاره. المحلل الجاد لفترة ما قبل الثورات العربية يلحظ أن حالة اليأس والسأم والإحباط الشعبي كانت في أعلى مستوياتها: لذلك «فورة الشباب» في مصر وتونس واليمن وليبيا والأردن وعُمان وسوريا لم تنتج من فراغ، بل من رصيد متراكم من الهزّات النفسية والذكريات السيئة ونفاد الصبر.

كذلك نعرف أن الثقة بين الحكومة والمجتمع عامل أساسيّ في استتباب الأمن في الدولة. ولكن كان هناك حالة يأس تعيشها أغلب الشعوب العربية إزاء تردّي الأوضاع عمومًا والفساد وضعف المحاسبة، مِمّا أدّى إلى انتشار الإحباط في كل مفاصل المجتمع، وانعدام أفق التغيير والمستقبل الغامض. كل هذه وغيرها كوّنت إرهاصات لأزمة كانت تنتظر فقط من يفجّرها. المشكلة أنه لم يكُن

هناك تدخلات مؤسّساتية استباقية لرصد الحالة الاجتماعية ومستوى الرضا الاجتماعي عن الأداء الحكومي، ثمّ مباشرة التدخُّل بمهدئات أو مسكنات أو حتى بحلول جذرية لوقف أو تهدئة هذا الضجر الاجتماعي، وإعادة ثقة المجتمع في حكومته ومؤسّساته، وكأن هناك بالفعل من يريد أن يشعل فتيلًا بين المجتمع وقادته! لذلك تولدت مع الوقت أزمة ثقة بين المجتمع والحكومات.

لذلك وفي كثير من البلاد العربية نشأت شبه قطيعة بين الراعي والرعية، ليس كراهية في الغالب، ولكن بسبب الانفجار الكوني الكبير، والإيقاع السريع للحوادث والأزمات، وكثرة المهام المطلوبة من السياسيين، والمركزية في القرارات الوطنية. تزايد هذا الشرخ السياسي-الاجتماعي ولّد كثيرًا من عوامل فقد الثقة بين الساسة والمواطنين، زاد من أزمة الثقة أن البيانات الرسمية والتصريحات لم تعُد تقنع الناس بتحسن الحال. التزوير الحاصل في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ومشروعات توريث الأبناء في الحكومات العربية التي تدّعي امتلاك دساتير ديمقراطية كانت الحلقة الأخيرة التي عجّلت بالانهيار التام لهذه الثقة.

رابعًا: تحدّي تعقيد الأزمات وصعوبة إدارتها

التحدِّي الرابع لا يكمن فقط في قدوم أزمات أكثر تعقيدًا مما هو قائم، ولكن في ضعف أداء المشرفين على إدارة هذه الأزمات والوصول بها إلى بر الأمان في كل أبعاد الأزمة السياسية والإعلامية والمجتمعية. والأمم لا تخلو خلال تطوُّرها التاريخي من العبور عبر حالات من السلام والأزمات والثورات الشعبية والحروب الداخلية والخارجية، وإن كان يمكن تطبيق منهج عامّ على كل الحالات السابقة، إلا أن لكل حالة من هذه الحالات طريقة خاصَّة في الإدارة والاحتواء. «وإذا لم ننجح في صيانة السلم فسندخل في الأزمة، وهي إما فرصة وإما خطر، وإذا لم نستثمر فرصها وندارِ مخاطرها للخروج لسلم جديد فستأخذنا إما للفوضى التي تنتهي بفشل الدولة، واستثمار البرابرة لذلك وغزو (روما)، وإما للحرب الأهلية

التي تحرق الحجر والبشر»[1].

خلال الثورات العربية تَصدَّر العسكريون المشهد لأنهم في الغالب الوحيدون الذين نجحوا في تهدئة المعارضين والمحتجّين والمتظاهرين، ومحاولة السيطرة على الدولة وضبط الانفلات السياسي والأمني. يرجع ذلك إلى التدريب والتأهيل العالي الذي يخضع له الضباط والمؤسسة العسكرية بشكل عامّ. رأينا تلك النماذج على سبيل المثال في مصر وتونس. أما الأدوات الوطنية الأخرى (المرنة)، مثل السياسية والثقافية والاتصال والإعلام، فقد غابت عن المشهد إلا من إطلالات متقطعة لمسؤولين أظهروا حالة من الارتباك والتناقض والارتجال. حاليًّا لا تزال الإدارة السيئة للأزمات تشكِّل عائقًا أمام مشروعات المصالحة الوطنية والإصلاح السياسي والاقتصادي، وعودة الاستقرار، وبناء أمن مستدام في ربوع الدول العربية! لذلك فالدول الخليجية مطلوب منها تأهيل رجالات الدولة وخبراء في التخطيط وإدارة الأزمات ممن يُعَوَّل عليهم في مسايسة الشعوب وإبقائها هادئة وموالية لأوطانها في ذات الوقت الذي يُسهِمون فيه في توفير ما يمكن توفيره من الحياة الكريمة المستقرَّة. داخل هذه الظروف، من المهم الإجابة عن عدة تساؤلات ضرورية لفهم ظاهرة الأزمات الحالية شديدة التعقيد، ودواعي نشوئها، وأبعادها، والقدرات الضرورية لإدارتها، وكيفية الخروج منها.

1- الأزمة في المفهوم الأمني الجديد

الأزمة بمعناها العام هي «تلك النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة اللتان يحدّد عندهما مصير تطوّر ما، إمّا إلى الأفضل وإمّا إلى الأسوأ»[2].

وهذا التعريف على عموميته وبساطته مقارنة بما سنراه من مفاهيم في الفقرتين القادمتين نلمس فيه عدة معالم مُهِمَّة لمحللي الأزمات وقياداتها، المَعْلَم الأول هو معرفة أنها حالة توتّر ونقطة تحوّل، وثانيًا أن هذا الوضع

(1) Éric de LA MAISONNEUVE. Stratégie, Crise, et Chaos,op.cit,p.130.

(2) عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993) ص18.

يتطلّب قرارًا أمنيًّا، والثالث أن هذا القراريجب أن ينتج وضعًا أفضل ويراعي عدم تكرار الأزمة مرة أخرى «مع صعوبة ذلك غالبًا».

ولو أسقطنا هذا التعريف على واقعنا الدولي والإقليمي الحالي لوجدنا تطابقًا كبيرًا بين معالم هذا التعريف وسوء الإدارة الأمنية للأزمات التي حصلت في كثير من الدول. وإن كانت الأزمات الأمنية أخذت تفرض نفسها على المجتمعات كافة، إلا أنها في البلاد العربية، ومنذ انطلاق الاحتجاجات الشعبية، وتبعاتها كالإرهاب، أصبحت الفوضى منظرًا مألوفًا تعيشه هذه المجتمعات والأجهزة الأمنية للدولة بشكل يوميّ.

ونظرًا إلى تأثيرات هذه الفوضى البالغة في مظاهر التنمية، وفي استقرار الدول، يقتضي الأمر تعزيز استعداد الأجهزة الأمنية في العالم العربي لمواجهتها بشكل علميّ وفاعل في مراحلها الثلاث: قبل الأزمة، وفي أثنائها، وبعدها. وهو ما يستدعي من محترفي الأمن القومي تطوير نماذج والتدريب عليها كي تساعد في عمليات مواجهة الأزمات الأمنية باستخدام الأساليب العلمية الحديثة وضمن منهج إستراتيجيّ محدّد.

يروي لنا كثير من الصحفيين والمحللين الأمنيين وبعض من السياسيين في الغرب وفي الشرق أنهم فوجئوا بـ«الثورات العربية». وإن كان هذا صحيحًا، وقد لا يكون، فإنه يدل على ضعف قدراتنا في الرصد والمراقبة والتنبؤ بالأزمات. وبعد وقوع الأزمات لم نرَ التحليلات التي تحلل تصاعد الأزمة وانتقالها من مرحلة إلى مرحلة! لأن الأزمة كالكائن الحي، تمر بالمراحل نفسها التي يمر بها الإنسان، الولادة، النموّ، الفتوَّة، الشيخوخة، الفناء.

في الحقيقة لو أسقطنا المراحل السابقة على أزمة ثورات الدول العربية على وجه التحديد نلاحظ أنّ الهبَّة الشعبية (مرحلة الفتوة) خلال الثورات العربية لم تكُن مفاجئة، بل سبقها ولادة للأزمة ثم نموّ، لكن لم تُرصَد من قِبل مراكز الرصد الأمني والإعلامي، أو لم يكُن أحد يريد أن يعترف بوصولنا إلى هاتين المرحلتين، وأننا على فوهة البركان! حاليًّا، بين الدول العربية

بالطبع من وصل إلى مرحلة النموّ، لأن هذه الدول سابقت إلى أعمال وقائية وعلاجية أطالت فترة النموّ، لكن دون أن تعيدها إلى مرحلة الولادة. ودول ما زالت أزمتها تعيش الفتوَّة كسوريا والعراق وليبيا واليمن. ويوجد مَن وصل بحكمة بأزمته الوطنية إلى مرحلة الشيخوخة كتونس، أما أن يكون من الدول من وصلت أزمته إلى مرحلة الفناء فلا أعتقد، وقد يأخذ تحقيق ذلك عقدَين على الأقل.

«يحدّد مفهوم الأزمة من خلال عدة خصائص وسمات جوهرية، أولها المفاجأة، إذ ينفجر الموقف في المكان والزمان، ومن حيث لا نحتسب. ثانيًا درجة الخطورة تكون عالية على مصالحنا الوطنية سواء كان الخطر من الداخل أو الخارج. ثالثًا محدودية الوقت المتاح أمام متَّخِذ القرار لإصدار قرارات سريعة وصائبة لوقف تداعيات الموقف المتأزم تمهيدًا لحَلّ الأزمة»[1].

من الأزمات ما يكون مصدره الإنسان ومنها ما يكون الطبيعة. هنا سنركز على الأزمة التي سببها الإنسان من حيث هو مواطن بسيط أو موظف حكومي أو رجل أعمال أو سياسيّ، لأن الأزمات وإن اعتدنا إلقاء مسؤوليتها على الساسة إلا أن الكل في الغالب شريك فيها، إضافة إلى عوامل أخرى مساعدة سلبًا أو إيجابًا، كموارد الدولة، وتاريخها، وثقافتها، وقيمها، ومكونها الاجتماعي والسياسي (انظر الشكل رقم 8).

←

(1) انظر، سالم عبد الله علوان الحبسي، إدارة الأزمات الأمنية، الطبعة الثانية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010) ص18 (بتصرُّف).

شكل (8)

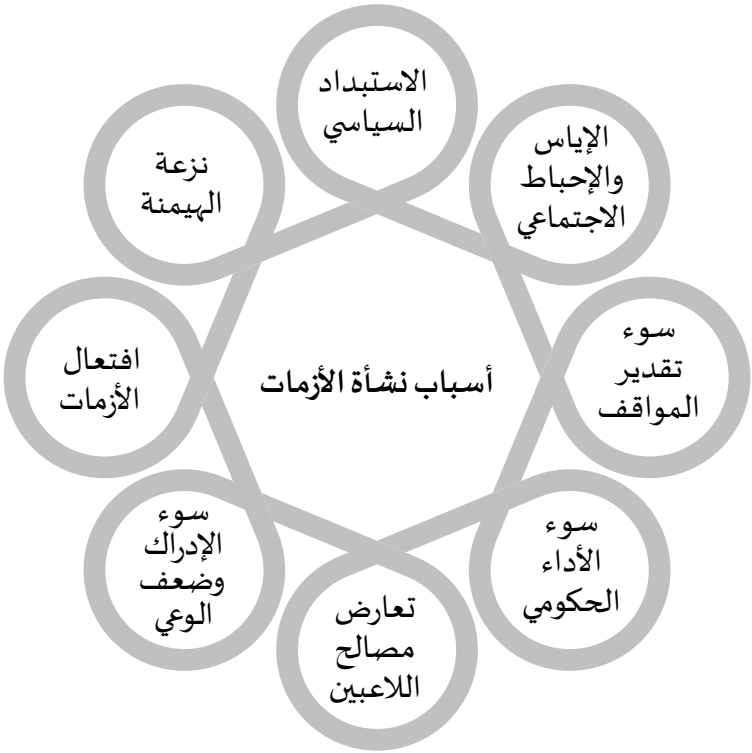

2- أزمات معقدة ومركبة ومتداخلة

الأزمة هي مرحلة ووضع غير مستقر، هي حالة انتقالية بين ماضٍ ذهب ومستقبل مجهول، حالة لا تنبئ عن شيء، لا جيد ولا سيئ، لا تقطع بشيء أيضًا. هناك بالضرورة خروج من هذه الأزمة لكن دون استطاعتنا تخيُّل ما إذا كانت النهاية إيجابية أم سلبية. من أجل هذا فالأزمة هي حالة من اللا توازن بين نظام قديم بائد وفوضى مستقبلية متوقعة، قد تتوج بحالة توازن جديدة وقد لا تفضي إلا إلى مزيد من الفوضى المستمرة.

شكل (9)

بين السلام والحرب هناك الأزمة

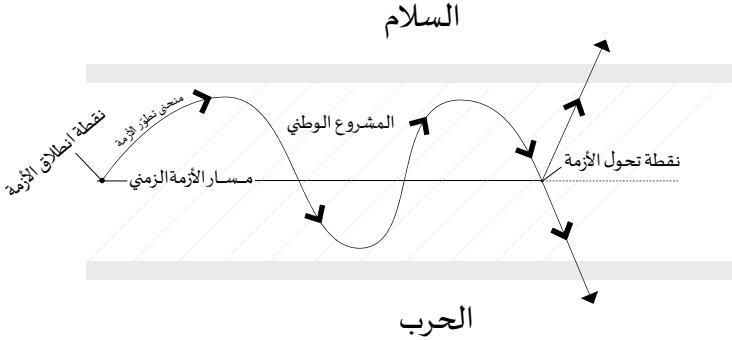

من التحدّيات الهامَّة طبيعة الأزمات الحالية ودرجة تعقيدها وتداخل أبعادها ومراحلها المختلفة. ومن الملاحظ أن مراحل إدارة الأزمة ليست بينها حدود فاصلة بشكل قاطع، بل هي تتشابك وتتداخل بشكل كبير.

الأزمة لا تكون في شعب مخدر أو مترف ولا في شعب كادح نشط ويعيش روابط سياسية واجتماعية وثيقة. تبدأ الأزمة عندما يكون هناك شعب أو مؤسّسات طموحة ومندفعة أو غاضبة أو ناقمة أو محرومة. ينشأ عن هذا المناخ المشؤوم سيكولوجيا جماهيرية مفعمة بالصور والخيال نحو وضع مستقبليّ أفضل ورغبة وإصرار في التغيير والخروج لمستقبل واعد. عادة ما تنطلق الأزمة من مجموعة أو تكتل صغير تتعاظم بفعل الاحتكاك وقوى التأثير والعدوى لتلامس المجتمع بالكامل، وقد تخرج من إطار الدولة القطرية بفضل سهولة الانتقال لتصبح إقليمية يغرق فيها من لا يجيد السباحة، أي من لا يملك الأدوات المعرفية الكافية.

لذلك تكمن الصعوبة الحالية في طبيعة الأزمات الحالية التي أراها أزمات مركبة تتكون من ثلاثة أبعاد: الوقت، اللاعبون، درجة التعقيد. التحكم في

وقت الأزمة يتطلب أهميَّة خاصَّة. العلاج السريع الناجح هو الأفضل للأزمة إن وُجد. ترك الأزمة تطول في الزمان ينتج عنه توسع في المكان، ومِن ثَمّ تنتقل بالعدوى لتلتهم كل الجغرافيا والتاريخ. هنا يحدث الانقلاب من أزمة إلى صراع يمتد كالسرطان إلى كل نشاطات المجتمع.

البعد الثاني الأكثر خطورة هو في عدد وثقل اللاعبين، وهو عادة ما يرتبط بزمان الأزمة. استثمار الأزمة لا يحدث فقط من قبل المعنيين بها في البداية ولكنه يتم أيضًا من قبل فاعلين خارجين قد نراهم وقد تدار الأزمة بالوكالة عنهم، كما هو حال الصراع في سوريا والعراق! وكلما طالت الأزمة زاد عدد المنضمّين الجدد إلى اللعبة، القادمين من أطياف مختلفة، إمّا للمصيدة التي نُصبت لهم والمحرقة الجماعية التي تنتظرهم، وإمّا لما يرون أنه معركة الخلاص (تنظيم «داعش» مثلًا)!

طيف اللاعبين يمتدّ من كونه سياسيًّا فقط ليصبح من ذوي المآرب الاقتصادية أو الثقافية أو الدينية أو الجهوية... الكل يحاول أن يصعد أو يهدئ من سرعة دوران الأزمة بما يخدم أهدافه ويحقق مصالحه. الجميع يحاول أن يقود الأزمة لتسير ضمن منهجه الإستراتيجي الذي رسمه.. وحالما تتقاطع مصالح اللاعبين تحدث التحالفات لإحداث ثقل في توازن القوى المتصارعة. وقد تتمدّد التحالفات لتدرج أطرافًا خارجية أيضًا لها مصالحها. التحالفات تقوى وتتصلب في مطالباتها وتبقى الأزمة بين مدّ وجزر لتتحول إلى كتلة جليدية قد يستحيل إذابتها إلا بدماء المجتمع.

وهكذا يبرز لنا البعد الأخير المكون للأزمة وهو التعقيد. الأزمة والصراع لا يمكن تعريفها إلا بأنها مملكة التعقيد، يدخل في الصراع من ليس طرفًا فيه، يستخدم في الصراع أدوات لا تتناسب وحجم الصراع. من السهل إطلاق شرارة للأزمة لكن من الصعب إطفاء نيران الصراع والتحكم بتداعياته. يتحول الصراع إلى حرب استنزافية باردة أو ساخنة. وهنا تدخل الضبابية لتجعل ما يبدو وكأنه سهل، في منتهى الصعوبة. ضبابية الموقف

تجعل من الصعب التفريق بين الصديق والعدوّ، الموالي والمخالف، المعنيّ مباشرة بالأزمة والدخيل عليها. كلما دنونا مِمّا نحسب أنه ماء وبداية انفراج للصراع، اتضح لنا فجأة أنه ليس إلا سرابًا وبداية ولكن لمستوى جديد من التعقيد، كأنما صببنا ماءً على عقدة حبل، كما كان يقول أجدادنا.

وهكذا تتحول الأزمة لتصبح كالثوب الممزق البالي الذي لا يجدي فيه الترقيع. هنا فقط تصبح كل طرق الحل لا تؤدي إلى الانتصار، ويصبح كل اللاعبين خاسرين. المجتمع يتآكل ويصبح الحل المفضل هو إمّا البحث عن ملجأ آمن خارج الوطن وإمّا الانكفاء بعيدًا مع غنمه في شعف الجبال. لذلك أراه حيويًّا أن نملك قادة واستراتيجيين مؤهَّلين بشكل عالٍ لإدارة هذه الأزمات والخروج منها بأقل الخسائر، وقبل ذلك تهيئة المناخ الوطني لتفادي حصول مثل هذه الأزمات.

3- أزمات تتطلب إدارة وقيادة استثنائية

عندما نتكلم عن قيادة الأزمة فلا نعني بذلك مستوًى معيَّنًا من القادة، بل كل المستويات الوطنية لها أدوار محدّدة في إدارة الأزمة. من المهم الوعي بهذه الأدوار والمسؤوليات قبل بدء الأزمة وليس بعد انفجارها. لكن في حالة ظهور أزمات دون وجود دليل إستراتيجيّ وطنيّ واضح يحدّد مسؤوليات إدارة الأزمة فإنه بكل تأكيد ما يحدّد تعدّد مستويات إدارة الأزمات هو حجم الأزمة وأبعادها وطبيعتها.

هناك المستوى الأول، وهو المستوى الوطني الذي يتمثَّل في أغلب دول العالم بمجالس الأمن الوطني. في المملكة تقع المسؤولية على الديوان الملكي (مجلس الشؤون السياسية والأمنية) الذي يتولى وضع ومتابعة إستراتيجية الأمن الوطني بشقيه الدفاعي والداخلي. وهذا المستوى هو الأهمّ والأعلى، ويتعامل مع كامل الأزمة على «المستوى الوطني». تشكيل جهاز أمن الدولة حديثًا قد يوصلنا مستقبَلًا إلى تنسيق معيَّن يختلف عما هو حاصل الآن. هناك المستوى الذي يليه «المستوى الإستراتيجي»، بمعنى

المستوى الذي يتعامل مع الأحداث والأزمات التي تهدّد قطاعًا معيَّنًا من قطاعات الدولة مباشرة: اعتداء خارجيّ يقوده وزير الدفاع، إرهاب داخليّ يديره رئيس جهاز أمن الدولة، أزمة دبلوماسية ينسقها وزير الخارجية... وهذا لا يمنع مساندة عناصر القوَّة الوطنية للقطاع الذي يدير الأزمة ضمن تنسيقات محدَّدة مسبقًا ومصدَّقة من القيادة السياسية. وأخيرًا هناك «المستوى المناطقي»، وهو أقلّ المستويات خطورة لأن الأزمة تكون بسيطة ومقصورة على منطقة معيَّنة يدير قضيتها حاكم المنطقة.

الراصد لحال المملكة العربية السعودية وقدرتها على التعاطي السياسي والاقتصادي والثقافي، وأخذ جميع أبعاد الأزمة في الاعتبار والمناورة بها خلال تداعيات الحادي عشر من سبتمبر، والأزمة الاقتصادية العالمية، وأشكال الطيف الاجتماعي والثقافي المصاحب للمرحلة الجديدة، يلمس تلك المرونة الفائقة مدًّا وجزرًا والجهد الاحتوائي والمعالجة الفاعلة إلى حدّ كبير والتنسيق العالي بين كل هذه المستويات، وسنّ تشريعات جديدة تتناسب مع المرحلة الجديدة.

من القيادات التي يجب تطويرها وتفعيلها الإدارة الإعلامية للأزمة، فأمام السلوك الجامح والمتمرد للمجتمعات والدول وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي غير الرسمية، والحرّية المعلوماتية التي أنتجتها وسهَّلَتها وسائل التواصل الاجتماعي، تتزايد الأعباء والضغوط على المؤسّسات الإعلامية، وسط ضعف في الإعلام والتواصل الرسمي في التأثير والحدّ من هذا السلوك المتزايد في ظلّ الانفتاح والتواصل العولمي المربك وغير المتحكَّم فيه، ممَّا يستوجب تطوير العاملين في المؤسسات الإعلامية لتخطيط وتنفيذ الحملات الإعلامية لضمان تحقيق سياسات الدولة ومصالحها، وإحداث الأثر النفسي والمعرفي والسلوكي المطلوب في المستهدَفين، سواء كانوا تنظيمات داخلية أو دولًا أجنبية.

نواجه اليوم أيضًا صعوبة في تطوير المراقبة القانونية للأزمة، فالقوانين

والأحكام التعزيرية والأنظمة الداخلية على الرغم من أنها ستبقى وسيلة ردع قوية فإنها تجد صعوبة في التأقلم والمواءمة والبرهنة لتحكم وتُدِير هذا السلوك وهذه الحرّية الشخصية المنفلتة، خاصةً في أنظمة الأمن المعولم التي ترى أن المذنب في بلد ما قد يُنظَر إليه على أنه بطل قوميّ في بلد آخر! يستلزم ذلك تأهيل خبراء في القانون الخارجي والنظم الداخلية، كي تراجع ما تقادم من هذه التشريعات وتنشئ تشريعات وقوانين جديدة تسهّل وتشرعن إدارة الأزمات.

يمكن إضافة الإدارة الفكرية للتيارات داخل الدولة، وضرورة وجود خبراء في الفكر والتيارات لمنع تصادم هذه التوجهات داخل الوطن الواحد، لأن التحدي الذي يواجه المجتمعات المحافظة هو البقاء على تفردها وتميزها الثقافي والسياسي. تتجلى مظاهر هذه الأزمة في الحيرة بين حراسة الأنظمة المألوفة التقليدية التي بدأت تتململ منها بعض المجتمعات، أو الانفتاح على فتوحات الثورة الحياتية الجديدة بما يصاحبها من مخاطرة ومجهول، والجمع بين النقيضين هو تحدٍّ بذاته، كقيادة المرأة للسيارة.

لهذا لم تعُد هذه الأنظمة السياسية والاجتماعية قادرة على الإبقاء على نمط الإدارة المركزية لمجتمعات ضمنها هذا الانفجار المعلوماتي والتقني. من هنا نشأت الأزمة العميقة والكبرى التي تمر بها المجتمعات البشرية، خاصةً العالمثالية منها، والتي تكمن في ضعف قدرة بعض الدول على احتواء هذا التغيير وإشباع الطموحات الشرعية للأفراد للاستفادة من مكاسب هذا التطوّر الحاصل. ووجود خبراء في الأمن الاجتماعي والنفسي والفكري يوجدون حلولًا لهذا التحدي هو أمر في غاية الأهمية.

قد تواجه الدول المحافظة طيفًا من التهديدات الجديدة من قبل الشعوب التي تطلب مزيدًا من الحرّية، خاصةً في خيارات الانتماء الجديد واستبدال جنسيتها الأصلية. لذلك قد نشهد مزيدًا من الصراعات الناتجة عن رغبة المجتمعات الثقافية المتشابهة للتجمع جغرافيًّا في أمكنة تتمكن فيها من العيش بطريقتها التي ارتضتها وضمن آيديولوجيتها الأصلية التي قد تراها بديلًا عن المواطَنة التي يراها البعض قسرية ومفروضة عليها! وتزايد الطائفية أكثر مِمّا

هوقائم حاليًّا، والبحث عن جذور الانتماء بعيدًا عن مركزية الأحلاف والدول، إمّا بطريقة انفصال تام وإمّا البقاء لكن ضمن نظام فيدراليّ أوكونفدراليّ. وهذا مؤشّر خطيرينبغي متابعته وتقييم تطوّره وعلاجه. سوريا والعراق مثالان واضحان!

كذلك تتطلّب قيادات جديدة العناية بها بتأهيل وتدريب خاص، وهم سفراء الدولة للمهام الخاصة، المتصلون مع المجتمع، من يحمل مهمة الخطاب الاجتماعي وإنتاج الرأي العام، لأنه يوجَد تحدٍّ حاليّ هوضَعْف الاتصال السياسي-الاجتماعي (السوسيوبوليتيك)، بمعنى أن تزايد القطيعة وتدني مستوى الحوار والتواصل بين القيادات السياسية ورجالات الدولة من جهة، وشرائح المجتمع ونخبه من جهة أخرى، سيؤدي إلى ضعف الارتباط وفقدان الثقة بين المستويين، لذلك من المهم بناء منهجية اتصال بين صناع القراروالشعب (انظر شكل 10).

لكن الخشية أيضًا أن يحصل خلل فنيّ مفاجئ أو متدرج أو حرب في الفضاء السيبراني لمنع وتدمير هذا الاتصال أو تضليله بين الحكومة والمواطنين، أوبكل بساطة تعطيل إيصال الخدمات الحكومية للمواطنين، خاصةً في أوقات الأزمات.

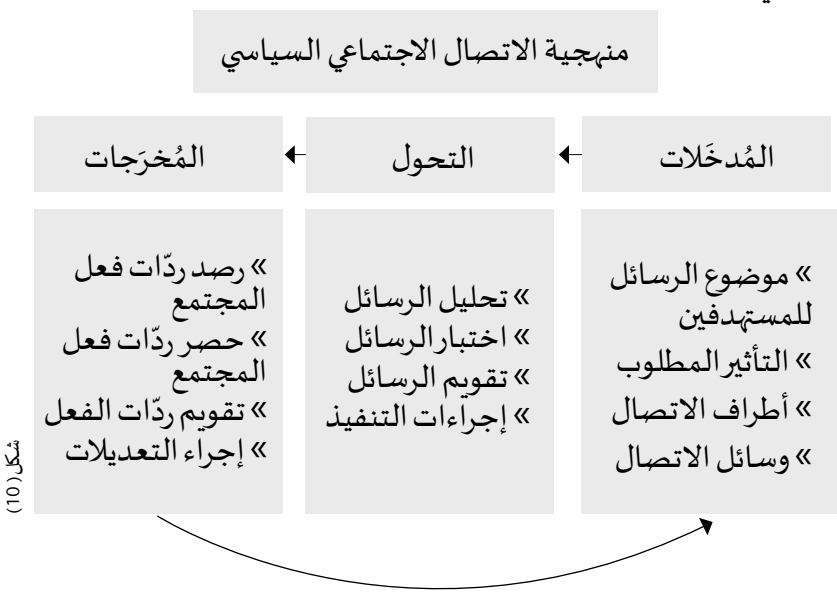

شكل (10)

فمثلًا قد يحصل ارتباك في أنظمة الاتصال والمعلومات ينتج عنه وقف تبادل المعلومات التي تغذي مجالات الحياة المختلفة، وانهيار الأنظمة المالية في العالم أو في مناطق محدودة، وما سيترتب عنها من بطء أو تعثر لسير العمليات المالية، ووقف السحوبات والتدفقات المالية والحوالات النقدية، وتجميد الثروات للأشخاص والشركات.

هذا أحد الأشكال التي قد يتسبب حدوثها في أي مكان من العالم يجري استهدافه، في العودة بعجلة الحياة إلى الوراء، وستزيد معها نقمة المجتمع على حكومته لعدم قدرتها على الحماية. دول مجلس التعاون تُستهدف منذ عام 2015 بسيل من الهجمات الإلكترونية موجهة ضد مؤسّساتها السياسية والأمنية والمالية والنفطية من مصادر بعضها معروف والبعض الآخر غير معروف، وكلها يصبّ في إحداث هزات أمنية داخلية. ولا شك أن العواقب ستكون كارثية لو استمرت هذه الهجمات السيبرانية لأن دول الخليج العربي لديها ارتباط وثيق بالنظام المالي العالمي، وبسوق الطاقة العالمية، وبالمعاملات الأخرى، وهناك ثروات خليجية كبيرة لأفراد داخل المجلس وفي بنوك عدة في أنحاء العالم.

وفي حال حدوث مثل هذه الجرائم الإلكترونية ضدّ أنظمة إلكترونية لشركات أو مصارف متعدّدة الجنسيات ذات صبغة عالمية وتنتشر على مستوى الكون، فإن كل دولة ستنشغل في تدبير أحوالها وإدارة أزماتها الذاتية كأولوية ضرورية، مِمّا سيضع الدول ذات السياسات المعتمدة كليًّا في أمنها وتنميتها على أطراف أخرى في مواجهة أقدارها بمجهوداتها الذاتية.

المطلب الأخير، وهو تأهيل خبراء في السياسة الخليجية للعمل المشترك ضمن مفهوم «التهديد الجماعي» الذي يواجهه المجلس،

فالتحدي يتعلق بقدرة دول مجلس التعاون مجتمعة على الخروج من المحيط الخليجي الملتهب وتفادي المهدّدات التقليدية وغير التقليدية وبشكل جماعيّ ومدبّر. السؤال إذًا هو: ماذا لو أن الأزمات التقليدية أو الإلكترونية أو حتى الكوارث الطبيعية كانت موجّهة ضدّ دول المجلس مجتمعة أو ضد بعضها؟ هل لدينا الإرادة السياسية الجماعية والوسائل التقنية والمعرفة اللازمة والبنى التحتية للإدارة الجماعية لهذه الأزمات؟

في الحقيقة، على الرغم من مستوى التنسيق الذي يتطوّر باستمرار في مجالات متعدّدة بين دول المجلس كالقطاعات الأمنية والدفاعية والكهرباء والمياه والاتصالات، فإنها ما زالت دون طموح الشعوب الخليجية. لذلك على دول الخليج العربي أن تعزز قدراتها الذاتية والتعاون البيني على السيطرة الأمنية على الحوادث الأمنية في دولها، وأن تتعاون لتأهيل نظامها السياسي والأمني الجماعي كحارس أوليّ ورئيسيّ لأمن الخليج الشامل، إضافة إلى تأهيله لأن يكون لاعبًا مؤثرًا في الأمن الإقليمي، وخصوصًا في ظل حدَّة الأزمات التي تعصف بدول الجوار الخليجي. والأهم من ذلك أن تبذل السبل الكفيلة بإبقاء مجلس التعاون قائمًا مكونًا من جميع دول المجلس مضافًا إليه اليمن الشقيق.

وعندما أضع عنوانًا لهذه الفقرة بـ«أزمات تتطلب إدارة وقيادة استثنائية» فأنا أقصد أن من سيقوم بأدوار إدارة الأزمات المعقدة في المستقبل -لا قدّر الله- قد لا يعتمد كثيرًا على مناهج قرأها خلال دوراته في إدارة الأزمات، وإن كان ذلك ضروريًّا. سيكون مطلوبًا منه -كما سنرى في الجزء القادم- قدر كبير من العبقرية والحس الأمني وقراءة المستقبل، وأن تكون المصالح الوطنية محفورة ومفهومة

في ذهنه وأن يعرف حليفه وعدوّه ومن يراوح بين البرزخين! أقول ذلك لأن عوائق كبيرة تحول دون إدارة الأزمة بشكل فاعل (انظر الشكل 11).

الشكل (11)

معوقات إدارة الأزمة

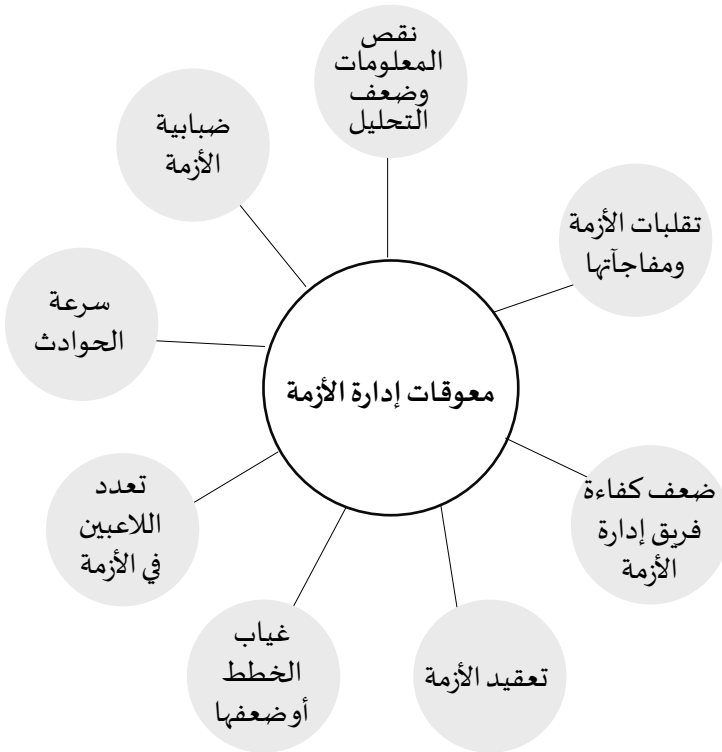

يجب أن يعرف قائد الأزمة متى يلجأ إلى الأسلوب الإكراهي (القولي والفعلي) من خلال عدم الرضوخ لمطالب الخصم مهما كان حجم التهديد الذي يمثله. في هذه الحالة يبدأ القائد بالتهديد

اللفظي الواضح ضدّ الخصم بمصداقية عالية مثل «سنضرب بيد من حديد» أو «من يقُم بدور الدولة يحاسب كائنًا مَن كان»[1]. ثم الانتقال لاستخدام القوَّة الصلبة لإجباره على التراجع عن موقفه وثنيه عن استمرار مخططه.

هناك أيضًا ما قد يلجأ إليه قائد الأزمة الأمنية من أسلوب المقايضة أو المساومة مع الخصم من خلال إيجاد حل مناسب عبر التنازلات المتبادلة، كالتفاوض الذي حصل بين مصر وإسرائيل على مدينة طابا، ومطالبة كل منهما بحقها في ضمِّها إليها، وانتهى الأمر بوساطة أمريكية تقتضي إنشاء شركة سياحية استثمارية بين الدولتين!

وهناك أسلوب ثالث قد يكون مناسبًا، وهو أسلوب العصا والجزرة، بمعنى إدماج الأسلوب الإكراهي بالتساومي لتحقيق تسوية مقبولة. فقد ثبت أن الاقتصار على أسلوب واحد لإدارة الأزمة لا يحقق الأهداف. فالأسلوب الإكراهي قد يؤدي إلى تعنّت الخصم وتصعيد الأزمة، أمّا الأسلوب التساومي فقد يؤدي من خلال إظهار رخاوتنا إلى طمع الخصم المتزايد في الحصول على تنازلات قد تؤثر على مصالحنا الوطنية وقد تكون سببًا لظهور مطالبين جدد.

---

(1) عبارة قالها الأمير محمد بن نايف ولي العهد وزير داخلية السعودية السابق في أثناء زيارته لتقديم العزاء لذوي ضحايا حادث تفجير القديح عندما تحدث مع أحد المواطنين، الذي تطرق إلى دور الدولة في حفظ الأمن ومسؤوليتها... فردّ ولي العهد بأنه يقدّر انفعال المواطن وأن الدولة قائمة بدورها، مشددًا على أن من يقوم بدور الدولة سوف يحاسب. وهو بذلك يقدم نوعًا من التهديد الردعي لمن يحاول القصاص، وأن الدولة هي من سيتكفل بذلك.

وفي النهاية ليست هذه الأساليب إلا نماذج، والقيادة الأمنية الرشيدة هي من يحدّد الأسلوب المناسب وآليات تطبيقه وإذا كان من المناسب التدرج في استخدام هذه الأساليب أو الجمع بين اثنين أو ابتكار أسلوب جديد ملائم لهذه الأزمة أو تلك.

الفصل الرابع

تكوين العقل الإستراتيجي
وبناء السياسات وتحديث الهُوية

الفصل الرابع
تكوين العقل الإستراتيجي
وبناء السياسات وتأطير الهوية

مقدِّمة

بعد أن كان هذا العِلم خاصًّا بجنرالات الحرب، طوّرت الشركات الكبرى وعالم المال والاقتصاد علم الإستراتيجية ووظفوا بالذات التفكير الإستراتيجي في المنافسات الاقتصادية والتجارية والصناعية للوصول إلى ربحية عالية وللبقاء وللهيمنة على الأسواق. ولذلك فحريّ بنا أن نعود بالإستراتيجية إلى أصلها كفنّ قيادة الأزمات العسكرية والأمنية. لا يمكن إيجاد الفاعلية الأمنية دون أن يكون هناك إستراتيجيّات أمنية تقود العمل الأمني الشامل. الإستراتيجيات الأمنية ستأخذ مكانتها اللائقة بها كمنقذة وواقية من الصراعات والأزمات الداخلية وكذلك الخارجية إذا توفرت ثلاثة شروط على الأقل: أولًا وجود صنّاع ومعدّي الإستراتيجيات، وهم المفكرون الإستراتيجيون، وقليل ما هم. وثانيًا وجود مراكز للدراسات الإستراتيجية (think tank). وثالثًا وجود إرادة سياسية وأمنية مقتنعة ومهتمة بجدوى توظيف العقل الإستراتيجي قبل الأزمات والحروب وفي أثنائها وبعدها كي لا ندَع مكانًا للارتجالية والقرارات الفردية. فقط عند توافر هذا المناخ، الحقل الإستراتيجي الأمني سينشط وسيأخذ مكانته اللائقة به. ليس فقط من أجل إشباع نهم العقل والمنطق، ولكن من أجل تحقيق الأهداف الحيوية الأمنية.

أوّلًا: تهيئة بيئة «التفكير الإستراتيجي»

لا أظنّ أنه ينقصنا في العالم العربي، ولا سيَّما في دول مجلس التعاون الخليجي، الأفكار. وإنما الوسط الذي يمكن أن تنتشر وتتفاعل فيه هذه الأفكار، يجب الاعتراف بأنه خلال حضور مؤتمرات دولية في مراكز

دراسات نرى أنه لا ينقصنا باحثون أو مفكرون ولكن ينقصنا التزود بـ«مختبرات الأفكار» التي تثري الحوارات وتكون مِن ثَمّ قادرة على إنتاج فكر مغاير.

1- إنشاء مراكز التفكير

مراكز الفكر هي معبر بين أولئك الذين لديهم أفكار ويحلمون بالوصول إلى السُّلْطة، وأولئك الذين هم في السُّلْطة ويريدون أن يدعموا ممارستهم بالتحليل المعمّق. لا فائدة من أن نملك أفكارًا إذا كنا لا نستطيع تفعيلها. غالبية مراكز الفكر لا تفكر ولكنها تنظّم فكر الآخرين. لم تنشأ مراكز الأفكار في العالم من دون سبب، فقد تأسست في الغالب كردّ فعل على أزمات خطيرة لا يبدو أن الحكومات قادرة وحدها على حلّها. مهمة هذه المراكز تحليل التحدّيات الرئيسية الداخلية والخارجية وسط مجتمع متغير واقتصاد معولم، وتقترح الخيارات للتعامل معها.

«إن الأفكار (حسب قول أوغوست لوكونت) هي التي تحكم العالم. فمن دون رؤية الآباء المؤسّسين للاتّحاد الأوروبي ما كانت أوروبا لتعرف خمسة عقود من السلام ولا هذه الدرجة من التطوّر. لهذا من الجوهريّ أن يجري الانكباب على الشروط التيالتي تتولَّد وتنتشر فيها الأفكار السياسية، سواء كان في أوساط الرأي العام أو بين السلطات المخولة وضعها في التنفيذ.. فمراكز الفكر تشكّل جسرًا بين مختلف أشكال المعرفة»[1]، وتحليل المشكلات المعقدة التي لا تستطيع الإدارات التقليدية حلّها لانغماسها في البيروقراطية والروتين.

من دون تصوّر وتفاني بعض الأشخاص المتنوّرين ستبقى الأفكار والأساليب التقليدية هي من يسير أمورنا. «ماذا إذا أصبحت مراكز الفكر الفيتامينات الثقافية لأصحاب القرار السياسي الذين يحتاجون إلى أن

(1) ستيفين بوشيه، مارتين رويو، مراكز الفكر: أدمغة حرب الأفكار، ترجمة د.ماجد كنج لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم (بيروت: دار الفارابي، 2009) ص7-8.

يتغذوا بالأفكار والتحليلات والاقتراحات من أجل إدارة مشكلات في بيئات محلية ودولية تتعقد باستمرار؟»[1].

الإستراتيجية الوطنية من الأسس المُهِمَّة في تطوير صناعة القرارات الوطنية، خاصةً في أبعادها الإستراتيجية. أؤكّد على ذلك لأن الإستراتيجية لا تُخترع بضربة سحرية وليست هبة من السماء دون عمل الأسباب الكفيلة بإيجادها. إنها وإنْ كانت هبة فطرية تحظى بها عدة شخصيات نخبوية كاريزماتية، إلا أنها تُصقل بالإرادة والتعلم. ما يجب أن نضعه في الحسبان، رضينا أم لم نرضَ، أنه لم يعُد هناك أي شيء في الحياة لا يحتاج إلى إستراتيجية. دراسة الأفعال واستنتاج المؤشّرات وفهم الظواهر والتوصل إلى منهج منطقيّ لإدارة المشروعات الإستراتيجية يتطلب التعلم والبحث. كما أن هناك مدارس للحرب في أغلب الدول منذ ما يزيد على قرنين، يجب أن ننشئ أيضًا مدارس للاستراتيجية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية حظيت بشرف المبادرة في إنشاء كلية العلوم الإستراتيجية، تضم خبراء في الفكر الإستراتيجي والأمني من كل دول العالم العربي. كذلك كلية نايف للأمن الوطني تطوّرت وتدرّجت في أعوامها الأخيرة، وهي مهيأة لأن تكون معملًا لإنتاج الإستراتيجيات والدراسات الأمنية من خلال مركز الدراسات الإستراتيجية الذي بدأ يلعب دورًا حيويًّا، مِمّا يبشر بالخير ويطمئننا على مسار العمل الأمني. يرجى من كليات ومدارس ومراكز بناء الفكر الإستراتيجي أن تدرس وتدرّس ظاهرة التأزم في أبعادها الزمانية والمكانية، زمنيًّا، بدراسة مقاربة للمفاهيم الوقائية المتمثلة في الردع، وكذلك تجهيز واختبار إستراتيجيّات العمل حينما تدعو الحاجة إليها. أمّا في الفضاء المكاني فيُفترض أن تقوم بتحليل مستويات أو دوائر التأزم المختلفة المحلية والإقليمية والدولية والعَلاقات التي تربط بينها، أولًا لفهمها، ثم ثانيًا للتوصل إلى سيناريوهات تتعامل معها.

---

(1) المرجع السابق، ص13 (بتصرُّف).

أيضًا، من الضرورة تشجيع الدراسات الأمنية وفرق العمل البحثية. في الأزمات الأمنية الحالية المتصفة بالتعقيد والغموض والفوضى، لا غنى لنا عن الباحثين. هؤلاء الباحثون موجودون ويمكن تأهيلهم وتدريبهم، لكن نحتاج إلى أن نوفر لهم مراكز للدراسات ومراصد النزاعات والأزمات، سواء خاصَّة أو حكومية.

الباحثون الشباب من باريس ولندن وواشنطن يُرسلون في بعثات علمية قد تدوم لعدة أشهر وممولة بسخاء من أجل القيام بتقديرات موقف دقيقة عن الأوضاع الإستراتيجية في العالم العربي والإسلامي. نجدهم في منازل بعض المتنفذين، وفي بعض الصالونات الثقافية ومقاهي المدن الكبرى والبورصات وحتى في المساجد للاستماع إلى خطب الجمعة. هدفهم رصد الحراك الديني، وتقييم الرأي العام، ومراقبة التحوّلات الاجتماعية. يجب علينا أن نقوم بنفس هذه المهمّات، لكن في الاتجاه المعاكس باتجاه دول الغرب والشرق.

تُعَدّ المهمّات البحثية الميدانية المنفذة من قبل فرق مهمّات متخصصة، نقطة محورية في العملية الإستراتيجية، لأنها تسمح باستقبال المعلومات الآتية من مسارح النزاعات. راصد النزاعات الميداني يُعَدّ أداة تشغيلية، من دونها البحث الأمني يبقى غير محسوس ومِن ثَمّ غير قابل للاستخدام. لذلك من معززات الأمن إنشاء هيئات بحث وجمع وتحليل معلومات مستقلة ترتبط مباشرة بالقيادة السياسية أو بمجالس وأجهزة أمن الدولة للوصول إلى معرفة دقيقة للواقع المتأزم المطلوب معالجته. يجب أن يكون مركز الفكر حاضنًا لحلول سياسية متجددة ومستشارًا أمينًا للقيادات السياسية وخزانًا للأفكار والخبراء وأرضية للتبادل والنقاش وتعميم النظريات العلمية.

في النهاية، من المهم أن تكون مراكز الفكر هذه تتسم بعدة سمات متميزة، منها أن تكون هذه المراكز هيئات دائمة، متخصصة في إنتاج

حلول للسياسة العامَّة، يعمل بها طاقم متخصص ومتفرغ للبحث، يؤمن ناتجًا أصيلًا من التفكير والتحليل والنصح لصنّاع القرار وللرأي العام، مستقلة ولا ترتبط بمصالح فردية أو جماعية، لا تهدف إلى الربح وإنما المصلحة الوطنية والخير العام.

2- تكوين عباقرة الإستراتيجية

تنتج مراكز الفكر بطبيعتها دراسات حسب منهجيات متشابهة أساسًا، إلا أن ما يحدث الفرق أن يكون هناك طواقم بحثية مدربة، ما يهمّ أولًا هو الموهبة. «عندما نبحث عن جامعيين لموضوع ما فإننا يجب أن نجدّد التدقيق في هُوِية الأفراد الذين يستطيعون (الخروج من ضوضاء القاع)، بالطبع يجب أن يكونوا خبراء في مجالهم، ولكن عليهم أيضًا أن يكونوا قادرين على الإعلام والإقناع»[1].

في كل أجزاء الكتاب سنجد وصفًا هنا وهناك للعبقري الإستراتيجي، لكن هنا سنتعرف عليه أكثر. ما يهمني كثيرًا في المفكر الإستراتيجي هو أن نقوم ببناء «بنيته الذهنية الفكرية»، لأنه لن يكون لدينا عباقرة إستراتيجيّون في مجال العَلاقات الدولية والشؤون الإستراتيجية والأمنية بضربة حظ أو بشكل عشوائيّ. هناك أسس تحكم هذا العبقري، وبنية فكرية (Structure of thought) يستند إليها. ستصبح هذه البنية لاحقًا سلوكًا خاصًّا بالدولة، وهنا مكمن الخطورة، لأن أفكار القادة والنخب والمشتغلين بإنتاج الرأي العام هي من يشكل سلوك الدول في كل مكان وزمان.

يخاطب أحد أساتذتي في كلّية سانسير العسكرية الفَرنسية، الجنرال Éric de LA MAISONNEUVE، الضباط الذين سيتم تأهيلهم لأن يكونوا إستراتيجيّين، قائلًا: «إذا كان الإستراتيجي هو أولًا بطل معارك، فإن

(1) سماع مباشر من لورنس مون رئيس معهد مانهاتن، وهي منظمة محافظة في نيويورك.

وظيفته لا تقتصر على ممارسة الحرب. هذه تبقى بكل تأكيد أستاذة عمله والملجأ الأخير، لكن الحرب خطيرة، وربما في لحظة يضيع كل شيء. وضع كل أوراقك في مسار واحد عمل متهور، يجب أن يكون لديك بديل، ومِن ثَمّ استثمار كل الطرق التي تسمح لك بأن تعمل بشكل آخر. الإستراتيجي إذا كان قائدًا سياسيًّا فيجب أن يدرك أنه لا يعني أنه إذا وصل إلى السُّلْطة بقوة السلاح فإن صيانة هذه السُّلْطة تبقى بنفس الأداة!»[1].

هذا الجنرال الفَرنسي يحاول من خلال كتابه الرائع «الأزمة، الإستراتيجية، والفوضى» الذي استفدت منه كثيرًا في هذا المؤلف أن يقدّم لنا كيف يجب أن تكون عبقرية الإستراتيجي، سواء كان يمارس عمله كسياسيّ أو أمنيّ أو عسكريّ، قائلًا: «يجب أن يكون الإستراتيجي ذكيًّا، بمعنى تقدير الموقف وتقييمه بشكل دقيق، وإدراكه في مجمله كما في جزئياته، موقفه هو وموقف الآخرين. لا بد أن يكون لديه فكرة واسعة عن الكل. العمل يقتضي بالضرورة أن يكون ضمن سياق، على الأقل احترام السمات الخمس التي ذكرها الصيني سن تزو، وهي ما يتعلق بالمحيط الجغرافي (الأرض، الطقس) وما يتعلق بحالة القوّات (المعنويات، العقيدة، الموارد). قدرة القائد على معرفة قياس ميزان القوى وقدرته على عمل تقدير موقف تُعَدّ هنا جوهرية. عندما يظهر للقائد بعد ذلك أنه ليس متأكّدًا من نتائج القتال العسكري، يجب أن يُبرز نوعًا من التهدئة، وأن يبطئ من سيره للقتال، لأنه إن تهوّر في استخدام القوَّة العسكرية وفق هذه الظروف فإنه سيضع القوَّة العسكرية -الملجأ الأخير للمجتمع- في خطر، سيستهلك موارد الدولة في مغامرة غير محسوبة ولا محسومة، سيضحي بجيشه، كأداة أساسية للسُّلْطة والسيادة الوطنية»[2].

كلياتنا الأمنية والعسكرية والسياسية في دول المجلس مطلوب منها

---

(1) Éric de LA MAISONNEUVE. Stratégie, Crise, et Chaos,op.ct, p 37

(2) المرجع السابق، ص37.

الاعتناء ببناء عقل إستراتيجيّ يجيد فنّ تقدير المواقف، لأن ما يميز الإستراتيجي عن غيره هو ذكاء المواقف واختيار الموارد المناسبة لكل موقف والتدرج في استخدام القوى من الأقل تأثيرًا إلى الأكثر تأثيرًا.

يُبنى الفكر الإستراتيجي على أسس، من أهمّها أن العبقري يجب أن تكون لديه رؤية مترابطة للنظام الدولي. قد يبدو العالم أنه في حالة فوضى إلا أن هناك دائمًا نظامًا يحكمه يجب البحث عنه، وفهم ما يجري فيه من أحداث واضحة وخفية، وكيفية التعامل معها، وتحليل هذه الحوادث: مقصودة، غير مقصودة، من يقف وراءها، سرعة ومساحة تمدّدها، تبعاتها، وتأثير ذلك على بلده حاليًّا أو مستقبلًا، حوادث فيها فرص أم كلها أزمة، أم بين بين، خيارات الإستراتيجي للتعامل معها، إعداد الوثيقة المناسبة (بحث، دراسة، تقرير، تقدير...) وعرضها على السياسي، وانتظار القرار السياسي للإشراف على تنفيذه أو مراقبة الجهة التي ستقوم بذلك.

كذلك من الأسس، كما يرى لورانس، أن يكون عمل الإستراتيجي مركّزًا نحو «تحقيق هدف أو غاية أساسية، وَفْقًا للتوجيه الإستراتيجي الذي صدر له، ويعطي الهدف الإستراتيجي رؤية مستقبلية لما يجب أن يكون أو يتم تحقيقه، ومِن ثَمّ تحديد اتجاه السير، وإعادة توزيع الموارد تجاهه، وإنتاج إستراتيجية العمل التي هي نتاج الفجوة بين الواقع والهدف، وأن يكون تفكيرًا قائمًا على الربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، ضمن الوقت المحدّد له والذي هو عامل رئيسيّ»[1].

يتضمن جوهر التفكير الإستراتيجي الذي يتطلب فهمه والإلمام به حيازة عدد من المؤهلات والكفاءات الفكرية. في البرامج التعليمية لكبار الضباط والمسؤولين الحكوميين، «تركز كلية الحرب الأمريكية على خمسة حقول تقوم بدور العدسات المكبرة التي تساند عملية التفكير الإستراتيجي. هذه الحقول هي: التفكير النقدي، التفكير الإبداعي، التفكير الأخلاقي، التفكير الارتباطي

(1) Lawrence Eton, Strategic Thinking: A discussion Paper (California State university Website: www.csun.edu, April 1999, P4 (بتصرُّف).

(التفكير في التأثير المتبادل بين القوى الفاعلة)، التفكير الزمكاني (بُعدا الزمان والمكان) بمعنى الإلمام بالسيرورة التاريخية»[1].

فالتفكير النقدي سواء للآخر أو للذات هو القدرة على تطبيق الشك والتفكيك المتعمد للمقولات التقليدية والبديهيات والأحكام المسبقة، وغربلة المعلومات ووجهات النظر وتحليلها وتقييمها واستنتاج المفيد منها، من خلال المنهج الاستدلالي، وبحيادية وبعيدًا عن الهوى والنزعة الشخصية، من أجل الوعي الكامل بالذات وبالآخر وبطبيعة القضية وجزئياتها. نحتاج إلى التفكير النقدي عند تحليلنا للبيئات الإستراتيجية (سواء كانت معقدة أو بسيطة)، إذ يساعدنا على معرفة مكونات المنظومة بأكملها، وتحديد سلوكها وخواصها، ثم فهم دور ووظائف وتأثير المنظومة الواحدة في التفاعل الكلّي للمنظومات مجتمعة (انظر الشكل 12). وأعجبني مصطلح للدكتور Kris عندما قال «التفكير حول التفكير لكي يكون الجزء الأول من المخ ناقدًا وعلى وعي بما يقوم به الجزء الآخَر المختص بالتحليل» **بمعنًى آخَر:** التفكير فقط لا يكفي!

شكل (12)

التفكير النقدي

النقد يعني بوجه عام: إضفاء نظرة جديدة على العملية المعتادة، تتضمن درجة عليا من الوعي بالذات والآخَر، والتغلغُل داخل المألوف والمجرَّب، قولًا وكتابةً.

وبمعنى أكثر دقة يجب التفكير بطريقة معينة لتجنُّب كمائن المثقفين في التحليلات المختلفة التي تميل إلى الشخصنة أحيانًا.

(1) المرجع السابق، ص29 (بتصرُّف).

أما التفكير الإبداعي ورغم تعريفاته الكثيرة فإنه من وجهة نظري لا يخرج عن أنه قدرة الخبير الإستراتيجي على الابتعاد عن الحلول المألوفة والطرق التقليدية في العمل الإستراتيجي. وبدلًا من ذلك تطوير أفكار ومفاهيم جديدة فاعلة لمعالجة المعضلات الإستراتيجية. يتطلب من المفكر الإستراتيجي إن أراد أن يتبنّى طرحه ومقارباته ومفاهيمه الإستراتيجية الجديدة أصحابُ القرار أن يخضع عملياته العقلية في توليد المفاهيم للمناهج العلمية، وأهمها منهج التحليل الإستراتيجي الذي سنتحدث عنه والذي يبدأ بعملية جمع المعلومات وتحليلها واستخراج الاستنتاجات المهمَّة وبناء الأولويات الإستراتيجية للتعامل مع المعضلة، ثم عليه القيام باختبار المفاهيم الجديدة من خلال حلقات النقاش والعصف الذهني وتقييم الخبراء وألعاب الحرب، واختبارها لمعرفة قدرتها على الصمود والتأثير في البيئة الإستراتيجية.

أخيرًا يجب على المبدع أن يكون جريئًا في طرح مفاهيمه الجديدة وتقبّل النقد حولها والمثابرة في الإقناع بها، ويجب ألَّا يستسلم لمحاولات تحطيمه من قبل «حراس النظام القديم» الذين يميل كثير منهم إلى استغلال منصبه ومركزه الوظيفي لتحطيم أي فكرة جديدة، إمّا بسبب أنه لا يفهمها أصلًا وستجعله غريبًا في هذا الميدان الجديد، وقد يفقد منصبه، وإما بسبب أن هذا الطرح المفاهيمي الجديد لا يخدم مصالحه الشخصية. وهنا تكمن الكارثة على الوطن!

أمّا ما أسميه بـ«التفكير الزمكاني» الذي سنراه لاحقًا عند وصولنا إلى بناء الإستراتيجية الوقائية، فهو يُعنى بالتفكير في تطوّرات الزمان والمكان وتأثيرهما على العمل الإستراتيجي. بمعنى الإلمام بحركة التاريخ ومدّه وجزره وتكرار حوادثه والعَلاقة بينها.

فمن سمات المفكر الإستراتيجي قدرته على استشراف المستقبل والتنبؤ بحوادثه، لكن ذلك لن يتم بشكل صحيح إلا من خلال تحليل

ماضي المعضلة الإستراتيجية المطروحة وربط الماضي بالحاضر، ودراسة الحاضر وتحديد المسارات الكبرى التي يسير فيها وتأثيره في تشكيل المستقبل. إذا تم كل ذلك نكون قد حدّدنا الجسر الإستراتيجي الذي ينطلق من الماضي ليعبر الحاضر وصولًا إلى المستقبل المنشود، وخففنا من الشكوك والتعقيدات والغموض التي تحيط بالمستقبل، وقمنا بالإنذار والتحذير اللازم مِمّا قد يحمله المستقبل من خير أو شرّ.

أما التفكير الأخلاقي فقد تعرّضنا له عندما حللنا مبادئ الإستراتيجية، ويمكن الرجوع إليه لمعرفة أهميته كذلك للعبقري الإستراتيجي عند صياغته للاستراتيجيات.

خارج هذه العقول الخمسة، هناك جانب قد لا يتم التطرق إليه في أدبيات الإستراتيجية إلا مؤخرًا، وهو ما يتعلق بنصيب ما نسميه «القدر» أو «الحظ» في مسيرة القائد الإستراتيجي. جانب الحدس الإستراتيجي وما قد يطلق عليه أحيانًا في بعض الثقافات «حظ القائد» «القائد الموفق» أو «القائد الملهم» موجود ويجب الاعتراف به واكتشافه واستثماره وتنميته عند القادة. سمعنا كثيرًا عن قادة لم يُهزموا، ليس فقط بسبب عبقريتهم القيادية، لكن أيضًا بسبب التوفيق الذي يصاحبهم دائمًا. الإلهام الإلهي أحيانًا. الفارس خالد بن الوليد هو أحد هؤلاء.

لكني أعتقد أنّ نصيب الإستراتيجي من الحدس يكون متناسبًا مع صدق قضيته، وما يملكه من قيم، وإخلاصه لمبادئ وأهداف وطنية وقومية سامية، وهمة عالية تعلو فوق السحاب وتسابق الريح، وتعلو وطنيّته على طموحه ومجده الشخصي، ويؤثر شعبه على نفسه. يقول الجنرال الفرنسي de la MAISONNEUVE: «كفاءة الرجال تعني قدرتهم على فهم عصرهم، والتقاط الفرص. هذا الشكل من الإلهام يرتكز على ثقافة واسعة، فكر فضوليّ، وقدرة على التجلي للأمور العظيمة. الإستراتيجي رجل استثنائيّ. لكن التاريخ يعلمنا أنه ليس هناك رجل استثنائيّ ليس له

نصيب من الحظ، ولم يخدمه القدر، ولم يجرب نجمه، أو بكل بساطة كما يقول شرشل (انتباه جدي للتفاصيل)»[1].

3- تكامل النظري مع العملي

مزاوجة التنظير الأمني بالعمل الميداني، قوَّة النظر والفكر وقوة العمل والتطبيق وجهان لعملة واحدة. من غير المجدي أن نفكر ولا نعمل أو نعمل دون تفكير. الأمن يحمل وجهين متطابقين، أحدهما وجه نظريّ فكريّ والآخر وجه تطبيقيّ ميدانيّ. يجب أن ينتج عنه مزاوجة واقتران الأعمال الميدانية الشرطية والجنائية بالعمل الأكاديمي كوجهين لعملة واحدة، فيختص النظري بالبحث النظري في ما قبل العمل من أفكار نظرية ونظريات أمنية دولية، في حين يتعلق العمل الميداني بالجانب التطبيقي.

العبقرية الإستراتيجية أو الفكر الإستراتيجي هو مزيج من النظرية الإستراتيجية والفعل الإستراتيجي. يقول المفكر العسكري البروسي كلاوزفتز: «مزيج من النظرية الإستراتيجية والجانب العلمي للاستراتيجية ينتج العبقري الإستراتيجي، وهم من العظماء في التاريخ الذين يملكون قدرات ذهنية فائقة التطوّر تسهم بنجاح في صياغة الإستراتيجية»[2]. وإن كانت صياغة الإستراتيجيات اليوم أصبحت ترتبط بعمل مؤسّساتي، إلا أن الإستراتيجيات غالبًا ما يقود فرق العمل فيها شخصيات ذات تفرد ولهم موهبة خاصَّة.

إذًا فإضافة إلى العقول الخمسة للاستراتيجيّ، والحدس الإستراتيجي، هناك أيضًا جانب مُهِمّ وهو قدرة هذا الإستراتيجي على النزول من عرش التنظير إلى ميدان العمل، إلى الواقع، كي يختبر موضوعية أفكاره ويحتكّ بالمحدّدات والمعضلات على أرض الواقع. من أجل بناء مفكّرين إستراتيجيّين يسهمون بشكل علميّ في إنتاج مختلف الإستراتيجيات، من

---

(1) Éric de LA MAISONNEUVE, Stratégie, Crise, et Chaos, p40 مرجع سابق.

(2) المرجع السابق، ص 120.

المهم التكامل بين النظري والعملي. يقول الفيلسوف الفرنسي حنا أرندت (Hannah Arndt): «ماذا كان هناك عند البدء؟ في البدء كان الفعل (verbe) ثم خلفه العمل، فكّرنا ثم شرعنا في العمل، التقعيد ثم التطبيق يظهران وكأنهما متضادان إلا أنهما قطبان مكمّلان لبعضهما، لا غنى للبشرية عنهما.. لأنهما الثنائي الذي سيُجيبنا على السؤالين: ما العمل؟ وأي طريق نسلك؟ إذا أردنا بالفعل الدخول في عالم البشر»[1].

لكن مع ذلك هناك من يتّهم بعض المفكرين بـ«التنظير» وأن فلانًا فقط «منظّر». هؤلاء السذّج نسُوا أن المنظّرين لا يولدون بالجملة، وأنه لو كان في كل دولة خمسة منظّرين لكفانا. المنظّر مفيد دائمًا، لأنه يولّد نظريات وأفكارًا ومفاهيم غير تقليدية وحلولًا إبداعية للمعضلات السياسية والأمنية والاقتصادية. المشكلة أننا ومن أجل الوصول إلى مستوى مفكّر نحتاج إلى عمر كامل وجهد دؤوب وانضباط منهجيّ صارم.

مع ذلك فمن ينفذ الخطط التشغيلية، ويعمل على تحويل أفكار الإستراتيجي إلى عمل ميداني، له أيضًا أهميته. لكن مستواه في التفكير يبقى في المستوى التشغيلي «العملياتي». لذلك فهو ليس أعلى قيمة من المفكر، لأنّ العاملين كثر والمفكرين الحقيقيين ندرة. إذًا المنظّر الإستراتيجي (thinker أو strategic) والمطبق الإستراتيجي (strategist) كلاهما مُهِمّ وضروريّ للعمل الإستراتيجي ولا يغني أحدهما عن وجود الآخر.

وفي ما يتعلق بالنظرية، فهي بكل تأكيد مربحة، وتسهل الطريق نحو الحلول، وتولد كثيرًا من الأفكار المبتكرة. لكن عمليات التفكير لا يجب أن تجري عبثًا. يجب أن تمرّ هذه العملية بمجموعة من النشاطات الذهنية العلمية، كالخيال، والتأمل، وجمع المعلومات، وتحليلها من خلال إعمال

(1) Hannah Arendt, condition de l'homme moderne, Calmann,-lèvy,coll agora p233

العقل فيها باستخدام أدوات البحث المناسبة، كالعصف الذهني، والبحث العلمي، والعمل الاستقصائي، ثم التوصل إلى نتائج، وأخيرًا وضع البدائل وتحليلها واختيار أفضلها.

في نهاية العمل النظري من المهم الوصول إلى إدراك المهدّدات، وتصوّر مجمل العملية الإستراتيجية قبل البدء بتنفيذها، «النظرية -أو التنظير الإستراتيجي- تسهم في تغذية عقول الإستراتيجيين وصانعي السياسة وتسهم في تنظيم فكر محترفي شؤون الأمن الوطني لكي يتعاملوا مع ما تدعوه كلية الحرب الأمريكية بتقلبات وشكوك وتعقيدات وغموض البيئة الإستراتيجية (VUCA). كذلك فالنظرية الإستراتيجية تفتح أذهان جميع المعنيين على كل القوى الفاعلة والاحتمالات والخيارات الممكنة والفرص والمخاطر»[1].

بالطبع فالجانب النظري الذي يسبق العمل ولا يتقدمه لا يجب أن نبقى محتجزين فيه وأسرى له، لا نظلّ ننحت فيه دون تجاوزه للتطبيق الإستراتيجي والعمل الميداني، بمعنى أنه لا يكفي أن نبقي على لقاءات وحوارات وورش عمل في مراكز الدراسات وغيرها وتنتهي القضية، بل يجب أن نخرج بتوصيات عملية تسهم في تطوير العمل الإستراتيجي بكل أبعاده وتجلياته. جميل أن نشاهد بعض القنوات الفضائية تُجري المقابلات مع بعض المحللين ورواد الأمن والإستراتيجيين، لكن لم نلحظ أن هؤلاء تم الاستفادة منهم واختبار الفائدة والجدوى من أفكارهم ونظرياتهم على أرض الواقع. في ذات الوقت ليس مطلوبًا أن نعمل ليلًا ونهارًا في المستويات الدنيا من المشروع، دون التقاط الأنفاس للتفكير فيما نعمل وإعمال العقل النقدي فيه.

لما سبق كله وغيره وجب علينا ألَّا نبقي الإستراتيجية تصوّرات ونظريات وورقًا، بل يجب اختبارها ميدانيًّا من خلال تحويل التصوّرات

(1) انظر: الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، مرجع سابق، ص18 (بتصرُّف).

النظرية إلى مشروع عمليّ مُجْدٍ. من الصعوبات التي تقف أمام الإستراتيجي كيفية تحويل تصوّر السياسيين أو تصوّره وإدراكه هو للقضية إلى منهج عمليّ تطبيقيّ، أي من علم إلى فن. والفن كثيرًا ما كان أصعب من العلم، وإن كان كلاهما صعبًا.

تزداد الصعوبة بأن هناك دائمًا خلافًا ما بين المنظّرين والمطبّقين. قد نكون ماهرين في العلوم التطبيقية أو في العلوم النظرية، والقليل من يبرع في العِلمين، ولكن الصعوبة أن ننجح في الاثنين معًا لأن كليهما ينحدر من أصول مختلفة. فالمنظّر جذوره فلسفية تاريخية، في حين رجل التطبيق يأتي من الميدان، من رماد المعارك ورائحة البارود. التنفيذي يأتي من الأسفل إلى الأعلى وليس من الأعلى إلى الأسفل كالمنظّر. لكن الإستراتيجي في الوسط وهو وحده من يصنع الفرق، لأنه يحتاج إلى أب يأتي من السماء وأم تُبعث من التراب، فيأتي نتيجة التقاء جينات سماوية بأرضية، فيكون الإستراتيجي هبة السماء. وقَلّ مَن هُم بهذا الوصف.

لعلّي لا أبالغ بأن أقول إن الإستراتيجي هو النخبة وما عداه أدوات. لذلك يحتدم الصراع عادة بين الأكاديميين الباحثين في الحقل الإستراتيجي والجنرالات العسكريين القادمين من الميدان حول هُوِيَّة الشخص الإستراتيجي. وعادة ما ينتصر الرجل العسكري الذي أدمج المعرفة والخبرة العسكرية الميدانية بالدراسة والعمل الأكاديمي، بشرط أن يكون العمل الميداني هو السابق والأصل، والفكري يأتي تعلمًا واكتسابًا، بعد ذلك أو بشكل متوازٍ.

التطبيق أو العمل (action) هو الشرط الذي لا يمكن التخلي عنه في الحياة. العمل هو ذات السياسة وسبب وجودها، أن تتكلم دون أن تعمل ليس صعبًا، فالصعوبة تكمن عندما نحول أقوالنا إلى أفعال، عندما نصطدم بالواقع، عندما نواجه المجهول، عندما تغلف الضبابية مستقبلنا، عندما تظهر المخاطر من كل اتجاه، عندما نخرج عن المألوف

ونبحث عن التغيُّر الذي لا يرغبه كثيرون.

لكن التغيير له ثلاثة أبعاد يجب أن تعمل بتكامل وبفاعلية وإلا انحلّت الرابطة (النظرية-التطبيقية): الموجّه السياسي والمخطّط الإستراتيجي والمجتمع المنفذ. السياسيون يقدمون الوعود وقد يكون البعض منهم صادقًا، لكنه عادة لا يلقى أمامه إلا بطانة تقليدية لها أجندتها الخاصَّة، تجذرت العادة في دمائها وكوّنت شبكاتها المعقدة العصيَّة على التفكيك، وأمورها تساق بالبركة. وحالما يرغب السياسي في تحويل أفكاره إلى مشروعات يصطدم بمثل هذا الواقع الخالي من الإستراتيجيين المختصين ومن المخططين المؤهلين، عن طريق الجامعات والأكاديميات المتخصصة وبيوت الخبرة، القادرين على إدارة المشروعات الكبرى.

أما المجتمع فمن المهمّ أن يكون راضيًا بهذه التحولات الوطنية وبالقرارات السياسية، ويجب اختبار ذلك عن طريق قياس الرأي العامّ. المشكلة أنه قد لا يكون الرأي العامّ دائمًا واضحًا لصُنَّاع القرار بالصوت والصورة، ولكنه قد يُقاس من خلال الولاء وصدق الانتماء ووتيرة الأداء. قد لا يعارض الأفراد المشروعات التنموية حتى يتعلق المشروع بإدخال الشعب طرفًا فيه كالحرب مثلًا أو المساس بمصدر عيش الجماعة أو بأمنها. في مثل هذه الحالة، المشروع السياسي لن يمرّر شعبويًّا ما لم يقترن بقوَّة إقناع ومهارة في الاتصال وبيان المكاسب الشعبية من هذا المولود القادم. بهذا المنطق، نجح المحافظون الجدد في الزجّ بأمريكا شعبًا واقتصادًا في حروب لا نهاية لها. إنه فن الإقناع والاتصال.

ولكن لو علم الشعب الأمريكي بالوضع النهائي الذي آلت إليه أمريكا اليوم، هل ستنتزع موافقتهم؟ أعتقد جازمًا، لا. يشتكي كثير من الأمريكيين والبريطانيين بأن الحرّية التي هي واجب السياسي تجاه الشعب، هي الآن منتقصة أكثر من ذي قبل. العمل الذي يريد الساسة أن يقنعوا به شعوبهم أنه يجب دائمًا أن يوفر سلمًا وأمنًا وحرية أكثر من الوضع الراهن،

وإلا ما الفائدة من تجشم مصاعبه ومكابدة أخطاره؟ لأن قدرتنا ضعيفة على سبر مجهول المستقبل، فمن الطبيعي أن المشروعات الأزماتية التي أدخلت فيها الشعوب لم تفضِ إلى سلام أجمل، وغالبًا ما يكون المستقبل الموعود أسوأ من الحاضر المذموم. كيف نقيم مشروعات هتلر في إقامة الإمبراطورية الألمانية، مشروع جمال عبد الناصر في اليمن، مشروع صدام حسين في الكويت، جورج بوش الابن في أفغانستان والعراق، مشروع الحوثيين في اليمن وضد السعودية، مشروع الانقلابات العسكرية في العالم العربي...؟

قبل الدخول في الأزمة وقبولها يجب على الإستراتيجيين أولًا تأمّلها وحلحلة عقدها بعمل تقدير موقف يأخذ في حساباته كل الأبعاد والأدوار المختلفة لكل عناصر القوى الوطنية، الجانب المادي منها والمعنوي، اللاعبين، الجزئي والعام، المحلي والعالمي، المحسوس وغير المحسوس، الماضي والحاضر والمستقبل. إنه البحث كما يقول المفكر غيتون في الـ«ما وراء إستراتيجية metastrategie»، وهذا يحتاج إلى عقلنة المشروع وبرغمته، أي جعله واقعيًّا وإخضاعه لبحث علمي كما يفعل الباحثون، أو جدوى كما يفعل الاقتصاديون، نحدّد فيه الثمن والمكسب والخسارة. بعد ذلك يتم تحويل الفكر إلى عمل مراقب ومتحكم فيه ومَقيس، مع الحفاظ على خط السير نحو الهدف الموضوع دون الانزلاق إلى ما هو أبعد من الهدف أو الانحراف عنه، ودون طغيان الوسائل على الغاية. مبدأ التوافق والتكامل النظري والعملي مرحلة ضرورية قبل الانتقال إلى إقناع باقي أطراف المشروع الوطني وخصوصًا المجتمع وإقامة اتصال فعال وآمن.

في النهاية، يجب أن يجلس المنظّرون من الأكاديميين والباحثين والميدانيين حول طاولة واحدة من وقت إلى آخر. هذا الاقتران له ما يبرره لأنه في غياب الوعي بهذا التوازن والتكامل يكمن مفتاح الإشكالية.

ولهذا تُعزى أسباب فشل كثير من المشروعات الوطنية الأمنية والتنموية إلى الفراغ الذي يحدث عادة ما بين الفكر والممارسة. لهذا تطرح اليوم هذه المسألة الفلسفية للتوازن بين النظرية والواقع، وبين الراهن والمستقبل، وبين ما نتصوّره وما يمكن تطبيقه، وبين ما نملكه الآن وما نطمح أن نمتلكه في المستقبل.

4- تفعيل إستراتيجية الأزمة

يمكننا أن نتعرف على الدور الكبير الذي تلعبه الإستراتيجية في إدارة الأزمة من خلال تعريف للجنرال الفَرنسي والمنظّر الإستراتيجي بوارير، إذ يقدّم تعريفًا جديدًا ومحدّدًا ومنطقيًّا للإستراتيجية في كونها «مجموعة العمليات الذهنية والمادية المكتسبة من أجل حساب وإعداد وقيادة عمل جماعي مبرر في بيئة صراع أو أزمة»[1]. ثم يقول عن الإستراتيجية إنها بمثابة «صندوق المفاتيح» الذي يمكن اختيار ما يناسبنا من المفاتيح التي بداخله لإدارة الأزمة.

في الأزمات الحالية، الإستراتيجية ليست كما يعتقد البعض طريقة حل أو خطة، وإنما منهج ذهنيّ للتفكير لحلحلة العقد وكشف المجهول، بين السياسة والوسائل هناك مساحة واسعة من الفراغ لا شيء يملؤه غير الحسابات الإستراتيجية والمعلومات التي تساعدنا على اختيار المنهج الخاص بكل أزمة.

المستقبل يكتنفه المجهول، ولهذا فإعمال العقل ضمن منهج إستراتيجيّ هو الوحيد، بعد الله، الذي يستطيع أن يحدّ من الصدف ويقشع الضبابية كي تُنار طريقنا. الإستراتيجية هي من يجب عليها إدارة كل هذا، وجودها في المنتصف يحكم عليها إدارة الغايات والوسائل ضمن اتصال (داخليّ وخارجيّ) لتحقيق الرؤية المستقبلية واختراع المستقبل.

---

(1) Essais de stratégie théorique FEDN, Une méthode de stratégie militaire prospective, avril 1969, Cahier n°22, p.34-35

للاستراتيجية ثلاثة أدوار رئيسية تلعبها في الأزمات، الأول هو تأمّل وتحليل أهدافنا خلال الأزمات، والثاني هو تخيّل الإمكانات والموارد والبحث من خلالها عن المجدي والفاعل وتحديد ما نحتاج إليه فقط منها للأزمة. أما الدور الثالث فهو تحديد المنهج الإستراتيجي للسير عليه في أثناء الأزمة، وذلك بربط الوسائل بالغايات، والتأكّد من أن الوسائل كافية لتحقيق الغايات وموائمة ومرنة. الأدوات متعدّدة مثل الآيديولوجيا والدبلوماسية والاقتصاد والجيش والمعلوماتية. هي بمثابة أقلام الرسم التي يرسم بها الإستراتيجي لوحته الفنية، أو المفاتيح التي في حقيبة العدة والتي يختار منها المهندس ما يناسب إصلاح العطل. وهكذا مع كل أزمة جديدة هناك طرق حل أصيلة وجديدة وهناك بدائل فاعلة، يضعها الإستراتيجي خِيارات أمام السياسي كي يحقق الأخير المفاجأة ويحتوي الأزمة ويديرها لتعمل في مصلحة تحقيق أهدافه. لذلك من المهمّ بدايةً أن يكون للإعداد لمواجهة الأزمة خطوات واضحة (انظر الشكل 13).

شكل (13)

لكن هذه الخيارات لا تتولد إلا من عقلية الإستراتيجي الإبداعية. وهذه العقلية تحتاج إلى حرّية عمل أكبر وأدوات أرحب. الإستراتيجي قبل الشروع في حل الأزمات أو اقتراح طرق حلّ لها يجب أولًا أن يُطالِب بحرّية عمل واسعة، لأن «الحرّية هي وقود الإستراتيجية»[1].

لذلك ولأن الإستراتيجية كما أشرنا مرارًا هُدم معناها الأصيل، فالمطلوب إذًا هو إعادة تأهيل الإستراتيجية من جديد للعب دورها في إدارة الأزمة والحفاظ عليها ككتلة واحدة للعب دورها الرئيسي بين السياسة والتكنولوجيا، أي بين الأهداف والوسائل وكذلك دورها بين النظرية والتطبيق.

من أجل تقريب الموضوع أكثر للأذهان دعونا نتأمل المركبة الفضائية ذات الطوابق الثلاثة: في الطابق السفلي توجد العناصر التي تمثل الجانب الفني. في الطابق الأوسط تحتل الإستراتيجية مكانها. أمّا السياسة فتستولي على الطابق الأعلى، حيث يوجد القمر الصناعي. وضع القمر في المدار يمثل الهدف «السياسي»، وهذا التثبيت مشروط بانتظام عمل كل طابق من الطوابق الثلاثة. قوَّة الدفع من أجل انطلاق المركبة تتطلب العمل المنسَّق للمحركات التي تشكل التقنية، وهو عمل حتميّ لا يتم إطلاق المركبة من دونه. لكن بين الإقلاع ووضع القمر في مداره يشترط وجود عديد من العمليات الدقيقة والمعقدة التي تشترط وجود طابق يمتلك إمكانات خاصَّة. من هنا يأتي دور الطابق الثاني الذي يحتلّ مكانًا بين عمليتين (سهلة أحيانًا وأحيانًا صعبة) والذي مهمته ضمان استمرارية العمل. يعني تنظيم وإدارة وتوجيه هذا التعقيد. هذا البناء ذو الطوابق الثلاثة هو ما نحتاج إليه في دولنا العربية. اليوم ما

(1) Andre pauvre, la strategie d’action, (إستراتيجية العمل) Edition de l’ Aube, 1997, p 90.

يحصل خلال الأزمات وفي السلم أيضًا هو مركبة فضائية بطابقين فقط، المستوى السياسي يدير مباشرة المستوى التنفيذي! من ابتلع المستوى الإستراتيجي؟ من الأَولى أن يُهيكَل مستوى أوسط يحتله الإستراتيجيون. هؤلاء يخططون للمشروعات الوطنية المختلفة ويراقبون سير المستوى التنفيذي ويديرون الأزمات من أجل ضمان تحقيق نيات السياسيين أو تعديلها في حالة الضرورة.

5- تطبيق مفهوم العمل الوقائي الاستباقي

الوقائية مفهوم أمنيّ واستراتيجيّ جديد، تأسيس وتبني هذا المفهوم ضروريّ للتنبؤ بالأزمات وسهولة إدارتها والخروج منها بسلام. الوقائية بالنسبة إلى النزاع المعاصر المحلي والعالمي بمثابة ما كان يمثله الردع بالنسبة إلى المواجهة العسكرية المباشرة. نشوء طيف جديد من التهديدات غير العسكرية يحتم إيجاد وسائل جديدة للردع كالوقائية.

الطريقة الوحيدة لتفادي الحرب والنزاع ومخاطر المستقبل هي بإدراكها مسبقًا من خلال عنصر التنبؤ بالأزمات الذي هو أهمّ عنصر في عملية التخطيط للأزمات. يقصد بالتنبؤ «استقراء المستقبل بشكل عمليّ وطريقة منهجية، ووضع سيناريوهات أو احتمالات، على ضوء توجّهات الماضي ومعطيات الحاضر»[1]. (انظر الشكل14).

←

(1) سالم عبد الله علوان، إدارة الأزمات الأمنية، مرجع سابق، ص57.

شكل (14)
التاريخ والاستراتيجية والتنبؤات

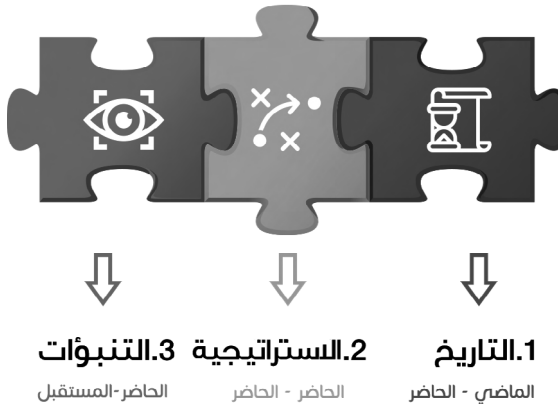

يعكس التنبؤ السليم مدى القدرة لدى الأجهزة الوطنية المعنية بالمستقبل على استحضار المستقبل، وتحسس ملامحه بشكل موضوعيّ من خلال الاعتماد على وجود كثير من الدلالات المحدّدة لاقتراب حدوث الخطر، والموحية بتشكّل مظاهره المختلفة، الأمر الذي يعين القيادة على «حسن إعداد خطط المواجهة، وتحديد القدرات المناسبة بشكل يكفل لها الاستعداد الفعال، ويجنبها في الوقت ذاته احتمالات التعرض لصدمات إجرامية أو حوادث إرهابية تفقدها قدرتها على تحقيق التوازن في المواجهة، ومِن ثَمّ زيادة فرص العابثين بالأمن في تحقيق أهدافهم»[1].

يفتح الآن أمام الإستراتيجية حقل جديد غير مستثمر في جزء كبير منه، حقل المعرفة الإستراتيجية. الوقائية تتشكل من «المعرفة» وتقنيات المعلومات. المنهج الإستراتيجي للوقائية هو التفكير الإستراتيجي الذي يكاد يكون غائبًا اليوم عن كثير من القائمين على الحلول الأمنية والاستجابات

(1) انظر: المرجع السابق، ص59.

الوطنية بشكل عام. التفكير الإستراتيجي يعني التفكير وفق رؤية إستراتيجية وأهداف وموارد ملائمة وخطط فاعلة (ends,means,ways) ويشمل كل العوامل ذات الصلة بالمفهوم الأمني، ولا يكون همه فقط اللحظة المعيشة، بل يمتد زمنيًّا ليشمل كامل المسار التاريخي وكل البيئة الجغرافية المحلية والخارجية.

الثقافة الأمنية الحالية، خاصةً في وطننا العربي، تكاد تكون شبه جامدة وتقليدية، في حين اليوم تدور الحوادث أكثر سرعة من أن تدركها العقول التقليدية. وهذا يخلّ بشروط الإدراك الإستراتيجي الذي يشترط فيه أن يربط الماضي بالحاضر والحاضر بالمستقبل والاقتصادي بالأمني والمحلي بالدولي ومزاوجة القوَّة المرنة بالقوَّة الصلبة ويربط الحياة اليومية للأفراد بتحوّل المجتمعات. التاريخ، يقفز للإمام دون انتظار. هذه المسافة ما بين الزمن السريع والعقول بطيئة الاستيعاب والإدراك هي التي تسببت وتتسبب وستظل تتسبب في الكوارث العسكرية والسياسية والأمنية، على الرغم من حرصنا البسيط من وقت لآخر على تحديث المعلومات ومواكبة السرعة.

يجب معرفة اتخاذ القرار حول المتغيرات السريعة ووضعها في التنفيذ سواء من الأعلى (التوجيه، خلق المفاهيم الجديدة، التدريب، التحكم والمتابعة) أو من الأسفل (مراقبة الحوادث، تصنيفها، تحليلها، رفع تقارير عنها). الأمن مبدأ دائم، لأنه لا يمكن معرفة الحقيقة وإدراكها في الأوقات الحاسمة إلا بالمعرفة السابقة العميقة للمواقف والبيئات الإستراتيجية التي سيدور حولها الصراع. يجب المحافظة على الاستقرار وإبقاؤه في وضع صحيّ، وذلك باستباق كشف الحالة التأزمية بوقت كافٍ قبل وقوعها بما يجعل المستقبل يعمل لصالحنا وليس ضدنا.

من ضمن شروط الوقائية أن نكون قادرين على تشكيل المستقبل الذي يناسبنا. لا يكفي في الأمن أن تمتلك الزمن الحاضر وتسيطر عليه

لأن الزمن والحوادث تسير بسرعة ولا تنتظر. الحلّ هو في الإستراتيجية الوقائية لأنها ليست رهينة للواقع وتتلذذ دائمًا بالانتقال إلى المستقبل وتجاوز الحاضر إلى الزمن القادم لاكتشاف مجال عمل الإستراتيجية الأمنية المستقبلي. المستقبل يجب أن نراه ونلمسه. الإستراتيجية الأمنية ليست مجموعة مخزنة من الإجراءات نختار منها الأكثر قابلية وَفْقًا للظروف. الإستراتيجية ليست فرصة ننتهزها، ولكنها تحضير للمستقبل. نحن من الآن فصاعدًا نعيش في عالم الإستراتيجية غير المباشرة التي تجعلنا نتفادى العمل الخاسر مسبقًا، لانعدام الوقت والوسائل الملائمة التي يمكن استخدامها بسرعة، ولكن أحيانًا لانعدام الحكمة في تنفيذ الإستراتيجيات المباشرة، يجب تبنّي الإستراتيجية الوقائية وجعلها تُعنى بالخداع والتضليل والتمويه والتقية السياسية والصبر والحكمة، وكلها وسائل شرعية لأنها ضرورات أمنية تناسب الأزمة الحالية.

هناك بالطبع مجموعة من المتطلبات لتفعيل مفهوم الوقائية، منها إنشاء نظام رصد وجمع المعلومات. الوقائية ترتكز على المعلومات أو بالأحرى على التعرف المسبق على الفاعلين والمواقف. تصوّر هذا الوسط القادم يعني اكتشاف الأسرار. معظم قوَّة مفهوم الوقائية يكمن في هذه الفعالية لجعل الحوادث شفافة ومخترقة ونتائجها في الغالب مرئية وواضحة. إذا كان الردع العسكري يفرض تهديدًا مروّعًا للأعداء، فالوقائية الأمنية تعمل بالأحرى كمخدّر ومهدِّئ للأمن والاستقرار الوطني. سيفهم هؤلاء الخصوم دون شك الرسالة التي يمكن صياغتها كالتالي: «... نعرف ماذا تعملون، ما نياتكم»... خطابنا نحوهم يمكن أن يكون إذًا كالتالي: أنتم مخطئون، تصرفكم يضرّ بمصالحكم الذاتية. ستشنّون عملًا ارتداديًّا ستكونون أنتم ضحاياه. سينقلب السحر على الساحر... لدينا النية لاعتراض فعلكم وإفشال

خططكم... وأخذنا كل الإجراءات الاحتياطية لذلك». هذا الخطاب التهديدي الردعي ضروريّ لأنه يحمل في ثناياه التأثير في الآخر وثنيه عن أيّ استفزاز أو عمل عدائيّ ضدّ الوطن. هذا بالتحديد ما يخلق الرعب في صفوفهم ويعقد حساباتهم ويرفع من درجة المخاطرة في مشروعهم الإستراتيجي، إذا كان لديهم فعلًا مشروع. ومِن ثَمّ إمّا ثنيهم عن هذا المشروع وإمّا إجبارهم على اختيار طريقة حلّ أخرى أقلّ عنفًا. إقامة مثل هذا المفهوم الإستراتيجي كفيلة بالتمهيد لعقد عَلاقة مع الآخر وإقامة اتصال فعليّ يسهم في احتواء الانزلاق نحو الأزمة وإعادة رسم الإطار الإستراتيجي للعمل الجماعي. يجب أن نعترف أن البحث في مفهوم الوقائية لا يزال طَرِيًّا مُضْغَوِيًّا أي في بداياته. فهو مكبوح بالنظام المؤسّسي القائم وبيروقراطية وتكنوقراطية الأجهزة الأمنية المختصة التي غالبًا ما تميل إلى العزلة وإبقاء إدارة الأزمة في أشخاص محدّدين سلفًا. وكالات وشُعَب الاستخبارات وأجهزة أمن الدولة هم المعنيون بهذه الوقائية في المقام الأول، وخصوصًا لو عرفنا أن أغلب المعلومات اليوم بما يقدر بنحو 95% مسموح الدخول إليها في المطبوعات المتوفرة أو في شبكة المعلومات، مِمّا يستوجب على وكالات الاستخبارات وجمع المعلومات الشروع في مراجعة أصلية لوظيفتها وتعديل عميق لتنظيمها ونشاطاتها. يجب عليها أن تفتح بعض أبوابها لكل تقنيات استقبال المعلومات ومعالجتها، وانفتاحها على الجمهور. مُهِمَّة ثانية تنفتح أمامهم، وهي تُعنى بالتعاون، سواء بالاتّحاد أو الاندماج في إنشاء مراكز معلومات إقليمية ودولية، من أجل الوصول إلى مستوى أفضل يسمح بشفافية وتبادل المعلومات بين الوكالات الاستخبارية باستغلال التطوّر في أنظمة الرصد والتنصّت لكوكب الأرض (انظر الشكل 15).

شكل (15)
مهام الاستراتيجية الوقائية ضدّ الإرهاب

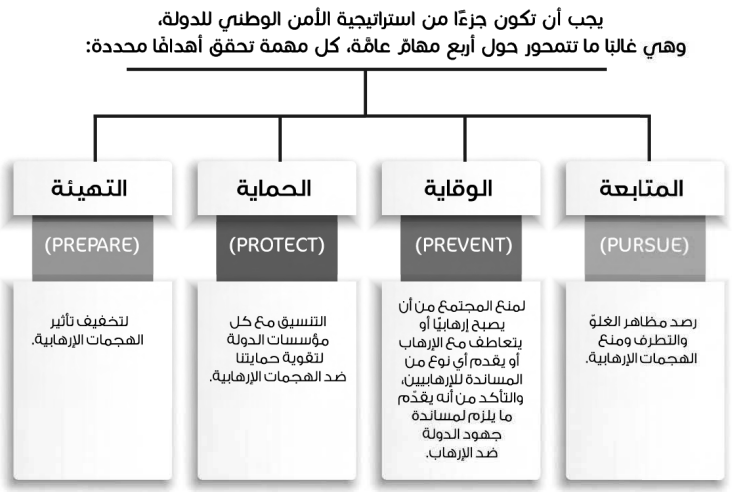

6- تبنّي منهج التفكير الإستراتيجي

تقوم عملية التفكير الإستراتيجي على أسس وبنية ومنهجية معينة نقوم فيها من الانطلاق من الجزئي (منظورنا الداخلي من مصالح، وأهداف، وقدرات) إلى الكلي (منظور التحدّيات والمخاطر في البيئات الدولية والإقليمية والداخلية).

امتلاك منهج للتفكير يُعَدّ بمثابة منجم من الذهب. مشكلة العالم العربي غياب المنهج الإستراتيجي للسير وفقه، منهج ينطلق من المعضلة الأمنية حتى صدور القرار. يتطلب بناء المنهج الإستراتيجي ثلاث قواعد أساسية: الذكاء، الخيال، المبادرة، إذ نجد مزيجًا من العقلانية، والحرّية، والإبداع. منهج يضمن تقديم الخيارات وينتج آلية دائمة لاتخاذ القرار. المنهج يجب أن يسمح بتحويل النظرية لخدمة الواقع، أي بتحويل المعلومات والحقائق والنظريات حول الأزمة إلى آليات عمل ميدانية تقود

الأزمة إلى برّ الأمان (انظر الشكل16).

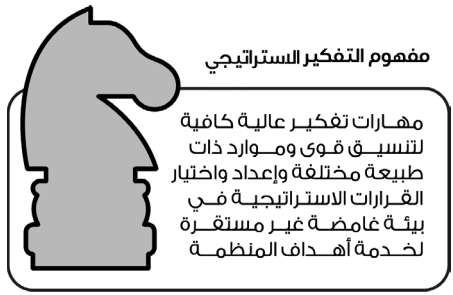

شكل (16)

نقطة البدء يجب أن تكون انطلاقًا من الواقع المعيش عبر مسلك متين وموضوعيّ كي نصل إلى الرؤية التي لا بد من أن تكون واضحة ومعقولة. خلال الرحلة المنهجية نحتاج إلى إنشاء وتحديد عدة أمور أساسية في أي مشروع إستراتيجيّ، تشمل صاحب القرار أو قائد المشروع أو ملاح المنهج أو صاحب البوصلة. الأهداف الإستراتيجية بمثابة نقاط مرجعية تقود إلى الشَّمال الحقيقي، السرعة المطلوبة، الزمن المقرر، اللاعبين المطلوبين، القيود المفروضة، المحدّدات التي لا يجب تجاوزها (قواعد اللعبة الإستراتيجية)، المخاطر الممكن حدوثها، الوسائل الضرورية، الواجبات الأمنية، أدوات قياس الفعالية، فرسان الإستراتيجية من الباحثين، تحديد المخارج الإستراتيجية في حالة فشل الخطة الإستراتيجية.

في مثل هذه المشروعات الوطنية، الكفاءة والمهارات والتأهيل المناسب هي وحدها المؤهلات التي تقرر نوع وطبيعة الموارد البشرية القائمة على هذا العمل الإستراتيجي النخبوي. المختصون في العلوم الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية وإدارة الأزمات ومستشرفو المستقبل مرشحون ليكونوا الأغلبية في الفريق الرئيسي لإدارة الإستراتيجية، مسنودين من قبل بعض الفنّيين أصحاب التخصصات التي يحتاج إليها المشروع كمهندسي الاتصالات والبرمجيين والإعلاميين والدبلوماسيين والباحثين والأطباء النفسيين والإخصائيين الاجتماعيين والإداريين. هذا أهم ما نحتاج إليه كي ننطلق بالمشروع من الوقائع

الميدانية إلى أن نصل في النهاية إلى الهدف النهائي الذي هو اتخاذ القرار. المنهج الذي يجب أن يسلكه المحللون والإستراتيجيون يتكون من عدة مراحل (انظر الشكل 17).

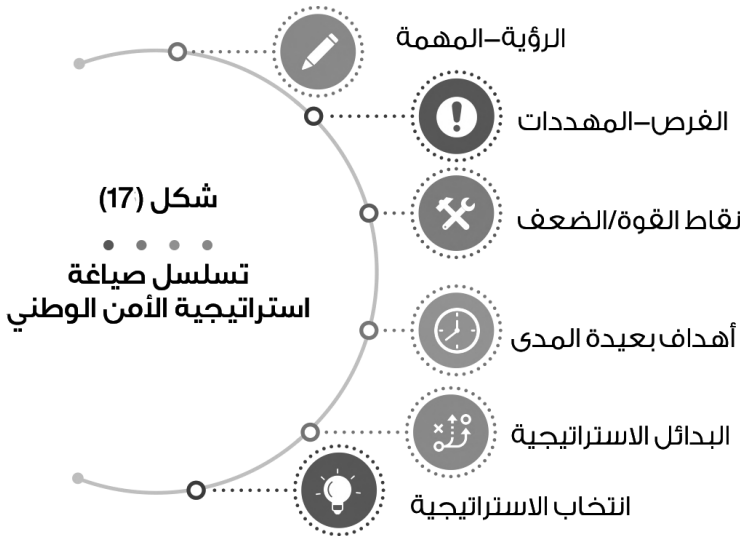

شكل (17)

تسلسل صياغة استراتيجية الأمن الوطني

تحديد الرؤية الإستراتيجية:

الرؤية الإستراتيجية الوطنية هي جزء لا يتجزأ من المنهج الإستراتيجي، وليس المقصود أن تكون للدولة أوللمنظومة نهاية مرغوبة تسعى للوصول إليها فقط، وإنما الموضوع يستلزم أكثر من ذلك. بمعنى أنه من الضروري التفكير أيضًا في مستلزمات الرؤية وكل ما يتعلق بها من تحديد للغايات السياسية وتجديد للمصالح الوطنية وتعيين للأدوات الوطنية المتاحة من قبل السياسي ومحدّدات استخدامها. ويختتم كل ذلك بمجموعة من التوجهات السياسية حول تنفيذ الرؤية وتحديد لصلاحيات ومسؤوليات تنفيذها والخطوط الحمراء.

وإضافة إلى المستلزمات السابقة للرؤية هناك أيضًا ضرورة تحليل للبيئة والواقع الذي نوجد فيه وللمستقبل الذي نريد الانتقال إليه

كذلك. ويبقى وضع الرؤية ضروريًّا: أين نحن الآن؟ إلى أين نريد أن نصل؟ ما المهدّدات والفرص في البيئات الإستراتيجية؟ ماذا نملك من موارد لتحقيق رؤيتنا؟ وهكذا... نحن محتاجون إذًا إلى تفعيل أدوات عمل جديدة تتناسب وهذه الرؤية الجديدة. الذي يقول الرؤية يقول التوقع والتنبؤ. كم هي غائبة عمليات التنبؤ والإدراك والتوقع عن مناهج العلوم الإستراتيجية في كلياتنا العسكرية والأمنية، إن كان أصلًا هناك مناهج! لأن هذه العمليات الذهنية ضرورية لنجاح الإستراتيجية. من يقرأ في المناهج الإستراتيجية لدول كأمريكا وفرنسا وبريطانيا يجد أنها لا يختلف بعضها عن بعض كثيرًا في تعليم الدارسين صياغة الرؤى بطرق علمية ورياضية محسوبة. كان القائد والمفكر العسكري البروسي مولتكه يقول دائمًا: «احذر أيها القائد أن تبدأ الطريق دون أن تكون النهايات في ذهنك»! للأسف فإن بعض مشروعاتنا الوطنية العربية تبدأ، وبعد إنفاق المال والجهد والوقت نتوقف ونقول: لكن ماذا نريد بالضبط؟! الجميع يقرّبأنه يجب استثمار الطريق الذي يسمح بتوقّع ما هو آتٍ والذي يشكّل جزءًا من «صندوق عدَّة المفاتيح» التي سنكثر الحديث عنها في هذا الكتاب، والتي أرى أن الوعي بها في منتهى الأهمية. الفَرنسي ميشيل غوديه (Michel Godet) يقدّم مرجعًا مهمًا في هذا الموضوع سماه «مفكرة التوقع الإستراتيجي» (Manuel de Prospective Stratgique)[1]، يحتاج بالفعل إلى نقله للعربية. هذا العالِم تكلّم في هذا الكتاب عن مكونات أساسية للتنبؤ الإستراتيجي شملت: ورش التوقع، نظرية السيناريوهات، التحليل البنيوي، التحليل المورفولوجي، نظريات الخبراء، تقييم الخيارات. تبنّينا لمثل هذه المكونات عبر نظام منهجيّ علميّ كفيل بإزاحة الجانب العاطفي اللاعقلاني لدينا عند تخيّل الصراعات المستقبلية بين البشر. وزارة

(1) Michel GODET, Manuel de Prospective stratégique - Tome 2: L'art et la méthode(paris:Dunod,2007) p34.

الدفاع الأمريكية (البنتاغون) استقطعت جزءًا من ميزانيتها وفرّغت كثيرًا من الخبراء في الإستراتيجية للتنبؤ المستقبلي نظرًا لأهمية الموضوع. هذا المشروع الأمريكي نتج عنه بحوث عمليات مبنية على تقدير للاحتمالات والنمذجة، وقدمت خدمات كبيرة للتفكير الإستراتيجي كتبنّي مفهوم التهديد النووي والتأسيس للعقيدة النووية والتعريف باستراتيجية الوسائل، وعقلنة الخيارات الإستراتيجية والميزانيات ودراسات الجدوى (التكلفة- الفائدة)... إلخ.

أحد الأهداف الكبرى للاستراتيجية يقضي بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، ليس من أجل سحب السلطات من السياسيين ولكن لإضفاء صبغة التفكير الإستراتيجي على القرار السياسي وجعله أكثر عقلانية ويؤدي إلى نتائج محسوسة. حتى الدول الغربية الملاحظ حاليًّا غياب المنهجية الإستراتيجية عن كثير من القرارات الإستراتيجية المتخذة، وكثيرة هي الأمثلة الميدانية العسكرية والاقتصادية الشاهدة على ذلك. قرارات كثيرة اتُّخذت دون إعارة اهتمام كبير للرؤية الإستراتيجية المرغوبة (الحالة النهائية) ودون تحديد وتقدير للمخاطر وللتكلفة المادية والبشرية أو حتى بكل بساطة إمكانية هذا القرار لأن يتحول إلى واقع قابل للتطبيق. الأسباب في مجملها تكمن في الاستعجال والارتجال وغياب التنظيمات المتخصصة لتحضير القرار الإستراتيجي. لو راجعنا كثيرًا من الحروب في التاريخ العسكري لوجدناها فشلت في تحقيق أهدافها بسبب غياب التفكير الإستراتيجي أو منهجية إعداد واتخاذ القرار الذي تم الحديث عنه وحصر القرار السياسي ومصير الأمة داخل عقل سياسيّ واحد قد يخطئ وقد يصيب. هل قرار صدام بغزو الكويت خضع بالفعل للتفكير الإستراتيجي؟! هل قرار الزج بالجيوش الأمريكية والبريطانية ومن حالفهم في العراق وأفغانستان وربما مستقبلًا في دول أخرى

قد نتج عن منهجية إستراتيجية؟ أشك في ذلك! كذلك أعتقد، وربما أكون مخطئًا، أنه في عالمنا العربي، وبسبب أننا أبقينا قراراتنا الإستراتيجية خاضعة لمقاربات فردية بسيطة لا تملك رؤية فعجزنا عن تحقيق كثير من مشروعاتنا التنموية والأمنية. الحل وبكل بساطة هو القيام بإنشاء أو تفعيل إدارات أو أقسام أو خلايا أو مراكز دراسات ورصد قادرة على الاستفادة من أدوات التنبؤ وتحليل المواقف للخروج بتقدير دقيق للمواقف التأزمية والصراعية الحالية التي تتطلب ميكانيزمات متكاملة تحلل بيئة القرار وتعدّ الخيار الإستراتيجي الأمثل.

إدراك البيئة الإستراتيجية:

فحص البيئة التي هي ميدان عمل الإستراتيجية بواسطة المصطلح الشعبي والبسيط الذي أطلق عليه الجنرال بوارير «عدة المفاتيح»، إيجابيّ ومهمّ. المفاتيح موجودة لكن بالتأكيد يجب إعادة تأهيل البعض منها ليعمل من جديد. لكن أغلب المفاتيح جاهزة ويمكن استخدامها منذ اللحظة. مثال على ذلك، استخدام الطريقة الأمريكية المسماة اختزالًا «vuca» التي تختصر كلمات تصف البيئات الإستراتيجية اليوم (التقلب، الشك، الفوضى، الضبابية). كذلك قدرة وأهلية مبادئ الحرب القديمة للعمل حالًا كأحد المفاتيح الهامَّة للعمل داخل البيئة الإستراتيجية الجديدة. هذه المبادئ الثابتة للاستراتيجية توفر خطًّا عامًّا للسير نحو إدراك وفهم البيئة الإستراتيجية.

الإدراك الكلّي ينتج كما يقول الفلاسفة من إعمال العقل في المعلومات الصحيحة باستخدام أدوات منطقية كالاستقراء والاستنباط والتفكيك ومعرفة العَلاقات للوصول إلى معرفة مفيدة واستنتاجات منطقية كدلائل ومؤشّرات للحوادث والأزمات والفرص

القادمة. لذلك البدء يكون من جمع المعلومات الإستراتيجية. قبل أربعة قرون كتب رجل الدولة والفيلسوف الإنجليزي فرانسيس بيكون أن «المعرفة قوة». بالطبع نحن نعيش ثورة المعلومات لكن ليس كل المعلومات مُهِمَّة. ليس لدينا الوقت لتحليل كل ما نسمع ونرى. كثرة المعلومات قد تتوّهنا أكثر من أن ترشدنا. لذلك هناك أربعة أبعاد تجعل المعلومات بالفعل قوة: كفاية المعلومات، أن تكون محدّثة، ومؤكّدة، ومنظَّمة في قواعد معلومات. المعلومات الإستراتيجية والاستخبارية لا تقدّر بثمن من الناحية العملية. قديمة كقدم التجسس. المشروع الإستراتيجي لا يُبنى على مثاليات أو أوهام، بل ينطلق من الواقع المعيش الحقيقي الملموس والعمل البحثي الميداني، أي من المعلومات عن المجتمع، عن ثقافته، عن طوائفه وتياراته... يجب التنقيب داخل الأفعال والأنشطة الاجتماعية والحراك الثقافي والفني والعلمي من أجمل فهم كيف تسير الأزمة.

بعد الانتهاء من دورة جمع المعلومات نأتي إلى مرحلة تحليل المعلومات. «التحليل هو أن نعطي معنى للأشياء. من خلال مقارنتها والحكم عليها باستخدام أدواتنا العلمية وأحاسيسنا أيضًا للمخاطر»[1]. المعلومات والبيانات لا فائدة منها إذا لم تُحلل لأنها فقط مادة خام. هذه المعلومات يجب أن تُجرى عليها عمليات مراجعة وتنقيح وتحليل وتصفية من أجل الوصول إلى مفاتيح أو مفاصل الأزمة، والأسباب والعوامل المؤججة التي ستكون ذات قيمة عالية، لأن هذه المفاصل هي التي ستكون بمثابة القرائن الدالة (الرموز) لفهم الظواهر. هذه القرائن ستُقارَن من أزمة إلى أخرى، من أجل استخراج العوامل المشتركة للوصول إلى مقاربة شاملة. ولذلك، المطلوب هو التحليل الإستراتيجي المتصف بالحيادية والشفافية

(1) د.خليل حسين، د.حسين عبيد، الإستراتيجية، مرجع سابق، ص56.

والشمولية للوقع الداخلي والخارجي. المحلل الإستراتيجي لا يجب أن تستحوذ عليه قناعاته الذاتية المسبقة، أو المقاربات النفعية لأحد أطراف اللعبة، بحيث تجعله يحيد عن نهج التحليل الموضوعي للمعلومات المتوفرة. يجب أن يملك المحلل الأدوات المعرفية ويكون في قلب الحدث، يراه ويسمعه، يستنشقه ويلمسه. يجب ألا نكون محللين كالببغاوات نردد ما نسمعه إعلاميًّا دون تمحيص وتدقيق. وسائل الإعلام والاتصال لا يعول عليها كثيرًا لأنها غير كافية لفهم المجتمعات. هي تقدم «يوميات» وليس تحليلًا. السرعة في نشر الخبر سبق للوسيلة الإعلامية لن تتخلى عنه لصالح التحليل والتحقق. وأصلًا الإعلام وظيفته الأساسية هي الإخبار. الصحفي غير محايد لأنه إذا أراد المحافظة على وظيفته وجب عليه أن يتلون بلون الصحيفة أو القناة التي تدفع له راتبه. وفيما يتعلق بوسائل الإحصاء والاستفتاء، هي وإن كانت أكثر مصداقية من وسائل الإعلام إلا أنها يجب ألا تكون المصدر الوحيد للمعلومات ولكن ينظر إليها ضمن حزمة من أدوات المعرفة الأخرى. ليست كل الأرقام البيانية صحيحة، بل مضللة أحيانًا. العواطف الجماهيرية للمستفتين تلعب دورًا كبيرًا فيها. قد تكون البيانات موجهة من قبل أصحاب مصالح ممن يريدون توجيه الرأي العام أو الخطط الوطنية والدولية لتصبّ في مصالحهم الذاتية وتحقيق مكاسب جهوية ومالية وثقافية.

استخراج المؤشّرات:

الذي يكتسب القوَّة من المعلومات هو الذي يميز الإشارات الثمينة من الضجيج، فيصبح الطلب أكثر على من يقول لنا أين نركز انتباهنا، أين المعلومة التي تحمل المدلول الحقيقي ومؤشّر الأزمة. هؤلاء هم المحررون والمحللون الأكثر أهمية من جامعي المعلومات. المشكلة أنهم ندرة لأن تأهيلهم يعتمد على مهارات فريدة وجهد ذاتي كبير في

القراءة والبحث والتحليل (انظر الشكل18).

شكل (18) ـ مبادئ عمل المحلل

المؤشّرات يجب أن تأتي من قلب الأزمة. العمل الميداني هامّ وأساسيّ، الهدف منه هو التوصل من خلال البحث والجمع والتحليل للمعلومات إلى إنشاء «مؤشّر الأزمة». الملاحظات والمعلومات المجمعة من أماكن الأزمة والنزاع تقدم لنا نسيجًا من القراءات للأزمة والمعطيات المختلفة الضرورية. تقدير الموقف يحتوي على عناصر مختلفة (اقتصادية، ديموغرافية، تقنية...)، وهي مبعثرة في أكثر من مجال علمي. نستطيع أن نصوغ ما يمكن تسميته بفرشاة الإحصاء والتحليل (جدول1). هناك مؤشّرات أساسية متعلقة بمكونات الأمن الشامل

التي يجب استخراجها من خلال مدلولاتها الإحصائية والرقمية، وهي معرفة اللاعبين الإستراتيجيين، والمؤشّر الديموغرافي، وأخيرًا المؤشّر الاقتصادي. الهدف من هذه المؤشّرات هو التوصل إلى معرفة «المؤشّر الأمني الشامل» الذي يمكن تشبيهه بمقياس درجة الحرارة الذي يساعدنا على أخذ الاحتياطات الضرورية. المؤشّرات المختلفة تعدّ بمثابة نبض المجتمع ويجب سماعها وأخذها في الاعتبار كالطبيب الذي يستدلّ بنبضات قلب المريض على المرض الموجود كي يصرف لمريضه الوصفة المناسبة حتى لا تتدهور صحّته وتتتابع الأسقام عليه (انظر الشكل19).

مثال توضيحي على فرشاة تحليل المؤشرات وقياس خطورتها

درجة الثبات	حقل الدراسة	المؤشّرات (درجة الخطورة)
عوامل ثابتة	الجغرافيا، التاريخ، الثقافة	غير خطرة
عوامل بطيئة التغيير	موارد طبيعية، النظام السياسي، النظام الاجتماعي	خطورة متوسطة
عوامل متغيرة	السياسة الداخلية، السياسة الخارجية، الديموغرافيا، اللاعبون	خطورة متوسطة
عوامل حاسمة	الأحداث والأزمات والظروف الحالية	خطيرة

شكل (19)

ترتيب المؤشّرات حسب خطورتها:

الإستراتيجية يجب أن تنظر من قريب إلى هذه المؤشّرات وتتعاطى معها أمنيًّا. ليست كل المؤشّرات بنفس الخطورة. لهذا تأتي أهمية وضع أولويات بالمؤشّرات التي ستتسبب في تدهور الأمن. هنا يجب أن نضع معيارًا لقياس درجة الخطورة (نوع الحدث، المعنيين به، مكان الحدث، زمن الحدث، حجم الخسائر، مساحة الحدث، قابلية الإصلاح، أهميته السياسية، سرعة انتشاره، درجة إخلاله بالتوازن الأمني...)، وتوضع كل هذه المعايير في مصفوفة ويعطى كل عنصر منها وزنًا حسب أهميته، بحيث ترتب خطورتها وأولوية معالجتها بناءً على استحواذها على أعلى رقم. وفي النهاية نستطيع أن نتوصل إلى اختراع ما أسميه «مؤشّر الأزمة».

بالطبع ليس هناك دقة مئة في المئة لكن لو توصلنا إلى 80% لكان هذا شيئًا رائعًا، لأن هذه النسبة تعدّ أعلى نسبة تنبؤ يمكن لأي مرصد أو معهد استطلاع أن يضمنها.

الراصدون الإستراتيجيون هم من يقومون بهذه العمليات الحسابية ويقدمون للمقررين السياسيين والأمنيين تقريرًا وإيجازًا دوريًّا بهذه المؤشّرات وأولوياتها. الراصدون هم مجموعة من الباحثين من المدنيين والعسكريين بمثابة فريق التخطيط المشترك الذي يتوجب عليه القيام بما يسمى تقدير موقف عسكريّ أو أمنيّ. لكن يجب عليهم أن يعكفوا على فهم العالم وشكل الأزمات التي يمر بها ويتعرفوا على دوائر حدوث المشكلة وعَلاقاتها المختلفة الداخلية والخارجية وتوسيع الأطر المرجعية وأدوات التحليل وإعمال العقل والخيال، من أجل فهم الحقيقة بشكل دقيق وعلمي[1] (انظر الشكل20).

شكل (20)
مراقبة تطور المؤشرات

(1) Immanuel Wallerstein, L.apres- Liperalisme, Edition de l,aube.1999.

إعداد وتحضير الحلول:

بعد المراحل الأربع السابقة تأتي مرحلة الحلول أو إعداد الخيارات المحتملة. هنا يجب أن نبدأ في إطلاق العنان لخيالنا لأجل القيام بتشكيلة واسعة من الحلول القادرة على إحداث تأثير في الظواهر المستشعرة، وذلك بوضع تقدير للمخاطر التي ستنتج عنها ومحاولة تفاديها أو علاجها استباقيًّا أو النظر إليها كفرص واستثمارها لعلاج مخاطر أخرى، أي ما يعرف بالإدارة بالأزمة، لأنه ليست كل أزمة شرًّا محضًا، فالخير كما يقال قد يكون في معاطف الشر. هذا ما نسمّيه ذكاء المواقف. هذا العمل التوليفي يجب أن يصل في النهاية إلى إعداد عدد من الخيارات الإستراتيجية المحتملة: أكثر من خيارَين إذا أردنا مزيدًا من الحرّية في الاختيار، أقل من خمسة لتجنّب تشتّت مُضِرّ بوضوح الافتراضات وحيرة لدى السياسي في الاختيار. هذا العمل، المعقد، الطويل والصعب، يتطلب الاستعانة بمجموعة من الخبراء وأن تكون الافتراضات والاقتراحات حول الخيارات معدة من قبل مخططين محايدين مستقلين وليس من قبل الإدارات التي ستقع عليها مُهِمَّة التنفيذ حتى نتفادى الميل العاطفي نحو الخيارات المريحة والمضخمة والمربحة التي تفضلها، في العادة، الجهات التنفيذية. هذه التركيبة تستلزم استدعاء الفنيين من الإحصائيين وغيرهم لاستخراج الدلالات الإحصائية وإيجاد الصيغ البيانية المناسبة. هذه المرحلة هي بالتأكيد الأكثر صعوبة ووضعًا في التطبيق لما يصاحبها من إعمال للعقل والخيال وما تشترطه من تفكير شموليّ ومن تطبيق للمناهج البحثية الاستقرائية والاستنتاجية. يجب أن يكون تحليلنا شموليًّا ولا يهمل أي سبب كان حتى ولو كان يمس مصالحنا الشخصية، لأن شخصنة التحليل وعدم كشف جوهره ومدلولاته الحقيقية، عندما يتصادم مع طموحنا الشخصي، هو ما ينعكس سلبًا على اتخاذ القرارات ويؤثر أيضًا على سمعة ومصداقية المقررين السياسيين. في مواجهة هذه المشكلات التأزمية،

الحلول المتعدّدة بالضرورة يجب عليها أن تجيب عن كل أبعاد الأزمة وتشظياتها وأن تحقق إلى حدّ كبير رضا المجتمع والمشاركين في اللعبة الإستراتيجية دون أن تفقد موضوعيتها وحياديتها وكفاءتها، وألا تتصادم مع كثير من الثوابت، خاصةً الدينية والعرفية التي قد تشكل كثيرًا من الحجج عند المتربصين والمتفرغين لرصد «الخارجين عن ثوابت الأمَّة»! الباحث الإستراتيجي كما أسلفنا يستطيع من خلال عمله تصنيف الخيارات المختلفة بناءً على أولوياتها. كل خيار يجب أن تستعرض سلبياته وإيجابياته أمام السياسي. هناك خيارات شديدة الحساسية، وقد تتصف بدرجة مخاطرة عالية. يجب على الإستراتيجي أن يوضحها بجلاء للسياسي.

اتخاذ القرار الإستراتيجي:

بالنسبة إلى هذه المرحلة، لا تكمن فيها صعوبة كبرى ما دمنا أنجزنا المراحل السابقة بنجاح. لكن المسؤولية في النهاية تبقى على عاتق المقرر السياسي، وعليه تحمّل هذه المسؤولية لما يملكه من صلاحية. في واقع اتخاذ القرار الحالي، الخطأ له قابلية لأن يتضاعف ويكون له تداعيات إقليمية ودولية نظرًا للتعقد الحالي بين المنظومات الدولية وشدة ارتباطها ببعض بفعل العولمة. لهذا مطلوب من السياسي أن يوازن بشكل ذكيّ بين الفوائد والأضرار التي قد تصحب اختيار هذا القرار أو ذاك وصياغة معادلة ذهنية بين ما يمكن أن نخسره مقابل العائد الربحي. حتمًا ليس هناك قرار إستراتيجيّ دون آثار جانبية كما هو الحال في الأدوية الطبيَّة، لكن القرار الأميَز هو ما يقلل إلى حدّ كبير من هذه الآثار الجانبية المصاحبة. وعلى كل حال، ففي النهاية على المقرر السياسي أن يصادق على المِلَفّ الفني والتوصيات التي قام بإعدادها الإستراتيجيون أو الإدارة المختصة. السُّلْطة ستكون قادرة على اتخاذ القرار لو أننا قدمنا لها سلة من الخيارات الممكنة التي من خلالها تستطيع أن تحدّد الخيار الأنسب

للنماء وللأمن.

ثانيًا: تطوير السياسات الأمنية الشاملة

«للمؤسّسات السياسية أبعاد أخلاقية، كما أن لها أبعادًا بنيوية. يفتقد المجتمع ذو المؤسّسة السياسية الضعيفة القدرة على كبح الإفراط في الرغبات الشخصية والأنانية الضيّقة. السياسة هي منافَسة لا تهدأ بين القوى الاجتماعية، بين إنسان وإنسان، بين عائلة وعائلة، بين عشيرة وعشيرة، بين إقليم وإقليم، بين طبقة وطبقة... لذلك من دون مؤسّسات سياسية قوية لا يمتلك المجتمع الوسائل الكافية لتحديد ولتحقيق مصالح مشتركة. والقدرة على إيجاد مؤسّسات سياسية هي القدرة على خلق مصالح عامَّة»[1].

من خلال النظر في أفضل الممارسات العالمية نلحظ أن أغلب دول العالم لديها إستراتيجيّات أمنية بتسميات مختلفة لمعنى واحد، هناك إستراتيجية الأمن الوطني في الولايات المتّحدة الأمريكية وأستراليا، والإستراتيجية الدفاعية والأمنية في بريطانيا وفرنسا تحت اسم «الكتاب الأبيض». هذه الإستراتيجية الأمّ تشتمل على تحليل لبيئة التهديد وأهداف إستراتيجية وواجبات أمنية للوزارات والمؤسّسات الوطنية المعنية بالأمن.

بعد ذلك كل وزارة مجبرة على أن تُعِدّ سياسة أمنية خاصَّة بمجال عملها تشرح فيها المفهوم الأمني بمهدّداته ومعزّزاته، وتوزع لإداراتها ما أسند إليها من أهداف وواجبات في الوثيقة الأم الصادرة من مجلس الأمن الوطني (موازٍ لمجلس الشؤون السياسية والأمنية في المملكة العربية السعودية). بالنظر إلى حالة بعض الدول الخليجية لا نجد حقيقة لا إستراتيجية أمن وطنيّ شاملة موزعة ومنشورة، ولا سياسات أمنية فرعية

(1) صموئيل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص35.

مكتوبة، مِمّا يصعب من المُهِمَّة الأمنية أولًا، ويضعف قدرات مجلس الشؤون السياسية على تحديد المسؤول عن الخلل الأمني، ويعقد من عملية المراقبة والتقييم الأمني. ولذلك يقترح الباحث أن تنفذ كل جهة ما يخصها من واجبات أمنية وَفْقًا للتالي:

1- سياسات الأمن الداخلي والدفاعي

يعرّف هنري كيسنجر الأمن بأنه «أيّ تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء»[1]. وبالتأكيد القوَّة الصلبة المتمثلة في الأجهزة والوحدات العسكرية سواء كانت تنتمي إلى وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية أو الحرس الوطني، هي الأداة الأهمّ التي يمكن للوطن أن يلجأ إليها للبقاء.

أظهرت الأزمات الاجتماعية والسياسية والأمنية التي تُميِّز العَلاقات الدولية وتعصف بالعالم العربي في الوقت الراهن ضعف القوى الوطنية وخاصة المعنية بالأمن الداخلي في التعامل مع التصاعد التدريجي لإيقاع الأزمات. ومع ذلك فالمؤشّرات العامَّة التي قد لا يتسع الوقت لإثباتها هنا تؤكد أن المملكة ستبقى -بحول الله وقوّته- واحة استقرار. ورغم نبرات المعارضة المدفوعة قيمتها مسبقًا من الخارج، والمطالبات المتكررة بالإصلاح الشامل، فإنها ستظل في الغالب مسقوفة بالنظام السياسي الملكي القائم ومرتبطة بمتانة العقد الاجتماعي والوعي التاريخي والذاكرة المشتركة التي أسهمت في تعزيز الهُوِية والوحدة الوطنية. ولكن ذلك لن يعفينا من استمرار خلق الشروط وابتداع الحلول لاستدامة هذا الاستقرار، بل وتطويره. ومن المعززات الأمنية والدفاعية ما يلي:

---

(1) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص18.

تطوير أداء مجالس ومراكز الأمن الوطني:

لا تزال أغلب دول العالم العربي عاجزة عن تأسيس أو تفعيل جهة مؤسّسية مركزية واحدة تخول لها كامل صلاحيات التخطيط الأمني بمفهومة الشامل والمستدام. الحال القائم أن هناك أكثر من وكالة أمنية، كل يعمل على شاكلته ودون تنسيق وتوزيع مسؤوليات وصلاحيات! أو يوزع الأمر لوكالة واحدة لكن ضعيفة ودون صلاحيات، أو توزع المِلَفّات الأمنية وأحيانًا الدفاعية لشخصيات وطنية موثوق بها ولكن لا يوجد لديها الخبرة الضرورية ولا التأهيل العلمي ولا الفكر الإستراتيجي الأمني، أو إن توفرت مهارة لا تتوافر بقية المهارات، مِمّا يوثر على جودة المنتجات الأمنية ويحدّ من الوصول إلى الاستدامة والشمولية في قضايا الأمن والدفاع.

لذلك لا يمكن الجزم حاليًّا بأنه يتوفر لدينا، حتى خليجيًّا، تخطيط مركزيّ كامل لإدارة الأمن الشامل، بمعنى آخر لا توجد إستراتيجية أمن وطنيّ تدخل فيها كل الأبعاد الأمنية والعسكرية ويشرف على إعدادها إدارة أو مؤسّسة وطنية محترفة. التخطيط لاستدامة وشمولية وعدم تجزئة الأمن ضروريّ في ظل طبيعة الأزمات القائمة والقادمة.

الأمن يُخطط له دائمًا بشكل مركزيّ وينفذ بطريقة لا مركزية. هذا هو الرافد الأول في عملية تعزيز الأمن الوطني، ولذلك فقبل كل شيء من المهمّ أن تصدر وثيقة «استراتيجية الأمن الوطني» كما هو موجود لدى أغلب دول العالم، تحدد أهدافًا أمنية ودفاعية واضحة تُبنى عليها سياسات (أو إستراتيجيّات) أمنية وطنية عسكرية وخارجية واقتصادية وإعلامية واجتماعية موازية للسياسات التنموية الأخرى.

أيضًا يُعَدّ توفر خطط أزمات وطنية مشتركة أمرًا حيويًّا قبل وقوع الأزمات. وجود الخطط والتدريب عليها يرفع من قدرات رد الفعل الجماعي لكل المشاركين في العمل الأمني من مواطنين ومقيمين في التعامل مع المخاطر، ويسهم في زيادة المرونة الوطنية العامَّة ومضاعفة

الاستعدادات. يتم ذلك عادة من خلال إيجاد خطة أزمات وطنية مشتركة تتضمن وضع إجراءات عمل ثابتة وإجراءات تنسيق المهام والواجبات بين الوزارات والجهات المعنية والقطاع الخاص والسكان الذين سيتم حشدهم وتنظيم أدوارهم للعمل ضدّ أي نوع من الاعتداءات والمواقف الأزماتية كالحدودية والصدمات والكوارث والأزمات التي قد تُحدث ربكة في ترابط وانسجام الوحدة الوطنية وتعطل الشبكات والبنى التحتية، وخصوصًا المعلوماتية الضرورية لحياة المواطن، وتستوجب خطط حماية وإخلاء وإيواء المواطنين والمقيمين المتضررين.

ويفترض أن مجالس الأمن الوطني بشكل عام كما تقتضي مهمتها هي من تتولى تنظيم وتخطيط هذه المُهِمَّة. ولذلك فمهم أن يتم توسيع وتطوير دور هذه المجالس في دول مجلس التعاون، وإعادة هيكلتها، بحيث تكون قادرة على تنفيذ مهامها في إدارة الأزمات (سلمًا وحربًا) من خلال وجود ممثلين في هذه المجالس من القوى المعنية: الدبلوماسية والعسكرية والأمنية والاستخبارية والاقتصادية والفكرية، وذلك من أجل توحيد جهود الوزارات المختلفة للمملكة للتعامل مع التهديد وتسهيل إعداد سياسة واستراتيجية وطنية تجاه الأزمات المختلفة.

بعد عملية التخطيط المركزي وإصدار الوثائق يأتي دور المراقبة الأمنية المركزية للتأكّد من أن سير التنفيذ يتم من كل الأجهزة والوزارات المعنية وَفْقًا لما هو في الوثائق وبشكل يضمن المصالح الوطنية ويحقق الأهداف الأمنية. أُنشئ في المملكة العربية السعودية عام 2015 مجلس الشؤون السياسية والأمنية بعد إلغاء مجلس الأمن الوطني السابق. المجلس الجديد يفترض أنه يقوم بدور وكالات ومجالس الأمن الوطني الموجودة في أغلب الدول. يفترض أنه من يضع الأهداف الأمنية العامَّة ضمن إستراتيجية الأمن الوطني التي ستُعتمد وتوزّع على الوزارات، ويجب على المجلس أن يراقب بشكل مستمر تحقيق هذه الأهداف من

قبل الوزارات ويتدخل بالتوجيه في أي وقت يرى أن السياسات الأمنية لا تحقق الرؤية الأمنية للمملكة ولا تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني والخليجي وحتى العربي.

في الحقيقة، وكما تمت الإشارة أكثر من مرة، لا يجب أن يخضع الأمن لاجتهادات فردية وارتجاليات خارجة عن المحدّدات والأطر السياسية. من المهم أن يدخل في هيكلة تشكيل المجلس إدارة خاصَّة بإعداد الإستراتيجيات الأمنية والدفاعية يتكون أعضاؤها من الإستراتيجيين ومحترفي الأمن الوطني من كل الجهات ذات الصلة بالأمن الشامل في أبعاده الداخلية والخارجية، وتكون توصياتها، بعد إقرارها سياسيًّا، ملزمة لكل الوزارات، وتملك صلاحيات المتابعة والتقييم لوثائق ومنتجات «عناصر القوى الوطنية» كالسياسات الأمنية التي سيجري الحديث عنها في الفقرات القادمة.

يُعَدّ مُهِمًّا للغاية زيادة فاعلية المجلس في متابعة ومراقبة الجهات التي لم تقُم بمسؤولياتها في تنفيذ واجباتها من الأمن الوطني. قد تُضطر وزارة الداخلية وبعض الوزارات الأخرى بتخويل المجلس جزءًا من صلاحياتها المتعلقة بالمراقبة الأمنية. بالطبع يقتضي ضمان الأداء إعداد نماذج قياس ومراقبة إدارة المخاطر وكفاءة التخطيط الأمني وقياس مستوى الأداء في الوزارات، متابعة تنفيذ برامج الأمن، وقياس الإنتاجية، وتلمّس أوجه الإبداع الأمني.

من أوجه القصور التي يمكن أن تكون متابعتها ضمن صلاحيات مؤسّسات الأمن الوطني، التخلص من الجمود البيروقراطي الذي أبطأ سير العملية التنموية، وإيجاد حلول لغياب وهجرة الكفاءات الوطنية والخبرات الفنية التي يحل مكانها محسوبيات أصحاب النفوذ، ومحاسبة مقاومات بعض الإدارات والقيادات الإدارية لعملية التغيير والتحول الوطني خوفًا مما قد يترتب عليه من مساس بالمزايا والمكتسبات التي

تتمتع بها... وغير ذلك.

تصميم مفهوم الردع:

الدولة اليقظة هي التي تملك نظامًا مراقبيًّا قادرًا على اكتشاف الأخطار بشكل مشترك ومتكامل في الوقت المناسب، وتستخرج مؤشّرات الظواهر الأزماتية، ومقدمات العنف. ولذلك لا غنى لنا عن أن نؤسس ما أسميه «مؤشّر الأزمة» في مجلس الشؤون السياسية والأمنية، القادر من خلال تنظيم سلسلة من أساليب تقدير المواقف المختلفة ومراقبة الأفعال على قراءة الأزمة وقياس درجة خطورتها ووقت ظهورها، كي نكون قادرين على التحكم في بوادر الصراع الذي قد يندلع مستقبلًا، ويسهل علينا توزيع الأدواروالواجبات بين الأطراف المشاركة في العملية الأمنية.

بعد كشف المهدّدات من المهمّ أولًا أن تكون لدينا من المقومات الظاهرة والكامنة ما يخيف ويردع العدوّ، أيا كان، من أن يقوم باعتداء علينا. من مقومات القوَّة قوَّة الردع. لكن الردع لن يحصل إلا إذا نجحنا في إقامة تعاون وثيق بين الجهات المشاركة في التخطيط الأمني الوطني. هذا التعاون والتنسيق يجب أن يتضمن: الاتصال، تبادل المعلومات الاستخبارية المختلفة، كشف الأخطار المستقبلية وتحديد طيف التهديدات، التدريب والتعليم في المجالات المتشابهة، التسلح... هكذا يتحقق الردع لأن قوَّة التخطيط الوطني والعمل ككتلة واحدة متسقة ضمن رؤية مشتركة واضحة ومنهج إستراتيجيّ واحد تخيف الأعداء وتصنع هيبة الدولة التنظيمية. هنا فقط سيحصل التكامل وستُسدّ الثغرات ويكون الحاصل هو تعاظم القوَّة ووحدة استخدامها وسهولة السيطرة عليها وإدارة الأزمة بفاعلية أكبر.

من آليات تنفيذ الردع والترويع، وحتى يكون فاعلًا، التدرج في توظيف الوسائل الأمنية من الأقل مرونة إلى الأكثر صلابة. الوسائل الفنية والاتصال بأنواعه الذي تكلمنا عنه في مبادئ الإستراتيجية، تعطي كلها

مجتمعة القدرة على إقناع الخصم بعدم الشروع في أعمال ضدنا. بمعنى أن البدء سيكون بلغة العقل، بالحوار، بالدبلوماسية، بفرص المصالحة، ثم يتم الانتقال إلى التركيز على الجوانب العاطفية والحرب النفسية، ثم الصعود لاستراتيجية الردع والترهيب، ونقف هنا حتى نتأكّد أن جميع القوى السلمية استُنفِدَت، وأن لا طريق إلا اللجوء إلى خيار «الصدمة والترويع» بواسطة القوَّة العسكرية والأمنية.

هذا الخيار الأخير لعبة خطيرة وطريقها مخضب بالدماء وله ارتدادات وتداعيات تحمل درجة مخاطرة عالية. لذلك فمُهِمّ أن تُبنى تقديرات مواقف، قبل استخدامه، تتصف بقدر كبير من الحكمة والموضوعية والشرعية وحساب المخاطر بدقة. وعندما تفرض علينا الظروف اللعب بهذه الورقة الخطيرة، بغية خلق سلام أفضل، فلا يجب التردد.

سيكون الردع أكثر تأثيرًا ومصداقية حينما يتم تعزيز التعاون الأمني الخليجي. بناء القوَّة والأمن لكل دولة خليجية على حدة سيبقى هشًّا وأقل فاعلية إذا لم يكُن هناك توحيد للرؤية الخليجية في أغلب المجالات. التعاون الخليجي لم يعُد خيارًا، بل أضحى ضرورة أملتها الظروف الجغرافية والتحدّيات الأمنية والتنموية المشتركة. كل هذه الظروف مجتمعة تجعل من دول الخليج كيانات تحمل همًّا ومصيرًا مشتركًا يستوجب التعاون الوثيق المؤسّس وفق اتفاقيات ومواثيق وليس مجاملات ووعود سياسية تتغير حسب المواقف ومستلزمات الأزمات العاجلة.

مجلس التعاون الخليجي يجب أن يضطلع بدوره وبصلاحيات أكبر. وقد يكون الاتّحاد الأوروبي من أفضل الممارسات العالمية في مفهوم التعاون الأمني والاقتصادي التي يمكن الاستفادة من خبراتها. لكن لن يكون الأمن الخليجي محطة مُهِمَّة لكل دول المجلس إلا إذا ظهر أن هناك قيمًا أمنية جديدة مضافة وفاعلة.

أما ما يتعلق بدور الجيش في الأمن الداخلي، فإن كان مطلوبًا منه

الردع ضدّ كل ما هو إرهاب واستخدام العنف ضدّ الشعب إلا أنه يجب أن يبني إستراتيجية دفاعية مختلفة عما إذا كان سيقاتل عدوًّا خارجيًّا.

يحذّرنا الموقف الإيجابي للمؤسّسة العسكرية من عملية التغيير الثوري في تونس ومصر إلى مفهوم جديد ودور إيجابيّ للجيش في النظام الاجتماعي وفي كيان الدولة أظهر استقلاليته عن حركة الصراع الاجتماعي الداخلي. وأظهر كذلك وعيًا شعبيًّا تمثل في عزوف شعبيّ عن الصدام مع الجيش أو الاحتكاك به. ونفس الإيجابية لكن في موقف معاكس كان مشهد وقوف الشعب التركي ضدّ الانقلاب العسكري في تركيا الذي مثّل قمّة الوعي الشعبي والنضج الاجتماعي والتضحية من أجل أن لا يعود زمن الانقلابات العسكرية وأن تبقى الشرعية السياسية التي انتخبها الشعب التركي كممثل له، وهو ما حفظ للمؤسّسة العسكرية معناها وموقعها الصحيحين كقوة مخصصة فقط لحماية سيادة الدولة وأمنها الخارجي وصون استقلال الدولة والوطن وترابهما.

وبالعكس، هذا الموقف لم يكُن حاضرًا في الثورة الليبية والسورية واليمنية مِمّا ورّط الجيش في مهامّ لم يُبنَ لها ولم يتدرّب عليها، وهو ما أدّى إلى تآكله وتقسُّمِه وتشرذمه إلى مُنفَلّ ومنشقّ وموالٍ، وإجباره على أن يخوض معركة ضدّ شعبه، ليست معركته الحقيقية!

الجيش الذي هو نظريًّا يمثل الشعب، يجب أن يلتزم بتكليفه السياسي «الدستوري» كمؤسّسة من مؤسّسات السيادة، حارسة للسيادة والاستقلال والأمن الذي قد تهدّده أخطار من الخارج. وعندما أقول السيادة فيجب أن نفهم أنها ليست مقرونة فقط بالسلطات السياسية، وتختزل فيها، لأنها مع أهميّتها ليست أكثر من واحدة من مؤسّسات السيادة. يقول جان جاك روسو: «السيادة كما هي في الفلسفة السياسية الحديثة وفي الفقه الدستوري لا تقبل التجزئة، وإن كانت تقبل التوزيع على مؤسّسات تمثلها بحصص متفاوتة، ومختلفة الحجوم من نظام إلى

آخر»[1].

تطوير إستراتيجية أمن وطنيّ داخليّ:

ننتقل اليوم وبسرعة كبيرة من مفهوم الأمن الدفاعي ضدّ عدوّ خارجيّ، الذي تتولى القوّات المسلَّحة مسؤولية إدارته، إلى مفهوم جديد للأمن ناشئ عن ظاهرة الانفجار الداخلي للدول والحرّية المتزايدة لدى أفراده، مِمّا يستوجب منا تعليلًا سببيًّا وبحثًا مستفيضًا في طبيعة التغيرات الجديدة في مفهوم الأزمة ومظاهر الصراع المعاصر والتحدّيات المستقبلية وكيفية إدارتها. ومِن ثَمّ يجب أن نعير اهتمامًا كبيرًا للنقاش حول قضايا الأمن الشامل والذي يأخذ الأمن الإنساني مركز الثقل فيه. هذا التغير في طبيعة الأزمات المرتبطة بالمفهوم الأمني الجديد يقودنا إلى الانتقال إلى تطوير إستراتيجية أمن وطنيّ شاملة بكل أبعادها المعروفة.

في ذات السياق يجب جعل الأمن شراكة وطنية جماعية. من الحيويّ جعل الأمن الشامل مشروعًا وطنيًّا جماعيًّا وشراكة إستراتيجية ومهامّ أمنية مشتركة بين الأجهزة الأمنية من جانب، وأفراد ومؤسّسات الوطن من جانب آخر. هذه الشراكة مطلوب منها أن تسهم في زيادة التعاون الأمني للجهات الوطنية ومع كل أطياف المجتمع، وانتزاع حب وتعاطف العقل الجمعي وتعزيز ثقة المواطنين وباقي مؤسّسات الدولة في الأجهزة الأمنية والقوّات المسلَّحة، وفي قدرتهما على حماية المواطنين والمقيمين وحراسة مؤسّسات الدولة.

هذه الشراكة الإستراتيجية يمكن تفعيلها من خلال تمارين وتدريبات مشتركة على خطط طوارئ وطنية، وكذلك من خلال تكثيف المناشط الأمنية التوعوية وحلقات النقاش في المؤسّسات التعليمية والمناسبات الوطنية وغيرها. كذلك من الضروري زيادة استثمار وسائل التواصل

(1) عبد الإله بلقيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل (بيروت: منتدى المعارف، 2012) ص73.

الاجتماعي الإلكتروني والإعلام، لتصميم رسائل أمنية دعائية لخلق صور ذهنية إيجابية لدى المقيمين والمواطنين بأن الأمن الشامل هو مشروع مشترك بين المجتمع ومؤسّسات الدولة والأجهزة الأمنية.

داخل مفهوم الشراكة يجب مراقبة المشروعات الذاتية المصالحية التي تتخذ من الأمن ذريعة للاسترزاق المادي أو الكسب المعنوي أو الحصول على مناصب. لماذا كشفتُ عن هذه المعاني القاسية؟ لأن هناك داخل الوطن الواحد من لا يأبه كثيرًا للمشروع الوطني الوحدوي ويحاول أن يؤثر على القرارات الوطنية والمشروعات التنموية كي تصبّ في مصلحة فئة واحدة أو شخص واحد أو تكتل معيّن تستأثر بالمنافع على حساب المصالح المشتركة لكل السكان. لذلك من المهمّ أن يتم التركيز على ما يجري اليوم من محاولات فردية وتكتلات «لوبيات» تخطط للتفرد بمشروعاتها الفكرية والمذهبية والطائفية والتجارية الخاصَّة على حساب المشروع الوطني الأم.

هناك مؤشّرات ذات دلالة على أن المجتمعات البشرية تسير نحو نمط وأسلوب حياتيّ جديد يتصف بروح الفردانية والتمرد والبحث عن الذات وسط بيئة مليئة بالفرص. استيعاب هذا التطوّر يكمن في الحدّ من هذه التوجهات الأنانية ولكن في نفس الوقت إشباع الطموحات الشرعية للأفراد للسماح لهم بالاستفادة من مكاسب هذا التطوّر الحاصل.

وبشكل موازٍ مُهِمّ صياغة وعي أمنيّ جديد يأخذ في الاعتبار هذه المتغيرات العميقة والتطوّرات في أساليب الحياة، والروابط الاجتماعية، وتداعيات العولمة، بحيث يثمر هذا الوعي عن تهيئة المواطن كي يكون حارسًا للأمن من تلقاء نفسه. ومن الصور الذهنية التي يمكن تشكيلها في الوعي الاجتماعي أن نقطع الفرص أمام من يريد استغلال الأزمات من أصحاب التوجهات الدينية والفكرية والحزبية والقوى الخارجية، للإلقاء باللوم على المؤسّسات الحاكمة بأنها المسبب الأساسي لهذه المشكلات

وأنّ التمرد على تلك المؤسّسات هو السبيل للإنقاذ والطريق نحو مستقبل أفضل لجموع الشعب!

كل ما سبق يعد مشجّعًا على وجود تصميم لاستراتيجية أمن داخلي (Home land security) تأخذ في الحسبان تلك المعطيات التي أثرناها سابقًا وغيرها من المستجدات والتحولات والمهددات في مفهوم الأمن.

2- سياسات الأمن الخارجي

منذ بداية الثورات العربية باتت المملكة العربية السعودية لاعبًا مهمًا على الصعيد العالمي، فضلًا عن الصعيد الإقليمي الذي يمرّبأزمات حادَّة يُنتظر من المملكة أن تساعده في الخروج منها. وهو ما بدأته المملكة منذ بداية الثورات العربية، مرورًا باليمن، وليس انتهاء بمحاولاتها الأخيرة للحفاظ على وحدة العراق ضدّ مهدِّدات التقسيم الطائفي التي تخطِّط لها إيران في المنطقة العربية.

كانت هناك محاولات من بعض الدول الكبرى ألا تترك الفرصة للمملكة كي تتبوأ هذه المكانة. لذلك شرعت بعض الدول العظمى في تسوية مع إيران حول وقف مِلَفّها النووي مقابل شراكة اقتصادية. كذلك كان هناك تحجيم لدور المملكة في سوريا والعراق ولبنان، من خلال عدم ردع هذه الدول للتدخلات الإيرانية أو الروسية في هذه المنطقة. أمام هذه التحديات يمكن القول إنّ الأمن الخارجي للمملكة ولدول المجلس يخطط له من الخارج أن يأخذ منحنى خطيرًا. لذلك في هذا الوقت الصعب الذي تعبره السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون بشكل منفرد أو جماعي يمكن اقتراح بعض المعززات الفرعية لسياسات الأمن الخارجي، منها:

أوّلًا: يُفترض بعد تسلُّم وزارة الخارجية لاستراتيجية الأمن الوطني، وبالتنسيق مع الاستخبارات العامَّة، أن تحاول ترجمة وتجسيد الأهداف الأمنية المخصصة ضمن وثيقة تعدّها باسم «سياسة الأمن الخارجي» ترسم وتشرح فيها كيف ستحقق الأمن الخارجي للفترة القادمة (المحدّدة

في إستراتيجية الأمن الوطني وغالبًا ما تتراوح بين 3 و5 سنوات) وتعيدها إلى مجلس الأمن الوطني وما يعادله في دول المجلس لمراجعتها، وذلك بتكوين ورش عمل بين الطرفين، ومِن ثَمّ إقرارها من قبل رئيس المجلس أو المقام السامي إذا استدعت المصلحة.

وتقوم وزارة الخارجية بتنفيذ هذه السياسة من خلال سفاراتها وقنصلياتها الخارجية وكذلك باستثمار مؤسّسات الأمم المتّحدة والمنظَّمات غير الحكومية والأطراف خارج الحكومات، وتعزيز عَلاقة المملكة مع الدول، وعقد تحالفات أمنية ودفاعية ومشتريات عسكرية وتطوير للصناعة العسكرية ونقل التقنية، وكل ما يتطلب ذلك.

ثانيًا: إعادة صياغة المصالح الوطنية لدول المجلس بعد التحوّلات العميقة الحالية في البيئات الداخلية والدولية والإقليمية. بمعنى إعادة التفكير في المصالح الوطنية الحيوية والإستراتيجية، وذلك للإبقاء على دول المجلس كفاعل رئيس في العَلاقات الدولية، وتعزيز دورها كرائدة إقليميًّا، وتصميم المقاربات السياسية العقلانية التي تمنع تجاوز دورها الريادي، أو المساس بسيادتها الوطنية من قبل اللاعبين الإقليميين والدوليين والمنظَّمات الدولية، والمنظَّمات غير الحكومية، والميليشيات المتطرفة.

ينفذ هذا من خلال بناء ردع سياسيّ موجّه للخارج ذي مصداقية، وذلك بالحرص على أن يسوّق ويرسّخ من خلال رسم الصور الذهنية، عبر الدعاية الإعلامية والدبلوماسية النشطة المدروسة، على أن دول المجلس تمتلك حزمة من القوى المتعدّدة والفاعلة، ابتداءً من القوّات المسلَّحة، مرورًا بسلاح النفط، والتهديد بالقوَّة الشعبية، وكذلك التحالفات الإستراتيجية والعسكرية، والشرعية الدولية.

ثالثًا: تفعيل أدوات السياسة الخارجية لتي لم تفعّل بشكل عمليّ حتى الآن. من المهم مراقبة أدوات القوى الوطنية لأن قوّتها وتأثيرها وأهميتها

تتبدل من وقت إلى آخر. المطلوب هو زيادة فاعلية وزارات الخارجية، من خلال إصدار سياسة خارجية يتضح فيها البعد الأمني، وتفعيل دور السفارات في حماية ورعاية المواطنين في الخارج، وزيادة كفاءة التخطيط للسياسة الخارجية، ومتابعة تنفيذ برامج الأمن الخارجي، وتكثيف المراقبة على أداء السفارات وتعزيز التنسيق مع الاستخبارات العامَّة ووزارات الداخلية، وأجهزة أمن الدولة، واستحداث أدوات لقياس الإنتاجية داخل الوزارات والممثليات الخارجية.

وفي جانب آخر من الفاعلية زيادة فرص الإبداع للباحثين ومحترفي السياسة الخارجية في مجال البحوث والدراسات، والتخلص من الجمود البيروقراطي والارتجالية التي أضعفت من فاعلية السياسة الخارجية لبعض دول المجلس في السنوات الأخيرة، وتبنّي العمل المؤسّساتي، وتحفيز ودعم إدارات وأقسام الوزارة على المرونة في إدارة عملية التغيير والإصلاحات المؤسّساتية.

رابعًا: تجديد الخطاب الإسلامي للدول الإسلامية وللمملكة بالذات وتوحيده قدر الإمكان والدور الذي يجب أن تضطلع به دول المجلس، وخصوصًا المملكة العربية السعودية بحكم رمزيتها ومرجعيتها العلمية والجغرافية والروحية. الراصد لحالة الخطاب الديني للمملكة يلاحظ عدم التركيز وتشتيت وتشرذم مكونات هذا الخطاب ومراوحته بين المداهنة والمصادمة والانكفاء.

هذا الخطاب لا يملك بوصلة تقوده لتغيير الصورة النمطية السابقة عن المملكة. لذلك هناك ضرورة لبناء إطار عام لهذا الخطاب من قبل وزارات الشؤون الإسلامية والإعلام والخارجية، وتكوين دعاة وعرابين لهذا الخطاب من الشيوخ والدعاة المؤثرين والمفكرين الإسلاميين وقياس ومراقبة تأثيره وحراكه كي يكون مسانداً ومعززًا للقوة الوطنية الشاملة. يجب أن يكون الركن الأساسي لهذا الخطاب تسويق الاعتدال الإسلامي،

واستثمار الصورة الرمزية للأماكن المقدسة وأرض الجزيرة العربية في عقل ووجدان المسلمين والعرب، وما يعكسه هذا التوظيف من ثقة ومصداقية للمملكة التي تتشرف بحماية هذين البيتين المقدسين، وما يضيفه من قيمة اعتبارية ورمزية قيادية وتاريخية للمملكة داخليًّا وخارجيًّا.

خامسًا: تنسيق السياسات الخليجية الخارجية من خلال الدعم وبقوة تسريع خطى وحدة وتكامل دول الخليج العربي، مع التركيز على ما يتعلق بتنسيق السياسات الخارجية والاتفاق حول مدركات التهديد والتنسيق حول التعاطي معها. لا يزال أبناء الخليج يحلمون بالوصول إلى النموذج «الاتّحادي» المأمول، لأنه الدرع التي تصد الطائفية وتقضي على الإرهاب وتدحر العدوّ الخارجي، ينبغي أن لا ننسى أن أمن الخليج هو مسؤولية أبنائه أولًا.

وبشكل موازٍ ينبغي أن تطوّر الجهود الإصلاحية وتحقيق التوافقات السياسية بين الفرقاء داخل دول المجلس وفي دول الجوار لمعالجة التجاذبات السياسية والاجتماعية والطائفية الدائرة، وقد يكون مُهِمًّا في هذه المرحلة أن تعيد دول المجلس رسم سياسة جديدة في سوريا بالتعاون مع الدول الإقليمية والدولية الفاعلة، وخصوصًا أننا دخلنا في مراحل الصراع الأخيرة وموعد تقسيم «الكعكة السورية».

3- سياسات الأمن الفكري والاجتماعي

أمن المجتمع الفكري والنفسي والمادي في أي دولة هو مسؤولية الحكومة التي يجب أن تسخّر كل ما تستطيع من موارد وخدمات لكسب رضا وتعاطف الشعب، حتى يستطيع الشعب بدوره أيضًا أن يؤدي دوره المطلوب منه تجاه الحكومة. وحتى تتم الشراكة الأمنية بين الحكومة والمجتمع ويتعزز أمن واستقراروتعايش وانسجام شرائح المجتمع ضمن وطنية وهُوِية ودولة واحدة. في هذا المجال يمكن اقتراح ما يلي:

إدامة وإنعاش التواصل والحوار الوطني والحرّية الإيجابية:

على الرغم من تدريس نظريات الاتصال في أغلب الجامعات فإنها ما زالت في المقررات ولم تنتقل إلى أرض الواقع السياسي والأمني. يبقى الاتصال بأشكاله (السياسي-السياسي، السياسي-الاجتماعي، الاجتماعي-الاجتماعي، الداخلي-الخارجي) كما وضعنا أسسه في مبادئ الإستراتيجية أساسيًّا وجوهريًّا للوصول إلى تفاهمات وتفهُّمات وطنية مشتركة. بالطبع لا يجب أن نركز على الاتصال العابر الذي يقيمه بعض الشخصيات السياسية باتجاه شرائح المجتمع المتضررة كمسكّنات وقتية للأزمة. يجب أن يكون الاتصال دائمًا وبكل الوسائل وفعالًا ومراقبًا.

المشكلة أن لكل أزمة نوعًا من الاتصال الخاصّ مِمّا يرهق المعنيين بتخطيط الاتصالات ويضيع أوقاتهم. فشل الحكومة في إدامة الرابطة الوطنية، عن طريق الاتصال، أو الاتصال لكن بطريقة غير مدروسة، يؤدي في النهاية إلى بروز امتعاضات لا داعي لها. حاول بعض الوزراء في دولة خليجية، الذين لا يجيدون فن الاتصال، أن يجربوه مع المجتمع وفعلوا لكن بطرق خاطئة، وفي الزمان الخطأ، وبالمعلومة المغلوطة. كان رد فعل المجتمع أنه أيضًا تواصل مع هذا الوزير أو ذاك لكن بشكل عنيف، على الأقل كلاميًّا! وهذا طبيعيّ حسب قانون إسحاق نيوتن، وأظنه القانون الأول! من المفيد أن نستخدم وسائل التواصل بذكاء ضمن ما يعرف بإستراتيجية «ذكاء الوسائل» لتنجوَ الحكومات وتنجوَ الشعوب من أن تتحول نفس هذه الوسائل بفعل الاستخدام العشوائي لها إلى ساحات للنزاعات والمهاترات وكَيْل التهم والمزايدة على القضايا المصيرية ويخسر الجميع.

يُعَدّ الحوار الوطني الفعال والإيجابي والمنظَّم بشكل أفقي بين شرائح المجتمع وبشكل رأسي مع الحكومة أهم وسائل الاتصال وأفضل الأساليب المعززة للتعايش والانسجام والاندماج الوطني وتخفيف حدة التوتُّرات

داخل النسيج الاجتماعي. تشجيع الحوار الوطني بين الأطراف والتيّارات المختلفة والإلمام بغاياته وتوجهاته، وفي نفس الوقت إدارته من داخله كي يبقى في الإطار الذي وُضع من أجله وأنه في النهاية يخدم الشفافية والمصلحة الوطنية المشتركة. لكن يجب الانتباه إلى الآثار الجانبية لهذا الحوار والتأكّد من إيقاع الحراك الاجتماعي بين المكونّات الثقافية والدينية والاقتصادية للدولة، وأنه لن يأخذ الأطراف بعيدًا للخروج عن قواعد اللعبة، وإبقائهم في المناخ الصحي الآمن، في نفس الوقت الذي يجب أن يحفظ لكل فرد منهم هامش الحرّية ضمن القيم الشرعية والقانونية والإنسانية المشتركة.

الذي ينادي بالحوار يجب أن يؤمن بحرّية التعبير المسؤولة. من المهم دعم حرّية التعبير «المسؤول» بين مؤسّسات وأفراد المجتمع المدني، لأنّ حرّية التعبير والرأي تُعَدّ مدخلًا أساسيًّا لنجاح عملية الحوار وما يترتب عليه من إصلاح، نضمن من خلاله مشاركة أكثر وفاعلية لمختلف الأفراد والفئات والمؤسّسات في عمليات التطوير، ولأن النقد البناء يخلق قوَّة ضاغطة تدفع عمليات التطوير للأمام، ويولّد تفهّمًا أفضل لحتميته على كل الأصعدة.

ومع ذلك من المهم مراقبة ألا تنحرف هذه الحرّية عن مسارها، وذلك لأننا بدأنا نرى أن ثمة خللًا في الصورة التي بدأت أجيالنا الشابة ترسمها عن الحياة. حياة أضحت مكرّسة من أجل التحرر مِمّا هو مطلوب منا واكتساب حرّية أكبر، حرّية في التعبير إلى حدّ الفُحش، وفي الملبس إلى حدّ الانسلاخ، وفي التمرّد على وجوه السُّلْطة إلى حدّ رذيلة العصيان، ونفور مِمّا هو جوهريّ لما هو شكليّ، حتى صارت الحرّية عبودية وقيدًا من حيث لا نعلم. هناك لا شك لكل مجتمع ولكل فرد مساحة ممكنة من الحرّية، تسمح بالاستقلالية من أجل التطلع إلى تلبية طموحاتها وتحقق أحلامها، ولكن ضمن مشروع وطنيّ وفي إطار القانون الذي ارتضاه الجميع حكمًا بينهم.

لقد تعامل المفكرون السياسيون الليبراليون بشكل عام مع مبدأ

الحرّية بدرجة من التبجيل تقترب من التكريس الديني. لكن يجب معرفة أن الحرّية لا تعني التحلل العمدي من القيم، لأن ذلك هو إساءة استعمال الحرّية أو الافراط في استخدامها. ذلك يعني فسادًا أخلاقيًّا سيضر بالجميع ولا يمكن لمجتمع عاقل أن يترك المرء وحده يفعل ما يحلو له بحجة «الحرّية». وهناك من يخلط بين هذه الكلمة ومصلحات أخرى، كالتحرر، والتسامح الديني، والتحرير. أميل كثيرًا إلى تعريف الفلاسفة للحرية بمعنى أنها الإرادة في اختيار ما يراه في مجال صحّته أو عمله أو تعليمه أو زواجه.

لذلك بدأت تظهر بوادر مِمّا أسميه الحرّية السلبية، بمعنى التي تنظر إلى القانون على أنه العائق الرئيسي للحرية، أو من يحاول أن يجد فراغًا اجتماعيًّا أو سياسيًّا أو قانونيًّا كي يفعل بداخله ما يشاء ويتصرف بكامل حرّيته بحيث لا يعيقه الآخرون ولا النظام بالتهديد بالعقاب. لكن الخوف من العقاب يضع الأفراد أحيانًا في حرمان شخصيّ من لذة الاستمتاع بالحرّية الفردية الإيجابية، بمعنى «أن يكون سيّد نفسه» أو أن الشعب حرّ في تحديد مصيره من خلال عمله وتفانيه وقدرته على اتخاذ قرارات مسؤولة.

والحرّية السلبية لا تنطبق على الحرّية الاقتصادية لأن الأخيرة أكثر قبولًا من الحرّية الاجتماعية. الحرّية الاقتصادية بعكس الحرّية الفردية أو الاجتماعية تعني غيابًا كبيرًا لتدخّل الحكومة. فللتجار حرّية الاختيار في السوق، وحرّية المستهلك في اختيار ما يشتريه، وحرّية التاجر في اختيار من يعمل معه وماذا ينتجه. ولا يكاد يختلف الاقتصاد في المملكة عن الاقتصادات الرأسمالية ذات السوق «الحرة».

صراع الحرب الفكرية والنفسية:

محاربة الفكر لا تكون إلا بالفكر. شكّلت الأفكار جوهر الصراعات الداخلية والخارجية منذ فجر التاريخ وزادت حدّتها في عصر الثورة

المعلوماتية. بالفعل نحن نخوض اليوم صراعًا فكريًّا على كل الجبهات. لذلك، قوَّة الفكر ستُغيِّر قواعد اللعبة الإستراتيجية القادمة. وفي وقت يتزايد فيه التواصل الثقافي والإنساني بين الأفراد والدول بشكل تلقائيّ، فمن المهمّ الحذر من الحرب النفسية المباشرة وغير المباشرة التي تخاض وتدار ضدّ مجتمعاتنا الإسلامية وبعض الخليجية بالذات، على رأسها المملكة العربية السعودية.

المشكلة أن الدول المستهدفة والأفراد، وبفعل ضغوط الحياة اليومية، ليس لديها الوقت للتأمّل والتأكّد من حيادية وإيجابية وسلمية وصحة المعلومات التي يرسلها خصومنا إلينا. أصبحنا وللأسف متلقّين فقط ونستقبل التعليقات والأخبار حية على الهواء وبسرعة، وصار كثير منا يقابل هذا الأثير المشوش بتصديق ساذج إلى درجة يمكننا فيها القول بأن الشعوب أصبحت على دين الإعلام وليس كما كان على دين ملوكها، كما كان يقال! لهذا فالخطورة أن يتشكل تلقائيًّا لدى بعض أفراد مجتمعاتنا مفاهيم مغلوطة تسعى وسائل الإعلام الخارجية لترسيخها.

وهكذا فالحرب النفسية العالمية والإقليمية السياسية منها والطائفية انطلقت وستستمر بواسطة وسائل متعدّدة ودائمة القوَّة والتجدد. هذه الوسائل لا يستفيد منها اليوم إلا المعسكر ذو التأثير الشمولي القوي وصاحب الثقافة السائدة التي تحتوي على كثير من المقتنيات المعرفية والتقنيات الفنية.

هذه الحرب إذا لم نعتقد بوجودها وخطورتها ولم نحترس منها، ولم نبنِ إستراتيجيّات الاتصال المناسبة معها وضدّها، ولم نقم بتعزيز الأمن الفكري للمجتمع، فستكون نتائجها خطيرة مع الوقت. من المؤسّسات التي يفترض أن تشكل النخبة في مجال الاهتمام بالتفكير العلمي والإستراتيجي لخدمة النظرية الأمنية والإستراتيجية مؤسّسات التعليم العالي. لا يمكننا اليوم أن نتغافل النقص العميق وضعف الإرادة والتوجه

في ما له صلة بإنعاش حقيقيّ للتفكير الإستراتيجي في جامعاتنا العربية والخليجية بالذات. الجامعات والأكاديميات المدنية والأمنية والعسكرية هي الأقدر على الخروج من هذه الصعوبة إذا لقيت مراكز الأبحاث، التي أُنشئت في بعضها، الدعم المادي الذي يحتاجون إليه من أجل توظيف الباحثين الشباب وتطوير أبحاثهم وأفكارهم الجديدة لأنهم الأقدر على عرض مشكلات جيلهم وإيجاد الحلول المناسبة لها.

يمكن أن تحدّد البرامج البحثية المتعلقة بالمسائل الإستراتيجية المعاصرة من قبل لجنة وطنية تستهدف وتنتقي الموضوعات التي ترى أن بإمكانها حل المعضلات الإستراتيجية الوطنية، بحيث يحدّد لكل مركز بحوث مجالات بحثية خاصَّة به من أجل استيفاء مبدأ التخصص والتركيز اللازم للبحوث. بإمكان الجامعات أن تؤسس برامج يتم من خلالها استقبال البحوث الإستراتيجية من باحثين خارج أسوار الجامعة. في نهاية كل عام تعقد ندوة سنوية تسمح للباحثين والمهنيين من القطاع العام والخاص والحكومي بالحضور للاطلاع على نتائج البحوث التي قدمت وطرحها للحوار. حتمًا سنخرج برؤى جديدة تمكن العمل الإستراتيجي من أخذ مكانته اللائقة به في البناء الوطني والمشترك الإنساني العالمي، في نفس الوقت الذي نخلق الإلحاح والاهتمام لدى الباحثين الإستراتيجيين.

ما سبق يوصلنا إلى ضرورة صياغة إستراتيجية أمن فكريّ، ففي ظل هذه الأوضاع المستقبلية التي يصاحبها تنوع وتزايد في حجم الأخطار، سيزداد الضغط الإعلامي والفكري ضدّ الدول التي تصنف ثقافتها بالمحافظة والعصية بعض الشيء عن الذوبان في هُوِية العولمة الجديدة. والسعودية هي من بين هذه الدول، وهي حاليًّا مستهدفة سواء من جهات إقليمية لها صبغة طائفية أو دولية ذات مصالح ابتزازية أو منظَّمات غير حكومية بسبب -كما أشرت- هويتها المحافظة التي ما زالت عصية إلى حدّ ما عن التفكيك والتذويب والتدجين، وبسبب العقد الاجتماعي الذي لا

يزال يؤدي دوره في التماسك السياسي-الاجتماعي، وبسبب ما يرون أنه غياب للنظام الديمقراطي.

هذه الهجمات الإعلامية المتكررة تستوجب من وزارة الإعلام بالتعاون مع وزارات الداخلية والخارجية والشؤون الإسلامية وغيرها من المؤسّسات صياغة إستراتيجية أمن فكريّ مضاد، للرد على كل التحريضات والتشويهات والاستفزازات والمحاولات لتفتيت النسيج الاجتماعي الوطني الهادف إلى تسهيل الاختراق الخارجي، وذلك من خلال تقديم صور إيجابية عن تماسك وتآلف المجتمع ووقوفه خلف قادته وتقديم برامج وثائقية عن تاريخ المجتمع وقوّته الشاملة وتفسيرات لخصوصياته الثقافية والسياسية.

نشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي والقيم الإيجابية:

إنّ التسامح هو إحدى القيم الجوهرية للدين الإسلامي، بل قد يكون إحدى القيم الأكثر وضوحًا في تراثنا. والعكس، فإن التعصب الأعمى والتطرف والتحيز وعبادة الرأي الواحد هي من الانحرافات التي أُحدِثَت في الدين الإسلامي من قِبل بعض تابعيه أو من بعض المستشرقين دون أن تكون أصلًا فيه. لذلك يقول عمر بن الخطاب: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا ؟!».

بالفعل لا شيء منافٍ للدين أكثر من الإكراه كما نص على ذلك الدين الإسلامي الحنيف، لأن الإيمان في النهاية يحصل بالاقتناع الذاتي ولا يمكن أن يُفرض من الخارج، ولا يتسلل إلى القلب بحدّ السيف. إنّ الإجبار والعنف أكثر قدرة على الاستفزاز وزرع الخصومات من تسامح وحوار يؤدّي قطعًا إلى التعايش وقبول الآخر فوق وطن يرثه الجميع. في كتاب جميل اسمه «قول في التسامح» يقول فولتير: «لقد جاء الدين من أجل إسعادنا في هذه الحياة وفي الآخرة... والشرط أن يكون المرء عادلًا... ولكي يكون عادلًا عليه أن يكون متسامحًا.. من الجنون أن نجعل الجميع يفكرون

بطريقة واحدة»[1]. يضيف فولتير كذلك وهو يتكلم عن الدين وصراع الأديان والتطاحن في أوروبا لعقود عدة بين البروتستانت والكاثوليك، وكأنه شاهد على العصر الذي نعيشه لكن هذه المرة بين السُّنَّة والشِّيعة: «إننا نتوفر ما يكفي من الدين لكي نكره ونضطهد، ولكننا لا نملك منه إلا القليل من أجل الحب وتقديم العون للآخرين... إنّ الحقّ في التعصب هو حقّ عبثيّ وهمجيّ.. إنه قانون النمور، وهو رهيب حقًّا، ذلك أن النمور لا تمزق فريستها إلا من أجل الأكل، ونحن يمزق بعضنا بعضًا من أجل فقرات من نصوص دينية»[2].

«تقول الطبيعة: (هكذا يقول فولتير، وهذا لا يعني موافقته في أن الطبيعة هي كذلك) لقد وُلدتم جميعًا في حضني ضعافًا وجهلة، وجعلتكم كذلك كي تمدّوا جذوركم بعض الوقت في الأرض ولكي تتشرب هي من سماد جثثكم. وبما أنكم ضعاف، أعينوا بعضكم بعضًا.. وبما أنكم جهلة، علِّموا بعضكم بعضًا. فعندما تتفقون على كل شيء، وهو أمر لن يحدث أبدًا، وعندما يكون هناك إنسان واحد يملك رأيًا مخالفًا، فتسامحوا معه، ذلك أنني مَن جعلته يفكر بطريقته تلك.. لقد وضعت في قلوبكم شيئًا من التراحم لكي تستطيعوا جميعكم تحمّل هذه الحياة، فلا تقتلوا هذا البرعم ولا تفسدوه...»[3].

لكن وإن كان التسامح فضيلة مطلقة نادت بها الأديان والحضارات الحديثة، إلا أنه أيضًا «يجب أن تضع الدولة حدودًا للتسامح المفرط مع مبادئ الدين والوطن. إن ذلك واضح بشكل خاص في ما يتعلق بالتسامح مع الأفكار والأفعال التي قد تكون مؤذية وضارة للجميع»[4].

---

(1) فولتير، قول في التسامح، ترجمة بنكراد (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2015) ص147.

(2) المرجع السابق، ص59.

(3) المرجع السابق، ص170-171.

(4) انظر، أندرو هيوود، النظرية السياسية، مرجع سابق، ص457 (بتصرُّف).

في الحقيقة، كلما شاهدنا الإعلام الفضائي والإلكتروني أدركنا أننا أمام حلبات للمصارعة الطائفية والإثنية والحزبية والتيّارية وبأبشع الألفاظ والمعاني. نتج عن ذلك إقصاء وتحجيم ومحو للمخالف حتى تعدّدت الفرق والمذاهب والأحزاب داخل الملة الواحدة والوطن الواحد والحزب الواحد والقبيلة الواحدة وحتى العائلة الواحدة. في اليمن تجد أن العائلة الواحدة يعيش فيها عدة انتماءات موزعة بين إصلاحيّ ومؤتمريّ وحوثيّ وناصريّ... وهذا لا شك أنه من الخلاف السلبي الذي يبنى في الغالب على النفعية المادية أو المصالحية وليس على أنه خيار فكريّ مدروس! ومِن ثَمّ يسهم في التشرذم الوطني والاختلال الاجتماعي والخلاف بين الحاكم والمحكوم وينتهي إلى الضعف وسهولة الاختراق الخارجي الذي فرّق كي يسود كما تقول الحكمة الإنجليزية!

لا بدّ إذًا من تشجيع القيم الإيجابية للمجتمع لأن الأمن لا يمكن أن يسود من قبل الروح السلبية المتمردة، بل من خلال الارتكاز على القيم الإيجابية للمبادرات الفردية والجماعية والتفكير الإيجابي وسط مجتمع متماسك ومتآلف ومنضبط وطموح. نكاد اليوم عربيًّا أن نفتقد داخل الدولة الواحدة ثوابت ومعالم زمانية ومكانية مشتركة كانت بالأمس تجمعنا. ما التهديد الرئيسي الذي يمكن أن تلتفّ الشعوب والساسة حوله؟ كيف نقيم روح المواطَنة؟ ماذا بقي من القيم؟ ما قوَّة الرابطة الأخوية والتكافل الاجتماعي التي تجمع بين مواطني البلد الواحد وكذلك بين شعوب الدول العربية والإسلامية؟ ماذا تعني لنا تواريخ تمثل المناسبات الوطنية، وذكرى التوحيد أو الاستقلال؟ هل نتأثر عندما نسمع النشيد الوطني ونرى العلم الوطني يرفرف في السماء؟ من الضروري إعادة التفكير في ترسيخ هذه المعززات في وجدان المجتمع.

لذلك، أنا متيقن من أن الوقت قد حان لنشر ثقافة التعايش السلمي وقبول وتحمُّل الآخر، وذلك بالتجديد المستمر للنظام الاجتماعي كي يُبقي

على تعايش العناصر الاجتماعية المكوّنة له، ويتوافق أيضًا مع التطوّرات العالمية المتسارعة، خاصةً في مجال المشتركات الإنسانية وحوار الثقافات. التعايش مطلب أمنيّ وتنمويّ مُهِمّ لأننا بدأنا نلمس في بعض البلاد العربية والإسلامية أن سلوك الرغبة في العيش ضمن وطن واحد بحلوه ومرّه دخل في حالة تأزم عميق وتفكك نفسيّ واجتماعيّ وفكريّ وسياسيّ ومذهبيّ.

لقد وصلنا إلى مرحلة متقدمة خطيرة من التشظي، وأعني بذلك توفّر مسببات الانقسام الجغرافي على أسس طائفية وعرقية، مما سهل السيطرة الخارجية وخلق ذريعة التدخُّلات الأجنبية والإقليمية. بالتأمل في حالات بعض الدول كالعراق أو أفغانستان أو باكستان أو الصومال أو مؤخرًا اليمن، سنعرف إلى أي مرحلة وصل مستوى التفكك. ولذلك يجب أن نتفادى ذلك خليجيًّا، وأن لا نسمح بفك الارتباط الذي ورثناه من الماضي والتآخي والوحدة بين الأفراد والشعوب داخل كل دولة وبين دول المجلس، وكذلك فمن الضروري أن تسهم المملكة بصفتها جامعة للوحدة الإسلامية بجهد أكبر في سبيل عدم استمرار هذه الانقسامات العربية الإسلامية وتدمير الذات نفسها بنفسها، سواء بالانتحار الجماعي العسكري، أو بالفوضى الطائفية العارمة.

في هذا الوقت المتقلب الذي نعبره وحتى لا ندَع مجالًا لهيمنة دوافع العنف الوقح، يجب التفكير في مستقبل أمتنا بمشاركة حاسمة من أجل مستقبل مسيطر عليها. يجب تكثيف جهود التعايش الاجتماعي وتنمية الروح الإيجابية وبث السلام بين أفراده وزيادة الألفة بين المواطن الإنسان وأخيه المواطن الإنسان، وأيضًا الاهتمام بعلاج كيف يحب الإنسان وطنه ويتعلق بترابه، وكيف يكون جاهزًا للدفاع عنه.

الحقوق والواجبات والمواطَنة:

ما يتعلق بالحقوق، هناك دائمًا أسئلة تُطرح: ما الذي نعنيه، مثلًا،

بأن نقول إن مواطنًا ما لديه حقّ؟ وعلى أي أساس يمكن أن يقال إن المواطنين يتمتعون بهذا الحقّ؟ وإلى أي مدى يمكن التوسع في تفسير هذه الحقوق؟

كذلك، في ما يتعلق بالواجبات تطرح أسئلة من قبيل: ما أصول هذه الواجبات؟ ما نوع المطالبة السياسية التي تقع على عاتق المواطن؟ هل هذه المطالب مطلقة أم يستطيع المواطنون، تحت أي ظرف، أن يتحرروا منها؟

إنّ كل ما افترضته من أسئلة مرتبط بمفهوم المواطَنة، ومفهوم التوازن الصحيح بين حقوق المواطن وواجباته. إنّ المواطنين ليسوا فقط طالبين لحقوق من دولتهم، وإنما عليهم واجبات نحو الدولة التي تحميهم، وترعاهم، وتعتني بهم. وقد تتضمن هذه الواجبات الخدمة العسكرية الإجبارية، مِمّا يستتبع أن يموت المواطن دون وطنه. وبين الحقوق والواجبات يقع مفهوم «المواطن الصالح»! من هذه المواطَنة الصالحة أن يكون الشخص معتمدًا على نفسه، مجدًّا في عمله، تكون مطالبه من مجتمعه قليلة، يكون قادرًا على أن يشارك في الحياة العامَّة والسياسية متى طُلب منه ذلك.

هناك بالطبع حقوق للمواطن أساسية يجب على الحكومة الحرص على أدائها، وهي تختلف من دولة إلى دولة حسب دستورها ونظامها السياسي، وطبيعة سلطتها القضائية والتشريعية، وحسب قدرة الدولة ووجود موارد كافية، كحقّ التعليم والعلاج والسكن والعمل وحق الملكية، وحق الأمن الشخصي والاجتماعي، وحق حرّية التعبير «المسؤولة»، وهناك حقوق فرعية كحقوق المشاركة السياسية، وزيادة الرواتب، وتقديم عناية تعليمية وطبية خاصَّة، وحقوق لها عَلاقة بالحرّيات الخاصَّة كحقّ زيادة مستحقات تعدّد الزيجات، ودخل خاص للمواليد الجدد، وحق السفر المفتوح، وحق الزواج بأجنبيات، وحقوق المرأة التي بدأت مسار إيجابيا

في المملكة كحق المرأة في القيادة.

لكن يجب أن نفرق بين حقوق محفوظة في القانون والشرع وتُعَدّ أخلاقية، وهذا من واجب الدولة التكفل بها، وبين حقوق ليست موجودة في شرع البلاد والحكومة لها حرّية إعطائها أو عدمه.

في المملكة تم إنشاء هيئة حقوق الإنسان، وهي معتمدة من الدولة وأصبح لها تشريعات وصلاحيات وتنسق أعمالها مع جهات وطنية عديدة. وحتى الآن هي تتطوّر، وقد حققت إنجازات كبيرة، وبتّت أو ساعدت في إنهاء قضايا اجتماعية كثيرة، مقارنة بالوقت الذي مضى على إنشائها. ومِن ثَمّ يمكن القول إن المواطنين صاروا أكثر وعيًا بحقوقهم، وهو ما أدّى إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان داخل المؤسسات الحكومية، وفي المحاكم، وبين الجمهور العام.

في الآونة الأخيرة شكلت هيئة حقوق الإنسان، إضافة إلى ديوان المظالم، نقلة كبيرة في حماية المواطنين من قوَّة ونفوذ بعض الدوائر الحكومية، من خلال استثمار سلطة هاتين السلطتين إضافة إلى السلطات القضائية الأخرى، وهو ما أدّى إلى الفصل في قضايا كثيرة لصالح المواطن، وعزز من جرأة المطالبات الحقوقية من قبل المواطنين والمقيمين على حدّ سواء.

في المقابل هناك التزامات قانونية تطاع خوفًا من العقوبة، والتزامات أخلاقية تطاع بحكم التنشئة والتربية. كلاهما ضروريّ لأنه لا يمكن للقوانين الإجرائية أن تغطي بشكل كامل ما للمواطن من حقوق وكذلك ما عليه من التزامات وواجبات. لذلك على المواطن الوفاء بكامل الالتزامات القانونية والأخلاقية راضيًا تجاه مجتمعه وتجاه حكومته.

هناك أيضًا الالتزام السياسي من قبل المواطنين تجاه القيادة السياسية ومن يمثلها، واحترام هيبتها والوقوف عند سلطتها وعدم التعدي عليها بأي شكل من أشكال الاعتداء المعنوي أو الحسي. «إن التفسير

التقليدي للالتزام السياسي من قبل المواطن موجود في فكر (العقد الاجتماعي)، أي الاعتقاد بأن هناك أسسًا عقلانية ومسؤوليات تعاقدية واضحة لاحترام سلطة الدولة، وهي سمة جوهرية لأي مجتمع مستقر»[1]. والعقد الاجتماعي كان حجر الزاوية ولا يزال في الدول الديمقراطية، منذ البداية مع كتابات أفلاطون، ومرورًا بالقرن السابع عشر مع كتابات هوبز، ولوك، وروسو، ثم ظهر مجددًا في العصور الحديثة.

لقد قام أفلاطون برسم الخطوط العريضة لأول شكل لنظرية العقد الاجتماعي، وبشكل شديد الوضوح. في كتابه «كريتو» كتب أفلاطون عن أستاذه سقراط بعد محاكمته بتهمة إفساد شباب أثينا، ومواجهته موتًا أكيدًا برفضه للديمقراطية كنظام سياسيّ وميوله نحو الملكية أو ما يشبهها، لأنه حسب اعتقاده يرى أن الديمقراطية تساوي بين الناس في حين الله خلقهم مختلفين. شرح سقراط رفضه الهروب من السجن لصديقه القديم كريتو. أشار سقراط إلى أنه اختار أن يعيش في أثينا ويتمتع بمزايا أن يكون «مواطنًا صالحًا» أثينيًّا. قد وعد، بالفعل، أن يطبق قوانين أثينا، وهو ينوي أن يحافظ على وعده، حتى وإن دفع حياته مقابل ذلك. وبالفعل فقد تجرّع السمّ ومات لأجل مبادئه!

من وجهة النظر هذه، ينشأ الالتزام السياسي من المكاسب النابعة من العيش داخل جماعة منظَّمة. إنّ الالتزام بطاعة الدولة يرتكز على وعد ضمنيّ قطعه المواطنون بمجرد أنهم اختاروا البقاء داخل حدود الدولة. مدرسة العقد الاجتماعي هي في الغالب مدرسة المفكرين المحافظين التي ترى بأن الأسرة ودُور العبادة والحكومة لها واجب الطاعة (الواجب الاجتماعي) مهما حصل من قصور من جهتها.

ولكن هناك مدرسة الغائية (تيلوس) أو «المنفعة»، وهي مدرسة يونانية يميل إليها الليبراليون ومن يسمون بالفوضيين مثل المفكر

(1) المرجع السابق، ص338.

برودون وباكونيين وأتباعهما من الماركسيين. وتقدم نفسها بديلًا للعقد الاجتماعي ولا ترى أن الالتزام السياسي هو واجب طبيعيّ إلا إذا تحققت المنفعة المتبادلة.

تفترض هذه النظرية أن واجب المواطنين في احترام الدولة وطاعة أوامرها يرتكز على المكاسب والفوائد التي توفرها الدولة. خطورة هذه المدرسة في أنها تلمّح إلى أن الدولة إذا لم تعطِك تعليمًا مجانيًّا ولا عناية طبية مجانية، ولا تحافظ على حقوقك الأخرى، فما المقابل من طاعتها؟! بمعنى أنها غالبًا ما تشجّع على التمرد ومحاولة الإطاحة بالحكومة، فـ«الدولة إذا كانت مستغلة وظالمة وقمعية، فإن فكرة أن يكون للأفراد التزام أخلاقي بقبول سلطتها هي فكرة سخيفة. بمعنى آخر إنّ الالتزام السياسي لا يعادل شيئًا أكثر من العبودية»[1].

أما المواطَنة فتعود جذور مفهومها إلى الفكر السياسي الإغريقي. إنّ المواطن في أبسط شكل له هو عضو في جماعة سياسية تتمتع بمجموعة من الحقوق والالتزامات، ومِن ثَمّ فإن المواطَنة تمثل عَلاقة بين الفرد والدولة، إذ يكونان الاثنان مرتبطين معًا بحقوق والتزامات متبادلة. في هذه العَلاقة يجب على الحكومة أن تميز بين المواطنين والمقيمين أو «المواطنين الأجانب» من حيث حقّ العيش المستمر وإيجاد فرص العمل وتولي المناصب، وخصوصًا الهامَّة والحساسة، ما عدا التي لا يوجد مواطن مؤهل لشغلها. يجب أن نعزل الهُوِية والنزعات الفردية عن المواطَنة. قد يكون هناك مجال للتسامح في حرّية التعدّدية الثقافية والفكر الحر لكن المواطَنة شيء آخر يتسم بالديمومة والثبات والالتزام بحقوق وواجبات، مِمّا يستوجب على الدولة التوفيق بين التنوع الثقافي أو المذهبي وبين المواطَنة، فلكل قومية خاصَّة أو مذهب خاصّ إجراءات خاصَّة من أجل التوفيق بين الاختلافات والفروق المذهبية والإثنية. مع

(1) المرجع السابق، ص349.

الاعتراف أنه لا يوجد في المملكة ما يسمى بالأقلية القومية، والإثنية، ولا حتى المذهبية التي ينادي بعض الغربيين بوجودها، من أجل أن يبنوا عليها شيئًا من الحقوق كحقوق التعدّد الإثني، والحكم الذاتي، وحقوق التمثيل.

هناك مسببات كثيرة لتنمية الروح الوطنية، أوّلها وأساسها أن تنمية الروح الوطنية لدى المواطنين تأتي من خلال تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، والنظر للفرد بناءً على مواطنته وكفاءته وليس على تصنيفات أخرى مصالحية.

كذلك ما يجب أن نركز عليه في بناء الوطنية وحب الوطن في قلوب الناشئة هو البعد عن العمل بشكل عشوائيّ وكميّ، والتركيز على مجموعة مسارات، منها ترسيخ ذاكرة الدولة المشتركة وعمقها التاريخي ومنهجها المعتدل، وتراثها الفني والمعماري والسياحي، وأصالتها الثقافية، ونشاطها الاقتصادي والرياضي، واختراعاتها، وصورتها النمطية لدى العالم، ومستوى خدمة الحكومة ورعايتها للمواطنين. كذلك هناك حاجة إلى إعادة الثقة في الرموز والنخب الوطنية بمختلف عطاءاتها الدينية والسياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية.

أخيرًا، يُوجَد سبب أراه في غاية الأهمية، هو فشل ترسيخ مبدأ المواطَنة، إذ أخفق عديد من الحكومات العربية في ترسيخ مبدأ المواطَنة وترجمته على أرض الواقع، فغياب العدالة الاجتماعية والمحفزات الأخرى بين طبقات المجتمع الواحد كان دافعًا قويًّا لضعف الانتماء إلى الوطن والأرض. كذلك فإن تكريس الجهد والوقت للسياسة الخارجية والمشغلات الأخرى على حساب احتياجات المواطن أشعَرَ شرائح المجتمع بالتهميش والغبن مِمّا دفعها إلى الانتفاض. أقول ذلك لأنه لا يقيس المواطن «العادي» وحتى «النخبوي» النموّ والتطوّر ولا تزداد وطنيّته إلا بمقدار العائد المباشر عليه وعلى وعائلته، بمعنى أن النجاحات الوطنية

في الساحات الأخرى السياسية والرياضية والإعلامية لا تعنيه كثيرًا لأنها لا تقع في دائرة التأثير عليه، بل فقط في دائرة الاهتمام أو ربما في دائرةٍ «الجهلُ بها لا يفيد». وبالطبع فهذا قصور في الوعي الجماعي لأنه يفترض أن المواطنة وحب الوطن ثابتة لا تتأثر بارتفاع وانخفاض مستوى الرضا عن الدخل المادي أو عن أداء الحكومة.

دعم دور المرأة في الأمن:

الأمن كلٌّ شريك فيه على حدّ سواء، الرجل والمرأة. وقد لا أبالغ إذا قلت إن المرأة لها تأثير على الأمن الوطني أكثر من الرجل. هذا ليس غريبًا؛ هناك حروب بدأت من أجل امرأة، وهناك أزمات أُنهيت بسبب رأي حصيف ومشورة من امرأة حصيفة، لكن المشكلة في عالمنا الثالثي أن المرأة وحتى الآن ليست حاضرة بالشكل المأمول والطبيعي في العملية الأمنية. إذًا ما المطلوب من مؤسساتنا القيام به لتعزيز دور المرأة في الأمن؟

المرأة تملك من طاقات التأثير ما يمكن أن تنشئ من خلاله جيلًا مسالمًا، يمكنها أن تربي طفلًا مبدعًا، وتجعل من زوجها وطنيًّا مخلصًا، ومن أخيها شخصية ناضجة، ومن أبيها رجلًا مسؤولًا، ومن أختها وأمّها فضليات. طاقاتها الكامنة قد توظف سلبًا فتخلق مجتمعًا عنيفًا فوضويًّا مضطربًا، وقد تستثمر هذه الطاقة فتنتج مجتمعًا مستقرًّا متصالحًا مبدعًا. من صفات المرأة التي تجعل منها سيدة الأمن الأولى أنها منبع للحب والحنان والعطف. جمالها وجاذبيتها تجعل من الرجل مسالمًا. لطفها يخفف من درجة التوتُّر داخل الأسرة والمنشأة التي تعمل فيها. لها تأثير سحريّ على أطفالها الذين سيصبحون كبارًا يومًا ما.

لذلك يجب أن لا تبقى المرأة منعزلة عن المشاركة الأمنية، لا ينبغي أن تكون المرأة ضحية نظام مجتمعيّ يضعها في أدوار محدّدة مسبقًا. يجب إعادة التوازن في عَلاقة المرأة بالأمن. للأسف، الرجولة طاغية اليوم في

الأمن، مِمّا يستوجب أن نضع للمرأة مسارًا أمنيًّا وبرامج أمنية تقوم عليها، وأن نضع آليات لتنظيم تعاونها مع الأطراف الفاعلة في الأمن. «لهيئات المجتمع المدني دور مُهِمّ في تعزيز أو خلق أجهزة على المستوى المحلي أو الوطني... لإدماج المرأة في مراكز اتخاذ القرار، وذلك عبر شبكات التنسيق والمشاورة والإخطار والإعلام.. وعبر توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة حتى يكون لإسهام المرأة في اتخاذ القرار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإعلامي والثقافي... وقع في حياة المجتمع... إنّ الدور الرئيسي للمرأة لا ينحصر في كونها وسيلة بيولوجية للحفاظ والإبقاء على اسم الرجل، وإنما هي مخلوق ترك بصماته على حروف التاريخ»[1].

تجاهُل البُعد النسائي في كل عملية تجاه الأمن سيعرض المرأة لا محالة للمجازفة والخطر، وأخذ دور المرأة بعين الاعتبار في صناعة القرار الأمني، بدءًا من دور الأسرة ومرورًا بباقي الميادين ذات العَلاقة، سيقود بالطبع إلى تعزيز الأمن واستدامته وشموليته. إنّ زيادة رفاه وأمن المرأة وإعطاءها حقوقها كاملة ومشاركتها ووعيها بدورها الحقيقي لهو زيادة في مستوى الأمن واستقرار المجتمع ونزعته نحو التنمية.

4- سياسات الأمن الاقتصادي

الاقتصاد والمال لا يزالان حاضرين، منذ الحروب بين الرومان والإغريق على سيادة البحر الأبيض المتوسط، في قضايا الأمن والحروب، بل ومسببًا رئيسيًّا لها، وبالتالي فالسؤال هو: ما عَلاقة الاقتصاد بالأمن؟

يُعَدّ الأمريكي ماكنمارا، حسبما أرى، هو أبرز من نظّر لمفهوم الأمن وربطه مع التنمية بعَلاقة ترابطية عضوية، إذ قال: «إنّ الأمن يعني التطوّر والتنمية سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة... إنّ الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر

(1) د.أنيسة أكحل العيون، الأمن: رهانات وتحديات العالم المعاصر (الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2012) ص105-106.

التي تهدّد مختلف قدراتها، ومواجهتها لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كل المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل»[1].

الأزمات الاقتصادية والانتكاسات المالية لها انعكاساتها على الأمن الاجتماعي والسياسي. مفهوم الذكاء الاقتصادي الذي يفترض فيه يزيد من العوائد الربحية للدولة وللقطاع الخاص يسهم أيضًا في تهيئة بيئة آمنة ومستدامة. الاقتصاد قادر على أن يصنع دولة الرفاه والأمن، لكنه أيضًا قد يجلب العنف والفوضى. لذا فالأمن الاقتصادي يشكل اليوم مفهومًا جديدًا للأمن يجب دراسته بعناية فائقة وطرح آليات للحصول عليه. وبما أن الحديث اليوم يتمركز حول الرؤى الوطنية لدول المجلس ومنها رؤية السعودية (2030) فقد يكون مناسبًا أن نقترح عديدًا من المعززات ذات صلة بالجانب الأمني لهذه الرؤى والتي يجب أن تؤخَذ في الحسبان:

تحفيز اقتصادات الأمن غير النفطية:

الاقتصاد والمال وجهان لعملة واحدة، فلا اقتصاد في غياب الأمن ولا أمن من دون اقتصاد. لكن ومنذ ظهور النفط ودول المجلس معتمدة اعتمادًا شبه كلّي على ريع النفط دون استثمارات حقيقية في بدائل وموارد أخرى. هذا الوضع قد يكون أتى بالمال لكنه خلق اقتصادًا مشوّهًا نجني تبعاته اليوم، وشكّل معادلة أمنية يمكن تسميتها إلى حدّ بعيد بمعادلة «عائدات النفط مقابل الأمن». بمعنى أن المجتمع يزداد تذمره وحراكه بنقص العوائد النفطية التي تؤثر مباشرة على دخله.

قد يتماشى المجتمع مع «سياسة شد الحزام» فترة يسيرة، لكن من طبيعة المجتمعات مهما كانت درجة عقلانيتها أنها تضجر بسرعة وتتململ من الفقر وانعدام أساسيات الحياة. اليوم وكما صرح المسؤولون عن

(1) انظر: أحمد عودة القرارعة، الأمن الشامل: كيف نحافظ على تجربتنا، صحيفة الرأي، عدد 13700 في 2008/4/10.

رؤية «2030» يجب التخلص من هذه المعادلة بإيجاد اقتصاد متين بدل توفير المال وموارد أكثر بدلًا من بدلًا من الاعتماد على مصدر وحيد.

أقول ذلك لأن تزايد اعتماد الخليجيين على النفط يجعلهم تحت رحمة تقلبات أسعار النفط، ويجعل المستقبل الاقتصادي والاجتماعي غير محدّد المعالم في ظل استمرار اعتمادها على مورد ناضب بطبيعته وبسبب عدم استقرار الأمن المتعلق بالطاقة. لذلك من المهم وضع أسبقية لتنويع الهيكل الإنتاجي بهدف خلق قطاعات جديدة (خصوصًا الصناعية) مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد على القطاع النفطي، وتفتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة توفر فرص عمل أكثر للشباب الفنيين العاطلين. وفي نفس الوقت تكثيف حجم الاستثمارات والأنشطة التجارية الخارجية داخل الخليج كي تشكل موردًا إضافيًّا من خلال الضرائب والطلب الوظيفي على الكوادر الوطنية، وخصوصًا في ظل انخفاض كفاءة مشروعات القطاع العام كموظِّف للموارد البشرية في المجتمع.

دعم القطاع الخاص وتحويله إلى شريك أمنيّ:

هناك خطورة من اضمحلال القطاع الخاص ومِن ثَمّ عدم قدرته على التوسع في نشاطات حديثة أو تمكنه من استيعاب تزايد العمالة الوطنية بسبب اعتماد النشاط في القطاع الخاص على مستويات النشاط الاقتصادي في القطاع العام وخطط الإنفاق العام بالميزانية العامَّة للدولة. والقطاع الخاص ليس لديه المقدرة المأمولة في ظل الوضع الحالي على مشاركة الدولة في الصياغة الجديدة لدورها، والمنافسة ضمن البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة.

لذلك من الضروري دعم برامج الخصخصة وإعادة صياغة دور الدولة في القطاع الخاص من خلال تبني برامج أكثر جدية (خصوصًا من قِبل صندوق الاستثمارات العامَّة في المملكة) تهدف إلى خلق دور أكثر فاعلية

للقطاع الخاص بالشكل الذي يجعله المسهِم الأكبر في خلق فرص عمل لقوة العمل الوطنية، خاصةً من الشباب، وذلك لمواجهة خطر البطالة القائم الذي يمثل أهمّ التحدّيات الأمنية التي تواجهها أسواق العمل الآن وفي المستقبل.

أما الشراكة بين القطاع الخاص وحفظ الأمن الداخلي فيجب أن تحتل مكانة مهمَّة في قضايا الإصلاح التي تمر بها دول مجلس التعاون. يغفل كثير أن القطاع الخاص له تأثير ويلعب دورًا في البناء الأمني في أغلب دول العالم. لكن للأسف بعض الاقتصاديين والصناعيين ورجال الأعمال يريدون أن يبقى حفظ الأمن. «يوزع مجانًا ولا يباع». صحيح أن رأس المال كما يقال جبان، والرأسماليين يحرصون على تنمية رؤوس أموالهم في بيئات استثمارية آمنة، ولكن مهما بحثنا فلن نجد اليوم البيئة التي توفر أمنًا مثاليًّا.

لهذا فمن المهم أن يؤسس لنظام خيريّ أو تعاونيّ يسمح للقطاع الخاص الذي تتجاوز مداخيله مليارات الدولارات أن يسهم في الحفاظ على الأمن الشامل بأبعاده الفكرية والغذائية والاقتصادية والسياسية والعسكرية مقابل ما توفره له الدولة بأجهزتها الأمنية والعسكرية من حماية. من الاقتراحات أن يتزايد إنشاء أو تمويل كراسي البحث الأمنية والدفاعية والإستراتيجية في الجامعات والكليات العسكرية والأمنية، وكذلك توظيف وتدريب وتأهيل المواطنين من أهمّ الأسباب التي تكافح الجريمة وتحدّ من بذور العنف، لأن العمل والكدّ يخف من حدَّة التوتُّر والاكتئاب التي عادة ما تفرز عملًا عدائيًّا.

معالجة تبعات الاهتزازات الاقتصادية:

معالجة تبعات الاهتزازات الاقتصادية الأخيرة التي تسببت في اختلال مستوى وترتيب الغنى والفقر في بعض الدول العربية يجب أن تأتي في قائمة الإصلاحات والتحوّلات الحالية، فبسبب أزمة سوق الأسهم

ونكسات الاستثمارات العقارية وانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على المجتمع، وحوادث الثورات العربية، تباعدت المسافة بين الأغنياء والفقراء، مِمّا أدّى إلى تشكُّل ما أسميه «الهرم المغفوص»، بحيث إن الغالبية التي هي قاعدة الهرم فقراء، والندرة المتمثلة في رأس الهرم أغنياء، والأخطر في هذا الأمر هو تلاشي الطبقة الوسطى، صمام الأمن في المجتمعات.

لذلك من المهم ترسيخ أسس الأمن الاجتماعي بالارتكاز على دعم الحاجات المجتمعية الأساسية الضرورية التي تأثرت بهذه النكسات مثل: التعليم، الصحة، الإسكان. وتمكين القطاع الخاص من لعب دور أساسي فيها. فمثلًا سيخلق النمو السكاني المتسارع وسط غياب خطط استثمارية لقطاع الإسكان ضغوطًا سلبية على المجتمع. كذلك زيادة معدّلات البطالة وقضايا المرأة والشباب وعدم وجود خطط لاستيعاب المتخرجين ولتوظيفهم، ستخلق أعباء أمنية أخرى.

من العوامل التي قد تسهم في معالجة الهزات الاقتصادية خليجيًّا المضيّ سريعًا في التكامل الاقتصادي بين دول المجلس والدول الإقليمية ذات الثقل السكاني والاقتصادي، لأنه على الرغم من الخطوات التي اتخذتها دول مجلس التعاون لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية وإنشاء منطقة للتجارة الحرة، وإقرار الاتّحاد الجمركي، فإن ذلك لم يؤدِّ إلى تزايد النشاط التجاري بين دول مجلس التعاون إلى المستوى المأمول. ولذلك من الضروري في هذه المرحلة والتقلبات في أسعار الطاقة تفعيل دور مجلس التعاون لتوسيع نطاق التبادل التجاري في ما بين دول المجلس ومع بعض الدول كمصر وتركيا، بالشكل الذي يمكن من إقامة قاعدة إنتاجية ضخمة تمكن من استيعاب العمالة الوطنية وتساعد على تنويع هياكل الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات من الخارج، ومِن ثَمّ تفرز معززًا أمنيًّا.

سياسات الإنعاش الاجتماعي وتعزيز الرفاه:

منذ بداية القرن العشرين، وخصوصًا في الخمسينيات والستينيات، وفي دول العالم الديمقراطية كانت هناك سياسات إنعاش اجتماعية اختلف حجمها ونوعها من دولة إلى دولة، حسب ظروف الدولة ومواردها وطبيعة مجتمعاتها. كانت سياسات الإنعاش تتدخل غالبًا عندما يُرصد أن الجماهير مقبلة على التحرك في مظاهرات للمطالبة برفع الأجور أو تحسينات اجتماعية، وبما قد يؤدي أحيانًا إلى خلع الحكومات، ولذلك تجد الحكومات في هذه الحالة نفسها مضطرة إلى زيادة الميزانية الاجتماعية.

في الواقع، هناك مدافعون عن سياسات الإنعاش، ولكن هناك من يعارضه بحجة أنه «كرم فائق» يؤدي إلى الكسل وعدم العمل لبعض شرائح المجتمع التي تتلقى المساعدات. لذلك صار هناك طريق ثالث يحاول التوفيق بين أن تبقى الدولة هي الأم الراعية باستمرار، وبما قد يفرز مجتمعًا «كسولًا»، وبين أن تكون فقط المساعدات موجهة إلى الشريحة الضعيفة أو التي بالفعل تبحث عن فرص عمل لكنها لم تجد ولم تستطع الحكومة أن توفر لهم فرصًا وظيفية، بمعنى تقديم أجندة حقوق ومسؤوليات تتلاءم فيها فرص الحراك والتقدم الاجتماعي مع الواجبات الاجتماعية والالتزامات الأخلاقية.

الهدف هو إحلال سياسات إنعاش علاجية «شفائية» محل سياسات «وقائية»، وذلك من خلال تحسين وصول المواطنين للتعليم والتدريب المنتهي بالتوظيف كما تفعل بعض شركات المملكة اليوم. وتكون الدولة بعدها مسؤولة عن تقديم رعاية اجتماعية محدودة بزمن في حال عدم توفر الفرص الوظيفية. وهذا قد يكون هو الخيار الأنسب لعديد من الشرائح مجتمعية ولكن ليس للجميع.

الإنعاش في أبسط شكل له يشير إلى مسؤولية الحكومة في تعزيز الرفاهة الاجتماعية لكل مواطنيها من خلال تقديم السعادة والازدهار،

وهو لا يقتضي مجرد البقاء المادي، لكنه يتضمن قدرًا من الصحة والعدالة الاجتماعية، والرضا أيضًا.

يعتقد البعض بأن دولة الرفاه هي دولة الترف، وهذا غير صحيح، فالرفاه يعني «دولة القوَّة»، أي بناء مؤسّسات دولة الرفاه القادرة على بناء هذه الدولة القوية، خاصةً في بُعدها الاجتماعي (نظام التأمين الاجتماعي، الخدمة الصحية، التعليم العام، الإسكان، المعاشات، الضمان الاجتماعي).

ما يجب أن نعرفه هو أن «دولة الرفاه» ليس لها نموذج موحد، فلكل دولة اعتباراتها الخاصَّة بها. فأمريكا تختلف عن ألمانيا وفرنسا تختلف عن السويد، لكن هناك مشتركات كثيرة بينها، وهي ما يهمنا هنا كي نبذل ما نستطيع لبناء هذه الدولة القوية والمتماسكة اجتماعيًّا. من ذلك أن نظم الإنعاش معنية بمسألة الفقروالقضاء عليه، مع الاعتراف بصعوبة إعطاء تعريف محدّد للفقر (تتراوح حدود الفقر بين المحتاج، وهو المحروم من ضروريات الحياة كالغذاء الكافي، والملابس اللازمة للحفاظ على الكفاءة الجسمانية، وبين المعدم، وهو مَن يموت جوعًا من شدة الفقر).

كما ارتبط الإنعاش أيضًا بإمكانية التماسك الاجتماعي والوحدة القومية، لأن الفقر الساحق والحرمان الاجتماعي يولدان في الغالب ولو على مدى طويل اضطرابًا مدنيًّا، وربما ثورات، وخصوصًا في الأوقات التي يواجه فيها الوطن عدوانًا وشيكًا. وهذا ما جعل بسمارك يعتقد أن توفير الإنعاش في ألمانيا ضروري لمواجهة «التهديد الأحمر»، في محاولة لإبعاد الجماهير الألمانية عن الاشتراكية، وذلك بتحسين ظروف معيشتهم وظروف عملهم.

كذلك فعل بنجمين دزرائيلي رجل الدولة البريطاني المحافظ (1804-1880) عندما خشي على بريطانيا من أنها بسبب التقدم الصناعي قد تنقسم إلى أمتين: غنية وفقيرة. ولذلك قام بإدخال إصلاحات اجتماعية

من تحسين ظروف الصحَّة العامَّة والإسكان ومعالجة الفقر، وهو ما وفر الإنعاش لها ولألمانيا في فترات قياسية.

العدالة الاجتماعية:

على الرغم من أن موضوع العدالة الاجتماعية موضوع مطروق على مر العصور، فقد تلقّى هذا الفرع المعرفي دفعة قوية جدًّا في عصر التنوير الأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بتشجيعه من مناخ التغيُّر السياسي والتحول الاجتماعي والاقتصادي الذي حصل في أوروبا وأمريكا.

«من متطلبات العدالة بناء العقل والموضوعية لدى المجتمع. كثيرًا من الأفعال الرديئة يرتكبها أناس موهومون. فالافتقار إلى الذكاء يمكن أن يكون بالتأكيد أحد مصادر فشل المرء أخلاقيًّا في أن يسلك سلوكًا حسنًا. الذكاء في الغالب يساعد على أن يتصرف المرء بشكل أفضل حيال الآخرين... ليس من الذكاء أن تتصرف مجموعة من البشر بطريقة تدمرهم جميعًا»[1].

العدالة وإن كانت في شكلها المثالي يوتوبيا وبعيدة المنال إلا أنه يمكننا الحصول على القدر الكافي منها الذي يرضي الغالبية العظمى من المجتمع، وهذه نسبة معقولة لأنه في النهاية لا يمكن الإرضاء الكامل لكل أفراد المجتمع.

يُلِحّ أمارتيا سِن، الذي فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد، على «دور النقاش العام في إقامة ما من شأنه أن يجعل المجتمعات أقل ظلمًا... وأن علينا أن نقبل بالتعدّدية التي يمكن أن نقلص تبعاتها السلبية من خلال الحوار. والتعدّدية يمكن أن نستخدمها لبناء نظرية العدالة التي تستطيع استيعاب الآراء المتباعدة على تباعدها... بشرط أن نتجنب ضيق الأفق.. وأن نفكر بطرق منهجية.. وأن نكون عقلاء ومنفتحي الذهن في تقبّل

(1) أمارتيا سِن، فكرة العدالة (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010) ص72-73.

المعلومات والتفكير في حجج الآخرين من خلال نقاشات تفاعلية»[1].

يُعَدّ الفيلسوف الرائد جون راولز من أفضل الذين قدموا نظريات في العدالة اعتُبرت أكثر نظريات العدالة تأثيرًا في الفلسفة الأخلاقية المعاصرة، وتتلخص مقاربته التي سماها «العدالة بصفتها إنصافًا» في أن «السعي للعدالة يجب أن يسبقه فكرة تأسيسية ننطلق منها وهي الإنصاف. بمعنى وجوب أن لا ننحاز في تقييماتنا (يقصد الأطراف المعنية بوضع السياسات الاجتماعية)، وأن نأخذ مصالح وشواغل الآخرين في الاعتبار، وبالأخص أن نتجنب التأثر بمصالحنا نحن أو أولوياتنا أو اختلافاتنا الشخصية أو آرائنا المسبقة كما لم نكن عالمين بذواتنا ومصالحنا الشخصية (يقصد تصفير كل شيء يهمنا وكل مصالحنا ولا نأخذها في الحسبان والبقاء على الحياد أو ما يسميه "الوضع الأصلي"). إنّ لكل شخص حقًّا متساويًا مع حقوق الآخرين، في الوظائف والمواقع والاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، وأن تكون الفرص العامَّة متاحة للجميع دون استبعاد أو إعاقة أي فرد على أي أساس عنصريّ أو إثنيّ أو طائفيّ أو دينيّ، مثلًا. (ويسمي ذلك بالسلع الأولية، ويضيف عليها كمتممات الحقوق والواجبات والحرّيات الشخصية والقواعد الاجتماعية لاحترام الذات) لا يكون تعزيز الثروة أو الدخل أو توزيع أفضل للموارد الاقتصادية على الناس مدعاة للانتقاص من حرّية الناس الشخصية»[2].

ولكن بكل تأكيد إعطاء الحرّية الشخصية أولوية كاملة فيه مغالاة شديدة. ليس هناك ما يدعونا إلى اعتبار المجاعة والإهمال الطبي أقلّ أهمّية دومًا من انتهاك أي نوع من أنواع الحرّية الشخصيَّة.

باختصار، فإن الإستراتيجية الوطنية بشكل عامّ يجب الحرص عند

(1) المرجع السابق، ص87-88 (بتصرُّف).
(2) المرجع السابق، ص110-109 (بتصرُّف).

إعدادها على أن تشتمل على مدخلات تُفعَّل بواسطة آليات محدَّدة كي تنتج لنا مخرجات تؤدي إلى التأثيرات المطلوبة (انظر الشكل 21).

شكل (21)

المدخلات والمخرجات في إستراتيجية الأمن الوطني الداخلي

المدخلات	الآليات	المخرجات	الآثار
رؤية واقعية للذات: المشاعر والحاجات، المهددات، المؤثرات، القيود، المحدوديات، الكمال الممكن (الثقافة)	المؤسسات: الآليات والقوانين، مؤسسات التواصل (الشبكات الاجتماعية) قدر من الموارد موجَّه نحو أنشطة غير مادية/ تاريخية/ ربحية/ لذية/ نفعية	رأسمال اجتماعي: إنتاج فكري غنى ثقافي عمق روحي قدرات بشرية قيم فاعلة وسائدة سعة تغييرية مهارات إبداعية	الفاعلية الاقتصادية، مستوى الإبداع، الإنتاجية الوظيفية، المسؤولية نحو الدولة والمجتمع، المعاملة المدنية بين الناس، الصحة النفسية العامة، تَقَبُّل التنوُّع النفسي والاجتماعي، انخفاض مستوى العنف وطبيعة الجرائم، استهلاك وإنتاج الفنون، قدر ونوع الأنشطة التطوعية، السيطرة على العنف بين الناس: العنف الجسدي والعاطفي.

ثالثًا: مستقبل الهُوِيَّة والخطاب والصورة الذهنية

اخترت في هذا الكتاب أن أختم فقراته بالبحث في بُعد الصورة الذهنية لأنها تقع ضمن مجال المستقبل الآمن الذي أسعى في هذا الجهد البحثي لتصوّره ثم الاستعداد له. المشكلة التي أريد مناقشتها ووضع تصوّرات عامَّة لحلّها هي مسألة إعادة ترميم «صورتنا الذهنية الوطنية»، بما في ذلك روافعها (الهُوِيَّة، والخطاب) مِمّا لحق بها من تشويه متعمّد من الخصوم، ومن تآكل ذاتيّ بفعل التقادم، ومِن ثَمّ إعادة بنائها لتكون أكثر جاذبية وتماسكًا وأصالة.

الهُوِيَّة بمثابة القاعدة التي ينطلق منها الخطاب الوطني الذي يسوق بدوره صورة ذهنية للدولة في أذهان شعبها والساكنين على أرضها بشكل

أساسيّ، ثم في أذهان العالم الخارجي الذي يشاركنا الحياة على هذا الكوكب وتجمعنا معه شراكة اقتصادية وأمنية وقيم والتقاء مصالح.

سأقدّم في هذه الفقرة مجموعة من الأفكار قد تسهم بإذن الله في تعزيز الإرادة لدى صنّاع القرار والمؤسّسات المختصة والرموز الوطنية والنخب، خاصةً في مجال التعليم والإعلام والفكر والمؤسسات الدينية، من أجل رسم وصياغة صورة ذهنية إيجابية مقبولة للمملكة العربية السعودية، في ظل تشويش الصور التاريخية للدول إما دون قصد، بسبب الانكشاف الذي حصل للدول بعد الانفجار المعلوماتي الذي هزّ الكون، وإما بشكل مقصود بين الدول المتنافسة والمتنازعة.

في هذا العصر أصبح من المهم أن تكون لكل دولة علامة أشبه بـ«العلامة التجارية» تميزها عن غيرها. الصورة الذهنية من وجهة نظري هي حاصل المعادلة التالية: «الصورة الذهنية = الهُوِيَّة الوطنية + الخطاب الوطني + التسويق». بمعنى أنه كلما وُجدت الهُوِيَّة المتماسكة، والخطاب الوطني المؤثر، وكان هناك جودة في تسويق الصورة، زاد لمعان الصورة الذهنية وأسهمت مِن ثَمّ في زيادة القوَّة الشاملة للدولة. لذلك فالهُوِيَّة والخطاب الوطني والصورة الذهنية يرتبط بعضها ببعض ويتكئ بعضها على بعض ويتفاعل بعضها مع بعض، وأيّ ضعف في أحدها يؤثر على المحصلة النهائية المطلوبة منها كي تؤدي جميعها الدور الوطني المطلوب منها بشكل فاعل ومؤثر.

1- في عصر تتسارع فيه خُطا العولمة.. هويتنا الوطنية إلى أين؟

(أ) مفهوم الهُوِيَّة وأشكالها

الهُوِيَّة هي مجموعة من الصفات والسمات الظاهرة والمخفية الجامعة لكل مكونات الوطن تحت مفهوم واحد، وفكرة واحدة، وما تميز الوطن عن غيره من الأوطان والثقافات وتجعله متفردًا. الهُوِيَّة الوطنية

في الأصل هي الإحساس الذي يترجمه الفرد أو يعبر عنه ليجعل منه منتميًا إلى دولة أو أمَّة. هذا الشعور خاصّ بكل شخص، ومع ذلك على مستوى المجتمع هذا الإحساس هو استيعاب لمعالم الهُوِيَّة، الناتج عن الرؤية المستمرة للنقاط المشتركة للأمة التي يمكن أن تأخذ شكل ترميزات تكون في الغالب منظَّمة إراديًّا من الدولة، من أجل أن يتربى عليها الأفراد منذ الطفولة. لكن مهما حاولنا، يجب أن نعرف أن الهُوِيَّة لا يمكن قياسها استقرائيًّا، وإنما يمكن تخيّلها أو تصوّرها أو الإحساس بها عن أنفسنا لما هو صفة تشبه ذواتنا، وما نريد ترسيخه في النهاية عند الآخرين من صور ذهنية تعكس من نحن.

سبق أن علق أينشتاين حول موضوع الهُوِيَّة قائلًا: «إن الهُوِيَّة ليست إلا أن تعرف نفسك بصورة محدّدة في مواجهة الآخر». يعني يستلزم هذا تقييمك لنفسك وتقييمك للآخرين. معرفتك لذاتك ومعرفتك للآخر. تميّزك الخاص أمام الآخرين. لهذا فالهُوِيَّة ليست كما يراها المحافظون على تمايز الهُوِيّات بأنها الانغلاق بعيدًا عن الآخرين، وإنما هي تستمدّ وجودها من الآخر، وفي ذات الوقت هي قوَّة ممانعة لاستلاب هُوِيّتها من الآخرين، لأنها لو استمدت هُوِيّتها من نفسها فقط لاتهمت بالعنصرية، ولذبلت وماتت، ولكن قوّتها في تفاعلها وبقائها والأخذ والعطاء دون الذوبان.

يجب معرفة أن الهُوِيَّة مشكّلة من عناصر ثابتة وعناصر متغيرة، منها المادية وغير المادية، كالعادات والقيم والتقاليد، وأن الهُوِيَّة ليست شكلًا تامًّا ونهائيًّا، فالتاريخ ثابت فيها والثقافة متغيرة. وفيها يبرز العقد الاجتماعي كي يعرف المواطن والسياسي دورهما في هذه الهُوِيَّة الجامعة التي هي ليست حكرًا على أحد دون أحد.

منذ بدايات القرن السابع عشر بدأت أوروبا بالخروج من عصور الظلام

ومن الكهنوت الديني الذي وصل بهم إلى التطاحن والفناء، والسبب في ذلك يعود إلى الاستفادة من الإرث الحضاري الإسلامي في الأندلس والبناء عليه، وبروز الفلاسفة والتنويريين الذين أطّروا لهُوِيّات جديدة ودساتير جديدة وعقد اجتماعيّ-سياسيّ مبنيّ على قيم الديمقراطية اليونانية، ثم أخذهم بأسباب البقاء والقوَّة من خلال الثورة الصناعية، ونهب خيرات واستعمار العالم الإسلامي الذي دخل بدوره دورة تاريخية جديدة من الانحطاط والانكفاء. ولم يكتفِ الغرب بذلك، فبعدما نجح في بلورة هُوِيّته الذاتية سعى إلى طمس ومحو وإقصاء الهُوِيّات الأخرى كي لا تكون ندًّا لهُوِيّته أو حتى منافسًا تقليديًّا لها. ولذلك دخل الغرب المسيحي في صراع مع الإسلام وفي حروب استمرت مئات السنين، وما زال بعضها إلى اليوم لكن بصور أخرى. المفكر الأمريكي الفلسطيني الأصل إدوارد سعيد له عبارة جميلة حول منحى الضدية في الهُوِيَّة عندما قال: «الثقافة الغربية اكتسبت مزيدًا من القوَّة ووضوح الهُوِيَّة بوضع نفسها موضع التضاد مع الشرق باعتباره ذاتًا بديلة له»[1].

وبالفعل فالغرب اليوم تسكنه هُوِيَّة ديمقراطية رأسمالية تعدّ الرجل الغربي بمثابة آخر ما وصل إليه الإنسان من ترقٍّ، وهي بلا شك فوقية واستعلائية. فهذا كتاب «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» للفيلسوف السياسي الأمريكي فرانسيس فوكوياما، الذي وضع أطروحته السياسية وأطروحته الأساسية أن «الديمقراطية الليبرالية بقِيمها عن الحرّية، والفردية، والمساواة، والسيادة الشعبية، ومبادئ الليبرالية الاقتصادية، تشكّل مرحلة نهاية التطوّر الآيديولوجي للإنسان ومِن ثَمّ عولمة الديمقراطية الليبرالية كصيغة نهائية للحكومة البشرية. بغضّ النظر عن كيفية تجلي هذه المبادئ في مجتمعات مختلفة. نهاية التاريخ لا تعني توقف الأحداث أو العالم عن الوجود، ولا تقترح تلقائية تبني كل مجتمعات

(1) Edward w said, Orientalism (New York: Routledge &Regan Paul let, 1978) p2.

العالم للديمقراطية، المقصود وجود إجماع عند معظم الناس بصلاحية وشرعية الديمقراطية الليبرالية، أي انتصارها على صعيد الأفكاروالمبادئ لعدم وجود بديل يستطيع تحقيق نتائج أفضل»[1].

كذلك فالروس لديهم شكل تقليديّ من أشكال تعزيز ثقافة الروح الوطنية والاعتزازبها طالما صاحب المشروعات السياسية الروسية. تتخذ الهُوِيَّة الروسية اليوم طابع الاشتراكية المتجددة، والإمبريالية الجديدة، ويعبّر الزعماء الروس عن ثقتهم بذاتهم من خلال الثروة البترولية ومن خلال الحالة العدوانية التي وصلت إلى حدّ الهجوم على جيرانهم وغيرهم، في وقت عصيب من تشابك العَلاقات الدولية.

الصين بدورها ترى نفسها بأنها اشتراكية خاصة (ماوتسيتونغية)، ولكنها جددت كثيرًا من روافع الهُوِيَّة الوطنية الصينية كي تتلاءم مع العولمة وتجدد الوعي الاجتماعي. فمثلًا، وجدت أنه يمكن إبراز شيء من صورتها الذهنية من خلال إقامة الدورة الأولمبية في بكين في صيف 2008م، بالتزامن غيرالمقصود مع الاحتلال الروسي لجورجيا. أعتقد أنه من الحكمة والنضوج أن تكون لدينا رؤى حضارية أكثرسلمية وبنائية في التعبيرعن هُوِيّاتنا بعيدًا عن استعراضات القوَّة العسكرية أو الدخول في مناطحة الهُوِيّات الأخرى لإثبات الوجود.

يبهرني النموذج الذي تقدمه الإمارات على الرغم من تحدّي المساحة الجغرافية والموارد البشرية (مساحة مدينة بتأثير أمَّة) لهذه الدولة. دولة الإمارات -وقد لا نتّفق معها في بعض من جوانب التعبيرعن الهُوِيَّة- صاغت لنفسها نهجًا فريدًا في تجديد هُوِيّتها، وبناء صورتها الذهنية. مَن اليوم في العالم كلّه لا يعرف دبي المدينة التي سحرت الغرب، مطاردبي، برج خليفة...؟ هذه الدولة ركزت على المشروعات الخدمية، والترفيهية،

(1) Francis Fukuyama, The End Of History and the Last Man, (Washington, The Free Press,1992), p74.

والاقتصادية، والتظاهرات الثقافية، لذلك فقد قفزت عقودًا للأمام مقارنة بغيرها من دول مجلس التعاون، خاصةً في مجال النقل الجوي، والاستثمار السياحي، والرياضي، والإنتاج الإعلامي، والمعارض! الإمارات لم تستنفر كامل المجتمع نحو إشكاليات ثقافية أو سياسية كبرى من أجل إعلام العالم بأنها موجودة، كما تفعل قطر مثلًا، هذه الدولة وبذكاء عالٍ قدّمت ومضات وطنية في أبعاد لها تأثير عالميّ وقبول. اليوم يفتخر كل إماراتيّ أنه ينتسب إلى الإمارات.

ما يميز شعب المملكة وشعوب الجزيرة العربية بشكل عام ويجعلهم اليوم متفردين من خلال عيون الآخرين الجوانب الإيجابية التي يفترض البناء عليها تتمثل في: أولًا كون حضارة الجزيرة العربية الموغلة في التاريخ والمركبة من التقاء عديد من الحضارات منذ العصور الحجرية الأولى، وثانيًا التجانس الديني والثقافي الذي أضافه الإسلام على هُوِيَّة المملكة الحضارية، وأتى متممًا لمكاسب حضارية قديمة، وعزَّز الرغبة لدى المجتمع في العيش المشترك، ونمَّى الثقة بالذات النابعة من الاعتقاد بسلمية وسلامة هذا الدين، وفي ذات الوقت لم يمنع شعوب الجزيرة من النظر بإيجابية في الغالب إلى الشركاء الآخرين على هذا الكوكب بنضوج ووعي ودون عنصرية.

(ب) السعودية.. موطن الإنسان الأول وملتقًى لحضارات ضاربة في تاريخ الإنسانية

من وجهة نظري، يُعَدّ التاريخ أهمّ مكوّن للهُوِيَّة الوطنية. والمملكة العربية السعودية وباقي دول الجزيرة العربية لديهم عمق تاريخيّ وأصالة حضارية لم يتم إبرازها واستثمارها بشكل منظّم وموجّه. يعتقد بعض الجهلة بأشكال الحضارة الإنسانية والذين لا يقيسون الأشياء إلا بلغة السوق، أن المملكة لا قيمة لها إلا في ثروتها النفطية الحديثة! هؤلاء تناسَوا أن الحضارة نوعان: حضارة مادية تشمل العمران والمصنوعات

وغيرهما، وحضارة معنوية تشمل العادات والتقاليد والميراث الثقافي والتراثي واللغوي وأصالة الدولة وعمقها التاريخي.

والجزيرة العربية بشكل عام، والمملكة بشكل خاص، تحتضن الرابط الزماني والمكاني والعرقي الأول في العالم. وتملك أصالة تاريخية كون موقعها يشكّل تأصيلًا للمكان والزمان وأصل النسل. فهي تُعَدّ موطنًا لعديد من الحضارات التي ازدهرت داخل حدودها. فمثلًا لو قُدّمت محاضرة في بعض المنتديات الغربيَّة حول هذه الأصالة التاريخيَّة؛ سيُفاجأ الكثيرون بذلك. ولهذا فإني أراه في غاية الأهمية أن نعود بالذاكرة الزمانية إلى جذور النشأة الزمانية والمكانية ليكون موردًا خصبًا لمن سيوكل إليهم مهامّ البُعد التاريخي في الصورة الذهنية للمملكة.

ويعتقد كثيرون أن المملكة لم تعرف إلا الدين الإسلامي ولذلك فهي عصيَّة على التعايش، لكن الراصد للتاريخ يلاحظ أن المملكة العربية السعودية كانت مشهورة بعديد من الديانات قبل انتشار الإسلام، فبداية الأمر كان هناك عبادة الأصنام ومِلل أخرى، وانتشرت بعض العبادات في ذلك الوقت مثل عبادة النجوم والكواكب والشمس والقمر، ثم انتشرت الأديان السماوية في شبه الجزيرة العربية، منها اليهودية في خيبر ويثرب، والنصرانية في نجران. ولذلك فالمملكة تمتلك من الإرث الديني، ومن التقاطع مع الديانات والمعتقدات الأخرى نصيبًا كبيرًا، بغضّ النظر عن سلامة هذه المعتقدات، التي قد لا يتفق الدين الإسلامي معها وهيمن عليها، ما يمكن أن يجعل منها مركزًا عالميًّا مثاليًّا لحوار الأديان.

الجزيرة العربية كانت أهمّ مركز للتجارة العالمية منذ ما قبل الميلاد، وهذا ما يفسر وجود كثير من المصنوعات الشبيهة بالآثار الهيلينية (مزيج من الحضارة الرومانية والمصرية القديمة) في آثار الممالك العربية القديمة. والمملكة أكبر دولة في الجزيرة العربية ورثت كمًّا هائلًا من الحضارات والآثار والأديان على أرضها. ويعود ذلك إلى موقعها الجغرافي

الإستراتيجي الذي منحها دورًا مُهِمًّا منذ فجر التاريخ، إذ تحتل المملكة أرضًا وسطًا بين حضارات الهند والصين وساحل الخليج العربي والحبشة والبحر الأحمر ومصر والعراق والشام.

وكانت الجزيرة العربية أحد الممرات المبكرة للهجرات البشرية الأولى وخروج الإنسان من إفريقيا، عابرين إلى شبه الجزيرة العربية، واستيطانهم في بعض أجزائها، ومنهم من هاجر منها إلى شبه القارة الهندية والصين. وهو ما جعلها ملتقى للحضارات وذات تأثير في تكوين السلالات الأكثر عددًا بين سكان العالم القديم.

تدل الآثار الباقية على أن شبه الجزيرة «مرت بفترات متعاقبة، بداية بما خلفه الإنسان البدائي القديم في العصور الحجرية من أدوات حجرية ورسوم بدائية متفرقة، كما أنها تتضمن أساسًا ما تركته الجماعات العربية المتحضرة في عصورها التاريخية القديمة من آثار معمارية قائمة كبقايا المعابد والأسوار والسدود والحصون والأبراج والمساكن والمقابر، وما عثر على ما تحتويه من آثار متنوعة لأدوات الاستعمال اليومي وأدوات الزينة وفنون النحت والنقش، في مناطق عدة من أنحاء شبه الجزيرة العربية»[1].

«تؤكد الاكتشافات الأثرية وجود مستوطنات العصر الحجري القديم في الجزيرة العربية منذ مليون سنة قبل الميلاد، مثل موقع الشويحطية بشمال المملكة، كما عثر على دلائل لمستوطنات أخرى تعود إلى العصر الحجري الوسيط (50000 سنة قبل الميلاد) في مواقع عدة، منها (بئر حما) بمنطقة نجران. وقد أثبتت المواقع المكتشفة أن الاستيطان البشريّ لم يقتصر على منطقة بعينها في المملكة العربية السعودية، بل كانت في معظم أنحاء المملكة، إذ تم اكتشاف عديد من المواقع، ومنها

(1) عبد العزيز صالح، تاريخ شبه الجزيرة العربية في عصورها القديمة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010) ص9.

واحة (يبرين) الطبيعية التي يرجع تاريخها إلى 30000 سنة قبل الميلاد، إضافة إلى استمرار الاستيطان في العصر الحجري الحديث (10000 سنة قبل الميلاد)، ودليل ذلك موقع الثمامة في الرياض، إذ عثر على رؤوس سهام وأدوات تميزت باقتران غرضها الوظيفي بجوانب فنية وإبداعية»[1]. وتحتضن مدينة جدة قبر ثاني إنسان على الأرض، أمّنا حوّاء عليها السلام.

ولننظر إلى أن أول نبيّ من نسل سام، وهو النبي هود، «كان موطنه جنوب الجزيرة العربية في الأحقاف، والنبي الثاني من ذرّية سام، النبي صالح، موطنه منطقة الحجر في السعودية، والنبي الثالث من ذرّية سام، إبراهيم، موطنه في العراق قبل أن يهاجر وزوجه هاجر إلى مكة»[2].

هناك كثير من الحضارات التي بدأت منذ بداية العصر الحجري مع الإنسان وسكنت في الجزيرة العربية، ففي جنوب الجزيرة يؤكد المؤرخون بأن أقدم حضارة عربية على الإطلاق هي «مملكة معين»، إذ قامت وازدهرت على ضفتَي وادي جوف، وهي المنطقة السهلية الواقعة بين نجران وحضرموت، التي تميّز أهلها بفنون العمارة والزخرفة، والتي وضعت فنون الحضارة المعينية في مركز رفيع يضاهي فنون حضارات مراكز الشرق القديم في مصر وبلاد الرافدين، كما برعوا في الزراعة والصناعة واشتهروا أيضًا بالتجارة، وامتدّ نفوذهم إلى بعض المناطق في الحجاز وشمال الجزيرة العربية وخارجها، في مدينة العلا السعودية الحالية. وقد ازدادت شهرة الحضارة المعينية حتى وصلت إلى مراكز حضارات العالم القديم. وقد ورد ذكرها في كتب التاريخ الرومانية واليونانية القديمة. وكان جنوب الجزيرة العربية متجذرًا بالزراعة المميزة في المنطقة وبهارات المناطق الاستوائية، فنشأت طرق تجارة كطريق البخور وطريق اللبان جعلت

(1) السعودية.. موطن وملتقى حضارات ضاربة في تاريخ الإنسانية، جريدة الرياض، http://cutt.us/mp9Vk

(2) انظر، الشبكة الوطنية الكويتية، صور آثار الحضارات في جزيرة العرب، http://cutt./us/PK4Fl

جنوب الجزيرة مزدهرًا اقتصاديًّا[1].

كذلك نشأت مملكة سبأ، واحدة من أهمّ هذه الحضارات، التي ظهرت بوضوح في القرن العاشر والتاسع قبل الميلاد والتي كانت تمتد إلى الجزء الجنوبي لما يعرف بالمملكة اليوم. و«أشارت الاكتشافات الأثرية إلى وجود أقدم الحضارات التاريخية على مستوى شبه الجزيرة العربية في منطقه نجران والحضارات التي كانت في منطقة دلمون ومنطقة العبيد ومنطقة نجران»[2].

ومن الحضارات التي ظهرت في شبه الجزيرة أيضًا، وأهلها بلغوا حدًّا عظيمًا من القوة والسلطان، حضارة قوم عاد (4000 قبل الميلاد) في شمال الجزيرة العربية، وتلتهم حضارة قوم ثمود في الألفية الثالثة ق.م التي بلغت حدًّا عظيمًا من المدنية والازدهار. ووُجدت آثار لهم في مدينة العلا بين المدينة المنورة وتبوك تسمى مدينة الحجر أو مدائن صالح، «وتحتل موقعًا إستراتيجيّا على الطريق الذي يربط جنوب الجزيرة العربية ببلاد الرافدين وبلاد الشام ومصر. وفي القرن الثاني ق.م احتل الأنباط مدينة الحجر وأسقطوا دولة بني لحيان، التي أسقطت قبل ذلك الثموديين، واتخذوا من بيوت الحجر معابد ومقابر، وقد نسب الأنباط بناء مدينة الحجر إلى أنفسهم في النقوش التي عثر عليها. ولكن مدينة الحجر تحتوي على كمية هائلة من النقوش المعينية واللحيانية التي تحتاج إلى دراسة رموزها وفكها، ومناطق العلا وديدان والخربة هي آثار لحيانية وأقدمها قد يعود إلى 1700 ق.م حسب الكتابات، وقد دُمّر جزء منها بزلزال، أمّا مدينة الحجر فهي آثار المعينيين والتجار الثموديين الأوائل القادمين من جنوب الجزيرة العربية. وفي 2008 أعلنت منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة أن مدائن صالح موقع تراث عالميّ، وبذلك يصبح أول

(1) انظر: حضارة المملكة قديمًا، مرجع سابق (بتصرُّف).
(2) المرجع السابق.

موقع في السعودية ينضم إلى قائمة مواقع التراث العالمية»[1].

كذلك على ساحل الخليج العربي احتضنت أرض المملكة أول مراكز الاستقرار المدنية في الجزيرة العربية إبان الألفيَّة الثالثة قبل الميلاد، «وتركزت بواكيرها على طول ساحل الخليج العربي. وكانت (دلمون) مركزًا لحضارة مزدهرة، وكان مركز تلك الحضارة في منطقة الأحساء وجزيرة تاروت في القطيف بالمنطقة الشرقية وجزر البحرين. وتضم جزيرة تاروت قلعة تاروت الشهيرة التي تنتصب شاهقة وسط غابة من النخيل في وسط الجزيرة... وتعكف الهيئة العامة للسياحة والآثار حاليًّا على تطوير القلعة والمحافظة عليها، لتكون وجهة سياحية للداخل وللخارج»[2].

وفي وسط الجزيرة قامت ممالك قوية أيضًا، مثل مملكة كندةالتي تقع في نجد جنوب مدينة الرياض حاليًّا، إذ أقاموا أول مملكة لهم وظلت دولتهم حتى القرن السابع الميلادي. مملكة كندة أوقرية ذات كهل أوكدت وقريتم كهلم وقحطن (على الأقل 200ق.م-633) هي مملكة عربية قديمة تابعة لسبأ من قبيلة كندة وانتزعت ملك دومة الجندل والبحرين من المناذرة في العصر الجاهلي، ولعبت دورًا مفصليًّا عبرتاريخ العرب القديم. عكس الممالك اليمنية القديمة كان ملوك كندة أشبه بالمشايخ ويتمتعون بهيبة شخصية بين القبائل أكثر من كونهم حكومة وسلطة مستقرة. كان نظام المملكة يقوم على اتحاد يجمع قبائل سبئية عديدة تترأسه أسرة آل ثور من قبيلة كندة. أقام «آل ثور» مملكة مدينة في قرية الفاووسموها «قرية كاهل» تيمنًا بأكبر آلهتهم، وكانوا جزءًا من سياسة توسع سبئية لحماية القوافل الخارجة من اليمن نحو العراق وفارس، إذ تحولت كندة إلى محطة تجارية

(1) موقع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، الرياض، http://cutt.us/DrQwG
(2) السعودية.. موطن وملتقى حضارات ضاربة في تاريخ الإنسانية، مرجع سابق، http:// cutt.us/gKwUQ

لاستراحة القوافل[1].

ازدهرت كذلك حضارة مديَن. ويتوقع وصولها حين فترة ازدهارها إلى حدود منطقة ما يعرف الآن بالعلا شمال الحجاز. وحضارة مديَن تتبع سيدنا شعيبًا، وهم الذين كانوا يسكنون في خليج العقبة ومنطقة العلا، وبدأت حركة التجارة مع بدايتهم.

كانت الحالة الاقتصادية في شبه الجزيرة العربية قديمًا مزدهرة ومنتعشة تجاريًّا، إذ تأسست أكبر شبكة تجارة عربية في ذلك الوقت، وهناك عدد من الأنشطة الأخرى مثل الزراعة، فاعتمد العرف في ذلك التوقيت على السدود في أعمال الري، وبدأ بالفعل في إنتاج الحبوب والفاكهة والزراعة في شبه الجزيرة العربية.

كما أن مكة في ذلك الوقت كانت من أهم المناطق في في الجزيرة العربية، أولًا لأن القوافل العربية تفِد إليها في حركة التجارة من الشمال إلى الجنوب والعكس، بالإضافة إلى أن الحُجّاج ينتقلون إليها لوجود الكعبة المقدسة بها، وذلك ساعد على ازدهار الحياة الاقتصادية فيها.

فمنذ بداية الخلق وقبيلة قريش تعمل في التجارة إلى أن أصبحت أهل التجارة في ذلك الوقت، فبدأت القوافل في حركة التجارة في الصيف إلى الشام وفلسطين ومصر، والشتاء إلى اليمن، «إذ إنّ هناك ثلاثة طرق هامَّة في التجارة، طريق الجنوب الشمالي الذي يبدأ من جدة ويمر بالحجاز ومنها إلى بلاد الشام ومصر. والطريق الثاني الذي يوجد في أطراف شبه الجزيرة العربية الذي يأخذ أطراف الخليج العربي ويتجه إلى جنوب العراق ويصل إلى الرافدين في الشمال ومنها إلى الشام وفلسطين. والطريق الثالث يوجد في غرب الجزيرة العربية ويمر على ساحل البحر الأحمر بأكمله من اليمن-جدة-الأردن. هذه من أكثر الأشياء التي تدل على أن التجارة كانت مسيطرة

(1) James A. Montgomer, Arabia and the Bible,(University of Pennsylvania Press, 2017) p138

على شبه الجزيرة العربية في ذلك التوقيت وأنها كانت تعيش في رواج وانتعاش في التجارة»[1].

(ج) الإسلام صمّم هُوِيَّة فريدة لم تحدث قطيعة مع قيم ومكتسبات الماضي

«تفتخر كلّ أمَّة بهُوِيّتها التي تعبّر عن كِيانها ووجودها، فهُوِيَّة الشيء لغةً أي ذاته. والهُوِيَّة الإسلامية تعني الإيمان والتصديق بعقيدة الأمَّة الإسلامية، مع الاعتزاز بالانتماء الوجداني إليها، واحترام قيمها الحضارية والثقافية، وإظهار الشعائر الإسلامية، مع الاعتزاز والتمسك بها، إضافة إلى الشعور بالتميز والاستقلالية الفردية والجماعية. وللهُوِيَّة الإسلامية مكوّنات، منها العقيدة الإسلامية، وهي من أهم مكوّنات الهُوِيَّة، وهي تجمع بين التصديق والاعتقاد بالله -سبحانه وتعالى- المقرون بالعمل والسلوك، فهي تجمع بشكل عام بين الفكر والشريعة والسلوك. كذلك التاريخ، وذلك بحفظ عناصره وأحداثه، والوقوف على عِبَره والاستفادة من المحطات المشرقة فيه في شتى نواحي الحياة. وهناك أيضًا الثقافة، فهي نسيج معرفيّ من علوم المجتمع وقيمه وآدابه ولغته ومنجزاته العلمية والحضارية، ومكتسباته في النسق والاتجاه ذاته، أي ما يكتسبه من قيم وآداب وثقافات في تفاعله مع المجتمعات الأخرى، فالثقافة مرنة قابلة للاتساع وليست جامدة. وأخيرًا الأخلاق، وهي ركيزة أساس من ركائز الأمَّة وهُوِيّتها، وغاية عظيمة للرسالات السماوية وتؤدي إلى تماسك المجتمع»[2].

تفخر المملكة بأنها وريثة لهذه الهُوِيَّة الإسلامية وأنها السمة الكبرى التي تميزها من غيرها من الدول وتعطيها الفرادة والخصوصية. والمملكة تفتخر كذلك بأنه على ترابها بُني أول قبلة في الأرض، وهي الكعبة المشرفة

(1) انظر، حضارة المملكة قديمًا، http://cutt.us/c9RZf (بتصرُّف).
(2) مفهوم الهوية الإسلامية. http://cutt.us/mg1MD (بتصرُّف).

التي بناها سيدنا آدم، وركنها الأسود حجر من الجنَّة، وأعاد بناءها النبي إبراهيم وإسماعيل، عليهما السلام، ودعا النبي إبراهيم عليه السلام لأهلها والنبي محمد صلى الله عليه وسلم، وشرف أهلها بحمل رسالة الإسلام والجهاد في سبيل راية التوحيد، ونزل القرآن الكريم بلسانهم، ويكفيهم فخرًا أن أباهم إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، وأن بلدهم حفظها الله من الاستعمار منذ فجر التاريخ إلى اليوم.

كان ظهور الإسلام منعطفًا حاسمًا في تاريخ شبه جزيرة العرب، إذ قامت الدولة الإسلامية بالمدينة المنورة، وتوسعت وامتدت لكل موقع وصل إليه الدين الإسلامي. وبعد ظهور الإسلام بفترة قصيرة أضحى الإسلام الدين السائد وانتقل مركز الثقل نحو مكة والمدينة، وانتشر الإسلام في شبه الجزيرة العربية، ثم وصل إلى بلاد فارس وإلى الأندلس وإلى آسيا وإفريقيا، وانتشرت الحضارة الإسلامية. كانت المدينة المنورة هي مقر الخلافة الإسلامية في بداية الأمر، إلى أن توسعت في عهد الخلفاء الراشدين واتجهت حتى شملت شبه الجزيرة العربية، وبعدها انتقلت إلى مراكز الإمبراطوريات الإسلامية في العراق والشام.

انتقلت الخلافة إلى دمشق خلال فترات الحكم الأموي وبدأت الحياة الأموية في ذلك الوقت، والتي عملت على ترسيخ المبادئ الإسلامية، ومن بعدها الدولة العباسية التي انتقلت من دمشق إلى بغداد، والتي ازدهرت في عهدهم التجارة واتخذت الصين وبلاد إفريقيا الشرقية طريقًا للتجارة، وظلت الخلافة العباسية مسيطرة ما يقرب من مئة عام. وفي ذلك الوقت بدأت أولى رحلات الحج بعد أن تم تحسين الطرق وأصبح المكان آمنًا. وبعد أن تدهورت الأوضاع في الخلافة العباسية أتت الخلافة الفاطمية التي انتهت على يد صلاح الدين الأيوبي.

وبعدها أتى «المماليك على شبه الجزيرة العربية، حتى ظهر العثمانيون الذين أصبح لهم سيطرة كبيرة على العالم، ولهم أثرواضح في تطوير العصر

الحديث، ولهم دور كبير في تطوير الفكر في بعض جوانبه. وبدأت قوّاتهم تُسيطر على بلاد المشرق العربي والعالم الإسلامي، وجعلت المنطقة آمنة وقوية، ودخلت في عدد من الحروب مع البرتغاليين، وفي نفس الوقت كانت تقوم الدولة العثمانية بمحاربة الجهات الأوروبية من النمسا وروسيا، إلى أن بدأت المؤامرة وأخذ الولاة يتآمرون على سلطانهم [وأخذت إيران تنهش جنوبها بشنّ معارك لتوقف زحفها باتجاه أوروبا]، مما أدّى إلى انتهاء الدولة العثمانية، وقام آل سعود بالهجرة إلى منطقة نجد واستقروا وقاموا بتأسيس مدينة الدرعية»[1].

على هذا المنوال أسس الإسلام هُوِيَّة تشكلت بداخلها كل الأبعاد التعبدية والسياسية والاجتماعية والحضارية. وقد رأت نفسها في فترات طويلة من التاريخ أنها المرجعية الأمّ لكل الهُوِيّات وأنها المهيمنة عليها في كل أبعادها الفكرية والمادية، مع اعترافها بباقي الهُوِيّات الأخرى، ولكن كهُوِيّات فرعية لا تصادم الهُوِيَّة الإسلامية التي هيمنت في فترات بسيطة على كل الهُوِيّات الفارسية والبيزنطية وبعض هُوِيّات الشرق.

من هذا نستنتج بأن المملكة هي حاليًّا «أصل سلالة البشر»! فالمؤرخون رجعوا أصلَ العرب جميعًا إلى شبه الجزيرة العربية التي تشكل المملكة المساحة الأكبر فيها، ثمّ انتشروا منها إلى المناطق المجاورة في الشام والعراق ومصر واستوطنوا فيها واستعمروها. ومِن ثَمّ فإنّ أيّ افتخار لعربيّ أو مسلم هو فخر لعرب الجزيرة أولًا، إذ إنهم الأصل ومن أرضهم المنطلق الحضاري والديني قبل اكتشاف الأمريكتين وكثير من باقي دول العالم. الأمر الثاني وهو الأهم أنه يجب الوقوف على ماهية المسيرة الحضارية الطويلة قبل الإسلام وبعده التي نملكها لكي نعي قيمتنا الحقيقية ولا نربط تاريخنا فقط بالتاريخ الحديث للمملكة منذ التأسيس عام 1932م ومنذ ظهور النفط رغم التطوّر السريع الذي تحقق بسببها.

---

(1) حضارة المملكة قديمًا، مرجع سابق.

(د) الدولة السعودية الحديثة تمزج بين عراقة الماضي ومتطلبات الحداثة

تأسست بوادر الدولة السعودية الأولى منذ أواسط القرن الخامس عشر الميلادي، لكن التأسيس الرسمي كان عندما قام الأمير محمد بن سعود بتأسيس إمارة الدرعية كأساس لقيام الدولة السعودية الأولى عام 1744، وبعدها قامت الدولة السعودية الثانية عام 1891، ثم الدولة السعودية الثالثة على يد عبد العزيز آل سعود منذ عام 1903 وأصبحت في عام 1932 تحت اسم «السعودية»[1].

لكن أول ظهور لاسم «السعوديين» كان في المراسلات الصادرة من قبل البريطانيين، وذلك للإشارة إلى الرجال والقوّات التابعة لابن سعود. وكانت المملكة وقتها تسمى «مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها». وفي 12 جمادى الأولى 1351هـ الموافق 10 أغسطس 1932م انعقد بالطائف اجتماع للعلماء والأعيان وممثلي رعايا المملكة وجمع من المواطنين ورأوا ضرورة تغيير اسم الدولة من «مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها» إلى اسم يظهر الدولة كوحدة متكتلة، وعلى ضوء نتائج ذلك الاجتماع تم تغيير الاسم إلى «المملكة العربية السعودية»[2].

أصبح للمملكة أهمية شديدة من جديد مع اكتشاف النفط فيها، إذ لعب دورًا محوريًّا في التطوّرات الاقتصادية والسياسية في المنطقة. وخلال عقود قليلة كثّف النفط قوَّة دول الجزيرة، وبدأت بقية البلدان تزدهر اقتصاديًّا بحسب كمّية النفط في أراضيها. لكن وإن كان النفط يمثل محطة هامَّة في تطوّر السعودية نحو الحداثة والتمدن إلا أنه ليس إلا إضافة إلى تاريخ يمتد إلى مليون سنة قبل الميلاد حسب المؤرخين كما أشرنا سابقًا! هذه هي حضارتنا التي نعتزبها ونفتخر!

---

(1) المرجع السابق.

(2) موقع تاريخنا مجدنا، http://cutt.us/Xo2ph.

ولكن لأن أغلب إرث الجزيرة الثقافي نُسي لوجود ضعف في توثيقه وغياب منهجية تخليده في الذاكرة العالمية، وتشويهه من قبل المستشرقين، وتأخر التدوين في الثقافة العربية بسبب طبيعة البلاد الجغرافية القاسية التي كثيرًا ما اضطرّت سكانها إلى الانتقال من مكان إلى آخر طلبًا للعيش، فإن قسمًا كبيرًا قد تم التخلي عنه وإهماله فاندثر، إلا أن هناك جزءًا ماديًّا محفوظًا يمكن الاطلاع عليه في عدد من المتاحف الداخلية مثل متحف قسم الآثار في جامعة الملك سعود، أو الخارجية مثل متحف اللوفر في باريس حيث توجد مسلَّة تيماء التي تعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد.

من أكثر البلاد التي تملك وفرة في سبل تعزيز الهُوِيَّة الوطنية والثقة وتنمية الهُوِيَّة الجماعية هي المملكة العربية السعودية. هناك حزمة من الوسائل تستطيع الحكومة السعودية أن ترتكز عليها لتعزيز هُوِيّتها. في المملكة العربية السعودية هُوِيّتنا لا يجب اختراعها، هي موجودة لأن الأمة موجودة قبل الدولة الحديثة. ومفهوم الأمة مُهِمّ في الصورة الذهنية الوطنية لأيَّة دولة، ويجب أن يبقى ماثلًا وإلا بُتر الأساس الذي قامت عليه كِيانات الدولة. ولكن نحتاج فقط إلى تأطيرها والتعبير عنها وإعادة تأصيل التعاطف والأخوَّة الوطنية بإعادة الهُوِيَّة لأعرافها وتقاليدها المميزة وربطها بتاريخها ومجدها وإبقائها منسجمة وموحدة أمام تحوّلات العولمة ومظاهر التشتت والتأزم في هُوِيّات اليوم بشكل عام.

لكن مع أصالة هُوِيّتنا وتفردها يجب إدراك أن هُوِيَّة المملكة تشترك مع العالم في أنها إنسانية أولًا ثم عربية ثم إسلامية بحكم التعاقب التاريخي لأطوار التاريخ والحضارات على ترابها. لأنها تشكلت وتمظهرت بتأثير من النبوة المحمدية والرسالة الإسلامية التي وُلدت على أرضها، والقيادات الروحية والسياسية التي حكمت فكرها وسيّست أمورها، والحضارات التي جاورتها وتعايشت معها من رومانية وفارسية وإفريقية وسبئية،

وأيضًا مكونة من ثقافات محلية رعوية وزراعية وساحلية وغيرها، وغالبًا ما شكل كل هذا ثقافتها الوطنية المشتركة. ولذلك وبعكس ما يقول بعض مفكري الغرب، فهُوِيَّة المملكة فسيفساء (mosaïque) من عدة مؤثرات، ولا يضرّ أن تهيمن عليها الثقافة الإسلامية بما تحمله من قيم كونية نبيلة كما هو الحال بالنسبة إلى الثقافة المسيحية في الغرب.

أيضًا هُوِيّتنا الوطنية هي مزج من فخر وطنيّ وطموح أمميّ واعتزاز بأرض خرجت منها رسالة عالمية شكّلت مصدرًا لتنوير عالميّ عُدّ مكونًا مهمًا في الحضارات العالمية شرقًا وغربًا. لا تزال الإنسانية جمعاء تتغذى من قيمة الحضارة الإسلامية وإنسانيتها ومخترعاتها العلمية في الرياضيات والفلك والري، وقوانينها وصناعاتها العسكرية والمدنية حتى اليوم. وأيضًا هي أرض تمثل قبلة للمسلمين في العالم، توجّه منابرها وبوصلتها الروحية والتعبدية إلى كعبتها المشرفة، إضافة إلى أنها دولة وهبها الله ثروات نفطية ومعدنية هائلة وقوة جيو-استراتيجية هامَّة في ميزان القوى الدولية.

كذلك فالمملكة تفتخر بوحدتها العرقية واللغوية والثقافية وذاكرتها المشتركة. هي دولة يتمنى كل مسلم العيش والموت على أرضها، وفيها من كل الجنسيات الإسلامية في العالم ضمن تعايش وسلام منذ أكثر من 80 عامًا في اندماج وطنيّ دون أي حادثة عنصرية واحدة، أو ثورات سياسية، أو صراعات قبلية، أو قلاقل اجتماعية.

وقد يكون السبب الأساسي هو أنّ الرابطة الدينية وعَلاقتها الوطيدة بالرابطة السياسية كوّنت عَقدًا متينًا وتوأمة سياسية دينية «منذ اتفاق ميثاق الدرعية الذي وقع بين أمير الدرعية الإمام محمد بن سعود والإمام محمد بن عبد الوهاب في عام 1157هـ الموافق 1745م، إذ اتفق الإمامان في الدعوة على تصحيح عقيدة الناس مِمّا علق بها من الشرك والبدع والخرافات، وذلك بالعودة إلى ما كان عليه النبي محمد (صلى الله عليه

وسلم) والسلف الصالح، والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل ذلك باللسان والسنان»[1].

بعد الميثاق بدأت الحركة الإصلاحية عملها، وانتشرت الدعوة السلفية، وأصبح لها نفوذ واسع ومؤيدون في أنحاء الجزيرة العربية وفي خارجها. هذا الاتفاق الذي كوّن هذا الاندماج الوطني الذي تعيشه المملكة اليوم لم تحتَج المملكة منذ توقيعه، باستثناء حالات بسيطة، إلى اللجوء إلى أي قوَّة قسرية لبسط هذا الاندماج والتآخي كما يحصل في إيران أو حتى في أقطار أوروبية أخذت عدة قرون للوصول إلى وحدة وطنية جامعة. إضافة إلى ذلك فالمملكة دخلت إما في حروب ضمن تحالفات، وإما منفردة دون أن يكون هناك امتعاض وطنيّ، بل تكرس ذلك في زيادة وحدتها وانسجامها.

ولكن وعلى الرغم من كل هذا الانسجام والصلابة والقوَّة التي تميز هُوِيَّة المملكة، فهي تحتاج وبشكل مستمرّ إلى أن يقوم القائمون عليها بمراجعتها وفحصها باستمرار كي تدوم وتتعايش مع التغيرات الكونية الثقافية والسياسية الكبرى.

من أجل تجديد الهُوِيَّة وتعزيزها يجب أن تكون البداية من الرجوع إلى الماضي لاستلهام الإرث الحضاري الإسلامي والتاريخي للأمة الإسلامية الذي شكّل هُوِيَّة المملكة اليوم، والبحث فيه عن مكامن استجلاب القوَّة، لكن دون البقاء فيه والتمترس داخله واستجدائه كي يعود من جديد ليعيد لنا تلك الهُوِيَّة المثالية.

مُهِمّ أيضًا أن نقوم بإعادة قراءة تاريخنا لأنه ليس كله صفحة ناصعة! وأن نمارس على إرثنا الإسلامي الجرح والتعديل وتشذيبه وتصفيته مِمّا دخل عليه من تشويه مقصود أو زيادة هي ليست منه أو نقص يحتاج إلى جبر! ثم إسقاطه على الواقع والدفع به باتجاه العالم الإسلامي وغير

(1) انظر: ويكيبيديا الحرة http://cutt.us/sevK0 (بتصرُّف).

الإسلامي من خلال إطلاق الحوار حوله لزيادة مشاعر الناشئة بضرورته وللاتصال من خلاله مع العالم الخارجي.

وثانيًا، يجب أن نعرف أن الهُوِيَّة مع ثبات أصولها يجب على مصمّميها معرفة أنها تتجدّد بتطوّر الزمن وتتغذى من المعارف والقيم الإنسانية الجديدة والمتغيرات التقنية والكشوفات العلمية. لذلك يجب الاستفادة من كل هذه الوسائل المادّية وغير المادّية لصيانة هُوِيّتنا وإبقائها متفاعلة تؤثر وتتأثر حتى لا تشيخ وتموت.

ثالثًا، لا يجب وبذريعة الحفاظ على الهُوِيَّة الحدّ من الحوار حولها، واستقبال وجهات النظر الشخصية تجاهها وقتل توليد أفكار جديدة من النخب والأفراد حول ماهيّتها ونضجها، لأن إطار الهُوِيَّة واسع ويجب أن يحتوي على كل انتماءات وميول كل مواطن آخر ما لم تخرج عن محدّدات المواطَنة، وفي ذات الوقت دون طمس للهُوِيَّة الشخصية الذاتية على حساب آخَر.

ففي النهاية لا أحد يمكن أن يعيش دون الآخر. ولو كان جميع البشر متشابهين ومتطابقين فلن يكون لدينا هُوِيَّة ولا يمكن أن نبقى، فلكل شخص مشاعره الخاصة، وحساسيته، وأفكاره، وردود فعله، ونظرته إلى الطبيعة والناس والثقافات من حوله.

من المهم أن يبقى مفهوم الهُوِيَّة الوطنية موضوع نقاش وحوار بين النخب والمعنيين والمواطنين، ومؤصلًا في التعليم والمؤسّسات الوطنية كي تبقى مجموعة السمات المشتركة بيننا، والتي تميزنا وتجعلنا منتمين إلى نفس الأمة الماثلة للجميع، وحتى يبقى هذا المفهوم حيًّا وظاهرًا بين المواطنين، وتبقى الروح الوطنية متقدة وصامدة رغم الحداثة والتقدم والعولمة.

2- تطوير خطاب وطنيّ موحّد ومتماسك

يعني الخطاب بشكل عام «كل إنتاج ذهنيّ منطوق أو مكتوب يقوله فرد أو جماعة حقيقية أو اعتبارية كالمؤسّسات الوطنية. وهذا الخطاب قد يكون سياسيًّا أو اجتماعيًّا، ويتم من خلاله محادثة عادية أو ومقابلة رسمية أو مقال مكتوب أو رسالة أو وثيقة»[1].

أما الخطاب الوطني كما أراه فهو مجموعة من المعلومات والبيانات والأفكار لخدمة أغراض وطنية محدّدة وَفْقًا لاستراتيجية معينة. الخطاب يرتكز على الهُوِيَّة الوطنية ويستلهمها، معبرًا عنها من خلال طرق منهجية لإيصالها للآخر كي ننجح في النهاية في بلورة صورة ذهنية عن المملكة.

بمعنى أن الخطاب له عَلاقة بكل مكونات الهُوِيَّة من فلسفة وتاريخ وأخلاق ومعرفة وسلطة وذات، إلا أن المعرفة والسلطة هما العنصران البارزان في الخطاب كما يؤكد الفيلسوف الفَرنسي فوكو (1929-1984): «يجب أن يتميز الخطاب بالكلية والتمفصل، من خلال شبكة العَلاقات التي يقيمها مع موضوعات أساسية، مثل المعرفة والسلطة والأخلاق والجمال والذات والممارسات غير الخطابية. المعرفة هي التي تحكم مجمل الخطابات في زمن معيّن، لكن منهج الخطاب هو السلطة. بالتالي يجب أن يكون هناك إرادة للمعرفة وللسلطة. السلطة هي ممارسات مبعثرة ومنتشرة على الجسد الاجتماعي كله، فهناك عَلاقة للسلطة بالخطاب وبالمعرفة وبالمجتمع، أو بتصوّر معيّن للمجتمع، قائم على الانضباط وسلطة المعيار والمراقبة، وعَلاقة أيضًا بمهمات المثقف الجديد الساعي للتطوير في محيطه الاجتماعي»[2]. وكأن فوكو يشير إلى أهمية أن يكون السياسي هو من يقوم على بناء ووحدة ومتانة الخطاب

---

(1) مارلين نصر، تحليل القومية العربية في فكر جمال عبد الناصر 1952-1970 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990) ص 41.

(2) انظر: http://cutt.us/qDKkt (بتصرُّف).

الوطني وحراسته من التشويه. «الخطاب يمثل مجالًا للرغبة والسُّلْطة من قبل السياسيين»[1]. أما نيتشه فيرى العكس، أي إنّ الخطاب ليس احتكارًا للسياسي المستبدّ وإنما كما يقول: «الشعب يقرّر أولًا ماذا يريد ثم يطابق بين الحقائق والأهداف، أي تحويل هذه الأهداف إلى الحقائق، والنتيجة أن الإنسان لا يرى في الأشياء إلا ما أتى بها هو إليها». ولا يزال هذا الجدل قائمًا إلى اليوم حول المسؤول الأول عن الخطاب الوطني، السياسي أم المجتمع؟ في رأيي أن الخطاب موجود في ثقافة المجتمع وتاريخه وفلسفته التي قام عليها، ولكن السياسي يلعب دور المايسترو، أو الناظم لهذا الخطاب ويعمل على تجميعه من مصادره المختلفة ليخرج بعد ذلك خطابًا وطنيًّا متفردًا. وبالتالي يمكن أن نتفادى ما قد يحدث من احتكاك بين المجتمع وساسته في حال حصل بناء خطاب غريب عن هُوِيَّة المجتمع.

في مراحل عديدة في التاريخ العالمي حاول كثير من السياسيين الكاريزميين ورؤساء الأحزاب والتنظيمات فوق الوطنية السيطرة على هُوِيَّة الخطاب الوطني دون مشاركة شعبية وبشكل قسريّ. ولكن علّمنا التاريخ أن مثل هذه الخطابات لا تصمد طويلًا لأنها لم تكُن مستمدة من نبض الشارع ومن أحاسيسه وتطلعاته. فمثلًا حاول هتلر وستالين وصدّام ومعمّر القذافي السيطرة على بلادهم من خلال خطاب وطنيّ مصطنع وملفّق (كفاحي، آيديولوجيا البعث، الكتاب الأخضر...) اختزلوا فيه كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والآيديولوجية حتى يمارسوا من خلاله سلطة حقيقية وقوة إجبارية لتلتفّ حوله كل طوائف الشعب حتى لو لم يكونوا مقتنعين بمكوناته ومآلاته.

لكن التحدي اليوم في الخطاب الوطني لبلادنا العربية والإسلامية أن هناك من يسعى من الدول أو الأفراد أو التيّارات المختلفة إلى تفكيكه أو

(1) مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو، البيان، http://cutt.us/CimZB.

اختطافه أو رسم خطاب موازٍ ضعيف في مكوناته وهشّ في أسسه، مِمّا يؤثر سلبًا في تماسك وقوَّة الخطاب الوطني الرسمي. ساعد في تشويش الخطاب وسائل التواصل الاجتماعي والثورة في الفضاء الإعلامي التي تزايدت بضغط من العولمة وحرّية التعبير والتقارب في الثقافات الإنسانية. إذًا فالسؤال هو: كيف يمكن للمملكة أن تبقي على خطابها الوطني فاعلًا ومؤثرًا ومتماسكًا؟

يجب أولًا على صنّاع الخطاب من مؤسّسات ونخب معرفة أن الخطاب الوطني يخضع لقوانين، منها الحرص على أن يكون الخطاب متكاملًا بكل أبعاد القوَّة الوطنية، ودقيقًا في وصف ما نريد إيصاله للآخر وبما يعكس الهُوِيَّة الوطنية الإسلامية، وصادقًا بحيث يعكس بالفعل ما نعتقده، وقويًّا بتكامل معلوماته وعكسه للواقع الوطني، ومقبولًا من كل الشرائح المجتمعية ومن الخارج أيضًا.

ثانيًا، يجب أن يتسم الخطاب الوطني بأنه حاشد، بمعنى أنه خطاب قادر على حشد كل القوى الوطنية وراءه، ويمكن تبنّيه من أي جهة وطنية، وخصوصًا الهياكل السياسية والثقافية والأمنية، ويدفع الدولة إلى الأمام بقوة، وأن يكون منافسًا وصامدًا أمام أي خطاب آخر منافس، وتفاعليًّا بحيث يكون من السهل مناقشته والتفاعل معه والاتصال من خلاله، وفي نفس الوقت لا يكون مستفزًّا للرأي الداخلي والعالمي، كما هو الخطاب الإيراني أو التركي في بعض مساراته، وأن يكون مصممًا لتحقيق أهداف وطنية محدّدة، وموجهًا بشكل يمكنه أن يغيّر من الوضع الحالي عندما يكون سيّئًا، وأن يكون التركيز فيه على المحتوى وليس الألفاظ فقط، وأن يكون قابلًا للتفكيك والتحليل من قبل النقاد. وعندما يحلل تظهر مادته بشكل قويّ ومؤثر.

من جهتها تتبنى المملكة ومنذ نشأتها خطابين ثقافيين متكاملين إلى حدّ ما، الأول موجّه إلى الداخل، والثاني موجّه إلى الخارج. في الداخل

تهيمن الثقافة الدينية والتشريع الإسلامي على مُعظم قضايا المجتمع من النظام الأساسي للدولة (الدستور)، مرورًا بالأخلاق والقيم وليس انتهاء بالمظهر الشخصي. هذا الخطاب الموجّه إلى الداخل يستهدف أيضًا العالم الإسلامي من أجل نشر القيم الإسلامية وتعزيز الريادة والزعامة الإسلامية وتحقيق التضامن والتعاون بين الدول الإسلامية.

فمن المعروف عن المملكة العربية السعودية أنها الدولة الوحيدة في العالم التي تعتمد في سلطتها القضائية بشكل شبه كامل على تطبيق القوانين ذات المرجعية الإسلامية، وتسود فيها الثقافة الإسلامية ومظاهر الاقتصاد الإسلامي وتقاليد إسلامية موروثة كتغطية وجه المرأة وعدم السماح بالاختلاط بين النساء والرجال، كل ذلك كان مدعاة لأن تعلق صورة ذهنية في عقلية الغرب وبعض من المستشرقين والمتطرفين الغربيين مفادها أن المملكة تبدو دولة متشددة ومحاربة لحرّية الأفراد.

في المقابل، هناك خطاب آخر موجّه إلى العالم غير الإسلامي، وفيه تحرص المملكة على إزالة الغموض الذي يحيط بالصورة النمطية «المغلوطة» عن الإسلام بشكل عام وعن المملكة بشكل خاص، من خلال استثمار جزئيات التراث الديني في القرآن والسنَّة النبوية الشريفة لتبنّي خطابٍ يدعو إلى السلام والتعايش والحوار بين الأديان وقبول الآخر. ولذلك فإنّ هذا الخطاب الخارجيّ وإن كانت تصبغه الرؤية الإسلامية، يُوجَّه من خلال سياسة خارجية براغماتية وإعلام سعوديّ خارجيّ «ليبراليّ» إلى حدّ كبير ومنفتح لتشكيل صورة ذهنية إيجابية لدى العالم الخارجي.

لكن في حقيقة الأمر، لا يمكن أن نجزم بأن الخطاب السعودي ثابت لم يتغير منذ بدايات اكتشاف البترول في خمسينيات وستينيات القرن الماضي فقد بقي الخطاب الوطني محافظًا إلى درجة كبيرة حتى ثمانينيات القرن الماضي، ومنذ ذلك الوقت حتى اليوم أخذت تتسارع المحاولات

التجديدية للخطاب الديني السعودي والانفتاح الثقافي تحت ضغط العولمة وثورة الاتصالات ونضج المجتمع. وعلى الرغم من الصدامات التي تحصل بين فترة وأخرى، بين أنصار التيّار المحافظ من جهة وأنصار التيّار الليبرالي من جهة أخرى، فإن الدولة استطاعت أن تحافظ على بقاء الحوار ضمن إطار الخطوط الحمراء للسياسة السعودية.

وقد شهد الخطاب الديني بعد الألفيَّة الثانية قفزة نوعيَّة؛ إذ شهدت الساحة السعودية تحوّلًا نوعيًّا في الخطاب الديني الذي انتقل في جزء منه من نقد الآخر إلى نقد الذات، ونقد ما كان مُحرّمًا مساسه أو الخوض فيه.

وهكذا شهد الخطاب الديني في السعوديَّة تحولات تاريخيَّة تنبئ بالمزيد من الانفتاح والتعايش والشراكة، وكذلك شهد انفتاحًا فكريًا وحوارًا بين الثقافات، وحوارًا مع الآخر المختلف في الدين، ففي عام 2012 تمَّ إنشاء مركز لحوار الأديان حتى الآن.

لكن مع كل هذه المبادرات التي قدمتها المملكة، وخصوصًا ما يتعلق بحوار الأديان أو الحضارات، يبدو من تقييم المراحل التي مرت والمحطات التي عبرتها أنها مكلِّفة وغير مجدية أو مثمرة لتعليلات كثيرة، «تحولت مقولة (حوار الأديان) إلى لغة استهلاكية تستبطن وعيًا واهمًا وتضمينًا حالِمًا لمدلولها، تبنى عليه صروح من التخمينات الضبابيَّة التي تعوزها الواقعية»[1].

يبدو أن السبب في عدم نجاح حوار الأديان يعود إلى أن المكلّفين بقضايا الحوار، إما من جهات رسمية منشغلة بالقضايا الدينية ولا تملك الانفتاح الإرادي، وإما من جهات غير رسمية منشغلة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام ولا تولي الظاهرة الدينية جُلّ اهتمامها. ومِن ثَمّ يبدو أن كل الأطراف الإسلامية والآخر الغربي غير مقتنعين أصلًا بأن هناك

(1) د. عز الدين عناية، العقل الإسلامي: عوائق التحرر وتحديات الانبعاث (بيروت: دار الطليعة، 2011) ص176.

مشتركات يمكن أن نلتفّ حولها. ثم إن بعض المنظّرين أثبت من حديثه بؤس العقل والتكوين اللاهوتي، أو عدم الاعتراف بالأديان أصلًا، وأنها لا يمكن أن تبني سلمًا عالميًّا لأن الدين يتهالك، وخصوصًا في أوروبا، ولم يعُد يشكّل عمود السياسة والمجتمع كالاقتصاد أو العلم الحديث أو السياسة.

وعلى إثر تلك التحولات، في عام 2016 تمَّ تأطير صلاحيَّات ما يسمى بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خلال توصية تقدَّم بها عدد من أعضاء مجلس الشورى مطالبين بضمّها لوزارة الشؤون الإسلامية، وهذه الهيئة تعرف غربيًا بـ«الشرطة الدينية»، حتى أصبحت شبيهة بما يسمى بـ«شرطة الآداب» في بعض الدول العربية، لتكون مسؤولة فقط عن تطبيق واحترام الآداب العامَّة، كالنصح في ما يخصّ ارتداء الملابس كي لا تخالف العرف العام، وتذكير المواطنين والمقيمين المسلمين بمواقيت الصلوات عبر مكبرات الصوت المحمولة في سيارات خاصة، وغيرها، دون أن يكون لها صلاحية السجن أو التوقيف أو استخدام القوَّة.

كذلك في عام 2017 شهدت المملكة أول تحوّل تاريخي في ما يتعلق بحقوق المرأة من حيث السماح لها بقيادة السيارات بشروط، وتعيين نساء سعوديات متحدثات باسم بعض المؤسسات، وزيادة فرص عمل المرأة.

كذلك تم إطلاق هيئة جديدة للثقافة والترفيه في محاولة لمزج الثقافة العالمية بالثقافة المحلية من أجل طمس بعض صور التشدد الملتصقة بالمملكة في المخيال الغربي. لذلك اهتمت رؤية 2030 بتطوير مسارات ثقافية كانت مهمَلة كالسياحة والمسرح والسينما وخصخصة الرياضة، ولا سيَّما أنها ستُعدّ في الوقت نفسه مصادر جديدة للدخل الوطني. وشهدت القضايا الحقوقية مثل حقوق الإنسان اهتمامًا سياسيًّا خاصًّا منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إذ أنشئت -ولأول مرة في

المملكة- هيئة لحقوق الإنسان، وتطوّر قطاع القضاء.

وبالطبع هناك مَن عارض مِن المحافظين هذه التوجهات الجديدة بينما لقيت ترحيبًا واسعًا لدى شريحة واسعة من المجتمع ولدى الرأي العام الدولي. وبالتأكيد كل هذا بدأ يشكّل تطوّرًا ملحوظًا في صورة السعودية الذهنية المتجهة نحو مزيد من الانفتاح على العالم الجديد.

مع ذلك يقول أحد المستشارين في الديوان الملكي وأحد القائمين على تقديم «صورة وسطية وإسلام معتدل» للغرب: «الغرب لا يمكن أن يرضى عن أطروحاتنا الإسلامية ولا عن ثقافتنا الإسلامية ولا يرغب في الحوارات المباشرة المتعلقة بالأديان، لأن الغرب تجاوز مرحلة الدين إلى الفلسفة... لا يتمسك الغرب حاليًّا بدينه ولا يعدّه بُعدًا فاعلًا في قضاياه الاجتماعية والسياسية... الغربيون في الوقت الحاضر تشكلت لديهم ثقافة هجينة من الأديان والفلسفة الإغريقية والرومانية... ولذلك يجب عدم التعويل كثيرًا على مبادرة المملكة حول حوار الأديان التي كلّفت المملكة ملايين الدولارات ولم تسهم في تغيير الخطاب الغربي نحونا، ذلك الخطاب الذي لا يزال يردد أن ثقافة السعودية متشددة ومتطرفة وتحث على الإرهاب».

أما باتجاه العالم الإسلامي، ففي الحقيقة يمكن أن نلمس أن هناك رغبة من القيادة السياسية السعودية في توظيف القوَّة الدينية باتجاه العالم الإسلامي لتحقيق هدفين أساسيين، يكمن الأول في وقف التمدّد الشيعي الإيراني في الدول الإسلامية السنّية، أما الثاني فمن أجل تعزيز التعاون الإسلامي الشامل لمحاربة الإرهاب والتصدي للمهدّدات المشتركة، في محاولة لتعويض الانكفاء الأمريكي والغربي التدريجي من منطقة الخليج العربي بشكل خاص ومن الشرق الأوسط بشكل عام.

أؤكد في النهاية أن المملكة مُلزَمة بأن تحافظ على وحدة خطابها ووضع إستراتيجيّات الخطاب بحيث تتضح الملامح المنتظمة للخطاب وأن يعكس بشكل منطقيّ إدراكات وتصوّرات الحوادث والواقع الحالي، وأن

يشمل كل المنتجات الوطنية الفكرية والفلسفية والثقافية والاجتماعية. وحالما نكون انتهينا من صياغة خطاب وطنيّ ولو بصورته الكبرى وإطاره العام، نكون قد جهزنا لإنتاج الصورة الذهنية التي ليست إلا خطًّا متقطعًا من الممارسات الخطابية.

3) بناء وتسويق صورة ذهنية جاذبة ومؤثرة في العَلاقات الدولية

كما رأينا، فالمملكة تملك سيرورة تاريخية فريدة ومركّبة كونها موطن الإنسان الأول وملتقى لحضارات ضاربة في تاريخ الإنسانية. إنها حصيلة تراكم وتلاقي وتلاقح ثقافات موغلة في القدم ووسيطة وإسلامية وحديثة. وهذا ما جعل لها هُوِيَّة وطنية فريدة، تحتاج إلى خطاب وطنيّ يصاغ بعناية وقادر على النفاذ واستخراج مكوناتها المرنة التاريخية والثقافية. فإذا أضفنا ذلك إلى المكونات الأخرى الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، فسينتج لدينا قوة شاملة مركزية وفريدة، ستنجح بإذن الله رؤية 2030 في التأليف بينها، وتنظيمها، وبلورتها ضمن مركّب جديد للصورة الذهنية التي نطمح إلى رؤيتها قريبًا وضمن إستراتيجية تسويقية ودعائية فاعلة.

(أ) في مفهوم الصورة الذهنية

الصور هي "انطباعات ثابتة تكوّنها الدولة عن نفسها وعن الدول الأخرى، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية: أولًا صور العلاقات، وهي الانطباعات التي تحدِّد طبيعة العلاقات مع الدول الأخرى، من حيث العداء والصداقة، أو القوة والضعف، أو الالتزام الأخلاقي وعدمه، وتُعدّ صورة العلاقات من أهمّ المحدِّدات في فهم السياسة الخارجية للدول بعضها تجاه بعض، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تقسم دول العالم وَفْقًا لخمس صور أساسية: صورة الدول الحليفة، وصورة الدول العدوة، وصورة الدول المعتمدة على الولايات المتحدة، وصورة الدول المعتمدة على الأعداء، وصورة الدول المحايدة. ثم هناك صور الثقافات، بمعنى الانطباعات الثابتة التي تحملها الدول عن

ثقافتها القومية وعن الثقافات القومية لغيرها من الدول، هل هي ثقافات عدوانية أم مسالمة، منفتحة أم منغلقة، ليبرالية أم غير ليبرالية، مثالية أم براغماتية. ثم هناك ما يسمى صور الأدوار، وهي الانطباعات التي تكوِّنها الدولة عن الأدوار التي تؤدِّيها، أو التي يؤدِّيها الآخرون، وتتجلى صور الأدوار على المستوى الإقليمي أكثر منها على المستوى الدولي"[1].

بالتالي فصورة الدولة الذهنية هي عبارة عن التمثل النهائي (representation) لتلك الدولة في أذهان الأفراد وفي الرأي العام الداخلي والخارجي وبين دول العالم. من خلال الصور الذهنية تظهر قوَّة الدول وضعفها وثراؤها وفقرها وتدينها ونمط عيشها. بالطبع قد تكوّن الدولة لنفسها بشكل تلقائيّ وعبر تاريخها تلك الصورة دون التخطيط لها، لكن في عصر العولمة وأهمية التأثير الكبير الذي بدأت صورة الدولة تلعبه يجب ألا تخرج الصورة الذهنية قدر الإمكان عن نطاق تحكّم الدولة. بمعنى أن تزيل الدولة كل العقبات التي تحول دون تنمية صورتها واستخدامها لبلوغ أهدافها، وألا تسمح بأن تتشكل صورتها بطريقة عفوية أو تُشوَّه من قِبل الأعداء، لأن هناك أطرافًا تريد أن تُظهر دولة معينة بصورة سيئة أمام الرأي العام، مثل المحاولات الحاليَّة التي تقف عليها بعض الجهات الدولية والإقليمية لإلصاق صورة الإرهاب بالمملكة العربية السعودية لتحقيق مصالحهم الخاصة. بالطبع مهما حاولنا تنميط صورة محدّدة برّاقة لدولنا فإنه لا بد أن تختلف هذه الصورة من شخص إلى آخر، فالسائح قد يدرك دولة ما بطريقة تختلف عن طريقة إدراك المستثمر، وعن طريقة من أتى للدولة في زيارة رسمية أو عاش فيها وقتًا طويلًا.

على الرغم من أن هناك من أنَّ هناك دولًا لم تُعِر أهميةً لتطبيق إستراتيجية لوقت طويل، فإننا لاحظنا أنه تعاظمت في العقود الأخيرة من

(1) بلخيرات حوسين، كيف نفهم سياسة إيران الخارجية في الشرق الأوسط؟، نون بوست، http://www.noonpost.org

زيادة الاهتمام من دولٍ عدَّة، خاصةً الكبرى والمتطوّرة، بسلطة الصورة الذهنية، وبالتنافس في بناء وتطوير إستراتيجيّات متنوعة بغرض بناء صورة ذهنية جديدة أو تغيير صورة قديمة سلبية أو تعزيز أو تحسين صورتها الذهنية القائمة، بما يسهم في زيادة مكانتها الدولية والإقليمية. وهناك من الدول من لجأت إلى وكالات اتصال، لعرض قيمها ومشروعاتها السياحية والتنموية وتلميع صور قادتها.

هناك عَلاقة بين الصورة الذهنية والعلامة التجارية، فالصور الذهنية انتقلت من مجال العلامات التجارية إلى مجالات أخرى كمكانة الدولة في العَلاقات الدولية، وصار ينظر إلى مفهوم «مكانة الصورة الذهنية» بوصفه إسقاطًا أو نقلًا لصورة العلامة التجارية من عِلم التسويق إلى عِلم العَلاقات الدولية. لهذا من المهم الاستفادة من علم التسويق التجاري لبلورة صورة الدولة وتسويقها، فكما أن الشركات تسوّق لمنتجاتها فإن الدولة كذلك تسوّق لمكوناتها التي تؤثر في صورتها سلبًا أو إيجابًا. ويتعلق الأمر بسكان الدولة وثقافتها وتاريخها ومنتجاتها الشهيرة، بل وبمستوى تنميتها أيضًا. يمكن للدولة أن تبادر إلى تحويل هذه العوامل إلى رافعات لتسريع وتفعيل وقع صورتها الذهنية في الرأي العام.

(ب) لماذا على المملكة ترقية صورتها الذهنية؟

في الجانب التاريخي المضيء تظهر متانة السياسة السعودية ومرونتها في التكيف مع المواقف والأحداث وقدرتها الاستثنائية في الخروج من الأزمات الداخلية والخارجية. وداخل هذا الجانب المضيء من هذه الصورة النمطية كان هناك حضور للرمزية الدينية للمملكة وقيادتها التاريخية للعالم الإسلامي في أصعب محطاته، فقد نجحت المملكة مثلًا في وقف المدّ القومي الاشتراكي اليساري الناصري إلى العالم العربي عبر مشروعها «التضامن الإسلامي»، لوقف تمدّد الفكر الثوري الاشتراكي الذي بدأ منذ ثورة الضباط الأحرار في مصر عام 1952، ومرورًا بهزيمة

الاتّحاد السوفييتي وإخراجه من أفغانستان (1979-1988)، وصولًا إلى نهاية الفكر البعثي مع رحيل الرئيس العراقي صدّام حسين في عام 2006، من جهة أخرى، ساندت السعودية العراق بالمال والسلاح في حربه ضدّ إيران خلال الفترة «1980-1988» لوقف المد الثوري الإيراني، واستطاعت الرياض كذلك استدعاء قوّات ما يقارب 33 دولة من خلال تشكيل أكبر تحالف دوليّ في التاريخ المعاصر ترعاه منظَّمة الأمم المتّحدة، وذلك لإخراج القوّات العراقية التي قامت بغزو دولة الكويت في أغسطس عام 1990.

أمّا في دور الوساطة فقد أسهمت المملكة في حل عدد من النزاعات مثل إنهاء الحرب الأهلية في لبنان من خلال رعايتها لمؤتمر الطائف عام 1989، كما رعت المملكة المصالحة بين الفرقاء الأفغان في عام 1993، إضافة إلى حلّ نزاع الغرب مع ليبيا حول كارثة لوكيربي، والمصالحة بين الفلسطينيين، ومبادرة الملك عبد الله حول السلام الفلسطيني-الإسرائيلي التي أطلقها في اجتماع القمة العربية التي عُقدت في بيروت عام 2002، والإسهام في تسوية كثير من الخلافات العربية-العربية، ومساهمتها في إعادة الأمن والاستقرار في بعض الدول العربية عقب ثورات ما سمي ادعاءً بالربيع العربي.

يضاف إلى ذلك جهود المملكة العربية السعودية في احتواء عديد من الأزمات، كتداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وكجهودها بعد ذلك في مجال مكافحة الإرهاب وإنعاش الاقتصاد العالمي والمساعدات الإنسانية.

أما القسم الآخر من الصورة النمطية للمملكة فقد عدّه عدد من المختصين في شؤون المملكة قاتمًا ولا يمثّل الوجه الحقيقي عنها.

ومما عزّز انعكاس هذه الصورة ترسبات أحداث الحادي عشر من سبتمبر على المملكة، وما أفرزته التحقيقات الأمريكية في كون 19 سعوديًّا

ضمن منفّذي تلك الهجمات! في واقع الأمر، تم استغلال اعتداءات 11 سبتمبر من قِبل بعض دوائر القرار الأمريكية خاصَّة، والغربية بوجه عامّ، لشنّ حملة إعلامية ممنهجة ضد مناهج التعليم في السعودية، واتهامها بالتحريض على الإرهاب والتطرف والكراهية، وضد الجمعيات الخيرية واتهام بعضها بتمويل الإرهاب والمطالبة بوقف أعمالها، كما اتُّهم بعض رجال الأعمال السعوديين بتمويل الإرهاب، وفُتِحَت مِلَفّات حقوق الإنسان، خاصةً ما يتعلق بحقوق المرأة، وغير ذلك.

ومن ذلك الوقت حرصت المملكة على إطلاق عملية التحول الوطني الشامل التي تعكس رغبة القيادة السياسيةفي تقديم صورة ذهنية واقعية للمملكة، والهدف الوطني من ذلك هو تقديم المملكة للداخل والخارج في صورة إيجابية تلائم تحوّلات الزمان والمكان (space-time mutations)، وتنشط فيها السياسة الخارجية للدولة، ويقوى اقتصادها ويتعزز الأمن والاستقرار في ربوعها، وتزاح عنها تهمة التطرف والانعزال.

يمكن أن نستشفّ من خلال الخطاب السياسي والإعلامي والثقافي العامّ أن الصورة الذهنية الجديدة التي يُراد بثها والاتصال من خلالها تتلخص حسب وجهة نظر الباحث في الإيحاء بأن «المملكة تسلك حاليًّا مسار التحول السريع بمحاكاة أفضل للممارسات والتجارِب الدولية، وبمساندة شركات عالمية متخصصة في التحوّل التنموي والسياسي لكي تكون دولة حديثة ذات مؤسّسات فاعلة ومنتجة وقادرة في غضون السنوات العشر القادمة على تحقيق الرفاه الاجتماعي لمواطنيها، وأن تكون كذلك دولة رائدة إقليميًّا وقائدة للعالمَين العربي والإسلامي، ومنافِسة في السوق الاقتصادي والمالي الدولي، وأن تملك قوَّة عسكرية وأجهزة أمنية حديثة تحقق الردع وتحتوي التهديدات والمخاطر التي قد تتأتى من الداخل والخارج على السواء».

وترتكز هذه الصورة الجديدة على عديد من الرافعات، من أهمّها عودة

الاهتمام بالقوَّة المرنة كبُعد هامّ في الصورة الذهنية وإعادة التفكير في صنع السياسة الخارجية السعودية كي تكون أكثر ديناميكية وقوَّة ومرونة، والخروج من مفهوم الدولة الريعية إلى مفهوم التكامل الاقتصادي.

إن الطريقة السريعة التي اتُّخذت بها القرارات الوطنية في بداية حكم الملك سلمان أعطت مؤشّرًا دالًّا على أن الملك سلمان كان مدركًا لطبيعة التحدّيات التي تواجهها المملكة، بفضل مراقبته الطويلة لها.

(ج) مشروع التحوّل الوطني (رؤية 2030) أساسًا لصورة ذهنية جديدة

كانت المرحلة الأولى في هذا المشروع، اختيار الكوادر الوطنية الشابة التي ترسم إستراتيجيّات التحوّل الوطني وتديره بشكل فاعل، إذ أوكلت القيادة الجديدة لعملية التحوّل الوطني إلى شخصيات جديدة تم تعيينهم في مناصب مفصلية، قادمين من خلفيات عسكرية وقانونية واستراتيجية ورواد أعمال وقادة مشروعات وخبراء في الحوكمة وتقنية المعلومات. ومن الملاحظ أن معدّل أعمار هؤلاء الرواد والوزراء الجدد لا يتجاوز خمسة وأربعين عامًا. ويُرى أنهم الأقدر على اتخاذ قرارات سريعة وجريئة، من أجل ضمان نجاح هذا التحول، فضّلت الحكومة الاستعانة بشركات استشارية أجنبية كبرى ذات خبرة في مجال التحول، وترتكز على أفضل الممارسات العالمية.

من جانب آخر، من أهداف إستراتيجية الصورة الذهنية الجديدة تطوير اقتصاد متوازن وزيادة صادرات الدولة وإعادة هيكلة أجهزة الدولة، فالدول التي تتمتع بصورة ذهنية جيدة في مجال الاقتصاد والتصنيع تكون لها قدرة أكبر على غزو الأسواق. وفي ظل تراجع أسعار النفط حاليًّا يصبح أكثر إلحاحًا أن تقدم المملكة قدراتها في مجال الطاقة والبتروكيماويات حتى تحظى بثقة المستثمرين والمستهلكين فتصبح «صنع في السعودية» تضاهي مثلًا «صنع في اليابان» أو «صنع في ألمانيا»، ونحصل على طمأنة المستهلك بشكل أكبر، لأن جودة منتج يمكن أن تؤثّر على إدراك الآخرين

لدولة ما أو لسكانها.

ناهيك بأنه في خضمّ العولمة اكتسى الاقتصاد طابعًا تنافسيًّا أكثر فأكثر، مِمّا يتطلب من المملكة جلب استثمارات أجنبية مباشرة يشجعها في ذلك رخص اليد العاملة وجودة بيئة العمل والاستقرار الذي تحظى به المملكة، ومحفزات أخرى. وكذلك تشجيع الاكتتاب الخارجي في شركات سعودية، فحاليًّا طُرح جزء (5%) من رأسمال «أرامكو» في اكتتاب عام داخليّ وخارجيّ تديره بنوك عالمية حاليًّا.

لكن لا يمكن إطلاق تحوّل اقتصاديّ يتسم بالديمومة دون أن يكون هناك هياكل إدارية واقتصادية حديثة يمكنها التفاعل السريع مع مراحل التحول. ولذلك عمدت الحكومة الجديدة إلى إعادة الهيكلة الوطنية من خلال إلغاء معظم الهيئات السابقة التي تجاوزت 12 هيئة، والتي كانت مكلِّفة ماديًّا وغير فاعلة وتشتت عملية صناعة القرار. ومِن ثَمّ فقد اختُزلت الهيئات السابقة في مجلسَين كما أشرنا سابقًا، الأول هو مجلس الشؤون السياسية والأمنية، الذي يرسم التوجهات السياسية والأمنية للدولة، والثاني هو مجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية، الذي يتولى رسم الإستراتيجيات الاقتصادية والتنموية للدولة.

بعد ذلك، أُنشئ صندوق الاستثمارات العامَّة، من أجل «ضبط وتطوير استثمارات الدولة والحدّ من الهدر الذي كان حاصلًا في استثمارات عوائد النفط وتركيز الاستثمارات الوطنية في جهة واحدة تتميز بالاستقلالية في اتخاذ القرارات عبر مجلس إدارة، وإعلان الميزانيات بطريقة شفافة»... كذلك تمت إعادة هيكلة الوزارات وأجهزة الدولة، إما بضم وزارتين في وزارة واحدة، وإما بإنشاء وزارات جديدة، وتنقّل الوزراء من وزارة إلى أخرى، وذلك لتنظيم صناعة القرار وزيادة المرونة والقدرة على استثمار الثروات الجديدة في مجال التخطيط الإستراتيجي وتقنية المعلومات والاتصال والإدارة الحديثة، وبما يقلل من الفساد ويفعّل الحوكمة

وسلطة القانون.

لقد كان الهدف العام لرؤية «2030» هو التحول من دولة ريعية تعتمد بشكل شبه كامل على عوائد النفط إلى كِيان اقتصاديّ متعدّد الموارد لا يُشكّل النفط فيها إلا واحدًا من مداخيلها، والتحوّل إلى كِيان اقتصاديّ طَموح ينافس دوليًّا، من خلال استثمار كل عناصر قوَّة المملكة من موارد طبيعية لم تستثمر بعد، كالذهب واليورانيوم والفوسفات... إلخ، والموقع الجيو-استراتيجيّ للمملكة، والقوة الناعمة التاريخية والدينية والسياحية، وتهيئة البيئة الاستثمارية والانفتاح الخارجي وعقد شراكات إستراتيجية دولية تتسم بالندّية بعيدًا عن سياسة الإملاءات.

أخيرًا فمشروع «نيوم» سيجعل المملكة نموذج ريادة عالميًّا في إطار التطلُّعات الطموحة لرؤية 2030 بتحوُّل المملكة العربية السعودية إلى نموذج عالميّ رائد في مختلف جوانب الحياة، وإحداث ثورة في الصورة الذهنية للمملكة نحو الإيجابية والتفاعل والشراكة العربية والعالمية.

أطلق الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وليّ العهد السعودي نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامَّة، الثلاثاء 24 أكتوبر 2017، مشروع «نيوم» الذي هو أضخم مشروع وطنيّ ممتدّ بين 3 دول.

تشتمل منطقة «نيوم» على 9 قطاعات استثمارية متخصصة: مستقبل الطاقة والمياه، ومستقبل التنقُّل، ومستقبل التقنيات الحيوية، ومستقبل الغذاء، ومستقبل العلوم التقنية والرقمية، ومستقبل التصنيع المتطوّر، ومستقبل الإعلام والإنتاج الإعلامي، ومستقبل الترفيه، ومستقبل المعيشة. وسيعمل مشروع «نيوم» على جذب الاستثمارات الخاصة والاستثمارات والشراكات الحكومية، وسيُدعَم المشروع بأكثر من 500 مليار دولار خلال الأعوام القادمة، من المملكة العربية السعودية، صندوق الاستثمارات العامَّة، بالإضافة إلى المستثمرين

المحليين والعالميين. وتمتاز منطقة المشروع بخصائص مهمَّة، أبرزها الموقع الإستراتيجي الذي يتيح لها أن تكون نقطة التقاء تجمع أفضل ما في المنطقة العربية وآسيا وإفريقيا وأوروبا وأمريكا من قطاعات استثمارية متخصصة. وتقع المنطقة شمال غرب المملكة على مساحة 26,500 كم2، وتطلّ من الشمال والغرب على البحر الأحمر وخليج العقبة بطول 468 كم، ويحيط بها من الشرق جبال بارتفاع 2,500 متر[1].

يُطِلّ الموقع على ساحل البحر الأحمر، الذي يُعَدّ الشريان الاقتصادي الأبرز، والذي يمرّ عبره قرابة 10% من حركة التجارة العالمية، بالإضافة إلى أن الموقع يُعَدّ محورًا يربط القارات الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، إذ يمكن لـ70% من سكان العالَم الوصول إليه خلال 8 ساعات كحدّ أقصى. وسيشتمل المشروع على أراضٍ داخل الحدود المصرية والأردنية، إذ سيكون أول منطقة خاصَّة ممتدَّة بين ثلاث دول.

كذلك سيحدّ «نيوم» من تَسَرُّب الأموال إلى خارج المملكة، ويهدف إلى أن يكون إحدى أهمّ العواصم الاقتصادية والعلمية العالمية. ويُعَدّ استقطاب المستثمرين العالَميين إلى المنطقة وإشراكهم في تطويرها وتنميتها وبنائها، من قِبلهم ولمصلحتهم، أحد المُمكّنات الرئيسية لنجاح هذا المشروع وأهمّ عناصره الجاذبة التي تساعدهم على النموّ والازدهار في أعمالهم. وتشمل التقنيات المستقبلية لتطوير منطقة «نيوم» مزايا فريدة، يتمثل بعضها في: حلول التنقل الذكية، بدءًا من القيادة الذاتية حتى الطائرات ذاتية القيادة، والأساليب الحديثة للزراعة وإنتاج الغذاء، والرعاية الصحية التي تركز على الإنسان وتحيط به من أجل رفاهيته، والشبكات المجانية للإنترنت الفائق السرعة أو ما يُسمى «الهواء الرقمي»، والتعليم المجاني المستمر على الإنترنت بأعلى المعايير العالمية،

(1) انظر، موقع سكاي نيوز العربية، تفاصيل أضخم مشروع سعوديّ ممتدّ بين ثلاث دول، http://cutt.us/GbPmU

والخدمات الحكومية الرقمية المتكاملة. ويتطلع «نيوم» إلى تحقيق أهدافه الطموحة بأن تكون المنطقة من أكثر المناطق أمنًا في العالَم، إن لم تكُن الأكثر، وذلك عبر توظيف أحدث التقنيات العالمية في مجال الأمن والسلامة، وتعزيز كفاءات أنشطة الحياة العامَّة، من أجل حماية السكان والمرتادين والمستثمرين[1].

(د) دولة تسعى لتوظيف قوّتها المرنة لزيادة فاعلية صورتها الذهنية ورسالتها الحضارية

تُعرَّف القوَّة ببساطة بأنها «القدرة على التأثير في الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل»[2]. تختلف أشكال القوَّة ومظاهرها من عصر إلى آخر، مِمّا يتطلب من المعنِيّين باستمرارٍ إعادة النظر في القوَّة وعناصرها وما طرأ عليها من تغيُّرات، وأيّ عنصر من عناصر القوَّة الوطنية مناسب للتوظيف أكثر من غيره. والقوة الشاملة للدولة تتكون من شكلين من القوى: مرنة وصُلْبة.

وبالطبع لا يعني امتلاك القوَّة الناعمة إهمال القوَّة الصلبة. الأفضل في عالم اليوم وبسبب خطورة استخدام القوة العسكرية وعدم شرعية استخدامها غالبًا، والطبيعة المتغيرة للقوة، امتلاك الدولة لهاتين الوسيلتين. يجب إدماج الجوانب المرنة مع الجوانب الصلبة في إستراتيجية الدولة الدفاعية والأمنية. يجب كسب القلوب والعقول معًا. طيف التأثير في الخصم سيكون عاليًا، ولكن من أجل التأثير في الأصدقاء كما في الخصوم يجب أن يخافنا العدوّ كما يجب أن يُحبّنا الصديق. معادلة صعبة لكن ممكنة.

ربما لم تتغير القوَّة السياسية الحاكمة منذ فجر التاريخ كقوة مُهِمَّة

---

(1) المرجع السابق.

(2) جواد كاظم البكري، مستقبل الكارثة... أزمة المنحدر المالي الأمريكي 2012 (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية 2013) ص151.

ودائمة توظف باقي عناصر القوى الوطنية الأخرى من أجل السيطرة على عموم الناس والحفاظ على النظام السياسي واستقرار الدولة وبناء التنمية، لكن منذ بداية دخول العالم عصر البارود تغيّر شكل وأداء وأهمية القوى الوطنية. أصبحت القوة العسكرية منذ ذلك تحتل القوة الأولى في التأثير وفي الدور، وذلك بسبب تعدّد النزاعات وتزايد اللجوء إلى الجيوش للحفاظ على سيادة الوطن وأمنه الخارجي وتحقيق رغبات الملوك والأمراء في الهيمنة على المنافسين. بعد الحرب العالمية الثانية برزت القوَّة الاقتصادية كقوَّة مهمَّة أيضًا. ويدُلُّ على ذلك ما قاله الرئيس الأمريكي أيزنهاور: «انتقلنا الآن من الصراع العسكري إلى الصراع الاقتصادي». ومنذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي ظهر اتجاه قديم جديد في العَلاقات الدولية ليتوسع المفهوم ليشمل عناصر مثل: المساحة، الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، السكان، درجة النمو، الاستقرار السياسي. ثم منذ التسعينيات بدأ الحديث عن مفهوم عناصر قوى أخرى جديدة كالمعلوماتية والثقافية والتاريخية والإعلامية والدبلوماسية، أطلق عليها لاحقًا مجتمعة اسم «القوة المرنة». وتم خلال الألفية الجديدة محاولات غربية لتنظيم استخدام القوة المرنة وإدماجها في القوة الصلبة العسكرية ليتكون من حاصل جمعهما «القوة الوطنية الشاملة».

الحديث السابق يقودني إلى كشف العَلاقة التي تربط بين القوة الناعمة للمملكة العربية السعودية وصورتها الذهنية، وهل تم استخدام هذه القوة الناعمة تاريخيًّا بشكل علميّ ومقصود ومخطط له؟ وهل صورة المملكة الذهنية الحالية جاذبة وفاعلة في إدراك الآخر؟ وكيف يمكن للمملكة أن تبلور من خلال مكونات قوتها المرنة كعمقها التاريخي وأصالتها الثقافية ورمزيتها الروحية صورة ذهنية جديدة أكثر فاعلية وتأثيرًا؟

بالتأكيد هناك عَلاقة بين القوَّة الناعمة وسلطة الصورة الذهنية، إذ يمكن للقوة الناعمة للمملكة أن تشكل رافعة قوية لصورتها الذهنية، وهو ما من شأنه أن يُسهم في تعزيز الصورة الذهنية للمملكة. وتمتلك بلاد الحرمين قوَّة ناعمة ذات تأثير وجذب هائل، مكونة من مُثل وتشريعات إسلامية وثقافة أدبية وشعرية عربية أصيلة، وعمق تاريخيّ وحضاريّ، ينقصها فقط أدوات ووسائل الاتصال المناسبة، واستثمار ما توصلت إليه الدول الغربية من فهم واستخدام للقوة المرنة.

فمثلًا، طوّر أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد والرئيس السابق لوكالة المخابرات الأمريكية، جوزيف ناي، أفكار كينيث والتز، وقدم مفهومًا جديدًا للقوة «يهتمّ بعناصر القوَّة غير المادية، مثل الثقافة والقيم السياسية والمؤثرات الإعلامية والاقتصادية والتجارية والعَلاقات الدولية، وكل مورد لا يدخل ضمن القدرات العسكرية والعقوبات الاقتصادية، من خلال مفهوم القوَّة الناعمة كوسيلة النجاح في السياسة الدولية»[1]. يعرّف جوزيف س. ناي القوةَ المرنة بشكل أدقّ قائلًا: «إنها القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلًا من الإرغام أو دفع الأموال»[2]. يمكنني أن أستنتج من تعريفات جوزيف ناي تعريفًا خاصًّا للباحث لمفهوم القوَّة الناعمة بأنها «مجموعة الأدوات السلمية التي يمكن تنظيم استخدامها كي تكون قادرة على تحقيق مصالحنا وأهدافنا الوطنية بذكاء عن طريق التأثير والجاذبية والإغراء في النظراء بدل المواجهة المباشرة».

وترتكز القوَّة الناعمة حاليًّا من وجهة نظري على ثلاث ركائز أساسية: ثقافة جاذبة، إعلام مؤثر، سياسة خارجية نشطة. فالثقافة هي ممارسات تخلق معنى للمجتمع. وهي قسمان: الثقافة العليا، المتمثلة في التاريخ،

(1) د.حيدر سامي عبد، القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 (بيروت: بيسان، 2016) ص18-190 (بتصرُّف).
(2) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة، مرجع سابق، ص12.

والأدب، والفلسفة، والدين، واللغة، وهي من اختصاص النخبة. والثقافة الشعبية، المتمثلة في العادات، والسلوك الشعبي، وفنون التعامل، والفنون الشعبية، والغناء، واللبس، والطبخ، والفنون الرياضية... وكل ما يُمتِع الناس. هناك أيضًا الإعلام والاتصال الذي يسوِّق الثقافة عبر نشاطاته الإعلامية داخليًّا وخارجيًّا، والذي اكتسى اهتمامًا كبيرًا في هذه الأيام وأحدث تأثيرًا في الوعي السياسي والشعبي بشكل غير مسبوق.

تمتلك المملكة مصادر هائلة للقوة الناعمة، ولكننا لم نستخدمها بفاعلية لتحقيق النتائج التي نريدها، ولم نشكل منها حتى الآن قوَّة حقيقية موازية للقوَّة الأمنية والعسكرية، لتجعل منا قوَّة قيادية في عصر المعلومات. إنها بالفعل قوَّة هائلة لو فُعّلت ومُنهجت فسنكسب الرأي العام (الداخلي والخارجي) بقوة. إنّ فرص قوّتنا الناعمة ستزيد إذا تصرّفنا بذكاء ومهارة ومسؤولية. نريد أن نبني رصيدًا من المصادر يعزز من قوّتنا الناعمة. نطمح لأن نحقق كفرنسا المرتبة الأولى في جوائز نوبل للآداب أو الجذب السياحي، أو بريطانيا في الفيزياء أو الأكثر في الإنفاق على الدبلوماسية العامَّة، أو كاليابان في المرتبة الأولى في براءة الاختراع، أو نملك شركات متعدّدة الجنسيات كالتي تملكها أمريكا وأوروبا، أو ننفق على البحث العلمي أكثر مِمّا ننفقه على السياحة الخارجية!

من جانب آخر، نرى اليوم من الرموز الدينية والثقافية والرياضية والفنية، ومن اللاعبين من خارج الدول، كالأحزاب والجماعات والنوادي الرياضية، مَن لديه تأثير في وعي الجماهير وقوة جذب شعبيّ وتأثير عقليّ ووجدانيّ يعلو على الدول نفسها. تكمن الخطورة في أن هؤلاء النجوم سواء كانوا أشخاصًا أو مجموعات قد يكونون أشد خطرًا على أمن الدولة وعلى نظامها السياسي من أعداء الخارج حال قرروا معارضة توجهات الدولة أو سياساتها أو انفرادهم بمشاريعهم الخاصة خارج مظلة الوطن. هناك بالطبع من هذه الشخصيات من بدأ في انتهاج خط معارضة من

خلال وجوده خارج المملكة وبدعم من دول معادية. يوجد أيضًا من قام بتشكيل أحزاب «شكلية» معارضة. كذلك قامت دول معادية للمملكة بدعم بعض المنظمات الدولية لزيادة ضغطها على المملكة. اليوم هناك أكثر من 32 ألف منظَّمة غير حكومية تدّعي بأنها مستقلة ومحايدة، وتشكل قلقًا لكثير من الدول.

في المقابل نجحت المملكة خلال تاريخها في إنشاء منظَّمات وتجمعات دينية كرابطة العالم الإسلامي، وندوة الشباب الإسلامي، والمؤتمر الإسلامي، وشكلت صورة ذهنية جيدة للمملكة خلال مشروع التضامن الإسلامي منذ الستينيات حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي، تلتها مرحلة من الضعف في المخرجات وفي التمثيل، وبالتالي تراجع التأثير، حتى أصبح كثير من المسلمين لا يعرف عن هذه المنظمات شيئًا. وهو ما ترك المجال لمراكز دينية ومجاميع أخرى كي تنتشر وتأخذ زخمًا في الفتوى وفي الفكر الإسلامي وحوار الحضارات. إنه أمر يجب على المملكة الانتباه إليه إذا أرادت ألا يُختطَف مركزها الديني أو إسلامها المعتدل من قِبل منظمات ومجاميع إسلامية ذات أهداف سياسية. هذه المؤسسات فوق الوطنية (الأممية) من المهم استمرار دعمها والعمل على تحديث خطابها الديني بما يتفق مع متطلبات المرحلة كما هو الخطاب التجديدي الذي طرأ على منظمة العالم الإسلامي ونزعتها الجديدة نحو مزيد من التفاعل الدولي حول محاربة الإرهاب وتقديم خطاب دينيّ معتدل.

إضافة إلى دعم المملكة لهذه المنظمات الإسلامية ذات الطابع الديني، هناك ضرورة في هذا الوقت المأزوم الذي نعبره للتركيز على توظيف القوة الإعلامية والدبلوماسية بأنواعها (التعليمية، الدفاعية، الرياضية، الشعبية...). هاتان القوّتان أساسيتان للارتقاء بصورة المملكة في عصر الانفتاح والتأثير المتبادل بين الدول. وسائل الإعلام بجميع أشكالها الرسمية والشعبية، وممثليات ومكاتب المملكة في الخارج بأنواعها

السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والسياحية والرياضية، يجب أن تشكل كلها قوة لتسويق الصورة المرسومة. وبالتوازي مع ذلك يتم دعم المؤسسات والنخب والأفراد ممن لديهم مبادرات فردية لتنشيط هذه الصورة ولزيادة حضور المملكة في المحافل والأنشطة الدولية.

ولأن الصورة والسمعة للدولة أصبحتا معطيَين جوهريَّين في المعادلة الإستراتيجية للدولة، ولا يتم بناؤهما إلا عن طريق ثقة ورضا المجتمع الدولي، فيجب أن تكون قوّتنا المرنة قوية في عصر المعلومات والإعلام الْمُعَولَم، ويمكنها اجتذاب المواطنين من كل العالم. مطلوب من قنواتنا الفضائية أن تكون قادرة، وبلغات مختلفة، على أن تكون موردًا للقوَّة الناعمة، وأن تكون سياساتنا الخارجية منافِسة على الجاذبية، والشرعية، والمصداقية، وأن نملك قنوات اتصال متعدّدة تساعد على تأطير قضايانا وإقناع الآخرين بشرعيّتها، مثل عاصفة الحزم والتحالف الإسلامي العسكري ضدّ الإرهاب.

إضافة إلى ما تم ذكره من أهمية تقوية صورة المملكة من خلال قوة التسامح الديني والشراكة الثقافية مع دول العالم، وأهمية وجود حملة إعلامية ممنهجة لنقل الصورة الحقيقية، هناك أيضًا الجانب السياحي. إنّ أُولى الدول التي قامت بتبني إستراتيجية لمكانة الصورة الذهنية قامت بذلك لأغراض سياحية، وقد يكون الهدف الأساسي لاستراتيجية مكانة الصورة الذهنية هو جذب السياح، الذين يشكّلون ثروة حقيقية بالنسبة إلى الدول المستقبلة لهم. وقد باتت السياحة واحدة من أكبر الصناعات العالمية إدرارًا للدخل، وغالبًا ما توظف إستراتيجية الصورة الذهنية في هذا المجال، خاصةً الممالك القديمة والمواقع الأثرية والثقافة والتراث، لترقية صورة الدولة. وفي المملكة تُعَدّ السياحة البيئية من أكثر الروافع رواجًا في الآونة الأخيرة، وبمقدور أي سائح أن يُقيم رابطًا عاطفيًّا مع

المملكة حال زيارتها، فيزورها مرارًا وينصح أصدقاءه بزيارتها، ويصبح أحد المتعلقين بثقافتها. وهكذا تُبَثّ هذه الصورة الحضارية لتكون إضافة إلى الصورة الكبرى للمملكة.

(هـ) تنشيط استخدام القوة الصلبة لردع المهددات من خلال الانتقال إلى مفهوم الحرب الاستباقية

من أبعاد الصورة الذهنية التي تطمح المملكة إلى بلوغها، تحقيق الردع ضد الخصوم، خاصةً إيران، بواسطة القوة الصلبة. وهذا يعني تفعيل البُعد العسكري ونقله من وضع انتظار وصول العدوّ إلى وضع محاربته على أرضه. من خلال المناقشات والحوارات التي دارت في بداية تشكيل مجلس الشؤون السياسية والأمنية في المملكة بين خبراء الأمن الوطني، كان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن المملكة تواجه أزمات أمنية سريعة التشكل وخطيرة التأثير على الأمن الوطني الشامل، وعليه فقد خرجت هذه النقاشات بتوصيات تتمحور حول: أين نحن الآن سياسيًّا وعسكريًّا وأمنيًّا؟ وإلى أين نريد أن نصل بأمننا الوطني؟ وما فاعلية قدراتنا الذاتية؟ وما مدى استعداد حلفائنا الإستراتيجيين لضمان أمن المملكة والخليج؟ وما خياراتنا لبقاء أمننا واستقرارنا المستقبلي؟ وما المخاطر والتحدّيات التي سنواجهها؟

إنَّ السعودية في الأوضاع الراهنة تمر بتحديَّات داخليَّة وإقليميَّة ودوليةً، فهناك تحدي العولمة وثورة الاتصال وتبعات البعثات التعليمية الخارجية للطلبة السعوديين، التي بدأت تؤثر على عقول الناشئة وتجعلها ترغب في هامش أكبر من حرّية التعبير واستقلالية القرار، وفرص وظيفية ذات عائد مُجزٍ تناسب طموحاتهم، وأن يكون لهم رأي في القرارات الوطنية الخاصة بمستقبلهم، وغيرها من تحديات حقوق المرأة والانفتاح الخارجي نحو بناء ثقافة سلم مشتركة تجمعنا مع باقي دول العالم.

أما خارجيًّا، فيمكن اعتبار طموح الهيمنة الإيراني هو المهدّد الذي يتبوأ

مكان الصدارة، وذلك لما تسببه إيران من تأجيج للصراعات الطائفية ودعم للميليشيات المسلَّحة الخارجة عن القانون في اليمن وسوريا والعراق، وكذلك من خلال أذرعها السياسية والحزبية والاستخبارية في اليمن، وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف تحقيق مصالحها التوسعية وتفكيك العالم السنّي.

كذلك من التحدّيات على المستوى الإقليمي تحدي السباق على الريادة الإقليمية وهو الأكثر سيطرة، ففي ظل غياب بعض الدول العربية عن معادلة توازن القوى الإقليمي، نجد تنافسًا مشروعًا بين كل من السعودية وتركيا وإيران؛ إلّا أن الأزمة السورية خلقت لتركيا وإيران عقدة أمنية وسياسية بطأت من سيرهما نحو طموحاتهم في المنطقة دون نسيان الهدف الإيراني بصناعة توترات في المنطقة وعليه و في ظل الطموح المفرط للهيمنة الإيرانية المطلقة، نتج ما تعدّه دول الخليج العربية تدخلات في شأنها الداخلي، مما أدّى إلى تأسيس تحالفات جديدة أو إعادة هيكلة تحالفات كانت قائمة مسبقًا.

وأما في الدول التي يُطلَق عليها دول الثورات العربية، فلا يزال صراع الإرادات والحسم قائمًا بين مناصري ثورات العالم العربي ومعارضيها، منتجًا بذلك فراغًا سياسيًا في تلك الدول، وضعفًا أمنيًا وأزمات اقتصاديَّة فيها، تم استغلاله من قِبل دول إقليمية كإيران، ومن قِبل ميليشيات طائفية ومجموعات إرهابية وعصابات إجرامية تحركها كليًّا أو جزئيًّا أيدٍ خفية إقليمية ودولية يطيب لها أن تبقى المنطقة العربية في دوامة صراع وأزمات لا تنتهي. هذه الفوضى الإقليميَّة أدت إلى وجود فضاء مخترق يحيط بالمملكة ويُشكّل تحديًا كبيرًا ومسؤولية الدّفاع عن حدودها.

وتكمن الخطورة في أنه تسلل شعور إلى العالم العربي بعدم الرغبة في التعايش معًا ضمن الهُوِيَّة الوطنية الموروثة من الماضي والرغبة في الانفصال وفقًا لقواعد الهُوِيَّة والعِرق والطائفة. ولا شك أن هذا مدعاة

لتشكيل كنتونات مستقبلية ذات هُوِيّات مستقلة ومتصارعة سيكون لها تبعاتها السياسية والأمنية على المنطقة بشكل عام وعلى المملكة بشكل خاص.

وأما على المستوى الدولي، فالموقف الحالي لا يمكن وصفه إلا بأنه صراع على المصالح والفرص بين القوى العظمى في المنطقة العربية، لا سيّما بين كل من روسيا والولايات المتّحدة الأمريكية، فروسيا بشكل أقوى وأوضح، والولايات المتّحدة الأمريكية بشكل أضعف وأكثر ضبابية، قرّرتا استثمار هذا التناحر والتنافر الإقليمي لإعادة رسم مصالحهما وإعادة تمركزهما وبناء حضور جديد لهما في بيئة تمتلئ في الوقت الحالي بالمخاطر، لكنها ستوفر مستقبلًا فرصًا ثمينة، وهو ما قد يوحي لنا بأنه ملامح استعمار من نوع جديد، يمكننا أن نطلق عليه «الاستعمار الذكي في القرن الحادي والعشرين»!

أمام هذه التحوّلات هناك ثوابت السياسة الخارجية التي عُرفت بها المملكة في أنها نابعة من عقيدة سياسية متينة ومن قيم وطنية وبنى داخلية تلامس ظروف نشأة الدولة وارتباطاتها العربية والإسلامية، وتحالفاتها الإستراتيجية الخارجية شبه الثابتة. وقد اختارت السعودية خلال الحقب الزمنية السابقة النأي بنفسها عن التدخُّلات العسكرية الخارجية ما لم يتم اختراق حدودها الوطنية. ولذلك كان مفهوم الإستراتيجية الدفاعية والسياسة الحذرة سائدًا في المقاربات الخارجية للمملكة، وهو ما كان مدعاة لبعض المحللين بأن يصف المملكة بأنها تنهج سياسة «النفَس الطويل والبطيء» في الاستجابة واتخاذ القرار، والعمل وَفْقًا لردود الفعل وليس بالفعل الاستباقي.

وبالفعل، أدرك خبراء الأمن الوطني في المملكة أن سرعة وتعقيد التحوّلات الخطيرة في البيئة الأمنية المجاورة للمملكة يجبرها على الانتقال من منهج السياسات الباردة والحذرة إلى السياسات الرادعة

والاستباقية. ولهذا فقد أراد صناع القرار والسياسة الخارجية السعودية توجيه رسالة إلى الصديق والعدوّ في آنٍ معًا، مفادها أن الوقت قد حان للانتقال من السياسة الدفاعية التقليدية إلى السياسة الوقائية الشاملة التي تتصف بكونها أكثر حسمًا وحزمًا وتستهدف إحباط المهدّدات بشكل استباقيّ ومستقلّ إذا دعت الضرورة.

كذلك قدمت المملكة أكثر من مؤشّر على أنها انتقلت من مرحلة اعتماد أدوات القوّة الناعمة (Soft Power) إلى مرحلة تفعيل أدوات القوّة الصلبة (Hard Power) ضدّ المهدّدات، سواء أكانت مهدّدات من دول أو من مجموعات إرهابية أو من ميليشيات طائفية أو من لاعبين من خارج إطار الدولة (Non States Actors). لذلك كان قرار المملكة شن حملة «عاصفة الحزم» في مارس 2015، ضدّ الميليشيات الحوثية وقوّات الرئيس اليمني الراحل علي عبد الله صالح المتحالفة معها لتمكين الحكومة الشرعية من حكم اليمن، والحدّ من التدخُّلات الإيرانية المساندة للحوثيين ولتأمين حدود السعودية الجنوبية، ثم الانتقال إلى حملة «إعادة الأمل» التي لا تزال مستمرة حتى كتابة هذا البحث.

كذلك، قررت المملكة مواصلة المشاركة العسكرية في التحالف الدولي ضدّ تنظيم داعش لمحاربة الإرهاب ولتأمين حدودها الشمالية، وهي ماضية حسب المؤشّرات والمعطيات في تطبيق هذه الإستراتيجية إلى حين تحقيق أهدافها المرسومة. لهذا فقد عززت السعودية من تعاونها المشترك مع الدول التي انتشر فيها المد الإيراني الشيعي والتطرف والإرهاب، ووقّعت معها عديدًا من الاتفاقيات العسكرية، وفي هذا السياق بادرت المملكة في ديسمبر 2015 ومن خلال وزارة الدفاع إلى تأسيس «مركز التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب» بعضوية أكثر من 40 دولة إسلامية و7 دول غربية مراقبة، والعدد ما زال يتزايد، وقامت بمناورات عسكرية مشتركة في فبراير 2016 شارك فيها أكثر من 20 دولة

إسلامية تحت اسم «رعد الشمال». كما أنشأت وزارة الدفاع السعودية «المركز الوطني للحرب الفكرية» لمعالجة التطرف الفكري الداخلي، تلاه مركز "اعتدال" الذي يسعى لتقديم الإسلام بصورته الجذابة ومكافحة التطرُّف والتشدُّد.

وعلى المستوى الدفاعي، تشهد المملكة تحوّلًا هو الأكبر في تاريخ الدولة منذ تأسيسها، تأمل من خلاله أن تكون قوّاتها العسكرية حديثة، تحقق الردع، وقادرة على احتواء التهديدات المحتمل ظهورها في كل الجبهات، دون الاستعانة بحلفاء من الخارج إلّا في أضيق الظروف، حتى تتمكن المملكة من الإسهام في وقف انتشار التنظيمات الإرهابية، خاصةً في دول الجوار والدول الإسلامية الأخرى، وأن تبقى اللاعب الأبرز في الحرب الدولية على الإرهاب ودعم السلام العالمي.

والتحوّل في القوَّة الدفاعية يهدف إلى تحويل هيكليّ وتسليحيّ واستراتيجيّ للقوات المسلَّحة السعودية حتى تكون قادرة على تحقيق الردع العسكري، وتكون في أعلى مستويات الاستعداد والجاهزية والكفاءة للتعامل بحرفية مع كل أطياف التهديدات القادمة، وقادرة على تشكيل تحالفات إقليمية عسكرية مع دول العالم العربي والإسلامي، وتملك تصنيعًا عسكريًّا منافسًا يمكن أن يشكل دخلًا وطنيًّا جديدًا.

(و) ضرورة التقدير السليم لمعادلة التكلفة والعائد والمخاطر المصاحبة للصورة الذهنية الجديدة

يبقى السؤال المهم الذي يطرح نفسه هو: هل كل ما أُنفِق من مال وإعداد للخطط والجهود الدبلوماسية والسياسات الاجتماعية والعسكرية والإعلامية يمكن أن يحقق التحوّل الوطني المنشود ومِن ثَمّ محو الصورة المغلوطة عن المملكة حول النظرة الجديد التي تتطلع إليها المملكة في تعزيز دور وهُويَّة السعودية الحديثة. هناك المتفائلون وهناك المتشائمون حول النظرة الجديدة التي تراها

المملكة العربية السعودية فالمتفائلون يراهنون على أنّ المملكة حققت تقدمًا واضحًا في كثير من المسارات الأمنية والتنموية خلال العامين الماضيين، إذ استطاعت أن تخرج من سياسة ردود الأفعال إلى سياسة المبادرة والتفاعل على كل المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية، فقد حقق العمل العسكري الوقائي ضدّ الميليشيات الحوثية المنقلبة على الشرعية في اليمن عديدًا من الأهداف للمملكة، والتي من أهمها: الاستقلالية في اتخاذ قراراتها العسكرية دون إملاءات بعض الحلفاء الإستراتيجيين، وتدمير الجزء الأكبر من القوَّة العسكرية للميليشيات الحوثية التي تهدّد حدود المملكة الجنوبية على الرغم من استمرار سريان الشريان اللوجيستي الإيراني دون انقطاع، وتحقيق الردع العسكري المعنوي الموجّه ضدّ إيران لكبح طموحاتها في اليمن، وإظهار ريادة المملكة الإقليمية وقدرتها على قيادة التحالفات العربية والإسلامية، واختبار قدرات الجيش السعودي وجعله مستعدًّا للحروب التي قد تنشأ في المنطقة مستقبلًا والتي قد تكون إيران طرفًا فيها.

كذلك فإنّ رؤية المملكة 2030 لا تزال تحظى بانتقادات أنها طموحة أكثر مِمّا ينبغي لها أن تكون، لا سيّما في ما يتعلق بالمدة الزمنية التي يراد أن يتم خلالها الاستغناء عن النفط كمصدر رئيسيّ في الموازنة العامَّة للدولة، والانعكاسات المالية من ضرائب وغيرها على المواطنين والمقيمين، وتباطؤ حركة الاقتصاد والاستثمار. فحاكمت الدولة من كان له دور في الفساد، من واقع مسؤوليتها في الحفاظ على ممتلكاتها وحمايتها، وهو ما أدّى بالفعل إلى إقالة بعض الوزراء ومحاكمة من كان له دور في ذلك مهما كانت شخصيته الاعتبارية أو مكانته.

ولكن كما نعرف فإنه من المؤكّد أن يواجه أي مشروع تحوّل وطنيّ

جديد عديدًا من المخاطر والعقبات. إنّ أيّ تحوّل وطنيّ من هيكل إداريّ بيروقراطيّ بطيء الأداء ومنتجات ضعيفة، إلى هيكل حديث منتج ويحمل قيمًا إضافية وأداءً سريعًا، يمتص جميع المبادرات الإصلاحية ويتواكب مع التطوّرات الحديثة المتسارعة في تقنية المعلومات والاقتصاد والفكر الإنساني والإداري، لا يمكن أن يتم دون صعاب.

ومن أول التحدّيات التي قد تظهر في أي دولة تشهد تحولًا وطنيًّا هو الفساد. والفساد هو سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف خاصة. من الواضح أن الفساد موجود في كل المجتمعات، إلا أنه أكثر وجودًا في الدول التي تتطوّر سريعًا وتشهد عملية عصرنة مع ضعف في المراقبة القانونية ودور المؤسّسات. في أغلب الدول التي حصل فيها تحوّل وطنيّ زادت مظاهر الفساد وسرقة المال العام، خاصةً فيمن يستغلُّون مناصبهم لتوظيف أقاربهم في الإدارات المالية والتعاقدية، وإرساء العقود الحكومية على شركاتهم الخاصة أو شركات أصدقائهم أو تحويل الاقتصاد الوطني ليصبّ في مصلحة شريحة واحدة. «تسهم العصرنة في الفساد بخلق مصادر جديدة للثروة والسُّلْطة. يصبح الفساد محصلة مباشرة لنشوء فئات جديدة لها مواردها الجديدة، ولبذل هذه الفئات جهودها لكي تكون فاعلة داخل الإطار السياسي. أحيانًا وفي بعض دول العالم الثالث يكون الفساد جسرًا بين أولئك الذين يمسكون زمام السُّلْطة السياسية وأولئك الذين يسيطرون على الثروة. في الدول التي تعصرنت قريبًا تضاعف إمكانيات الفساد من خلال مضاعفتها للقوانين الجديدة على التجارة والاستثمار وزيادة الضرائب وتوسيع سلطة الحكم ومضاعفة النشاطات التي تخضع للنظام لحكومي من خلال ذريعة محاربة الفساد ودعم الشعب، وهي

في الحقيقة تعمل على مضاعفة فرص ذلك الفساد، لكن من خلال الطبقات العليا فقط، وسهولة خرق القوانين دون كشف ذلك»[1]. وتجنُّبًا لهذا الانحراف الذي يتم عادة في مشاريع التحول فقد بادر مجلس الشؤون التنموية والاقتصادية إلى وضع نظام حوكميّ صارم وتشريعات جديدة تفاديًا لما قد يحدث من خلل وفساد ماليّ وإداريّ.

«في نوفمبر 2017 صدر أمر ملكيّ في السعودية بتشكيل لجنة عُليا برئاسة صاحب السموّ الملكي ولي العهد، وعضوية كل من: رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة، وذلك من أجل محاربة الفساد من خلال حصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العَلاقة في قضايا الفساد العام، والتحقيق، وإصدار أوامر القبض، والمنع من السفر، وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبع الأموال والأصول ومنع نقلها أو تحويلها من قِبل الأشخاص والكيانات أيًّا كانت صفتها، ولها الحق في اتخاذ أيَّة إجراءات احترازية تراها حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية بحسب الأحوال، واتخاذ ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام، واتخاذ ما تراه بحق الأشخاص والكيانات والأموال والأصول الثابتة والمنقولة في الداخل والخارج، وإعادة الأموال إلى الخزينة العامة للدولة، وتسجيل الممتلكات والأصول باسم عقارات الدولة، ولها تقرير ما تراه محققًا للمصلحة العامة، خاصةً مع الذين أبدوا تجاوبهم معها»[2].

هذا الأمر الملكي يؤكد عزم المملكة على اجتثاث الفساد، وتعقب ومحاسبة الفاسدين وكل من أضر بالبلد، وغلّب المصلحة الخاصة

(1) صموئيل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص80-81.
(2) جريدة عكاظ: أمر ملكيّ: تشكيل لجنة عُليا برئاسة وليّ العهد لحصر قضايا الفساد العام، http://www.okaz.com.sa/article

على المصلحة العامة، واعتدى على المال العام دون وازع من دين أو ضمير أو أخلاق أو وطنية. تشكيل اللجنة العليا برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ستثمر عن محاسبة ومعاقبة كائن مَن كان، ممّن تثبت عليه جريمة الفساد، وزيرًا أو أميرًا كما قال ولي العهد في مقابلة تلفزيونية له: «لن ينجو أي شخص دخل في قضية فساد، سواء كان أميرًا أو وزيرًا.. مَن تتوافر عليه الأدلة الكافية سيحاسَب... نمرّ بمرحلة مهمة في مكافحة الفساد، وقد أطلقت المملكة العربية السعودية رؤيتها لعام (2030)، جاعلة (الشفافية) و(النزاهة) و(مكافحة الفساد) من مرتكزاتها الرئيسية، ومتخذة في ذلك نهجًا دستوريًّا راسخًا»[1]. وبعد القرار مباشرة بدأت المملكة في توقيف وزراء وأمراء ورجال أعمال، وتم اعتقال بعضهم وإحالته للتحقيق. وهذه الرسالة الأولى التي توجهها القيادة بأعلى سلطتها وهو الملك، لمن تسوّل لهم أنفسهم التهاون في تأدية الأمانة الوظيفية وعدم مراقبة الله، إيمانًا منه بأن الفساد يعطل التنمية ويسلب الحقوق ويخالف توجّه هذه البلاد القائمة على الشريعة الإسلامية التي بلا شك تحرّم كل أوجه الفساد.

كذلك شكّل الحضور الأجنبي في التحوّلات الوطنية مخاطر وتحدّيات كثيرة ما زالت دول كثيرة تعاني من تبعاتها، فالشركات الاستشارية الأجنبية لا تهمّها المصلحة الوطنية ولا الجدوى من التحوّلات الوطنية بقدر ما يهمّها فقط زيادة أرباحها وإرضاء القائمين على هذه المشروعات الوطنية. «إنّ سيطرة الوجود الأجنبي في مجال العمل في بلد ما، تسهم على وجه الخصوص في تعزيز الفساد، لأن الأجانب لا يترددون كثيرًا في خرق قوانين المجتمع، ولأنّ تحكّمهم

(1) صحيفة سبق: في عهد «ملك الحزم».. ضرب هامة الفساد مهما كبرت الأسماء والمكانة.. الوطن فوق الجميع. https://sabq.org/PCHb7Q

بالسبل المُهِمَّة للازدهار الاقتصادي يرغم في الوقت نفسه الراغبين في التزام الأعمال من أبناء البلد المحليين على محاولة جني الثروات من خلال السياسة»[1]. وكان الوعي بذلك مبكرًا من قبل الحكومة السعودية، فوضعت شروطًا قانونية وعقودًا صارمة تبقي هذه الشركات في مستوى الشريك الثاني بعد الهيئات الوطنية المشرفة على ذلك.

ويكمن التحدي الثالث، أو المخاطر التي قد تعيق سلاسة هذا التحول، في مستوى الرضا الاجتماعي الذي يمثله الشارع والذي قد يتململ متأثرًا بانخفاض عوائده المالية على مستوى الأفراد والقطاع الخاص، وتقلص الفرص الوظيفية للشباب، وبطء تطوير التعليم وقطاع الصحة، وإيجاد حلول لمشكلة الإسكان، ومحاربة الفساد، والعدالة الاجتماعية. لكن لوحظ في نهاية عام 2017 تفادي عدم الرضا الاجتماعي بتنشيط الخصخصة وزيادة معدلات السعودة ورفع مستوى مشاركة المرأة في القطاع الخاص والحكومي، وإصدار تشريعات تطوّر الخدمات الصحية ورفع مستوى استثمار القطاع الخاص والبنوك في مجالات الصحة والتعليم والإسكان.

من جهة رابعة، تظهر من وقت إلى آخر شكاوى ضدّ التحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن، ولا سيّما من قِبل بعض الدول الكبرى ومنظَّمات حقوق الإنسان ضدّ ما يرصدونه ويصنفونه في خانة ارتكاب «جرائم حرب» من قِبل قوّات التحالف ضدّ المدنيين في اليمن، ومِن ثَمّ فهناك خطر من تزايد الضغوط على التحالف العربي لوقف عملياته العسكرية دون تحقيق كامل الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها على الأرض، ما قد يمنح الفرصة لتحالف قوّات الرئيس صالح وميليشيات الحوثي للبقاء كمكوّن سياسيّ قويّ في اليمن.

(1) المرجع السابق، ص80.

خامسًا، هناك الخطر المتعلق بالغموض الذي يكتنف فاعلية أداء السياسة الخارجية الدبلوماسية للسعودية، سواء ما له صلة بالأزمة السورية أو اليمنية أو ما يتعلق بالمنافسة الإقليمية مع الجار في الضفة الأخرى من الخليج (إيران)، إذ لم تنجح دول مجلس التعاون الخليجي في إضعاف نزعة الطموح الإيراني الإقليمي وفي وقف طهران عن دعم الميليشيات الشيعية المتطرفة. مع ذلك فالتحول الكبير الذي حققته المملكة في التحالف مع الإمارات وتشكيل خط دفاعيّ قويّ، وفي سحب إدارة الرئيس الأمريكي إلى خطها في التصدي للنزعة النووية الإيرانية ونزعة طموحها الإقليمي ووحدة العراق، قد يساهم بشكل كبير في درء هذا الخطر.

بقي أن تبلور المملكة إستراتيجية محدّدة للتعاون العسكري والتجاري مع روسيا، وانتزاع دعم سياسيّ قويّ من دول الاتّحاد الأوروبي يدعم التوجهات السعودية للسلام في سوريا والعراق ولبنان واليمن وموقف المملكة من السياسات التوسعية لإيران.

أما الصين والهند وبعض الدول الآسيوية الإسلامية فلم تستطع المملكة أن تطوّر عَلاقتها بها لتتجاوز الاقتصاد والتجارة إلى التعاون العسكري والأمني، باستثناء الصين التي أصبحت شريكًا يمكن للمملكة الاعتماد عليه في المشتريات العسكرية، وذلك بسبب التعقيدات والقيود المتزايدة من جانب الإدارة الأمريكية وبعض العواصم الأوروبية الأخرى على توريد الأسلحة للمملكة تحت ذريعة عمليات عاصفة الحزم في اليمن.

في الخلاصة، يمكن القول إن السعودية الجديدة تُسارع الخطى في إحداث تحوّل ملموس في صورة المملكة الذهنية التي سادت خلال العقود السابقة، فهي تطمح إلى الوصول بالمملكة في عام 2030 إلى دولة ذات مؤسّسات حديثة وفاعلة، دولة رفاه وعدالة اجتماعية،

دولة رائدة وقائدة للعالَمَين العربي والإسلامي من خلال مبادئ الوسطية والاعتدال الديني وخدمة المقدسات الإسلامية (المتمثلة في الحرمين الشريفين)، وكذلك تطمح المملكة إلى أن تكون ضمن الدول الخمس الأكثر نموًّا والأقوى اقتصادًا في العالم (G20) بدلًا من ترتيبها الحالي (18)، وذلك من خلال زيادة موارد الدولة غير النفطية وتعزيز شراكاتها الدولية.

الخُلاصة العامَّة

وفي خُلاصة هذا الكتاب «نحو عقل إستراتيجي جديد»، قد يكون مفيدًا للقارئ أن أستجمع وأُلخِّص له كامل الأفكار التي وردت، بطريقة جامعة ومركّزة، مع إضافة بعض الأفكار الجوهرية التي رأيت أنها ستشكّل مفاتيح لصياغة المستقبل المشرق الآمن الذي كان غاية الباحث في هذا المؤلَّف.

تساءلت قبل تجميع أفكار هذا الكتاب عما يمكن إضافته إلى كثير مِمّا تناوله المعنيون بـ«إشكالية الأمن»، وهو تساؤل منطقيّ إلى حدّ كبير. فتعمّدت ألا أتعاطى مع هذا الموضوع بنفس المقاربات التي تعتمد في الغالب على «وصف وتفكيك الحوادث». محاولاتي البحثية لا تتلذّذ كثيرًا بالمنهج الفلسفي «التفكيكي» -إلا بقدر الحاجة- وإنما تسلك في الغالب المنهج «البنيوي»، بمعنى توليد مقاربات جديدة وحلول عملية، تساعدنا في الخروج من الأزمات والفوضى التي يعيشها الواقع الأمني الإقليمي والعالمي.

هذا الكتاب جمع في طيّاته معلومات، وتحليلات، وحلولًا، ومفاهيم إستراتيجية، ومقترحات، تم تجميعها ثم تنقيحها من دراسات ومحاضرات ودورات تدريبية، قدّمتها خلال السنوات الماضية لعدد من المختصّين والمسؤولين والمعنيين بقضايا الأمن الوطني والعالمي، مضافًا إليها ما دوّنته من شواهد حية من ممارساتي وتجارِبي العملية الوظيفية

والاستشارية في هذا المجال، وما ترسّب في ذهني من قراءات وتأمّلات ومقابلات لبعض من محترفي الأمن القومي من مختلف أنحاء العالم لمدة تفوق عشر سنوات، إضافة إلى عدد من البحوث التي قدمتها في الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه.

منذ بدايات عام 2010 بادرتني هواجس من أن في الأفق نُذرًا تشير إلى انقطاع قادم في السيرورة التاريخية الطبيعية، والمسار الإستراتيجي العربي، وأنّ عاصفة من التغيير ستهبّ على أغلب دول العالم العربي. وحذّرت منها في حينها، وبالفعل منذ 2011 وقع للأسف ما حذّرت منه، وبدأ مشهد الفوضى والأزمات يتفجّر هنا وهناك في أجزاء عديدة من عالمنا العربي، ولا يزال حتى الآن.

ولهذا ومنذ أن تمثل في إدراكي بأن هناك مستقبلًا يتسم بالغموض والتقلب والفوضى، وقبل أن يحرق بوعزيزي -رحمه الله- جسده المنهك ويُذيب روحه القلقة، بعام واحد تقريبًا، عزمت على أن أبدأ مشروعي هذا «نحو بناء مستقبل آمِن» كمشروع علميّ خُطّط له أن يرصد الحوادث والأزمات المتتابعة، ويحلل ويستنتج ويبحث عن حلول ومخارج. رأيت أن مدة خمسة عشر عامًا تبدأ من 2010 وتنتهي بـ2025 تقريبًا تُعَدّ مدَّة زمنية كافية في مستلزمات المنهج الإستراتيجي من أجل الوصول إلى تصوّر كامل عن الموقف الإستراتيجي العام.

مع ذلك قدّرتُ -ربما بسبب القلق المعرفي الذي يتردد علَيّ من وقت إلى آخر- أنّه في منتصف عام 2017 أنهت أغلب الدول المأزومة المرحلة الأولى من التغيير الاجتماعي، وهي مرحلة «التفكيك» الذي صاحب الكثير من البنى الوطنية القديمة، ودخلت في مرحلة جديدة هي «إعادة التركيب» أو فلنقُل تجاوزًا «البحث عن عقد اجتماعيّ وطنيّ جديد». لكن كما يقول الحكماء «من السهل تفكيك الأشياء، ولكن من الصعب تركيبها مرة أخرى»! ليس معقّدًا أن نقوم بتفكيك مؤسّسات الدولة، أو تدميرها،

أو نقد المفاهيم التي قامت عليها، لكن الأصعب أن نبني ونركّب وننتج مشروعات وطنية جديدة، وتفاهمات سياسية وأمنية دائمة. إنها عملية شاقة!

أمّا الدول التي لم تُصَب بعدوى الثورات والاحتجاجات -حتى الآن- كدول مجلس التعاون الخليجي، فقد اقترحتُ عليها، ضمن فصول الكتاب، أن تسلك مسارًا يشبه ما حذّرت منه في عام 2010 بالنسبة إلى «دول الربيع المنكوبة»، وهو «مرحلة العمل الوقائي» وبناء ما سميته «مؤشّر الإنذار المبكر عن الأزمة» الذي هو محور هذا الكتاب. هذا لأننا أمام مرحلة تحوّل وطنية يلزمها أدوات جديدة وأنماط تفكير إبداعية من أجل تكوين هُوِيَّة اجتماعية جديدة ومسار سياسيّ مختلف ومفهوم أمنيّ جديد.

حرصت خلال هذا المشروع، وأتمنى أن أكون قد وُفّقت، على تقديم مساهمة فكرية متواضعة لمن توكل إليهم مهامّ صياغة إستراتيجيّات المرحلة القادمة من إعادة البناء الوطني، أو تطوير الأمن القائم، وخصوصًا ما يتعلق بمستقبلٍ آمِن للأوطان العربية، مسيطَرٍ عليه في كل أبعاده الأمنية والتنموية، وفوق ترابه يتعايش الجميع إخوة وأحبَّة.

بكل تأكيد ولأنني مواطن خليجيّ، من المملكة، كانت دول مجلس التعاون بوجه عام، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، حاضرة في ذهني، ومِن ثَمّ جاءت تفاصيل هذا المشروع، ولا سيَّما في الفصل الأخير من الكتاب، حول هذه البيئة الإستراتيجية الخليجية كحالة دراسية.

خلال فترة التفكير والكتابة كنت محظوظًا بالاطلاع على كثير من تفاصيل هذه الحوادث، من خلال الوظيفة التي كنت أشغلها مسؤولًا عن الدراسات الإستراتيجية بوزارة الدفاع، ثم مستشارًا للشؤون الإستراتيجية بمكتب وزير الدفاع، ثم نائبًا لرئيس المعهد الدولي للدراسات الإيرانية.

لذلك قضيت كثيرًا من الوقت محاولًا أن أتفحص وأحلل سير الحوادث والأزمات، ودوافع المجتمعات للضجر والتململ، وسلوكها في المطالبة بالتغيير، وأساليب القادة في إدارة أزمات المجتمع، والإخفاقات التي مُنوا بها، مع تقديم أساليب جديدة لإدارة الأزمات القادمة. هذا الجهد البحثي قُصد من ورائه تقديم دليل إرشاديّ من أجل الإحاطة (360°) بقضايا الأمن والأزمة والفوضى والإستراتيجية وسط عالم مضطرب وسريع التبدل.

لذلك لملمت كل نشاطي العلمي السابق حول ظاهرة التأزم الأمني والاضطراب الاجتماعي، ووجّهت كامل البحث لكي يصبّ في الإجابة فقط عن سؤالين أساسيين: الأول: ما الأزمات (مفهومها، دوافعها، تحدياتها، تمظهراتها، ارتباطاتها بالزمان والمكان..)؟ والثاني: ما إستراتيجيّات الخروج من الأزمات، سواء حال وقعنا فيها (استراتيجية الأزمة) أو الوقاية منها عند الإحساس بقرب وقوعها (الإستراتيجية الوقائية)؟ وقد أجاب الكتاب -قدر المستطاع- عن هذه الإشكاليات الجوهرية وعن غيرها من الإشكاليات الفرعية، بشيء من التفصيل.

ولعلّي في هذه الخُلاصة أذكِّر فقط بالدوافع وراء الأزمات، وأهمية التخلّص من الموروث العقلي القديم في إدارتها، واكتساب عقل إستراتيجيّ جديد من قِبل صنّاع القرار الأمني، وقادة الأزمات، ومستشاري الأمن الوطني، وغيرهم من القائمين على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، كي يكونوا قادرين، ليس فقط على صيانة الأمن والاستقرار الحالي، ولكن على العمل المنهجي المستمر في بناء مستقبل أمنيّ متين ومتجدد.

أولًا: لِمَ حدثت الأزمات والاضطرابات والثورات العربية، والحوادث الإرهابية؟ في كل القلاقل الاجتماعية في العالم كان هناك دائمًا أسباب عديدة ومختلفة من ثقافة إلى ثقافة، لانتفاضة الشعوب. الأزمات الأمنية

العربية لديها أسبابها الذاتية، دوافع عديدة ومعقدة ومتداخلة، تحدثنا عنها: ضَعف الموارد أو سوء إدارتها، ضَعف الأداء الحكومي، غياب العدالة الاجتماعية، الفساد، مشكلة غياب العقل الأخلاقي، ضَعف المواطَنة، توظيف الطائفية، صدمة العولمة.

البُعد الآخر هو أن المجتمعات كان يختمر في وجدانها وعقلها مخاضات، وآلام، وإحباطات، وطموحات، لكن لم يستطع القائمون على الجهات المعنية بالرصد الاستخباري والأمني تقييمها بموضوعية، وقياس خطورتها، ومعالجتها. لماذا؟

يغلب على ظنّي أن العامل الأكبر هو عدم كفاءة «تقدير المواقف» و«التقارير الأمنية والاستخبارية» التي تقوم عليها وكالات الأمن الوطني في «الدول المنكوبة». لا يعود هذا لأسباب تتعلق بالخيانة أو بضَعف المواطَنة، ولكن المشكلة من وجهة نظري هي ضَعف الاحتراف، وعدم قدرة العقول العاملة في دوائر صُنع القرار الأمني والسياسي على استيعاب الثورات الجديدة في مجالات الحياة المعاصرة من عولمة، وثورة في الاتصالات والتواصل، وظهور لاعبين جدد، ومطالبات سياسية، وقضايا الهجرة، والتطرف. وقد يكون هناك من صُناع القرار من أدرك هذه المتغيرات أو بعضًا منها لكنه لا يملك الوسائل الحديثة المناسبة، ولا الأدمغة البشرية القادرة على التكيّف والتعامل مع هذه المظاهر الجديدة واستيعابها.

أمّا في ما يتعلق بالكفاءات البشرية، فقد أثبتت الطريقة التي أُديرَت بها الأزمات العربية أن لدى المعنيين قصورًا في التفكير بشكل حكيم وعلميّ وموضوعيّ. بمعنى أن هناك علَّة أو خللًا في «البنية الذهنية» لبعض من هؤلاء تمثلت في نمطية التفكير وبطء الاستجابة وضعف المبادرة، وخلل في إدراك المستقبل وفي التنبؤ بالحوادث. ومِن ثَمّ فهي كانت غير قادرة على أن تواكب المتغيرات الجديدة قيد التشكل.

كثير من الخبراء لمس أن الاستعدادات الوطنية في بعض الدول لم تكُن كافية قبل الأزمات، ولهذا فوجئت الدول بهذه الاضطرابات الاجتماعية. ومِن ثَمّ عندما قامت الأزمات لم يكونوا، في غالبهم، مهيَّئين لإدارتها، حتى أصبحت الأزمة تدير ذاتها بذاتها كموج البحر الهائج، لا أحد يوقفه إلا رحمة ربه!

نخلص بعد البحث في أسباب الحوادث والأزمات في المنطقة العربية إلى القول إنَّه عمليًّا، لم يعُد التفكير التقليدي (النمطي)، أو التفكير التشغيلي الذي سرنا عليه عقودًا، قادرًا على إسعافنا بإدراك دقيق للمخاطر والفرص والتبدُّلات في البيئات الداخلية والخارجية وإيجاد الحلول للأزمات الحاضرة والقادمة. لذلك من المهمّ التفكير في الأزمات بشكل إستراتيجي واستباقيّ، والتعامل معها بذكاء وحكمة.

التحدي الأكبر الذي حاول المؤلف أن يفكك مفهومه ويستقرئ حلولًا له ويدعو الجميع إلى تغيير نمط تفكيرهم في التعامل معه هو تحدي انفجار الفضاء ببُعدَيه الزماني والمكاني. عاملا الزمان والمكان احتلّا مكانة هامَّة في التبدلات في مكونات البيئة الإستراتيجية الأمنية، بمعنى أن التطوّرات التي حصلت في مفهوم الزمان والمكان أصبحت إشكالية مركّبة تستوجب عقولًا إستراتيجية فائقة القدرات للتعامل مع التسارع والتفكك الحاصل فيهما.

أمّا الزمن فسيبقى مشكلة العالم بشكل عام والعالم الثالث بشكل خاص. أسميها معضلة «الفكر الزماني» أو «فقه الزمن»، الزمن الذي يمتد منذ بداية الخلق وحتى نهايته يصعب أن نعثر على من يملك البصيرة والإرادة لتصوّره والإحاطة بسيرورته وفقًا لإدارته. نحن نتعامل مع جزء بسيط من هذا المسار الزمني ونهمل الباقي. أغلب المنشغلين بالقضايا السياسية والاجتماعية والإدارية لا يتطلعون كثيرًا إلى المستقبل، وركّزوا أغلب اهتمامهم في اللحظة المعيشة. وهناك زمرة تقوقعت وبقيت في

الماضي، أو ربما في نطاقات بسيطة منه. تغافلنا أن مفهوم الزمن قد تغيّر في العصر الحالي. المستقبل لم يعُد ذاك الذي يزحف ليقابلنا ببطء، لقد تسارع قدومه إلينا، فكثُرت مفاجآته وسط ذهول منّا، إذ لم نكَد ننهي إدارة أزمة قائمة حتى صدمتنا أزمة جديدة. التفكير في المستقبل لا يزال بدائيًّا لدى كثيرين. نحن نمارس معه التفكير التشغيلي، لا التفكير الإستراتيجي. لهذا أصبحت السيطرة على الوقت وإدارته، خاصةً خلال حدوث الأزمة، معضلة كبيرة أمام المهتمّين بقضايا الأمن والاستقرار. الوقت أصبح العامل الأهمّ الذي يحدّد طبيعة العَلاقات الإنسانية ويوفر الأمن والرخاء.

في الحقيقة، تحوُّل الدول والمجتمعات في سُلّم الحضارة والاستقرار صعودًا أو هبوطًا يعتمد كثيرًا على التحكم في الوقت وإدارته بالشكل الصحيح، سواءً على مستوى فرديّ أو أمميّ. عامل الزمن يحتاج إلى تحليل عميق وإدراك شامل، ووضع أجندة وطنية للمستقبل في غاية الأهمية. تحدٍّ كبير للدولة أن تضبط وقتها وترسخ مفهوم الوقت لمجتمعاتها. إدارة الوقت الاجتماعي (ضبط ساعة المجتمع) تتطلب جملة من العناصر أكثر ملاءمة لتوجهات المجتمع. القيادات المجتمعية يظهر إبداعها في خلق أدوات لقياس الوقت والسيطرة عليه وجعله يخضع لبوصلتها الوطنية.

«إعادة بناء الوقت» على ساعة الوطن غدت أمرًا مُلِحًّا. بسبب تسارع اللحظة المعيشة بدا ضروريًّا اختراع المستقبل، على الأقل القريب منه، كي نستطيع إطالة الوقت الحالي واستباق الحوادث. الإيقاع السريع للوقت يتطلب منا السير بسرعته لا بسرعتنا، مع محاولة التقليل من سرعة جريانه. الهدف هو التقاط الأنفاس من قِبل السياسيين والأمنيين لصياغة خيارات ناجحة للتعامل مع فيضان الحوادث المرتبطة بسرعة الزمن.

لهذا نحتاج إلى التفكير الإستراتيجي الذي يُعنى باكتشاف المستقبل

قبل قدومه، وتحضير حلوله قبل أن تفاجئنا أزماته، وضبط الوجود والحياة الاجتماعية كي تستوعب صدماته. كل القوى الوطنية يجب أن تكون على درجة عالية من الاستعداد والجاهزية للتعامل مع التقلبات الحادة الناتجة عن تسارع الوقت.

التحدي الآخر الذي يحتل مكانة هامة في هذه التبدلات في مكونات الوسط الإستراتيجي هو المرتبط بالمكان «فكر المكان» أو قد أسميه «فقه المكان»، والمرتبط كذلك بالجغرافيا، وبالفضاء الداخلي والخارجي، وبالفضاء الواقعي والافتراضي. تراب الوطن كان يُنظر إليه، إلى وقت قريب، على أنه مقدّس لا يمسّه إلا طاهر. الحدود تُرسم في بعض الخرائط الجيو-سياسية باللون الأحمر دلالة على الاستعداد لحمايتها حتى بالدم. كان من الصعب على الفرد أن يترك وطنه ويختار بديلًا عنه. هل لا يزال هذا هو الحال اليوم؟!

الحقيقة أن العولمة غيّرت أغلب معالم ومحدّدات هذا الفضاء: الوطنية آخذة في الذوبان، الانتقال والسفر من مكان إلى مكان أصبح متاحًا وسريعًا، أبواب الهجرة مفتوحة، اكتساب جنسية دولة أجنبية أصبح متاحًا، البضائع والسلع لم يعُد لها جنسية، فهي تسافر كل الأقطار بحثًا عن الربح، الشركات متعدّدة الجنسيات سُمح لها بأن تستقرّ في أي قُطر.

هذا الاختراق للجغرافيا الوطنية بدا أن له انعكاساته الخطيرة على الأمن الوطني. انتقال العنف من بلد إلى بلد صار يأخذ أبعادًا خطيرة. هجر الأوطان لمكان آخر أكثر ملاءمة للأفراد، وملبيًا لطموحاتهم المشروعة، أصبح طموحًا، خاصةً بين الشباب والمتقاعدين. التسلل والهجرات البشرية للمعدمين وطالبي اللجوء والباحثين عن الرزق والأمن تعاظمت. أصبحت الأوطان مرتعًا لكثير من التكتلات الطائفية. الجاليات والعمالة صارت تتمرس وتنعزل في كنتونات تلائم عيشها داخل المدن في وطن قد

يقبلها وقد يتصادم معها. قد تُوظَّف من دولها الأصلية وتصبح كمسمار جحا، وكطابور خامس يسبّب لنا مشكلات جديدة نحن في غنى عنها، مِمّا يشكّل تهديدًا كبيرًا ومأزقًا للهُوِيَّة الوطنية الأم.

داخليًّا، يُعَدّ النزوح من القرى إلى المدن إحدى الظواهر التي شكّلت خللًا في التركيبة الاجتماعية والتي تسببت في تغيير العَلاقات البينية داخل المجموعات وبين الأفراد وحتى في تشكيل العقليات، مِمّا يزيد من ضرورة تدخّل الدولة لتوفير متطلبات الحياة الضرورية داخل المدن والقرى النائية.

في هذه المناطق المهجورة إنشاء الجامعات والكفاية الصحية وفرص العمل والخدمات الرئيسية تأتي في مقدمَّة الحاجات الضرورية التي يستلزم الاعتناء بها. هناك هجر في بعض بلدان الخليج العربي لم يعُد يقطنها إلّا كبار السنّ الذين لا يملكون حولًا ولا قوة. تهيئة هذه المدن النائية والهجر ضرورية، ليس فقط من أجل جذب كثير من سكانها على البقاء فيها، وإنما أيضًا لاحتمال حصول هجرة عكسية إليها.

في الواقع، المدن الكبيرة غدت اليوم مكتظة بالسكان والزحام وتعاني من مخاطر التلوث البيئي، وأصبحت حاضنة لأوبئة جديدة وأمراض نفسية واجتماعية وتفجيرات إرهابية لم تكُن معروفة قبل ذلك، مِمّا يعني أن الأرياف والهجر، خاصةً ذات المناخ المعتدل، مرشحة وبقوة خلال العقد القادم على أقل تقدير، بناءً على منحنيات الإحصائيات الديموغرافية الآخذة في الارتفاع، لأن تكون المقرات الجديدة لمن يعاني من ضجر المكان ويريد الاستجمام والنقاهة، وراحة البال، وتوفير الوقت والمال والجهد، أو بسبب الأزمات التي تتعاظم في فضاءات المدن الكبيرة.

من جانب مكانيّ آخر، ما يجري في أوروبا لا يجب أن يكون بعيدًا عن اهتماماتنا الأمنية، لأنه قد يشكل خطورة على مفهوم الأمن المرتبط بالإسلام السنّي الذي درج بعض الغرب، زُورًا، على الإشارة إلى ارتباطاته

العقدية بالمملكة. في الغرب وكذلك في آسيا، الإسلام يعيش فترة مدّ كبيرة وأضحى قوة مجتمعية دخلت بقوة في حسابات السياسيين الانتخابية والتنموية والأمنية. الحوادث الأخيرة في بريطانيا وفرنسا وأمريكا وألمانيا، من مسلمين يعيشون ظروفًا صعبة، أبرزت للسطح أن هناك مشكلات كامنة في التعايش. لا نعجب اليوم، وبعد الحوادث الإرهابية المتعدّدة في الغرب من أقليّات مسلمة تعيش في الأحياء الفقيرة في بعض المدن الأوروبية، من أن هناك إرهاصات حرب أهلية أو حرب حول الهُوِية.

أيضًا هناك إشكالية الهجرة العكسية للمسلمين من أوروبا إلى البلاد الأصلية التي قدموا منها؛ لأنهم عجزوا عن الاندماج في المجتمعات الغربية، أو لأنهم لم يحصلوا على الثراء الذي كانوا يحلمون به، أو لأن الأوروبيين لم يرحبوا بثقافة دخيلة داخل مجتمعاتهم. قوانين منع الحجاب في فرنسا أحد المظاهر التي تتسيّد ذروة هذا النزال الجلي والجدال بين الثقافة الإسلامية «الزائرة» والثقافة العلمانية «الوطنية». عائلات كثيرة مسلمة في أوروبا عادت وراءها إلى شمال الكرة الأرضية. أو لدول تعطي الحرية الكاملة للممارسات الدينية. دول الخليج لها نصيب منهم.

بالطبع كما حدثت احتكاكات لهؤلاء المهاجرين وقت إقامتهم الطويلة في الغرب، فإنه سيكون هناك أيضًا احتكاكات مع مجتمعاتهم الأصلية العائدين إليها، أو الدول العربية التي اختاروا العيش فيها. العقلية التي غادربها هؤلاء أوطانهم الأصلية ليست هي العقلية التي عادوا بها. الاختلاط بالمجتمعات والثقافات الأوروبية شكّل لديهم عقليات فريدة إلى حدّ ما، فهي ليست شرقية وليست غربية، وإنما بين بين. هنا يُخشى من حدوث الصدام الفكري.

هؤلاء «المهاجرون العكسيون» لا يشكّلون حتى الآن أرقامًا كثيرة، لكنهم في تزايد مستمرّتحت تأشيرات عمل، أوللحج والعمرة، أو استئناسًا بروحانية المكان، أو طلبًا للعلم... فهل سيشكل هؤلاء خطرًا أمنيًّا على

البلاد التي قدموا إليها؟ أكثر ما يمكن ترشيحه يكمن في خطورة دخول بعض منهم في جماعات إسلامية أو حركات دينية، أو تشكيل أحزاب سياسية قد تتسبب على المدى الطويل في نشوء صراعات اجتماعية، أو فرق مذهبية متناحرة، أو مطالبات حقوقية بدعوى طول البقاء. وقد يحدث كل هذا امتدادات يُخشى أن تُفرز جدلًا اجتماعيًّا وضغوطًا سياسية مقلقة.

ما يصدّق ذلك أو يكذّبه هو قدرة المؤسسات الوطنية على إيجاد القوانين الواضحة الكفيلة بمعالجة هذه الإشكالات، وكذلك توضيح وضبط وتأطير المنهج الوطني أو الدستوري الذي ارتضته الدولة وإجبار الساكنين على تراب الوطن على الانضواء تحت مظلته. ومِن ثَمّ فالتحدي الأول الذي تواجهه الدول اليوم يتمثل في السيطرة على الجغرافيا الوطنية وإدارة «المساكَنة» و«المواطَنة» على ترابها بطرق قانونية.

ضمن تحدّيات المكان أيضًا، هناك «الفضاء الافتراضي». وسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية لم تعُد الحدود الطبيعية تشكّل حاجزًا أمامها، فالسرعة العالية التي يتم بها تبادل المعلومات والرسائل والصور، وغالبًا ما تكون عن طريق الهواتف الذكية، والشفافية في نشرها، وما ينتج عنها من استجابة وردود أفعال سريعة من قِبل الأفراد والجماعات، يصعِّب من إدارة الأزمات ويزيد من سلطة مثيري الشغب ومروّجي الإشاعات وقادة الرأي العام ومراكز التحريض الخارجي، ويسهل لهم التواصل والتأثير في الوعي الشعبي العام.

هذا كله يزيد من قوَّة الخارجين عن القوانين واللاعبين من غير الدول، ويعرض هيبة الدولة وسلطتها القانونية وسيادتها الوطنية لاختراقات ومؤثرات داخلية وخارجية، وأفضل مثال على هذا الخطر ما حصل قبل وخلال الثورات العربية من استغلال الثورة في الاتصال وتبادل المعلومات من أجل تحريك المجتمعات ودفعها باتجاه الثورات دون

المعرفة التامة لمن يقف وراء هذا التحريض والربكة.

في سياق تحدّيات الفضاء الزمني والمكاني، يمكن توصيف البيئة التي تحيط بدول الخليج العربي بوصف «طوق الأزمات»، إذ تعاني البيئة القريبة من دول مجلس التعاون الخليجي من هشاشة في البنى الأمنية والسياسية والاجتماعية، ففي شبه القارَّة الهندية تحتلّ الأزمة الأفغانية والباكستانية مكانًا ساخنًا في هذا الطوق المتأزم. وكذلك الحرب الأهلية في القرن الإفريقي وانعكاساتها الإقليمية والدولية. تحتلّ أيضًا الأزمة الإيرانية مكانًا مهمًا في خاصرة الخليج العربي، بما توظفه من قدراتها، وطموح الهيمنة الطائفية لزعمائها، والتدخُّل الاستخباري لأجهزتها، وتوظيف ميليشياتها، وطموحها النووي.

أمّا في العراق فخطورة عدم الوفاق السياسي والصراع الطائفي وتنظيمات الحشد الشعبي ليس لها حدود على أمن الخليج العربي حال استمرار تصاعد الأزمة بهذا الشكل. وأما الأزمة السورية فهي ذات انعكاسات خطيرة على الأمن الخليجي ما لم يُسرَع في إيجاد حلول سياسية توافقية للخروج من هذا المأزق الذي يهدّد بتوسيع دائرة الصراع، وقد يدخله في دوامة حرب دينية وطائفية خطيرة على مستقبل الحدود الجيو-سياسية الحالية بين دول المجلس وجواره العراقي والسوري والأردني. وأما الأزمة اليمنية فتمثل «الظهر المنخور» للخليج العربي، ونخشى أن تتفاقم في السنوات القادمة نتيجة لتعارض الأهداف والمصالح أو بسبب النزعات الحزبية والعرقية والطموحات الانفصالية.

ليست دول الخليج بعيدة أيضًا عن تعقيدات المصالحة الفلسطينية-الفلسطينية ومفاوضات السلام الفلسطيني-الإسرائيلي، وصراع الفرقاء على الساحة اللبنانية، وانعكاسات التحالف الإستراتيجي الإيراني-السوري وحزب الله. لهذا فمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام تعيش حالة من التعقيد والتوتُّر وعدم الاستقرار تستوجب تفكيرًا إستراتيجيّا

من نوع آخر!

وبسبب العامل الجغرافي والروابط الدينية والقومية فقد شكّل هذا الوضع بيئة خصبة لتنامي التطرف والإرهاب والاحتقان الطائفي والتدخُّل في الشؤون الداخلية لبعض الدول. ولا تزال الأسباب قائمة لحدوث أزمات حادة أخرى مستقبلًا.

يضاف إلى كل ما سبق في سياق التغيّر المكاني ومظاهر القوَّة والرغبة في الحضور والتأثير في العَلاقات الدولية، صراع اللاعبين كبارًا وصغارًا الذين يطمحون للوصول لمكانةٍ مرموقةٍ بما يملكونه من مشاريع ويسعون إليه من مصالح وبما يحملونه من إرادة للبحث عن القوَّة والتأثير.

على المستوى الدولي، وخلال الحرب الباردة، كان هناك طرفان فقط يديران اللعبة الإستراتيجية، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، والبقية إما على دكة الاحتياط منتظرين، يتدربون ويتقوون للانضمام كأساسيين في اللعبة القادمة (الصين نموذجًا)، وإما مشجعين يبحثون عن الأقوى ليتقوّوا بقوّته ويحظَوْا بحمايته (كثير من دول العالم الثالث).

من الفاعلين الإستراتيجيين أيضًا ممن رغب في لعب مثل هذا الدور الاستقلالي، المعارضون السياسيون والشركات المتعدّدة الجنسيات ومراكز البحوث والدراسات والصحافة والنقابات وما يسمى بالدول المارقة ومنظَّمات الجريمة وغسل الأموال بمختلف المستويات الدولية والإقليمية والمحلية. كل هؤلاء اللاعبين لهم طموحاتهم الذاتية وأهدافهم ومصالحهم التي قد تتعارض مع المصالح الدولية للاعبين الكبار. هذا ما يعقّد اللعبة الإستراتيجية وينقلها من حالة البساطة التي كانت تعيشها خلال الحرب التقليدية إلى التعقيد الذي تعيشه الإستراتيجية حاليًّا.

من أهمّ المخاطر كذلك في بُعد المكان على النظام الدولي هو نشوء الإرهاب بكل أشكاله (المادي، الفكري، السياسي...). المشكلة في ظاهرة

«الإرهاب والعنف العابر للحدود» أنه يمثل طيفًا من التهديد تبدو أمامه عاجزة كل مناهج التحليل الإستراتيجي القديمة التي كانت مطبقة على الصراع العسكري المباشر. الإرهابيون يملكون من الأفكار والدوافع والأسلحة ووسائل التفجير ما تعجز عن معرفته وكشف أعداده وقدراته وسائل الرصد وأجهزة الاستخبارات.

كذلك هناك صراع بين شمال الكرة الأرضية المتقدّم وجنوبها الآخذ في التقدّم -حتى لا نقول المتخلّف- يأخذ كل يوم خطوة متقدمة باتجاه إعادة الاستعمار بأشكاله الثقافية والاقتصادية والعسكرية وتحت ذريعة فرض قيم الديمقراطية الغربية حتى لو بحدّ السيف. طيف من التهديد يظهر اليوم بين الجنوب والشمال، بين التخلّف والتقدّم. الغرب لا يزال في ريبة من أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في آسيا وإفريقيا هي التي ستشعل -ربما- فتيل أزمة مع أوروبا. جنوبًا: فقروتخلّف واضطهاد سياسيّ وغياب دولة القانون... مقابل كفاية غذائية وتقدّم تقنيّ وديمقراطية وتوفر دولة القانون في الشمال. أليس هذا وحده مدعاة للهجرة من الجنوب إلى الشمال واغتصاب قسوة وحدَّة أنظمة الهجرة الأوروبية المعمول بها، وابتزاز الدول الضعيفة لإيجاد حلول لا تجدها؟

الخليج العربي ليس بعيدًا عما تعانيه أوروبا من قضايا الهجرة، لكن هذه المرة عبر استقدام العمالة، والفارق ليس كبيرًا. العمالة الخليجية وإن كانت مرتبطة بعقود عمل مؤقتة إلا أن هذه العقود بطريقة أو بأخرى يتم تمديدها مِمّا يجعل البعض منهم مقيمًا لمدة قد تتجاوز ثلاثين عامًا، فيعمل بشتى الطرق لاستقدام ما بقي من عائلته. عندها لا يستطيع الوافد أن يعود إلى بلده. وقد يجد غربة في بلده الأول أكثر من بلده الثاني الذي تربى فيه أبناؤه وتعلموا لغته وتمذهبوا بمذهبه! وهكذا يدخل تلقائيًا في النسيج الاجتماعي الوطني حتى وقوع الأزمة، كي تكشف لنا أن القدوم بدواعي الاسترزاق غير كافٍ لإحداث الانتماء الكامل، وأن الحب

ليس إلا للحبيب الأول!

السؤال المنطقي الذي يُطرح بناءً على التحدّيات السابقة هو: ماذا أعددنا له من أدوات صلبة وناعمة؟ كيف يمكن تأهيل المختصين وصنّاع القرار للتعامل مع هذه المخاطر واحتوائها؟

في الحقيقة، الدول الراشدة تسرع الخطى في هذا المجال من أجل انتخاب المفكّرين الإستراتيجيين، وأصحاب الخبرة والإخلاص للوطن، لشغل وضائف في مراكز التخطيط الوطني ودعم القرار، يتّسمون بخصائص نادرة كالقدرة على صياغة الأهداف الإستراتيجية الوطنية بعيدة المدى للدولة، ومهارة تحديد الموارد الوطنية والإمكانات المتاحة والقدرة على استخدامها بكفاءة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، ومهارة تحليل البيانات والمعلومات وتفسيرها بدقة، والقدرة على تحديد الفرص الإستراتيجية والمخاطر في البيئة الخارجية، والقدرة على وضع الخيارات الإستراتيجية أو البدائل، والاختيار الإستراتيجي من بين البدائل الإستراتيجية المتاحة، واتخاذ القرارات الجريئة حال تفويض الصلاحيات لهم بذلك. يصاحب ذلك كله مواكبة عولمة الفكر الإستراتيجي. لذلك يمكن القول إن الكفاءة في التفكير الإستراتيجي على جميع المستويات الوطنية قد أصبحت ضرورة في مجال أنشطة الدولة، وركيزة أساسية لتحقيق الميزة التنافسية للدولة.

ولذلك أدعو من خلال هذا الكتاب إلى تنمية كفاءة التفكير الإستراتيجي لدى المديرين وكبار المسؤولين، وإن لم يعودوا قادرين على اكتساب مهارات جديدة، أو إجراء تغييرات جذرية داخل الوظائف العليا في الدولة، بما يسمح لأصحاب الفكر الإستراتيجي والبصيرة والفراسة والقدرة على وزن الأمور بدقة بأن يأخذوا مكانهم، وإلا فالمخاطر ستكون عالية. لا يمكن لجيل الآلة الكاتبة، والأرشيف اليدوي، أن يساهم بصورة أكبر في خلق مؤسّسات وطنية تتجه بنشاطاتها نحو تحقيق أهداف الدولة

ومصالحها بالطرق العصرية.

كذلك من المهم ألا تعتمد مؤسّساتنا على منظّرين لا يعملون أو على عاملين لا يفكّرون. من المهم الجمع بين المفكّر والمنفّذ، لأن كليهما يشكّل عملًا واحدًا وبنية متكاملة، إلا أن لكل منهما فرسانًا ومختصّين مؤهّلين عبر برامج تأهيل خاصَّة ومختلفة أحيانًا، وبناءً على قدرات وإمكانات ومهارات دقيقة. ولا شك أن المُهِمَّة صعبة والميدان واسع، ولا سيَّما في الفوضى الأمنيَّة التي يشهدها العالم اليوم. فالعامل الأساسي في العبقرية الإستراتيجية هو أن يكون لدينا منهج يتبعه الكل، ويُعَدّ امتلاكه شرطًا أساسيًّا للعملية الإستراتيجية.

هؤلاء المفكرون الإستراتيجيون الذين تم وصفهم في هذا الجهد العلمي، سيُحدِثون الفرق بلا شك، لأن لديهم القدرة على محاولة التنبؤ بما ستكون عليه العوامل الخارجية الرئيسية التي قد تؤثر على مستقبل الدولة ومتابعتها بشكل منتظم، وذلك لوضع نماذج تفسيرية لمواجهة وتفهّم التغيرات غير المنتظمة وغير المؤكّدة التي تواجهها أغلب الدول حاليًّا. هؤلاء سيبدعون لو أتيحت لهم الفرصة لتوليد سيناريوهات مستقبلية. هذه السيناريوهات يجب أن تستهدف تصوّر ملامح البيئات المحتملة مستقبليًّا، واستشعارها، ورصد أي إشارات تنذر بحدوث تغيرات رئيسية كبرى، ومناقشة وتحليل كل سيناريو مستقبل وتحليله، بالإضافة إلى تحليل الآثار المختلفة المترتبة على كل سيناريو على الدولة ومِن ثَمّ اتخاذ القرارات الإستراتيجية الملائمة.

إنّ الدولة العصرية تسعى إلى توفير القدرات والمهارات الضرورية لممارسة مهام إدارة الدولة بحيث يُمَدّ صاحب القرار بالتنبؤات الدقيقة وباستراتيجية ناجحة تجمع بين عدد كبير من العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية وما تحويه من مخاطر وتحدّيات، ومصالح الدولة وأهدافها المرتبطة بالإنسان المواطن، وبالثقافة السائدة داخل الدولة،

وكيفية الاستفادة من مواردها النادرة لإفراز أنجح إستراتيجية وطنية يمكن للدولة صياغتها وتنفيذها، واتخاذ القرارات المناسبة بالسرعة المطلوبة.

على الرغم من غلبة التفاؤل دائمًا على تفكيري فإن هذه المرة رؤيتي لمستقبل الأمن العربي والعالمي بشكل عام هي كما كانت في عام 2010، غير متفائلة، إذا استمرت الأوضاع بهذه المراوحة كما أراها الآن! لأنني أرى أنه ترتسم اليوم ملامح لنظام عالميّ غير مستقرّ وغير مسيطَر عليه، مليء بالمفاجآت والتبدلات. عالمنا القادم سيكون أكثر قلقًا واضطرابًا وضبابية، ويستدعي منا تفكيرًا إستراتيجيّا عميقًا وحكمة فائقة وحلولًا شاملة استباقية أكثر دقة، من قِبل المحللين السياسيين والإستراتيجيين والأمنيين.

مِمّا سبق كله، يستشرف الباحث أن هناك ثلاثة سيناريوهات ترتسم أمام الخليج العربي: السيناريو الأول سيناريو «الخليج السعيد» في حال عودة الاستقرار إلى الدول المجاورة، ومعاودة أسعار النفط للارتفاع، ونجاحنا في تجسيد التحوّلات الوطنية إلى واقع مريح وملموس. والسيناريو الثاني سيناريو «المنطقة الخضراء» باستمرار ازدهار الخليج لكن في ظل بيئة إقليمية مجاورة غير مستقرة، متحاربة على الهُوِيَّة، مكشوفة للتدخل الخارجي. أما السيناريو الثالث فهو سيناريو «العاصفة الرملية» في حال استمرار هبوط أسعار النفط وفشل الإصلاح الاقتصادي، وارتفاع التضخم والبطالة، وعدم القدرة على توفير موارد غير نفطية، وتزايد التوظيف للطائفية، وظهور أشكال جديدة مفاجئة للإرهاب، وعدم إنهاء الملف النووي الإيراني، وبقاء الأزمة القطرية في المراوحة.

لهذا، فرسالة الباحث التي أراد أن يتسم بها هذا البحث هي أنه حال إبقاء تركيزنا الأكبر على الأعمال الروتينية المعتادة والحلول التقليدية المكررة التي تُعنى فقط بالجانب العلاجي وردود الأفعال والارتجالية،

فحتمًا ستكون الخسائر كبيرة. من المهم إذًا أن ننتقل من إدارة اليوم واللحظة الراهنة إلى إدارة المستقبل، لأن مفهوم الأمن الجديد يتغير بسرعة، مِمّا يستوجب استمرار البحث والتحليل واقتراح الحلول المناسبة من كل المعنيين والمهتمّين وصُنّاع القرار، ليس بعد أن تقع الأزمة ولكن بشكل وقائيّ واستباقيّ.

وأخيرًا، التغيير في طبيعة الأزمات المرتبطة بالمفهوم الأمني الجديد تقتضي بالفعل التركيز على مفهوم التفكير الإستراتيجي، ومِن ثَمّ تحويله إلى تخطيط إستراتيجيّ ينطلق من تفاعل أربعة محركات تقود العمل الأمني في خطّ واحد وتضمن إدارته واستمراريته وتطويره، وهذه المحركات -للتذكير- هي: معرفة كل القوى الوطنية بواجباتها الأمنية بشكل واضح، وأن تكون لدينا القدرة السياسية والإرادة الأمنية على احتواء التحدّيات واستثمار فرصها، وأن نهيئ القوَّة الشاملة المناسبة والملائمة لطبيعة الأزمات القادمة، وأن تكون لدينا المعرفة الضرورية بذواتنا وقدراتنا وحلفائنا وخصومنا.

هذه الحرفية في الأعمال الأمنية والإستراتيجية يجب أن تتسم بأصالة وعقلانية وتؤدي إلى إدراك، وإعداد، وإدارة عمل أمنيّ وطنيّ وسط بيئات وأشكال جديدة من الأزمات لا تزال تفاجئنا يومًا بعد يوم بتبدّلاتها، وضبابتيها، وتعقيداتها، وتفاعلاتها السريعة.

في النهاية آمُل أن أكون قد حقّقت الرؤية البحثية النهائية من هذا الكتاب التي كانت: «بشروعنا في تأسيس للاستراتيجية المطلوبة وتطوير مناهجها وفكرها والسيطرة عليها، سنكون قد شرعنا وبقدر كبير في الحصول على أنواع القوى المختلفة التي تكفل بناء مستقبل آمِن أو على الأقل محتوى، ومِن ثَمّ نكون أسهمنا في ضمان مصير شعوبنا العربية والخليجية بعد توفيق الله».

هذا الجهد ينطلق من إحساس بالواجب الوطني والانتماء العربي

الإسلامي، ومن ضمير يعظم المسؤولية، ومن رغبة في توليد معارف مضافة إلى علم الإستراتيجية وإلى منهج التفكير الإستراتيجي. هو عمل لا يدّعي الكمال ولا يحتكر الحقيقة ولا ينتظر الإطراء، إنه فقط يتلمس الطريق وسط العتمة، ويطلق شيئًا من نور لقشع ضباب شتاء قادم، ويوجّه الأنظار لسبر أغوار المستقبل وإدارته قبل أن نصبح مُرتهَنين وأسرى -لا قدّر الله- لتداعيات حوادثه ونوازله.

والله هو المُسدِّد والحافظ

المراجـع

مراجع عربية:

أ.د. حسنين توفيق إبراهيم، الخليج في عام 2015/2014: التحديات والخيارات، مجلة مركز الخليج للأبحاث (جدة: مركز الخليج للأبحاث، 2015).

أحمد عودة القرارعة، الأمن الشامل: كيف نحافظ على تجربتنا، صحيفة الرأي، عدد 13700 في 2008/4/10.

أرمان وميشيل ماتلار، تاريخ نظريات الاتصال، ترجمة د.نصر الدين العياضي، ود.الصادق رابح، الطبعة الثالثة (مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

أمارتيا سِن، فكرة العدالة (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).

أندرو هيوود، النظرية السياسية: ترجمة لبنى الريدي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016).

أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل وآخرين (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 20139 ص30).

توماس شيلينيغ، إستراتيجية الصراع، ترجمة نزهة طيب وأكرم حمدان، الطبعة الأولى (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010م).

جواد كاظم البكري، مستقبل الكارثة... أزمة المنحدر المالي الأمريكي 2012 (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية 2013).

جورج لايكوف، حرب الخليج أو الاستعارات التي تقتل، ترجمة عبد المجيد جحفة وعبد الإله سليم، الطبعة الأولى (المغرب: دار توبقال للنشر، 2005).

جوزيف س. ناي، القوة الناعمة، ترجمة د.محمد البجيرمي، الطبعة الثانية (الرياض: العبيكان للنشر، 2012).

جون ستيورات ميل، عن الحرية، ترجمة عبد الله أمين غيث (عمان: الأهلية، 2013).

جون هرمان راندال، تكوين العقل الحديث، ترجمة جورج طعمة، الجزء الثاني (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013).

حميد بوزارسلان، قراءة في تاريخ العنف في الشرق الأوسط، ترجمة هدى مقنّص

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).

د.أنيسة أكحل العيون، الأمن: رهانات وتحديات العالم المعاصر (الدار البيضاء، إفريقيا الشرق، 2012).

د.حيدر سامي عبد، القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008 (بيروت: بيسان، 2016).

د.خليل حسين، د.حسين عبيد، الإستراتيجيا، الطبعة الأولى (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013).

د.عز الدين عناية، العقل الإسلامي: عوائق التحرر وتحديات الانبعاث (بيروت: دار الطليعة، 2011).

سالم عبد الله علوان الحبسي، إدارة الأزمات الأمنية، الطبعة الثانية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010).

ستيفين بوشيه، مارتين رويو، مراكز الفكر: أدمغة حرب الأفكار، ترجمة د.ماجد كنج لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم (بيروت: دار الفارابي، 2009).

سون-تزو، فن الحرب، ترجمة: رؤوف شبايك (القاهرة: دار الألوكة، 2007).

صموئيل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلوعبود (بيروت: دار الساقي، 2015).

عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

عبد الإله بلقيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل (بيروت: منتدى المعارف، 2012).

عبد العزيز صالح، تاريخ شبه الجزيرة العربية في عصورها القديمة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010).

علي بن سعيد عواض عسيري، دور المملكة العربية السعودية في الحرب على الإرهاب، ترجمة مركز ابن العماد للترجمة والتعريب (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).

علي حرب، حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق الهوية، الطبعة الثالثة (الدار البيضاء- المغرب: المركز الثقافي العربي، 2008م).

فولتير، قول في التسامح، ترجمة بنكراد (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2015).

قوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هاشم صالح (دار الساقي، لندن).

مارلين نصر، تحليل القومية العربية في فكر جمال عبد الناصر 1952-1970 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

محمد العراقي، إيران ومستقبل الميليشيات المسلحة في العراق ما بعد داعش، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد الثالث يونيو 2017، الرياض.

محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير، 1414هـ/1993م.

محمد عابد الجابري، العقل الأخلاقي العربي، الطبعة السابعة الإلكترونية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).

نظرية الانتقائية التاريخية: وجيه كوثراني، الفقيه والسلطان، ط/ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015م.

هاري آر، يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، الطبعة الأولى (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: أبو ظبي، 2011).

هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، الطبعة الثانية (بيروت: دار الساقي، 2013).

هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

هيثم مناع، المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 1979).

المراجع الفرنسية

Algirdas, Julien Greimas, Sémantique Structurale, (e recherché de method, (Paris presse universitaires de france,1966).

André BEAUFRE, introduction à la stratégie, (Paris: Armand colin: économica: 1989).

André pauvre, la stratégie d'action, Edition de l' Aube, 1997.

Éric de LA MAISONNEUVE, Paris : Économica, Stratégie, Crise, et Chaos 2005.

Essais de stratégie théorique FEDN, Une méthode de stratégie militaire prospective, cahier, avril 1969.

Foch, des principes de la guerre, (Imprimerie nationale, paris 1996).

Hannah Arndt, condition de l'homme moderne, (Calaman,-lèvy,coll agora).

Emmanuel Wallenstein, après- Libéralisme (Edition de l'aube,1999.)

J.P CHARNY, La stratégie, que sais-je, PUF, 1995.

Michel GODET, Manuel de Prospective stratégique - Tome 2 : L'art et la méthode, (Paris, Dunod, 2007).

Pierre Tuilier (Auteur), la grande implosion,) Paris: Hachette pluriel, 1997).

Robert A. Dahl. Democracy and its critics, (Newhaven, CT, Yale: university press, 1989).

المراجع الإنجليزية:

Alex Schmid, political terrorism (new jersey: Transaction,1988).

Anthony Cordesman, Saudi Arabia enters in the Twenty-First Century: The political, Foreign Policy-, Economy, and Energy Dimension (Westport, Conn: Praeger,2003).

Edward w said, Orientalism (New York: Routledge &Regan Paul let, 1978).

Francis Fukuyama, The End Of History and the Last Man, (Washington, The Free Press,1992).

Herbert I Schiller, communication and cultural domination (White plains, NY: Sharpe, 1976).

James A. Montgomery, Arabia and the Bible, (University of Pennsylvania Press, 2017).

James Mann, Rise of the Vulcans: the history of Bush's war cabinet, (London: Penguines,2004).

مواقع الإنترنت:

موقع http://www.businessdictionary.com

موقع الجزيرة نت http://studies.aljazeera.net

موقع الراصد http://www.alrased.net

موقع الشبكة الوطنية الكويتية http://nationalkuwait.com/forum/index.php

موقع العربية نت http://www.alarabiya.net
موقع القراءات الجيدة https://www.goodreads.com
موقع سكاي نيوز العربية https://www.skynewsarabia.com
موقع ويكيبيديا https://www.wikipedia.org
موقع المزماة http://almezmaah.com
موقع نون بوست http://www.noonpost.or
موقع صحيفة سبق https://sabq.org
موقع جريدة عكاظ http://www.okaz.com.sa/
موقع http://www.all4syria.info
موقع البيان http://www.albayan.ae.
موقع موضوع http://mawdoo3.com.
جريدة الرياض http://www.alriyadh.com
مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية https://arabiangcis.org
موقع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني https://scth.gov.sa
موقع http://www.bultannews.com
موقع https://reliefweb.int
موقع www.csun.edu Lawrence Eton، Strategic Thinking: A discussion Paper California State

نحو عقل إستراتيجي جديد

+966112166696
INFO@Rasanahiiis.COM
www.Rasanah-iiis.org
RASANAH_IIIS